عبدالله يعقوب بشارة

حروب الكويت الدبلوماسية

(1961-1963م)



حروب الكويت الدبلوماسية

عبدالله يعقوب بشارة



حروب الكويت الدبلوماسية
(1961-1963م)

ردمك

978-99906-94-92-5

الطبعة الثانية
الكويت - ٢٠١٩م

تصميم الغلاف: وفاء عبدالعزيز العثمان

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص. ب: ١٠٢٤ دسمان - رمز بريدي: ١٥٤٦١ الكويت
ت: ٢٢٢١٠٨٩٨ (٠٠٩٦٥) - فاكس: ٢٢٢١٠٨٨٠ (٠٠٩٦٥)
Email: crsk@crsk.edu.kw - homepage: http: //crsk.edu.kw



عبدالله يعقوب بشارة


مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت - ٢٠١٩




بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

إلى شهداء الكويت،
في موكب الخالدين،
لتبقى الكويت



المقدمة

أشعر بأن أحداث الفترة التي أعقبت مباشرة استقلال الكويت الذي جاء في ١٩ يونيو ١٩٦١م لم يتم تدوينها بشكل يتفق مع أهميتها ودورها اللاحق في التأثير على سير الأحداث لاسيما الفترة التي رافقت عضوية الكويت في الجامعة العربية، وهي العضوية التي صادق عليها وزراء الخارجية في يوم الخميس الموافق ٢٠ يوليو ١٩٦١م بعد مداولات استمرت شهراً ومداخلات فيها كثير من تضييع الوقت المقصود، وكثير من المناورات وكثير من محاولات تمييع المقترحات وتأخير اتخاذ القرارات.

في ٢٢ يونيو ١٩٦١م قدمت الكويت المستقلة حديثاً طلب الانضمام لعضوية الجامعة العربية، وقدم الطلب السيد عبدالعزيز حسين – مدير المعارف في دولة الكويت – إلى الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وقد اقترح ممثل الكويت السيد عبدالعزيز حسين أن يكون اجتماع مجلس الجامعة لبحث طلب الكويت بعد ثلاثة أسابيع حتى تجهز ترتيبات وصول وفد الكويت المشارك في الاجتماع، وينقل السيد عبدالعزيز حسين خلال لقائه في الجامعة أن أول قرار اتخذه سمو الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت بعد إعلان الاستقلال، هو قرار طلب انضمام الكويت للجامعة، وأنه كلفه بالسفر لتقديمه.

بعد اللقاء أصدر الدكتور سيد نوفل تصريحاً صحفياً قال فيه:

باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعبر عن سروري بهذا الطلب الذي كتب غداة إعلان بريطانيا اعترافها بسيادة الكويت واستقلالها، ولا ريب في أن الجامعة العربية يسعدها أعظم السعادة انضمام الكويت الرسمي إلى الأسرة العربية، وإن كانت الكويت في الواقع تمارس مظاهر العضوية الكاملة في الجامعة

العربية منذ وقت بعيد، سواء في المبادئ السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، وأن الجامعة تأمل أن يكون انضمام الكويت مرحلة جديدة في مستقبل الجامعة العربية ودعم أسباب قوتها، وأضاف أن مجلس الجامعة العربية سيعقد قريباً جداً لنظر طلب الكويت.

ومن جهة أخرى أكد الأمين العام للجامعة السيد عبدالخالق حسونة أن أمر طلب الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية سيبحث خلال اجتماع مجلس الجامعة القادم، وأنه سيجري الاتصالات مع حاكم الكويت والحكومات العربية بهذا الشأن.

لكن الأحداث لم تنسجم مع هذا التفاؤل الصادق، ولم تجر وفق التمنيات، فقد بعث عبدالكريم قاسم – رئيس وزراء العراق والقائد العام للقوات المسلحة – برقية إلى الشيخ عبدالله السالم تخلو من سلامة النوايا، وتنم عن نهج مملوء بالادعاءات الطموحة، والتلاعب بالتاريخ، والتشكيك في سلامة قرار الكويت في إعلان استقلالها، وتحدي سيادتها وحرية شعبها، حيث يشير اللواء قاسم في برقيته المؤرخة في ٢٠ يونيو ١٩٦١م إلى إلغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دولياً والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩م بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم إخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك.

وينهي اللواء قاسم برقيته بقوله :

إن الاستقلال خدعة لا تنطلي على إخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة.

وذلك في عبارات واضحة في رفض استقلال الكويت، واتهام بريطانيا المستعمرة بفصلها عن ولاية البصرة بعد فرض اتفاق غير شرعي على القائمقام مبارك الصباح كما ورد في البرقية.

وإذا كانت البرقية الموجهة من قاسم إلى الشيخ عبدالله السالم أثارت التساؤلات والشكوك وتركت مجالاً للتفسيرات فإن المؤتمر الصحفي الذي عقده قاسم في السادسة من مساء يوم الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١م أزال أي مجال لحسن النوايا، وبدد كل الشكوك؛ حيث أعلن في المؤتمر أن اتفاقية الكويت وبريطانيا في ١٩ يونيو ١٩٦١م باطلة، وأن من ينوب في عقد اتفاقيات عن الكويت هي الجمهورية العراقية لا غيرها، وبالتالي لا يحق لأي فرد سواء أكان في الكويت أم خارج الكويت مهما كانت أوضاعهم ومراكزهم ومناصبهم أن تتحكم في شعب الكويت، فشعب الكويت من الشعب العراقي، وأن الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بجميع الأراضي التي تعسف بها الاستعمار والتابعة لقضاء الكويت والمرتبط بلواء البصرة بكامل حدوده دون الاستعداد للتخلي عن شبر واحد من تلك الأراضي.

ومع هذا المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه رئيس وزراء العراق المطالبة بضم الكويت واعتبارها جزءاً من البصرة دخلت الكويت فصلاً لم تتوقع أحداثه ولم تكن مهيأة لمواجهته؛ لأن المطالبة تطعن في شرعيتها ووجودها وسيادتها، وبحق شعبها في الاستقلال والحرية، وزاد من صدمة المفاجأة أن المطالبة تتطاول على تاريخ متواصل من الحياة الكويتية الصعبة بدأ استقرار نظامها منذ عام ١٧١٨م تقريباً، وتلغي صمود شعب عاش على أرضه في حياة صعبة وفقر مدقع وحرمان لا يصدق وتصميم على البقاء وعلى الدفاع عن الأرض التي عشقها رغم قسوتها، وانسجم مع واقعها مستفيداً من مينائها الطبيعي فصار شعباً بحرياً ماهراً، بحث عن الحياة في اليابسة واستخرج البقاء من التجارة عبر المحيطات ومن الغوص في مياه الخليج بحثاً عن اللؤلؤ.

بهذا الشعور المؤلم والصدمة المفاجئة تعامل الشعب الكويتي مع ادعاءات

قاسم، وقد نشطت الدبلوماسية الكويتية للتصدي لهذا البهتان المفاجئ، وتحرك العمل الدبلوماسي في اتجاهين؛ الأول تجاه المجموعة العربية ممثلة في الجامعة العربية، والثاني نحو الأسرة العالمية ممثلة في الأمم المتحدة.

وموضوع هذا الكتاب هو ما جرى في المحورين، في مساعي الكويت الدبلوماسية لتقويض ادعاءات اللواء قاسم رئيس وزراء العراق، وهي معركة خاضتها الكويت بخبرة حديثة، وبكفاءات قليلة، وبإمكانات شحيحة.

ويسلط الكتاب الضوء على تموجات المواقف في المجموعة العربية، وعلى ما دار في جلسات مجلس الأمن، لكن الأهم أن الهدف من الكتاب هو تقديم تاريخ موجز عن قوات الأمن العربية في الكويت وملابسات تشكيلها، وواقعها وكفاءتها ومدى جدية عملها.

فقد اتخذت الجامعة العربية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م القرار التاريخي – غير المسبق – في حياتها وفق ما يلي:

- تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب وقت ممكن.
- تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.
- تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أي دولة من دول جامعة الدول العربية طبقاً لميثاق الجامعة.
- الترحيب بدولة الكويت عضواً في الجامعة العربية.
- مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.
- تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت

بناء على طلبها، ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.

ويتضح من القرار أن قبول عضوية الكويت في الجامعة العربية مشروطة بتنفيذ البند الأول من القرار وهو سحب القوات البريطانية، وقد وضع قرار الانسحاب كشرط أو بناء على مقترح من تونس، تسهيلاً لسير المداولات، وتعبيراً عن رغبة أبدتها بعض الدول للاطمئنان إلى جدية الالتزام بالانسحاب.

ورفض العراق البند الثاني الذي يلتزم بموجبه بعدم اللجوء إلى القوة، وقام بإلقاء بيان قبل التصويت استغرق ساعة ونصف الساعة، تضمن تسجيلاً عن تاريخ العراق والكويت مستنداً على وثائق عثمانية ليس فيها ما يقنع بتبعية الكويت.

وقد خرج السيد عبدالحسين القطيفي - مندوب العراق - من الاجتماع محتجاً على قبول الكويت، معتبراً عضويتها خرقاً للميثاق، ومتهماً الكويت بتوزيع أموال رشوة على الدول والوفود.

ويستعرض الكتاب مسار تنفيذ قرار الجامعة العربية بتشكيل قوات عربية فعالة لتساعد الكويت في التصدى لنوايا اللواء عبدالكريم قاسم، كما يقدم تحليلاً مستخلصاً من الوثائق البريطانية عن فاعلية هذه القوات ونجاحها وتأثيرها الإقليمي ومدى اعتماد الكويت على قدرتها مع تعليقات مستخرجة من الوثائق البريطانية عن الوضع العام في المنطقة.

أما شعوري عن هذه الواقعة - تشكيل قوات الأمن العربية - ونشاطها في الكويت فهو أنها جزء مهم من تاريخ الكويت الحديث لم يعط حقه من البحث والتحليل والنشر.

وقد اعتمدت في هذا الكتاب على عدة مصادر أهمها:

- الوثائق البريطانية.

- المطبوعات والكتب والمقالات التي نشرت من الكويت وعن الكويت في الجامعة العربية.

- محاضر مجلس الأمن بشأن الموضوع.

وأتصور أن هذا الكتاب يقدم شرحاً مهماً بشأن موضوع يهم الكويت، وهو جزء من تاريخها، مع مراعاة الأمانة الموضوعية والاهتمام بالوثائق والإحتكام إلى الضمير وأحكام المنطق.

المؤلف

عبدالله يعقوب بشارة

الفصل الأول
إنهاء اتفاقية ١٨٩٩م وإعلان الاستقلال

١- إعلان الاستقلال والرسائل المتبادلة بشأنه.

٢- اتفاقية ١٨٩٩م ودورها في حماية حدود الكويت.

٣- الطريق إلى اتفاقية ١٩٦١م.

٤- استقلال الكويت والوضع الإقليمي :

أ- موقف اللواء قاسم من استقلال الكويت.

ب - الموقف الرسمي والشعبي من مؤتمر قاسم.

جـ - موقف الجمهورية العربية المتحدة.

د - موقف المملكة العربية السعودية.

٥- طلب المساعدة الخارجية



الفصل الأول
إنهاء اتفاقية ١٨٩٩م وإعلان الاستقلال

١- إعلان الاستقلال والرسائل المتبادلة بشأنه:

* في يوم التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م وجه سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت كلمة إلى أبناء وطنه والأمة العربية جمعاء، جاء فيها :

"في هذا اليوم الأغر من أيام وطننا المحبوب، في هذا اليوم الذي ننتقل فيه من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل التاريخ، ونطوي مع انبلاج صبحه صفحة من الماضي بكل ما تحمله وما انطوت عليه، لنفتح صفحة جديدة تتمثل في هذه الاتفاقية التي تقرؤونها الآن، والتي نالت بموجبها الكويت استقلالها التام وسيادتها المطلقة.

في هذا اليوم، والسرور يملأ الجوانح، والابتسامات المشرقة تعلو الوجوه، نرفع أبصارنا بخشوع إلى المولى عزوجل لنحمده سبحانه ونشكره على ما وفقنا إليه، وأنعم علينا به، ولقد كان للتعاون الوثيق بين الحكومة ممثلة في المسؤولين من أبناء الأسرة الحاكمة، وبين الشعب المخلص، من المغزى الجميل ما أشاع الغبطة والاستحسان في نفسي، وجعلني أتمنى استمرار مثل هذا التعاون لخير البلد ودوام تقدمه وازدهاره".

ويضيف الشيخ عبدالله السالم في كلمته:

"ونحن على أبواب عهد جديد تبدأ الكويت انطلاقها بتقوية أواصر الصداقة والأخوة مع شقيقاتها الدول العربية للعمل بتكاتف وتآزر على ما فيه خير العرب وتحقيق أماني الأمة العربية، كما أن الوضع الجديد يتطلب منا العمل على الانتماء للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تعمل لخير العالم وأمنه وسلامه كل ما كان ذلك في الإمكان.

والله ولي التوفيق"



المغفور له – سمو الشيخ عبدالله السالم – يلقي بيان الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١م

ونلاحظ من هذه الكلمة السياسية التي جاءت معبرة عن صدق مشاعر حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم وهو يتحدث مبشراً بالاستقلال، تأكيد الشيخ الجليل على الترابط مع الجامعة العربية، وعلى الوفاء بالمسؤوليات تجاهها، مع التطلع إلى الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، لتكتمل قواعد الالتزام العربي والدولي.

كما نلاحظ ثقة الشيخ عبدالله السالم بالجامعة العربية التي يعدّ الانضمام لها تأكيداً لانطلاق تقوية أواصر الصداقة والأخوة كما جاء في تلك الكلمة السياسية الهامة.

وتظهر الاتصالات التي سبقت إعلان الاستقلال ما تمتع به الشيخ عبدالله السالم من إلمام بمتطلبات الأمن والاستقرار، تمثل في الاتصالات التي قادها مع بريطانيا، وتوجت بالرسائل المتبادلة بينه وبين المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وجاءت على النحو التالي:

نص الرسالة الموجهة إلى أمير الكويت من المقيم السياسي للمملكة المتحدة في الكويت[1] في ١٩ يونيو ١٩٦١م.

يا صاحب السمو

لي الشرف أن أشير إلى المباحثات التي جرت مؤخراً بين سموكم وبين سلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بشأن الرغبة في تطوير العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبين دولة الكويت، وذلك للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حكومة سموكم تتحمل وحدها جميع مسؤوليات تسيير شؤون الكويت الداخلية والخارجية.

فقد تم الوصول خلال هذه المباحثات إلى النتائج التالية :

(أ) تلغى اتفاقية ٢٣يناير ١٨٩٩م لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت.

(ب) تستمر العلاقات بين البلدين مسيَّرة بروح الصداقة الوثيقة.

(جـ) عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين.

(د) لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

فإذا كان ما ذكر يمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الوصول إليها بين سموكم وسير جورج ميدلتن – فلي الشرف أن أقترح بناء على تعليمات من سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحبة الجلالة أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها أنهما يشكلان معاً اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الموضوع، وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يُشعر أحد الطرفين الطرف

الآخر برغبته في إنهائها بإخطار يسبق الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل، وتعتبر اتفاقية ٢٣ يونيو ١٨٩٩م ملغاة من تاريخ هذا اليوم.

لي الشرف يا صاحب السمو أن أكون، خادمكم المطيع.

المقيم السياسي لصاحبة الجلالة – السير وليام لووس



سمو الشيخ عبدالله السالم يوقع وثيقة الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١م



المقيم السياسي البريطاني يوقع على وثيقة استقلال دولة الكويت

ورد الشيخ عبدالله السالم الصباح في اليوم نفسه على رسالة المقيم السياسي البريطاني بما يلي:

نص الرسالة الموجهة من أمير الكويت إلى المقيم السياسي للمملكة المتحدة [٢]

حضرة صاحب الفخامة المقيم السياسي لصاحبة الجلالة في الخليج المحترم.

بعد السلام والتحية

أوكد أن مذكرة فخامتكم تمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الوصول إليها بيني وبين سير جورج ميدلتن، وأوافق على أن تعتبر مذكرة فخامتكم وجوابي عليها أنهما يشكلان معاً إتفاقية بين الكويت والمملكة المتحدة بهذا الموضوع.

مع أطيب التمنيات،،

التوقيع عبدالله السالم الصباح

في ٦ محرم ١٣٨١هـ الموافق ١٩ يونيو ١٩٦١م

وما إن تم توقيع وتبادل الرسائل حتى نشرت سكرتارية الكويت البيان التالي:

بيان سكرتارية الحكومة الكويتية [٣]

بسم الله الرحمن الرحيم

بعون الله تم في هذا اليوم الواقع في السادس من شهر محرم ١٣٨١هـ الموافق ١٩ يونيو ١٩٦١م تبادل كتابين بين حضرة صاحب السمو أمير الكويت المعظم وبين السير وليام لوس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة، ويشكل الكتابان المذكوران اتفاقية بين الحكومتين تظل سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها بإخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل.

وتنص الاتفاقية على أربع مواد هي:

(أ) تلغى إتفاقية ٢٣يناير ١٨٩٩م لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت.

(ب) تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.

(جـ) عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين.

(د) لا شيء في هذه النتائج (المـواد) سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

ولقد كان من الضروري الوصول إلى اتفاقية جديدة بين الكويت وبريطانيا نظراً لأن إتفاقية ١٨٩٩م أصبحت غير ذات موضوع بعد أن تطورت العلاقة بين البلدين تطوراً أدى في الواقع إلى قيام حكومة الكويت وحدها بتحمل أعباء تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.

ومن المعروف أن الكويت خلال السنوات الأخيرة قد سارت بخطى ثابتة نحو استكمال السيادة التي بدأتها باستقلال القضاء وإصدار العملة الوطنية والاشتراك في المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.

ففي التاسع عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩م أصدر صاحب السمو مرسوماً رقم ١٩/ ٥٩ ينظم القضاء ويجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية في جميع النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئات غير كويتية.

وبناء على ما تقدم كله أصبحت الكويت في الواقع دولة مستقلة ذات سيادة، وكان أن تم الوصول كما ذكر سابقاً إلى اتفاقية تعترف بالأمر الواقع وتسجل حقيقة واقعة.

وجدير بالذكر أن الاتفاقية الجديدة التي ستسجل لدى هيئة الأمم المتحدة قد تم الوصول إليها بين طرفين متساويين بعد أن اعترفت بريطانيا اعترافاً قانونياً باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة، ولذا أوردت الاتفاقية في المادة (١) السبب الرئيسي في إلغاء إتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م؛ لأنها تتنافى مع استقلال الكويت، وبهذا أصبح الطريق ممهداً أمام الكويت لدخول الجامعة العربية، وتم انتسابها فعلياً رغم وجودها واقعياً في الماضي، والانتساب لهيئة الأمم المتحدة، وبهذا تكون الكويت دولة تنتمي إلى أسرة الدول المستقلة، وستكون الكويت بإمكانياتها المادية والمعنوية بإذن الله وتوفيقه عوناً وسنداً للدول العربية الشقيقة وفي طليعة الأمم المحبة للأمن والسلام.

وتعزيزاً لهذا فقد اختارت حكومة الكويت عدداً من شبانها الذين تتوسم فيهم الخير، وذلك لتدريبهم على الأعمال القنصلية، تمهيداً لتبادل التمثيل القنصلي والسياسي وفق البرنامج الذي تعده حكومة الكويت، بما يتمشى مع مصلحتها.

ويلاحظ من الفقرة (ب) من الاتفاقية أن العلاقات بين الكويت وبريطانيا ستستمر مسيرة بروح الصداقة وهي الروح التي تربط ما بين دولتين من الدول المحبة للسلام.

أما الفقرة (ج) التي تنص على التشاور بين الحكومتين في الأمور التي تهم الطرفين فإن ذلك كان مناسباً نظراً للمصالح البديهية التي تربط بين البلدين، ويلاحظ أن هذا التشاور غير ملزم، لكنه يحدث عندما ترى الدولتان ذلك مناسباً لهما وفي الأمور التي تهم الطرفين.

أما الفقرة الأخيرة من الاتفاقية فتشير إلى استعداد حكومة المملكة المتحدة

لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة، ومن الواضح أن الكويت الدولة العربية الفتية قد تحتاج إلى مساعدة، ولا سيما في المرحلة الأولى من الاستقلال والسيادة، ومن الطبيعي أنه في حالة احتياج الكويت إلى مساعدة فستطلبها من مختلف المصادر مما يتمشى ومصلحتها، ولا تعني هذه الفقرة إطلاقاً أن الكويت ملزمة بطلب المساعدة من دولة أو جهة معنية، كما لا تعني أن مثل هذه المساعدة مفروضة على الكويت، وغني عن الذكر أن الكويت التي أصبحت عضواً عاملاً في الجامعة العربية لواثقة أنها ستجد في الدول العربية خير معين فيما لو احتاجت إلى مساعدة.

والله ولي التوفيق



الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٦م

وعكست الاتفاقية الجديدة تصميم الشيخ عبدالله السالم على أن يكون الاستقلال كاملاً ودون قيود؛ حيث تؤكد الفقرة (د) في الرسائل المتبادلة أن مساعدة بريطانيا لدولة الكويت تأتي بناء على طلب الدولة المستقلة فقط، ودون ذلك لا يوجد ما يبرر فرض هذه المساعدة.

كما حرص الشيخ عبدالله على أن تنتهي الاتفاقية عندما تشعر الكويت أنها أكملت متطلبات أمنها وأنها قادرة على تأمين مستلزمات الدفاع، وفوق ذلك مصير الاتفاقية بيد الكويت تنهيها متى شاءت، وقد أكد البيان الصادر من حكومة الكويت أنها قادرة على طلب المساعدة من أي جهة تراها، وليست محصورة في بريطانيا.

٢- اتفاقية ١٨٩٩م ودورها في حماية حدود الكويت [٤]:

ومع انتهاء فاعلية اتفاقية ١٨٩٩م، واستبدال اتفاقية ١٩٦١م بها، كان لابد من الإشارة إلى الدور المؤثر الذي لعبته هذه الاتفاقية في الحفاظ على كيان الكويت.

المعاهدة مع حاكم الكويت في 23 يناير 1899

بسم الله الرحمن الرحيم

المقصود من تحرير هذا الصك الحقانية المعتبر أنه قد تحقق العهد والقبول بين كرنك ملكم جان ميد اندين ستاف كار باليوز جلالة الملكة البريطانية العظمى من جانب الدولة البهية القيصرية في طرف وجناب الشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت في الطرف الثاني بأن جناب الشيخ مبارك بن صباح المذكور برضائه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد

بأن لا يقبل وكيلاً أو قائم مقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الانكليس ولا يفوض ولا يبيع أو يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يمطي للسكون قطعة من آراضيه إلى دولة أو رعية أحد من الدول الأخر بغير أن يحصل الاجازة أولاً من الدولة جلالة الملكة البريطانية العظمى لأجل هذه الإرادة وهذه المقاولة أيضاً تشتمل على كل قطعة في أراضي الشيخ المذكور التي تكون حالاً في تصرف رعايا كل واحد من الدول الغير ولأجل الشهادة لتكميل هذه المقاولة الحقانية المعتبرة المحترمة كرنل ملكم جان ميد اندين ستاف كار باليوز جلالة ملكة البريطانية العظمى في خليج فارس وجناب الشيخ مبارك الأول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية الانكليس والثاني منهما في جانب نفسه وورثته واخلافه كل منهما بمحضر الشهود وضعا صحيحهم في هذا اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة 1316 هـ مطابق 23 جنوري سنة 1899م.

توقيع	توقيع
مبارك الصباح	الكولونيل ميد
	المقيم السياسي في الخليج الفارسي

توقيع	توقيع	توقيع
محمد بن عبدالنبي صفر	الكابتن ويكهام	كرزن أوف كدلستون
		نائب الملك والحاكم العام في الهند

صودق عليها من قبل سعادة نائب الملك والحاكم العام في الهند في قلعة وليام في السادس عشر من فبروري 1899م.

ختم دبليو جي كننغهام

سكرتير حكومة الهند للشؤون الخارجية

اتفاقية الحماية البريطانية الموقعة في ٢٣ يناير ١٨٩٩م (النسخة العربية)

AGREEMENT OF 23RD JANUARY 1899 WITH RULER OF KUWAIT.

(Translation.)

Praise be to God alone (*lit.* in the name of God Almighty) ("Bissim Illah Ta'alah Shanuho").

The object of writing this lawful and honourable bond is, that it is hereby covenanted and agreed between Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident, on behalf of the British Government, on the one part, and Shaikh Mubarak-bin-Shaikh Subah, Shaikh of Kuwait, on the other part; that the said Shaikh Mubarak-bin-Shaikh Subah, of his own free will and desire, does hereby pledge and bind himself, his heirs and successors, not to receive the agent or representative of any Power or Government at Kuwait, or at any other place within the limits of his territory, without the previous sanction of the British Government; and he further binds himself, his heirs and successors, not to cede, sell, lease, mortgage, or give for occupation or for any other purpose, any portion of his territory to the Government or subjects of any other power without the previous consent of Her Majesty's Government for these purposes. This engagement also to extend to any portion of the territory of the said Shaikh Mubarak which may now be in possession of the subjects of any other Government.

In token of the conclusion of this lawful and honourable bond, Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persian Gulf, and Shaikh Mubarak-bin-Shaikh Subah, the former on behalf of the British Government, and the latter on behalf of himself, his heirs and successors, do each, in the presence of witnesses, affix their signatures, on this the 10th day of Ramazan, 1316, corresponding with the 23rd day of January 1899.

(Sd.) M. J. MEADE, *Lieut.-Col.,*
Political Resident in the Persian Gulf.

(L. S.) (Sd.) MUBARAK-AL-SUBAH.

Witnesses:

(Sd.) E. WICKHAM HORE, *Captain, I.M.S.*
(Sd.) J. CALCOTT GASKIN.
(L. S.) MUHAMMAD RAHIM-BIN-ABDUL NEBI SAFFER.

(Sd.) CURZON OF KEDLESTON,
Viceroy and Governor-General of India.

Ratified by His Excellency the Viceroy and Governor-General of India at Fort William on the 16th day of February 1899.

Seal.

(Sd.) W. J. CUNINGHAM,
Secretary to the Government of India in the Foreign Department.

اتفاقية الحماية البريطانية (النسخة الإنجليزية)

أ – لماذا أصر الشيخ مبارك على الحماية البريطانية؟

واجه الشيخ مبارك، والكويت معه، أخطر ثلاث سنوات في حياته السياسية المثيرة؛ فخلال السنوات من ١٨٩٦م إلى ١٨٩٩م – تاريخ توقيع الاتفاقية – تعرض الشيخ مبارك الصباح لتهديدات لم يكن يتوقعها ولم يحسب لها حساب، فقد واجه الشيخ مبارك، من جملة المشاكل، ما يلي:

١- استغلت الحكومة العثمانية وممثلوها في البصرة الصراع بين الشيخ مبارك وبين أبناء أخويه الذين ذهبوا إلى البصرة، وسعت مع التاجر المشهور يوسف الإبراهيم إلى الاستفادة من الارتباك لفرض نفوذها على الكويت مدعومة بتحركات الشيخ يوسف الإبراهيم ونشاطاته لتقويض حكم مبارك الصباح وإعادة الحكم إلى أبناء الإخوة، واستفاد يوسف الإبراهيم من سياسة الوالي العثماني في البصرة – حمدي باشا – في تنسيق تحركاته وتجنيد الحلفاء أمثال الشيخ جاسم آل ثاني – حاكم قطر، الذي كان خصماً مهدداً للشيخ مبارك.

٢- واصلت السلطات العثمانية في البصرة الضغط على الشيخ مبارك بتحريض الخصوم وتسهيل مهماتهم ومضايقة الشيخ في النزاع حول أملاك آل صباح في البصرة، ومن هؤلاء الأمير عبدالعزيز بن رشيد أحد البارزين في تاريخ نجد في السياسة والفروسية.

وكان عبدالعزيز بن رشيد يتهيب من سلوك مبارك في دعمه لآل سعود الذين خسروا السلطة في الرياض التي استولى عليها محمد بن رشيد، وأنهى فترة الدولة السعودية الثانية، كما كان ابن رشيد يخشى من صعود نفوذ الشيخ مبارك في البادية، ولم يكن الشيخ مبارك مرتاحاً من التحالف

الثلاثي الذي يضم ممثلي الدولة العثمانية، والأمير ابن رشيد أمير حائل، ويوسف الإبراهيم.

وكان الشيخ مبارك يبحث عن الأوراق التي تساعده في مناوراته لصد العثمانيين؛ أحياناً يلجأ إلى المرونة وإظهار حسن النوايا، وأحياناً يلجأ إلى وسيلة العطاء والكرم، لكنه لم يهدأ له بال طالما لم يعثر على حليف قوي يستند عليه في التعامل مع هذا الثلاثي المتسلط.

وقد مارس الشيخ مبارك أسلوب المناورة مستفيداً من رغبة ألمانيا بمد خط سكة حديد من الشام إلى الكويت، وبدأ في إرسال إشارات تساعده في ممارسة دبلوماسية المناورة التي برع فيها.

كما واصل الاستمرار في إثارة اهتمام روسيا الباحثة عن موانٍ دافئة عبر إنشاء محطة وقود يمكن أن تكون على الأراضي الكويتية.

لكن الشيخ المدرك للأبعاد الإستراتيجية وضع أمام عينيه البحث عن تفاهم مع بريطانيا العظمى التي تملك الأسطول الحديث والحريصة على إبقاء الخليج خالياً من القرصنة والاضطرابات تأميناً للوصول إلى الهند.

وقد بدأ الشيخ مبارك اتصالاته مع بريطانيا عن طريق المقيم البريطاني في أبو شهر طالباً الاتفاق على صيغة مع بريطانيا مشابهة للنموذج البحريني البريطاني.

حاول الشيخ مبارك بناء تحالفات قبائلية مع بعض زعماء القبائل؛ أبرزهم الشيخ سعدون أمير "المنتفق" الذي دخل في تحالف مع الشيخ مبارك، وكان سعدون يعاني من مضايقات ابن رشيد الذى كان يتحرك دائماً في المنطقة بين البصرةوالزبير وسوق الشيوخ، مهدداً الكويت ومثيراً المتاعب للشيخ سعدون أمير المنتفق.

ومع كل تلك الظروف الصعبة كان الشيخ مبارك ينتظر مناسبة تتيح له توسيع إمارته في الصحراء التي لم تكن حدودها البرية الصحراوية واضحة ولم يكن حجمها مقنعاً له.

أما في داخل الكويت فقد توسع الشيخ مبارك في اتصالاته مع أهل الكويت وأعيانهم، وسعى بتصميم على تحقيق صلابة داخلية تؤمن له التحرك إلى مواقع التهديد.

شعرت بريطانيا بخطورة النوايا العثمانية في إرسال قوات عسكرية عثمانية لفرض سيطرتها على الكويت وتسخير موانيها وأراضيها للأهداف العثمانية في الجزيرة وفي الأحساء، ومارست بريطانيا سياسة تطويق النفوذ دون المواجهة؛ لأن لندن تريد إضعاف التحالف الألماني – العثماني، ولا تريد استفزاز الباب العالي في الآستانة، لذلك تعاملت مع أوضاع الكويت بطريقة تؤمن إبعاد النفوذ العثماني دون الصدام السياسي أو العسكري.

وعندما ازداد الضغط على الشيخ مبارك من تحالف الخصوم بدأت بريطانيا العظمى تظهر الاهتمام بمطالب شيخ الكويت، وخاصة أن شيخ الكويت استمر في مغازلة الألمان والروس والعثمانيين في البصرة، فلم يقطع الصلة مع الباب العالي حتى بعد توقيع الاتفاقية مع بريطانيا التي ظلت سراً في فترتها الأولى؛ لأن الشيخ مباركاً كان دائماً حذراً لا يضع بيض السلطة في سلة واحدة، وإنما يطور سلوكياته وفق المصالح.

عندما وقع الشيخ مبارك الاتفاقية مع بريطانيا في يناير ١٨٩٩م، وأحاطها بسرية بما يتفق مع مصلحته ومصلحة بريطانيا التي لا تريد إثارة الآستانة، شعر الشيخ مبارك بأنه يستطيع أن يعتمد على الدعم البريطاني عند الشدة، ولذلك رفض إنذار السلطات العثمانية بقبول قوات عسكرية على أراضي الكويت،

كما رفض البدائل التي قدمتها في التنازل عند الرفض واختيار أي مكان داخل الإمبراطورية بديلاً عن الكويت ليتولى إدارته.

لم يعبأ الشيخ بالإنذار الذي حمله من البصرة الوجيه رجب النقيب في نوفمبر ١٩٠١م، واستشار بريطانيا التي أرسلت بارجة أبعدت الباخرة العثمانية "زحاف" عن مياه الكويت، ولم يعبأ بالحشود العثمانية في البصرة والفاو مهددة الشيخ مبارك بالغزو.

جرب الشيخ مبارك وفاء بريطانيا لتعهداتها فارتاح، ويبدو أن هذا الارتياح دفعه إلى معركة "الصريف" في ١٧ مارس ١٩٠١م، من أجل القضاء على تهديدات ابن رشيد، وكذلك من أجل توسيع ممتلكاته في الصحراء، وتصعيد نفوذه في الجزيرة.

ورغم خسارته في تلك المعركة فإن مباركاً واصل سياسته في تعزيز سلطاته وتوسيع رقعة ممتلكاته، ولم يعبأ بتهديدات ابن رشيد في أعقاب المعركة، والتي تعامل معها الشيخ مبارك بهدوء أعصاب وبثقة أثارت استغراب المسؤولين في بريطانيا.

استمرت الكويت في الاعتماد على بريطانيا في تأمين الحماية لها بعد وفاة الشيخ مبارك في نوفمبر ١٩١٥م، واستفادت الكويت بعد ذلك في تاريخها المملوء بالإصرار على البقاء في استمرار الحماية في أكتوبر ١٩٢٠م، مع هجوم الإخوان على الكويت وعلى الجهراء، وكذلك في عام ١٩٢٨م في الهجوم الثاني للإخوان على الكويت، وكذلك في الفترة التالية في أثناء ثورة الإخوان ضد ابن سعود في عهد الشيخ أحمد الجابر.

وحافظت الكويت على سلامتها الإقليمية حيث حمتها الاتفاقية من تحرشات القبائل ومن أطماع العراق بعد نهاية الإمبراطورية العثمانية.

ب – اتفاقية ١٨٩٩م وبيان الحدود بين الكويت والعراق:

فيما يلي نرى كيف ساعدت الاتفاقية حكومة الكويت في بيان علاقاتها مع العراق، الذي نال استقلاله عام ١٩٢٢م، وفي تحديد الحدود بين البلدين وفق التسلسل الزمني التالي:

*** نص رسالة الشيخ أحمد الجابر الصباح، أمير الكويت إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت(٥) في ٤ أبريل ١٩٢٣م، رداً على استفسار الوكيل السياسي البريطاني.**

بعد التحية،

بالإشارة إلى رسالتكم رقم ١٦٠، المؤرخة في ١٦ الجاري (٣ أبريل ١٩٢٣م)، حول خط الحدود بين العراق والكويت، الذي أطالب بها. فإنها في الحدود نفسها، التي كان قد طالب بها الشيخ الراحل "سالم" في الملحق لرسالته إليكم في الثالث من محرم ١٣٣٩هـ (١٧ سبتمبر ١٩٢٠م)، والتي هي: من نقطة التقاء وادي العوجة مع الباطن، وشرقاً إلى جنوب آبار سفوان، وجبل سنام، وأم قصر، وإلى سواحل جزر بوبيان ووربة، وعلى طول الساحل إلى حدود الكويت – نجد، الحالية. ومن ضمن هذه المنطقة الجزر البحرية التالية: مسكان، وفيلكا، وعوهه، وكبر، وقاروه، وأم المرادم.

هذه هي حدود الكويت التي أطالب بها.

أحمد الجابر الصباح

في ٤ أبريل ١٩٢٣م – ١٧ شعبان ١٣٤١هـ

*** اعتراف الحكومة البريطانية بحدود الكويت كما حددها الشيخ أحمد الجابر في رسالته في الرابع من أبريل[(٦)].**

مذكرة من سعادة المفوض السامي البريطاني في العراق إلى المقيم السياسي البريطاني في الكويت رقم ٥٤٠٥ المؤرخة في ١٩ أبريل ١٩٢٣م.

يرجى التفضل بالاطلاع على مذكرتكم رقم ٥٢ - أس المؤرخة في ٤ أبريل ١٩٢٣م التي جاءت كتغطية لرسالة شيخ الكويت المؤرخة في ١٧ شعبان ١٣١٤هـ (٤ أبريل ١٩٢٣م) والتي يفهم منها أنه يطالب بأن تكون حدود الكويت مع العراق كالتالي:

من تقاطع وادي العوجا مع الباطن ومن هناك شمالاً على امتداد الباطن إلى نقطة تقع إلى جنوب خط عرض سفوان، ومن هناك شرقاً مروراً بجنوب آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر تاركاً هذه للعراق، ماضياً إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله.

ويطالب الشيخ أحمد في نفس الوقت بجزر وربة، وبوبيان، ومسكان (أو مسچان)، وفيلكة، وعوهه، وكبر وقاروه، وأم المرادم باعتبارها جزراً تابعة للكويت.

ويمكن إشعار الشيخ بأن مطالبته بالحدود والجزر المشار إليها أعلاه معترف بها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

وكما تعرف فإن الحدود كما هي مبنية تتطابق مع الحدود المشار إليها بواسطة الخط الأخضر في الاتفاقية الأنكلو - تركية بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٣م، إلاّ أنه كما يبدو لا توجد ضرورة لإبداء تلميح خاص إلى تلك الوثيقة في مراسلاتكم مع الشيخ.

برسي كوكس
المندوب السامي البريطاني - بغداد

وبعد تبادل الرسائل في عام ١٩٢٣م بشأن الحدود مع العراق جاءت رسالة رئيس وزراء العراق السيد نوري السعيد المؤرخة ٢١ يوليو ١٩٣٢م يقر فيها بتأكيد الحدود كما جاءت في الرسائل المتبادلةعام ١٩٢٣م.

*** رسالة رئيس وزراء العراق إلى عصبة الأمم المتحدة:**

وقد أرسل رئيس وزراء العراق تلك الرسالة إلى عصبة الأمم المتحدة من أجل أن ينضم العراق إليها، ومن شروط الانضمام ألاّ توجد مشاكل حدودية بين الدولة طالبة العضوية وأي من جيرانها[٧].

في ٢١ يوليو ١٩٣٢م

من : نوري باشا السعيد،

إلى: السير أف. همفري،

مكتب مجلس الوزراء

بغداد في : ٢١/ ٧/ ١٩٣٢م

أظن أن سعادتكم توافقون على أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت.

ولهذا، فإنا نرجو أن تتخذوا الإجراءات الضرورية لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين البلدين:

من تقاطع وادي العوجا بالباطن ومنها شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض سفوان تماماً، ومنها شرقاً فتمر بجنوب آبار سفوان، جبل سنام، وأم قصر، مجتازاً إلى العراق وهكذا إلى مفترق طرق خور زبير، وخور عبدالله.

إن جزيرة وربة، وبوبيان، ومسكان (أو مسچان)، وفيلكا، وعوهة، وكبر، وقارو، وأم المرادم، هي للكويت.

Office
of the Council of Ministers,
Baghdad.

Secret. Dated 21st July,1932.

No.2944.

My dear Sir Francis,

I think Your Excellency will agree that the time has now come when it is desirable to reaffirm the existing frontier between 'Iraq and Kuwait.

I therefore request that the necessary action may be taken to obtain the agreement of the competent authority or authorises in Kuwait to the following description of the existing frontier between the two countries:-

"From the intersection of the Wadi el Audja with the Batin and thence northwards along the Batin to a point just south of the latitude of Safwan; thence eastwards passing south of Safwan Wells, Jebel Sanam and Um Qasr leaving them to 'Iraq and so on to the junction of the Khor Zobeir with the Khor Abdullah. The islands of Warbah, Bubiyan, Maskan (or Mashjan), Failakah, Auhah, Kubbar, Qaru and Umm el Maradim appertain to Kuwait".

Yours sincerely,
(Sgd.) Nuri Sa'id.

His Excellency Sir Francis H.Humphrys,
G.C.V.O., K.C.M.G., K.B.E., C.I.E.,
His Britannic Majesty's Government
High Commissioner for 'Iraq, Baghdad.

الرسالة التي أرسلها نوري السعيد في ٢١ يوليو ١٩٣٢م إلى القائم البريطاني في بغداد يعترف فيها بحدود الكويت

Translation of a confidential letter.

From - His Excellency Shaikh Sir Ahmad al Jabir, as-Subah, K.C.I.E., C.S.I., Ruler of Kuwait, Kuwait.

To - The Political Agent, Kuwait.

No.R.560.

Dated the 8th Rabi' Thani 1351 (10th August 1932)

After compliments,

With the hand of pleasure we have received your confidential letter No.128 dated the 7th instant (Rabi' Thani 1351 = 9th August 1932) and have noted the contents of same, as well as the translation (of the marginally noted letter) of His Excellency the High Commissioner for IRAQ, to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, and the translation (of the marginally noted letter) of His Excellency Nuri Pasha as-Said, the Iraq Prime Minister, regarding the Iraq - Kuwait frontier. We also have noted from the Hon'ble the Political Resident's letter (confidential No.528.S. dated the 30th July 1932) that the frontier proposed by the Iraq Prime Minister is approved of by His Majesty's Government. And, therefore, we beg to inform you that we agree to ~~xxxx~~ reaffirm the existing frontier between Iraq and Kuwait as described in the Iraq Prime Minister's letter.

Confidential letter No. S.O.1004 dated the 25th July 1932

Secret No. 2944 dated the 21st July 1932

Usual ending.

sd/- Ahmad al Jabir.

رسالة الشيخ أحمد الجابر الصباح في ١٠ أغسطس ١٩٣٢م إلى المقيم السياسي البريطاني في الكويت،
وفيها موافقته على ما جاء في رسالة نوري السعيد



الشيخ أحمد الجابر - حاكم الكويت ١٩٢١-١٩٥٠م

كتاب من حاكم الكويت إلى الوكيل السياسي في الكويت مؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٣٢م(٨)

بيد السرور تسلمنا رسالتكم السرية والمؤرخة في ٧ الجاري (ربيع الثاني ١٣٥١هـ الموافق ٩/ ٨/ ١٩٣٢م)، وعلمنا بمحتوياتها، وكذلك ترجمة الرسالة المؤرخة في ٢٥/ ٧/ ١٩٣٢م، والمرسلة من سعادة نوري باشا السعيد - رئيس وزراء العراق، بخصوص الحدود العراقية الكويتية.

وكذلك علمنا من كتاب سعادة المقيم السياسي المؤرخ في ٣٠/ ٧/ ١٩٣٢م بأن الحدود التي اقترحها رئيس وزراء العراق قد وافقت عليها حكومة صاحب الجلالة.

ولذلك، نرجو أن نخبركم بأننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت، كما هي مفصلة في كتاب رئيس وزراء العراق.

٣- الطريق إلى اتفاقية ١٩٦١م

لم تشكل اتفاقية ١٨٩٩م قيوداً على دبلوماسية حكام الكويت في الشؤون الداخلية ولا في الشؤون الخارجية، وقد مارس الحاكم صلاحيات واسعة، لاسيما مع تولي الشيخ أحمد الجابر الحكم عام ١٩٢١م، حيث وطد العلاقات مع المملكة العربية السعودية وإيران والعراق ودول الجوار ومع بريطانيا التي زارها مرتين، ووقع اتفاقيات خاصة بالتنقيب عن النفط ودخل في مفاوضات حول الحدود مع الشمال والجنوب وتبنى أسلوب الانفتاح والحوار والتواصل، وتناسبت هذه الدبلوماسية النشطة مع اتساع وجود الكويت في المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز منظمات متخصصة انضمت إليها الكويت، وكمثال على ذلك انضمامها إلى:

- الاتحاد الدولي للمواصلات عام ١٩٥٩م.
- منظمة الطيران المدني العالمية في ٢٥ أبريل ١٩٦٠م.
- منظمة الصحة العالمية في ٩ مايو ١٩٦٠م.
- منظمة الأغذية والزراعة في ٢٩ يونيو ١٩٦٠م.
- منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) في ١٨ نوفمبر ١٩٦٠م.
- منظمة العدل الدولية في ١٦ يونيو ١٩٦٠م.
- وشاركت في عدد كبير من المؤسسات والمنظمات العربية، وآخرها اجتماعات الدورة السابعة للمجلس الاقتصادي العربي في بغداد بين ١٠-١٧ أبريل ١٩٦١م، وشاركت في رأسمال مؤسسة النقد العربي بمقدار خمسة ملايين جنيه إسترليني كبداية مع التوجه نحو المزيد.

وفي الواقع ظهرت، مع اتساع الوجود الكويتي إقليمياً وعربياً وعالمياً، استعدادات بريطانية للتأقلم مع اكتمال ممارسة السيادة الكويتية، وفق ما جاء في الوثائق البريطانية السرية بأن السيد إدوارد هيث المسؤول عن الشئون الخارجية في الحكومة البريطانية أعد مذكرة أشار فيها إلى أن الكويت أصبحت مسؤولة تماماً عن علاقاتها الدولية، وأن أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم أثار موضوع إعادة النظر في الاتفاقية الموقعة عام ١٨٩٩م، ويرغب في الحصول على الاستقلال كما جاء في إشارة المقيم السياسي البريطاني في الكويت بتاريخ الرابع من يناير ١٩٦١م، وأنه يرى أن الظروف تغيرت عما كانت عليه عام ١٨٩٩م، وإنه لم يبق من تلك الاتفاقية شيء إلا علاقات الصداقة القوية التي تربط بين البلدين، ونقل عن الأمير عبدالله السالم قوله أنه يرغب الآن في عقد اتفاقية مع حكومة صاحبة الجلالة تستبدل اتفاقية عام ١٨٩٩م وتؤكد على هذه الصداقة وعلى استعداد بريطانيا لمساعدة الكويت، وأن الأمير يريد إتمام هذا الطلب قبل أن يغادر المقيم السياسي البريطاني منطقة الخليج (السير جورج ميدلتون) الذي جاء بعده السير وليام لووس[٩].

وفي خبر أوردته الفاينانشال تايمز في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٦١م تعليقاً على الاتصالات الكويتية - البريطانية، جاء ما يلي:

من المتوقع انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية قريباً، حيث إنها الآن عضو في المجلس الاقتصادي للجامعة، وبما أنها لم تكن مستقلة تماماً فإنه لم يكن بمقدورها التمتع بكامل العضوية.

لقد تبدلت الأوضاع بعد الإعلان، حيث إنه اعتبارًا من ٢٣ يناير ستخرج الكويت من إشراف بريطانيا على علاقاتها الخارجية، وسيجرى البدء مباشرة بتدريب الكويتيين على الأعمال الدبلوماسية.

وتعلق الصحيفة المشهورة بأن الكويت الآن مستقلة استقلالاً كاملاً بالرغم من ارتباطها بمعاهدة صداقة مع بريطانيا، وسوف تقوم الدول العربية وخصوصاً الجمهوريةالعربية المتحدة بتعيين بعثة لها هناك، وتسعى الكويت لإقامة علاقات جديدة مع دول أخرى لضمان استقلالها، كما أنه من المحتمل أن تتقدم بطلب للحصول على عضوية الأمم المتحدة. وحتى قبل هذا المسعى، فإن الكويت كانت تتصرف بصور مختلفة كدولة مستقلة. وكان انضمامها إلى منظمة الدول المصدرة للنفط إجراءاً هاماً على صعيد السياسية الخارجية لأن ذلك يحقق لها علاقات حيوية هامة مع الدول الأخرى.

صحيح أنه لم يكن بمقدور الكويت أبداً أن تحوز على ثقل عسكري أو دبلوماسي، لكنها قوة اقتصادية هامة بين الدول العربية، حيث إنها الدولة الوحيدة التي يمكنها استثمار مبالغ رأسمالية ضخمة لتلبية الطلب المتزايد على قروض التنمية طويلة الأجل، لكنها ستكون عرضة لضغوط خارجية جديدة عديدة [١٠].

أ- الكويت مسؤولة عن علاقاتها الخارجية:

تشير الوثائق البريطانية إلى أن الوزير إدوارد هيث قدم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يبلغها بأن الاتصالات مع حاكم الكويت توصلت إلى اتفاق يكون بموجبه أن الالتزام البريطاني للدفاع عن الكويت يجب أن يأخذ شكل المذكرات المتبادلة بدلاً من معاهدة رسمية.

ويقول الوزير البريطاني أنتوني نانتنج، المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط، في تعليقه على مذكرة هيث:

إنها كشفت عن وعي بعيد لدى أمير الكويت بخصوص التطورات المستقبلية، فقد قرر الأمير أن يكون أي تدخل بريطاني مستنداً إلى طلب كويتي بالمساعدة، وليس إلى فهم بريطانيا للوضع الذي تمنح نفسها فيه حق التدخل، وبهذا عزز الشيخ عبدالله السالم من استقلالية القرار الكويتي حتى في طلب المساعدة الخارجية، وضمن ألاّ يساء فهم هذه الاتفاقية من جانب الدول العربية.

وتؤكد المذكرة التي قدمها الوزير هيث على:

- أن اهتمام الأمير - الشيخ عبدالله السالم - كان منصباً على الجانب العسكري، ولم يكن يبدي اهتماماً بالتزام بلاده باتفاقيات أخرى مع بريطانيا مثل اتفاقية صداقة وعلاقات تجارية.

- وأن الشيخ عبدالله السالم يريد أن يكون القرار بيد الكويت ووفق قناعاتها، وألاّ يتم التدخل البريطاني حتى في حالة مساعدة الكويت ضد أي خطر أجنبي إلا إذا طلبت الكويت مثل هذه المساعدة.

وحدد هيث لمجلس الوزراء البريطاني في مذكراته مجموعة من النقاط التي يجب على الحكومة البريطانية أن تأخذها في الحسبان، وهي :

١- إن اتفاقية ١٨٩٩م لا تتفق مع مسؤوليات الكويت عن شؤون علاقاتها الدولية.

٢- إن استمرار الوصول إلى موارد النفط الكويتية، وبالأسعار الأفضل، هو أمر حيوي بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وأن هذه المصالح سوف تتعرض للخطر إذا خسرت الكويت استقلالها. فمن الواضح، أنه بينما تنمو الشخصية الدولية للكويت، فإنها سوف ترغب بوسائل شتى في إظهار أنها باتت لا تعتمد علينا – أي على الحكومة البريطانية – لكن يجب أن نستغل الفرص التي يوفرها لنا دورنا في الحماية، وذلك حتى نضمن قدر الإمكان ألا ترفض الكويت وتفشل ترتيباتنا المالية، وتظل حاملة بشكل جيد للجنيه الإسترليني.

٣- إن الاتفاقية الجديدة بين المملكة المتحدة والكويت، التي ذكرت أن حكومة بريطانيا ملتزمة بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها، سوف تعرض طرفي الاتفاقية لهجوم، على أساس أنها تمثل " علاقة إمبريالية"، ولا تتفق مع التطورات الجارية في أماكن أخرى من العالم المعاصر. وقد يزيد ذلك من ضغوط القوميين العرب على الكويت لإدانة الحماية البريطانية، أو على الأقل، جعل الكويت أقل اعتماداً على بريطانيا في سياستها النفطية والمالية.

٤- من الأفضل للجانبين عقد اتفاقية جديدة بدل اتفاقية ١٨٩٩م، تتجنب إثارة الاعتراضات الواردة في الفقرة السابقة.

٥- في حال قبول الحكومة البريطانية إنهاء اتفاقية ١٨٩٩م، وقبولها إصرار

الأمير على الحصول على بعض التأكيدات أن الإنهاء لا يقلل من التزام بريطانيا بحماية الكويتيين، فهناك ثلاث صيغ يمكن مناقشتها مع أمير الكويت، لتوقيع اتفاقية دولية ملزمة، يتعين تسجيلها لدى هيئة الأمم المتحدة، وهذه الصيغ هي:

(أ) تبادل مذكرات بين المقيم السياسي وأمير الكويت يبطل ببساطة مفعول اتفاقية ١٨٩٩م، مرفقة بتأكيد شفهي حول اعتراف حكومة صاحبة الجلالة باستمرار التزامها بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها، وأن تنشر المذكرات المتبادلة لدى الأمم المتحدة. أما التأكيد الشفهي الذي يمكن تسجيله في المذكرة فلا ينشر، ولا يسجل في الأمم المتحدة.

واقترح هيث أن الحكومة إذا سئلت في البرلمان عما إذا كانت المذكرات تؤثر في التزاماتنا القائمة أن تجيب بالنفي.

(ب) تبادل مذكرات تشير إلى إبطال مفعول اتفاقية ١٨٩٩م، مع تأكيد أن هذا الإبطال لا يؤثر في الالتزام البريطاني المستمر بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها. والهدف من ذلك إيضاح أن الالتزام البريطاني قائم ومستمر، من دون أن يحدد زمن معين لصلاحية هذا الالتزام.

(ج) عقد معاهدة، بعيداً عن الصيغ الرسمية، تضمن الالتزامات البريطانية نفسها، وأن يكون لها الأثر القانوني عينه، كما في البند (٢)، لكنها تكون خاضعة للتصديق في البرلمان.

واقترح هيث في مذكرته كذلك ضرورة عرض بريطانيا لاتفاقيات بديلة مع الكويت في مجال الصداقة والتجارة، بعد الاتفاق على إنهاء مفعول اتفاقية ١٨٩٩م، بأي صيغة من الصيغ الثلاث المقترحة[١٠].

ولقد تضافرت مجموعة من العوامل والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية، أدت جميعها إلى جعل استقلال الكويت ضرورة لا غنى عنها.

وهو ما سلمت به بريطانيا بهدوء، لأنها أمست غير قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، خاصة بعد أن دخلت دول أخرى حلبة الصراع حول الخليج والمنطقة وثرواتها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. ومن ثم جاءت الحصيلة النهائية لتفاعل جميع العوامل سالفة الذكر في ضرورة استقلال الكويت، وإنهاء الحماية البريطانية عليه.

إذ أعلن صباح يوم ١٩ يونيو ١٩٦١م في كل من لندن والكويت، تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح والسير وليام هنري توكير لووس – (1961-1966) Sir William Henry Tucker Luce – المقيم السياسي في الخليج، انطوت على إعلان استقلال الكويت، وإنهاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م، على أساس أنها تتعارض وسيادة الكويت، واستبدال معاهدة جديدة بها تبنى على الصداقة والتعاون بينهما.

وأذاعت الحكومة الكويتية في اليوم عينه (١٩ يونيو) البيان الكويتي بشأن إلغاء معاهدة ٢٣ يناير ١٨٩٩م، وتعرف المعاهدة الجديدة بين الكويت وبريطانيا باتفاقية "التشاور".

وهكذا، وبتبادل الرسائل في ١٩ يونيو ١٩٦١م، بين حاكم الكويت والمقيم السياسي البريطاني في الخليج، نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة الملكة إليزابيث الثانية Elizabeth II، ملكة بريطانيا، حصلت الكويت على استقلالها التام.

وفي اليوم التالي (٢٠ يونيو ١٩٦١م)، ألقى أمير الكويت خطاباً عبر الإذاعة، هنأ فيه الشعب الكويتي بالاستقلال، مشيداً بالروح الطيبة التي سادت المباحثات،

وبما تحلى به الجانب البريطاني من رحابة الصدر، وحسن التفهم للأمور، والرغبة الصادقة في التفاهم، مما جعل الوصول إلى الغاية المنشودة في سهولة ويسر، مؤكداً ومضموناً، منذ البداية.

وفي ٢١ يونيو ١٩٦١م، أرسلت اتفاقية " التشاور" إلى نيويورك، لتسجيلها في الأمم المتحدة، كاتفاقية ومعاهدة بين الكويت وبريطانيا. وبدأت الكويت على الفور تمارس سيادتها؛ فطلبت في ٢٣ يونيو ١٩٦١م الانضمام إلى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

ب – الدوافع والعوامل البريطانية لإنهاء الحماية على الكويت

دفع بريطانيا لإنهاء حمايتها للكويت بعد ٦٢ عاماً مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والإستراتيجية والنفسية، التي من أجلها عقدت معاهدة الحماية في ٢٣ يناير ١٨٩٩م.

ونرى أن أهم العوامل التي أدت إلى اتفاقية يونيو ١٩٦١م هي ما يلي:

١ – خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهوكة تعاني من ضعف عسكري واقتصادي وصناعي، لا يمكنها الاستمرار في أسلوب الحماية القديم.

٢– تعاظم تيار التحرر والنزعة نحو تقرير المصير، وبدء عولمة النزعة نحو الاستقلال والحرية.

٣– ظهور النفط كان من أهم العوامل التي أدت إلى سرعة إعلان بريطانيا استقلال الكويت، وعدم تمسكها بها. فلقد أدركت لندن أهمية المتغيرات التي طرأت على دول الخليج، ومنها الكويت، وأصبح لزاماً عليها أن تغير أسلوب تعاملها مع حكام تلك الدول.

فعملت على أن تكون الشركات البريطانية حائزة على عقود مستقرة وامتيازات نفطية لفترات مستقبلية طويلة؛ فهذا مما يحقق أهدافها تحقيقاً أفضل مما لو كانت موجودة وجوداً مباشراً يؤمن سيطرتها على المنطقة، وخاصة أن حركات التحرر الوطني رافضة لهذا الوجود، أي أن بريطانيا فضلت أن تمارس أسلوب الوجود غير المباشر أو النفوذ الاقتصادي.

٤- فقد الخليج إثر استقلال باكستان في ١٤ أغسطس ١٩٤٧م والهند في ١٥ أغسطس ١٩٤٧م أهميته التقليدية، المنبثقة عن كونه خط الدفاع الأمامي بالنسبة إلى إمبراطورية بريطانيا السابقة في الهند.

٥- ازدياد النفوذ الدولي المنافس لبريطانيا في الخليج من قبل ألمانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، نظراً إلى تدهور مركز بريطانيا، وعدم قدرتها على تحمل مسؤولياتها في المنطقة أو حمايتها.

٦- ازدياد حركات التحرر الوطني المناهضة للوجود البريطاني في المنطقة، وانتشار الوعي القومي، والاتجاه نحو تأكيد القرار الوطني.

٧- تطور الكويت وزيادة نفوذها وتصاعد الوعي الوطني فيها وتعاظم مكانتها، وتجاوزها القيود المفروضة عليها وفق اتفاقية ١٨٩٩م.

٨- رغبة بريطانيا في الحفاظ على الود والصداقة، ضماناً لمصالحها الإستراتيجية مع دول الخليج.

٩- النهج البريطاني الواقعي والتعامل وفق الحقائق المحيطة بالمنطقة.

١٠- اتساع العلاقات الكويتية العربية والكويتية الدولية مع دول وشعوب ومنظمات، وارتفاع تأثير دبلوماسية الكويت في هذه العلاقات.[١١]

٤- استقلال الكويت والوضع الإقليمي

أ - موقف اللواء قاسم من استقلال الكويت :

على أثر إعلان إلغاء عهد الحماية وتبادل رسائل الاستقلال بين أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح وبين المقيم السياسي البريطاني في ١٩ يونيو ١٩٦١م، انهالت البرقيات من ملوك ورؤساء الدول العربية للتهنئة بإعلان الاستقلال.

لكن حكومة اللواء قاسم في العراق اتخذت موقفاً مختلفاً؛ فقد أرسل اللواء عبدالكريم قاسم في ٢٠ يونيو ١٩٦١م برقية إلى الشيخ عبدالله السالم، صيغت بطريقة لم يتم فيها الإشارة إلى استقلال الكويت، وإنما تعمد فيها الإشارة إلى إتفاقية ١٨٩٩م واعتبرها اتفاقية غير شرعية، وفيما يلي نص البرقية:

ب - برقية عبدالكريم قاسم - رئيس وزراء العراق إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح - أمير الكويت[١٢] في ٢٠ يونيو ١٩٦١م

سيادة الأخ الجليل عبدالله السالم الصباح - الكويت

علمت بسرور، بأن الإنكليز قد اعترفوا، يوم ١٩/٦/١٩٦١م، بإلغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية، وغير المعترف بها دولياً، والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩م، بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح، قائمقام الكويت، التابع لولاية البصرة، دون علم إخوته في الكويت، ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك، وقد سبق للشيخ حمود أن رفض التوقيع عليها أو تنفيذها، الأمر الذي اضطر الإنكليز إلى تهيئة شهود الزور من عملائهم للتصديق على توقيعها، وفعلاً، فقد وقع البريطاني ويكهام هور، الرئيس في خدمة الطبابة الهندية، مع العميل، الممثل البريطاني في البحرين، أغا محمد رحيم، بصفتيهما شاهدين على صحة توقيع شيخ الكويت الجليل.

فالحمد لله الذي هو وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار، ومن جريمة الكفر بحق العرب والمسلمين، وبحق الوطن، وبحق إخوانكم في العراق، وليكن ذلك درساً لإخواننا العرب في كل مكان، وحذار من دسائس الإنكليز والمستعمرين ومكائدهم، لتفرقة الصفوف داخل الوطن وبين الأشقاء، ليضمنوا بقاءهم من وراء الستار، ويتلاعبون بمصالح العرب والمسلمين، وبقاء سيطرة الاستعمار وأعوانه على أوطاننا.

ونؤكد لكم، أننا سنبقى نحن وإخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة، لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار، وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين، والنصر من عند الله.

وختاماً فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات، ولإخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق، كل خير وتقدير ووفاء.

بغداد، في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦١م.

عبدالكريم قاسم



حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم مع اللواء عبدالكريم قاسم في بغداد عام ١٩٥٨م



الشيخ عبدالله السالم يوجه كلمة شكر إلى المواطنين والمقيمين الذين خرجوا في مظاهرات ضد مؤتمر اللواء قاسم



جماهير الكويت تتظاهر مندّدة بمؤتمر عبدالكريم قاسم الذي طالب فيه بضم الكويت

وقد جاءت هذه البرقية تمهيداً للمؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء عبدالكريم قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١م، وطالب فيه بضم الكويت إلى العراق، زاعما أن الكويت كانت فيما مضى تابعة للواء البصرة، وأنها جزء لا يتجزأ من العراق.

وقد أشار قاسم إلى اتفاقية عام ١٨٩٩م بين الكويت وبريطانيا، وقال: إن شيخ الكويت لم يكن يجوز له وقتها التوقيع على هذه الاتفاقية، وإنه كان يعتبر قائم مقام للكويت وتابعاً لولاية البصرة.

وأضاف قاسم: إن اتفاقية عام ١٨٩٩م مزورة وغير معترف بها دولياً، وإن الاستعمار أراد أن يثبتها رسمياً باتفاقية أخرى. وتلا قاسم نص الاتفاقية بين الكويت وبريطانيا بعد أن وصف الذين وقعوها بأنهم أناس غير مسؤولين وأنهم تحت قبضة الاستعمار. وقال إنه يخطو خطوات تضمن حقوق العراق وحقوق أهل الكويت الذين وصفهم بأنهم جزء من العراق.

وأعلن قاسم أنه سيصدر مرسوماً جمهورياً باعتبار الكويت قضاء عراقياً تابعاً للواء البصرة، وقال إنه سينذر شيخ الكويت بعدم التعسف في حق الشعب الكويتي، وإنه إذا أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب في عداد المتمردين.

كما أعلن أن الحكومة العراقية ستسلم اليوم مذكرات إلى الدول العربية ودول العالم تخطرها بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق .

ب – الموقف الرسمي والشعبي من مؤتمر قاسم

لم تدم فرحة الكويتيين بنيل استقلالهم؛ فتصريحات قاسم التي تناولتها وكالات الأنباء العالمية تعرض فيها لاستقلال الكويت وحريتها وشرعيتها، فبدّل أفراحهم بأحزان، وقامت تظاهرات عفوية في كل مكان في الكويت من أقصاها إلى أدناها منددة بمطالب عبدالكريم قاسم ومزاعمه التي لا تستند إلى منطق أو حجة.

وشاركت المرأة بمظاهرة مؤيدة لاستقلال الكويت وسمو أميرها، مستنكرة موقف وتصريحات عبدالكريم قاسم بشأنها. كما أغلقت المتاجر والمحلات وعطلت الدوائر الحكومية، ونزولاً عند إلحاح الجماهير الغاضبة في الكويت قامت الحكومة بفتح مراكز في أنحاء مختلفة للتطوع وتوزيع السلاح مع إجراء التمرينات عليها، للذود عن حياض الوطن.

– الشيخ عبدالله السالم يثمن مشاعر التأييد الشعبي:

وقد وجه الشيخ عبدالله السالم الصباح – أمير الكويت – في ٣٠ يونيو ١٩٦١م، إلى المواطنين والمقيمين في الكويت كلمة هذا نصها:[١٣]

شعبي العزيز، إخواني وأولادي

في هذه الآونة من تاريخ الكويت المجيد وقد هببتم جميعكم كتلة متراصة

تعربون عن شعوركم الطيب الجياش واستعدادكم التام للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل الذود عن حياض الوطن مندفعين غير مدفوعين وطائعين غير مكرهين.

في هذه الآونة من تاريخ الكويت المجيد وقد برهنتم على تآزركم واتحادكم في السراء والضراء، وأثبتم للعالم أجمع عزمكم للدفاع عن حرمات البلاد ومقدساتها، وأكدتم أنكم صف واحد في وجه الملمات والأحداث.

في هذه الآونة من تاريخ الكويت المجيد وقد قمتم بشتى مظاهر التأييد للموقف الحق الذي لا دفاع لنا عنه غير موقفكم المشرف، فسرتم بالتظاهرات التي عمت أنحاء البلاد تستنكرون تصريحات بغداد، ورفعتم برقيات التأييد التي تكشف عما يختلج في جوانبكم من وفاء وحب وولاء.

في هذه الأونة من تاريخ الكويت المجيد، وقد كان لموقفكم الرائع الذي شددنا به أزرنا أطيب الأثر في نفسي.

أشكركم يا أبنائي الأعزاء وأحييكم فرادي وجماعات، بارك الله فيكم ووفقكم وسدد خطاكم إلى كل ما فيه خير الوطن.

والسلام عليكم،،

وما إن بدأت الأزمة حتى وجه أمير الكويت إلى ملوك ورؤساء الدول العربية البرقية والنداء التالي :

- رسالة الشيخ عبدالله السالم إلى ملوك ورؤساء الدول العربية حول مؤتمر قاسم(١٤)

أذاعت وكالات الأنباء تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده عبدالكريم قاسم، والذي طالب فيه بضم دولة الكويت، الدولة العربية المستقلة إلى العراق.

إننا إذا نستنكر هذا التصريح الذي يتنافي مع أبسط القواعد الدولية لواثقون تماماً بأن سيادتكم تقدرون موقف الكويت المصممة على الدفاع عن استقلال الكويت، والتي تأمل أن تجد في حكومتكم سنداً في مؤازرة حقها المشروع.

عبدالله السالم الصباح

٢٦/ ٦/ ١٩٦١م

- وقد أصدرت سكرتارية حكومة الكويت البيان التالي: (١٥)

أوردت بعض وكالات الأنباء، كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد، ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء عبدالكريم قاسم يوم الأحد الواقع في ٢٥/ ٦/ ١٩٦١م، والذي طالب فيه بدولة الكويت. فإذا صحت هذه التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته. وأن حكومة الكويت إذا تعلن ذلك لواثقة تماماً أن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها في المحافظة على استقلالها.

وفي ٢٦ يونيو ١٩٦١م وزعت الحكومة العراقية مذكرة تعلن فيها أن الكويت جزء من العراق، وأن الحكومة العراقية متمسكة بضم الكويت لها. وفيما يلي نص المذكرة التي وزعت على سفراء الدول العربية والأجنبية لدى بغداد:

- مذكرة الحكومة العراقية التي وزعت على سفراء الدول لدى بغداد في ٢٦ يونيو ١٩٦١م[١٦]

لا شك بأن الكويت جزء من العراق، فهي حقيقة أكدها التاريخ، ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها. فقد كانت الكويت تتبع البصرة من زمان طويل، خاصة أثناء الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وكانت الدول الكبرى، ومنها بريطانيا، تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت. فقد كان حاكم الكويت يعين بفرمان يمنحه لقب قائمقام، ويعتبر بذلك ممثلاً لوالي البصرة في الكويت. وهكذا كان حكام الكويت يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات التركية في البصرة، ويؤكدون ولاءهم للوالي التركي حتى سنة ١٩١٤م.

وكان الاستعمار البريطاني، في سبيل غايات عسكرية واقتصادية، يحاول بشتى الطرق التغلغل في بلاد العرب، منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية على طريق الهند، بالعمل على تركيز أقدامه فيها، ولا سيما في الخليج العربي، وكانت الكويت جزءاً من تلك السواحل. لذلك عملت الحكومة البريطانية لمد سيطرتها على الكويت تدريجياً وفصلها عن العراق.

وكان من جملة المساعي البريطانية لفصل الكويت عن العراق، أن عقد المقيم البريطاني في الخليج، يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩م، اتفاقاً سرياً مع الشيخ مبارك، ألزم فيه الشيخ نفسه، وأولاده من بعده، بالتزامات باطلة، لأنها تضمنت تنازلاً عن حقوق لا يملكها هو نفسه، كحق استقدام ممثلين أو التصرف في أراضي الكويت، دون موافقة سابقة من بريطانيا.

ورغم هذا الاتفاق ظل حاكم الكويت على ولائه للسلطان العثماني وعلى ارتباطه بوالي البصرة. وحاول البريطانيون تارة أخرى سنة ١٩١٣م فصل الكويت

عن العراق وتقوية نفوذهم فيها، بعقد اتفاق بينهم وبين السلطات العثمانية، ولكن المحاولات فشلت ولم يتم الاتفاق.

وإذا كان الاستعمار البريطاني قد فشل في ذلك فقد عمد إلى القوة، وأتاحت له الحرب احتلال العراق، وعزل الكويت عنه.

وبعد تحرير العراق بثورة ١٤ تموز (يوليه) ١٩٥٨م من نفوذ الاستعمار والسيطرة الأجنبية، أخذ يعمل مع الشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار في كل مكان، وخاصة في البلاد العربية.

وبعد أن نما الوعي العربي لجأ الاستعمار إلى أسلوب جديد، فابتدع شكلاً جديداً من الاستعمار تحت ستار الاستقلال، وهو يرمي إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلاً عن العراق. وهكذا عقدت بريطانيا في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦١م مع شيخ الكويت اتفاقاً استعمارياً ينهي اتفاق ١٨٩٩م الباطل، ويتضمن استمراراً للحماية البريطانية للكويت، ويتعهد فيه الإنكليز بتقديم أي عون يطلبه شيخ الكويت، وينص على التشاور، يضاف إلى ذلك أن إنهاء الاتفاق يقتضي إبلاغاً مسبقاً بثلاث سنين على الأقل.

وحكومة الجمهورية العراقية وهي تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار، وثقتها بأن تصفيته في الكويت وغيره من أجزاء الوطن العربي آتية لا محالة. وأنها متمسكة بوحدة الشعب في العراق والكويت، وبالمحافظة عليها.



الأهرام

Al-Ahram

27 JUNE 1961

١٠ صفحات

أزمة فى العالم العربى

اعلان اللواء قاسم ضم الكويت الى العراق يفاجئ العالم العربى بأزمة

اللواء قاسم يتخذ قراره - من طرف واحد - فى نفس الوقت الذى كان فيه الاسطول البريطانى يتأهب للجلاء عن الكويت بعد اعلان الاستقلال

قطع الأسطول البريطانى تؤخر رحيلها ريثما تتم المشاورات العاجلة الدائرة الآن بين حكومة الكويت وبريطانيا

حكومة الكويت تصدر بيانا تستنكر فيه قرار اللواء قاسم وتعلن تصميمها على الدفاع عن استقلالها

تصدرت ادعاءات اللواء قاسم ومطالبته بضم الكويت الصحف العربية

موقف الجمهورية العربية المتحدة من ادعاءات اللواء قاسم

في أول رد فعل على تصريحات اللواء عبدالكريم قاسم، أصدرت الجمهورية العربية المتحدة بياناً يوضح فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة إزاء التهديدات العراقية لدولة الكويت. وفيما يلي نص **البيان الرسمي الأول للجمهورية العربية المتحدة في ٢٧ يونيه ١٩٦١م في شأن مطالبة العراق بالكويت :**

لقد تابع الرئيس جمال عبدالناصر، باهتمام كبير، تطورات الموقف المفاجئ الأخير في العلاقات ما بين حكومة الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت.

وفي رأي الرئيس جمال عبدالناصر أنه لا يمكن أن يحكم العلاقات بين الشعوب العربية غير المبادئ التي صنعها النضال الطويل للأمة العربية، وهي المبادئ التي تجري على أساسها حركة الأمة العربية إلى مستقبلها الهادف إلى صنع الوطن العربي الحر والمواطن العربي الحر.

ومن هذا المنطلق، فإن وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة في الموقف المفاجئ بين حكومة الجمهورية العراقية، وبين حكومة الكويت، تتلخص فيما يلي:

أولاً- إن الجمهورية العربية المتحدة، في إيمانها الذي لا يتزعزع بأن الوحدة العربية الشاملة هي أمانة التاريخ العربي إلى المستقبل العربي، تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات، قديمة أو حديثة، جرى توقيعها من قبل أطراف عربية أو أطراف أجنبية. وإنما العلاقات بين الشعوب العربية يحكمها بل يصنعها ما هو أعمق من جميع المعاهدات أو الاتفاقيات.

ثانياً- ترتيباً على ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تتوقع دائماً أن تكون حركة الشعوب العربية في الوحدة القائمة على غير النموذج الأوروبي التقليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، وقاد إليها بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة، لا تستطيع إلا أن تثير قضايا فرعية وسطحية، وإن كانت قادرة على إحداث آثار خطيرة في العلاقات بين الشعوب. ومن هنا فإن الجمهورية العربية المتحدة لا تقبل منطق الضم وإن كانت على استعداد لبذل كل جهدها لتأييد منطق "الوحدة الشاملة".

ثالثاً- إن الجمهورية العربية المتحدة وهي دولة انبثقت من الوحدة الشاملة بين مصر وسورية، لا يمكن بطبيعتها إلا أن تكون سنداً لكل اتجاه إلى الوحدة، سواء كانت وحدة جزئية أو وحدة شاملة. ولكن الوحدة لا يجب ولا يمكن إلا أن تكون تعبيراً اجتماعياً عن إرادة شعبية متبادلة، قائمة على الاختيار الحر.

رابعاً- إن الجمهورية العربية المتحدة كانت ترى دائماً أنه من واجب الشعوب العربية الكبيرة أن تكون سنداً يعزز قدرة الشعوب العربية الصغيرة في تجرد يستمد أصوله من معنى التضامن العربي. وكذلك الجمهورية العربية تعتقد أن هذه البلد القوى المتجرد كفيل بتشجيع روح الوطنية العربية في البقاع الصغيرة من العالم العربي، حيث استطاع الاستعمار أن يتسلل منذ أوقات بعيدة، وأن يصور نفسه بصورة الصديق، بينما هو في الواقع لا يهدف لغير تأمين مصالحه ومواصلة استغلاله، وإنه من سوء الحظ أن يطرأ الموقف المفاجئ بين حكومة الكويت وبين الجمهورية العراقية في أعقاب إعلان استقلال الكويت، وهي خطوة كان المحتوم تشجيعها وتأمينها، تمكيناً لروح الوطنية العربية، وتأكيداً لما يمكن أن يوفره التضامن العربي من أسباب الطمأنينة والأمل.

خامساً- تؤمن الجمهورية العربية المتحدة أن الشعب العراقي العظيم يملك من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينه وبين شعب الكويت ما هو أعمق وأبقى من الوثائق الإمبراطورية العثمانية. فإن هذا الشعب يملك قوميته العربية بقدر ما يملك شعب الكويت من هذه القومية العربية، وتلك في حد ذاتها رابطة وامتداد بينهما كفيلة بصنع الوحدة السياسية، إذا ما توافرت أسبابها، وأن تنعقد الإرادة الشعبية الاجتماعية في كل منهما على طلبها، وعلى وضعها موضع التحقيق.

سادساً- ترجوا الجمهورية العربية المتحدة أن ينتهي هذا الموقف الطارئ على نحو يتسق مع المبادئ العربية. ولا تتصور الجمهورية العربية أن يقوم نزاع على أرض عربية بين شعب عربي وشعب عربي، فإن اتجاه التاريخ الحتمي هو أن الأرض العربية كلها للأمة العربية كلها. كذلك لا تتصور الجمهورية

العربية المتحدة يوماً يقف فيه جندي عربي في مواجهة جندي عربي آخر، في وقت تواجه الأمة العربية فيه أخطر اللحظات في تاريخ نضالها ضد الاستعمار والصهيونية، في لحظات يتقرر المصير الواحد للأمة العربية لأجيال عدة قادمة. في لحظات تتطلب على هذا الأساس كل طاقة للأمة العربية وكل وعيها وكل جندي قادر على حمل السلاح من أبنائها(١٧).

د - موقف المملكة العربية السعودية

ما كادت إذاعات العالم تذيع أخبار المؤتمر الصحفي لعبدالكريم قاسم وطلبه ضم الكويت إلى العراق حتى أرسل جلالة الملك سعود البرقية التالية رداً على البرقية التي أرسلها الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت حول ما جاء في مؤتمر قاسم:

تناولت برقية سموكم بتاريخ ١٣/ ١/ ١٣٨١ هجرية الموافق ٢٦/ ٦/ ١٩٦١ ميلادية، والتي أشرتم فيها إلى ما أدلى به الزعيم عبدالكريم قاسم، والحقيقة إنه موقف عجيب مؤسف، أما نحن فمعكم في السراء والضراء، وسوف نكون أوفياء فيما تعاهدنا عليه ونحن على أتم استعداد لمواجهة كل خطر تتعرض له الكويت الشقيقة.(١٨)

وبالإضافة إلى استنكار ادعاءات قاسم أرسل الملك سعود رئيس الأركان السعودي لدراسة الوضع في الكويت، ولم يمض يومان على بداية الأزمة إلا وطلائع القوات السعودية تصل إلى الكويت، وفي الوقت نفسه أرسل الملك سعود برقية إلى الرئيس جمال عبدالناصر يوم ٢٦ يونيو ١٩٦١م بين فيها أن الكويت والسعودية بلد واحد وما يمس الكويت يمس السعودية، وطالب الملك سعود من الرئيس جمال عبدالناصر التعاون في رتق الفتق. وكان رد الرئيس جمال

عبدالناصر على برقية الملك سعود أن العلاقة بين الشعوب العربية لا يمكن أن يحكمها غير المبادئ التي صنعها النضال الطويل للأمة العربية. ولهذا أصدر بياناً في هذا الشأن.

- برقية الملك سعود للرئيس جمال عبدالناصر حول أزمة الكويت

أعتقد أنكم تشاركوني الأسف للبيان الذي نشر من اللواء عبدالكريم قاسم بشأن الشقيقة دولة الكويت المستقلة.

وبالنظر لما يربطنا بالكويت بصورة خاصة فقد أعلنت البيان التالي: يجب أن يكون معلوماً لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد وما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية، وما يمس المملكة العربية السعودية يمس الكويت، وقد أحببت إحاطتكم علماً بهذا، على أمل في التعاون في رتق هذا الفتق الذي لا يستفيد منه إلا أعداء العرب، ولا يتضرر منه إلا العرب أنفسهم، راجياً أن يرد رأيكم السديد الذي يحول دون هذا الأذى الذي يصيب هذا البلد الشقيق.

رد الرئيس جمال عبدالناصر على برقية الملك سعود[١٩]

حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك سعود، ملك المملكة العربية السعودية:

لقد تلقيت باهتمام كبير برقية جلالتكم عن التطورات الأخيرة بين حكومة الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت.

ولعل جلالتكم قد اطلعتم على البيان الرسمي الذي صدر عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة والذي حوى في مقدمته رأيي بأن العلاقات بين الشعوب

العربية لا يمكن أن تحكمها غير المبادئ التي صنعها النضال الطويل للأمة العربية، وإني لأريد من جلالتكم أن تتأكدوا أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يضع دائماً كل طاقاته وإمكانياته في خدمة هذه المبادئ.

وأرسل الملك سعود برقيات مشابهة لجميع رؤساء الدول العربية طالبهم بتأييد الكويت، كما أرسل وزير خارجيته السيد إبراهيم السويل إلى القاهرة يوم السبت ١ من يوليو ١٩٦١م للاجتماع بالأمين العام للجامعة العربية السيد عبدالخالق حسونة، ثم الاجتماع بوزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، واختتم اجتماعاته بالرئيس جمال عبدالناصر وبالفريق عبدالحكيم عامر وحمله الرئيس جمال رسالة إلى الملك سعود، وكذلك أرسل الملك سعود السيد أمين الحسيني إلى بغداد يوم ٣ من يوليو ١٩٦١م، واجتمع الحسيني بعبدالكريم قاسم الذي أصر على موقفه، مما دعا المملكة العربية السعودية أن تطلب اجتماع مجلس الجامعة يوم ٤ من يوليو ١٩٦١م، لدراسة الادعاءات العراقية وطلب انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، وفي مكة استقبل الملك سعود السيد حافظ أبو الشهود سفير الجمهورية العربية المتحدة في السعودية وذلك للتنسيق بين البلدين إزاء تطورات أزمة الكويت.

وعندما وصل إلى علم جلالة الملك سعود أن تحشدات عراقية في طريقها من البصرة إلى الكويت أبرق الملك سعود إلى اللواء عبدالكريم قاسم البرقية التالية يطالبه فيها بعدم استخدام القوة في ضم الكويت:



الملك سعود بن عبدالعزيز في أثناء زيارته لدولة الكويت (١٩٥٤م)

- برقية الملك سعود إلى الرئيس عبدالكريم قاسم في ٣٠ يونيو ١٩٦١م يطالبه بعدم استخدام القوة ضد الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السيادة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم - بغداد

نبعث لسيادتكم أطيب التحية، ونعرب لكم عن أبلغ عبارات حرصنا على وحدة العرب، وجمع كلمتهم وحقن دمائهم.

فقد بلغني ما زاد قلقي بالنسبة للموقف بين البلدين العربيين الشقيقين العزيزين علينا جميعاً، العراق والكويت. فأناشدكم باسم الله والعروبة والوطنية، أن تتجنبوا كل سبب يؤدي إلى اضطراب العلاقات بين العرب أنفسهم، بل إلى صدامهم، في وقت هم أشد ما يكونون حاجة لجمع كلمتهم، ودعم قوتهم،

للوقوف في وجه أعدائهم، لا لإحداث الفرقة بين أنفسهم، وفضلاً عن أن الكويت بلد عربي نكن له نفس شعور المحبة والإخاء الذي نشعر به نحو البلاد العربية الأخرى، فإن في أعناقنا عهداً مقطوعاً للكويت، في أن نهرع لنجدته إذا تعرض لأي خطر. من أجل هذا أكرر مناشدتي بحميتكم الإسلامية، وقوميتكم العربية، أن تغلبوا الحكمة والمصلحة بهذا الخلاف الذي يجر على بعثرة الجهود، وضعف الصف العربي، فضلاً عن ضياع قوانا، التي نحن في أشد الحاجة إليها، ويفتح الباب للأجنبي للتدخل في شؤوننا.

وأترك الأمر لوطنيتكم وبعد نظركم، لتقدير الموقف وما ينطوي عليه من خطورة. وإني لشديد الرغبة في أن تستمر علاقات المودة والإخاء وحسن الجوار بين بلدينا، وأن تزداد قوة ومنعه، فلا نعرضهما لما يؤثر فيهما، ويسيء إليهما.

ويهمني أن أشير في هذه المناسبة إلى الحشود الإسرائيلية على حدود الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. وإني لعلى يقين أن سيادتكم توافقونني على أن هذا الموقف الخطير يحفزنا على تجميع قواتنا لمواجهة هذا العدو المشترك المتربص بنا، بدلاً من أن نسير إلى مزالق لا تحمد عقباها. سائلاً المولى أن يبصرنا لما فيه مصلحتنا وأمتنا.

والله الموفق لما يشاء ويختار

سعود بن عبدالعزيز

502 *Annual Records 1961: Kuwait*

حضرة الاكرم المحب الودود المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة المحترم
الكويت .

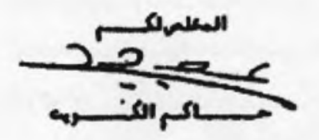
تحية وبعد ،

نظرا للتحركات العسكرية التي قام بها الجيش العراقي على حدود الكويت والتي من شأنها ان تهدد سلامة الكويت فقد قررت ان اقدم طلبا للمساعدة العسكرية من حكومة صاحبة الجلالة وذلك وفق المذكرة التي تبادلتها مع السير وليم لوس بتاريخ ١٩ جون ١٩٦١ . ارجو ان تبلغوا ذلك لحكومتكم فورا وانا لواثق من ان حكومة صاحبة الجلالة ستتخذ جميع الاجراءات وتحشد جميع الامكانيات التي لديها للدفاع ضد المعتدين .

هذا وتفضلوا بقبول تحياتي والباري يحفظكم

في ١٦ محرم ١٢٨١ الموافق ٣٠ جون ١٩٦١ .

المخلص لكم



حاكم الكويت

وثيقة طلب المساعدة العسكرية من بريطانيا في عام ١٩٦١م

٥- طلب المساعدة الخارجية

وتوالت ردود الفعل الرافضة للادعاءات العراقية من قبل الدول العربية، ومن قبل دول أخرى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من آسيا وأوربا وأفريقيا.

وكان الدبلوماسيون العرب يحاولون إيجاد مخرج للوضع؛ فبعد وصول الحاج أمين الحسيني إلى بغداد حاملاً رسالة من الملك سعود إلى عبدالكريم قاسم في ٣ تموز ١٩٦١م كان الأمين العام للجامعة العربية يطير باتجاه معاكس من بغداد إلى جدة، وكان قد وصل إلى بغداد في ٣٠ حزيران وقد أبلغ قبل سفره أن العراق سينسحب من الجامعة إذا تم ضم الكويت.

وقد بدأت الحكومة العراقية في اتخاذ إجراءات الحدود مع الكويت بإرسال وحدات عسكرية وإجراء مناورات ترافقها حملات إعلامية تهديدية لا يمكن تجاهلها.

واضطر الشيخ عبدالله السالم إزاء تهديدات اللواء قاسم والتحرشات العسكرية إلى تقديم طلب للحكومة البريطانية لمساعدة الكويت عسكرياً.

وفيما يلي **نص الرسالة التي بعث بها أمير الكويت للحكومة البريطانية:** [٢٠]

نظراً للتحركات العسكرية التي يقوم بها الجيش العراقي على حدود الكويت، والتي تعتبر تهديداً لأمن الكويت وسلامتها، فقد قررت أن أقدم طلباً للمساعدة العسكرية طبقاً للمذكرات المتبادلة بيني وبين سيرويليام لووس في ١٩ يونيو ١٩٦١م.

ونتيجة لذلك، فقد أصدر المجلس الأعلى في الكويت البيان التالي، يعلن

فيه طلب المساعدة الخارجية ضد التهديدات العراقية المتكررة، وفيما يلي نص البيان:[٢١]

أيها المواطنون الكرام.

تعلمون أنه في الخامس والعشرين من الشهر الماضي (جون) وقف اللواء عبدالكريم قاسم في مؤتمر صحفي، لا ليعلن تهنئته وتأييده لبلدنا العزيز الذي تمكن بفضل الله وتوفيقه وقيادة صاحب السمو أمير البلاد المعظم من الوصول إلى اتفاقية تعترف بالكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، لم يقف اللواء قاسم ليلعن تهنئته وتأييده، بل وقف ليعلن ما استنكرتموه واستنكره الرأي العام العربي والعالمي، وهو مطالبته بضم الكويت إلى العراق، ومنذ تلك اللحظة التي فوجئ بها العالم أجمع أخذت حكومة الكويت بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم وتوجيهاته، أخذت تقوم باتصالات واسعة في المحيطين العربي والدولي، آملة من ذلك أن يرعوى اللواء قاسم عن موقفه المشين. وقد أبرق حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم إلى ملوك ورؤساء الدولة العربية لافتاً نظرهم إلى الوضع معرباً عن أمله في تأييدهم للموقف الذي أعلنته حكومتكم بقيادة أمير البلاد المعظم، هذا الموقف الذي أيدتموه بمختلف وسائل التعبير من تظاهرات وبرقيات، والذي أبان دون شك عن تصميمنا الأكيد وعزمنا الصادق على استقلال البلاد والذود عن حياض الوطن مهما كلف الأمر، إذ إنه في سبيل الدفاع عن الاستقلال يرخص كل غالي ويهون كل نفيس، ومن المؤسف حقاً أن اللواء قاسم رغم الاستنكار الجماعي الذي لاقاه في العالم لم يَرْعَو، بل ما فتئ راديو بغداد يذيع من الأغانى والتمثيليات والتعليقات مايدل دلالة واضحة على أنه مصمم على المضي في غيه. ولقد وصلت مزاعم قاسم حداً لايتصوره العقل حين ادعى أن تلك التظاهرات الرائعة التي أعربتم فيها عن تأييدكم التام لأميركم المفدى كانت تظاهرات تأييد

لمطامعه، ولم يكتف اللواء قاسم بالتصريحات والتهديدات التي رفعت النقاب عن مطامعه الإقليمية، وإنما أخذ يحشد جيوشه ومعداته لا ليقاتل بها أعداء العرب بل ليقاتل بها إخوانه في العروبة والدين متحدياً بذلك تعاليم دينه ومشاعر بني قومه.

ولقد كانت حكومتكم تتابع هذه التطورات بعين ساهرة، وتراقبها بما يتطلبه الموقف من حيطة وحذر، وقد امتنعت عن القيام بأية إجراءات إيجابية، آملة أن يتمكن المخلصون من إخواننا العراقيين من إقناع اللواء قاسم بالعدول عن مطامعه، ولكن جميع الدلائل تشير إلى أن قاسماً مازال سادراً في غيه، غارقاً في مطامعه، فقد أصدر أوامره إلى وحدات من جيشه بأن تتحرك استعداداً للغزو.

أيها المواطنون الكرام،

والآن وقد استنفدت حكومتكم بقيادة أميركم المحبوب جميع الوسائل السلمية لردع قاسم عن غيه، لم يعد أمامنا من سبيل نحفظ به كرامتنا ونصون به هذا الوطن الغالي إلا بمجابهة القوة بالقوة، ورد اعتداء قاسم.

(فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم، واتقوا الله، وأعلموا أن الله مع المتقين).

ولهذا إنه بعد أن تأكد لحكومتكم أن (قاسم) قد أخذ يحشد قواته على الحدود تأهباً لغزو وطنكم المفدى، فإن أميركم المحبوب قد أبرق إلى أخيه جلالة الملك سعود يخبره بالحشود العراقية على حدود الكويت وعن الغزو المتوقع من العراق، وعلى أثر هذه البرقية أمر جلالة الملك سعود بإرسال قوات سعودية لمساعدتنا ومؤازرتنا في هذا الظرف العصيب، وفي الوقت نفسه فإنه بعد الاتّكال على الله، وتلبيةً لما أعربتم عنه من رغبة صادقة في الذود عن حياض الوطن، وبالنظر

للوضع الذي وضعنا قاسم فيه مجبرين لا مختارين، فإن صاحب السمو قد طلب المساعدة العسكرية من حكومة المملكة المتحدة، وذلك وفق الاتفاق الذي تم بين حكومتكم والحكومة البريطانية بموجب المذكرتين اللتين تم تبادلهما في التاسع عشر من الشهر الماضي، وإذ تعلن حكومتكم أن المملكة المتحدة قد لبت الطلب على الفور، وأرسلت قواتها لمساندة جيشنا الباسل ومؤازرته في دفاعه عن وطننا الغالي، فإنها تعلن أيضاً أنه حالما تنتهي هذه الأزمة فستنسحب هذه القوات فوراً.

نسأله سبحانه وتعالى أن يشد أزرنا ويعضدنا ويوفق خطانا، إنه سميع عليم.

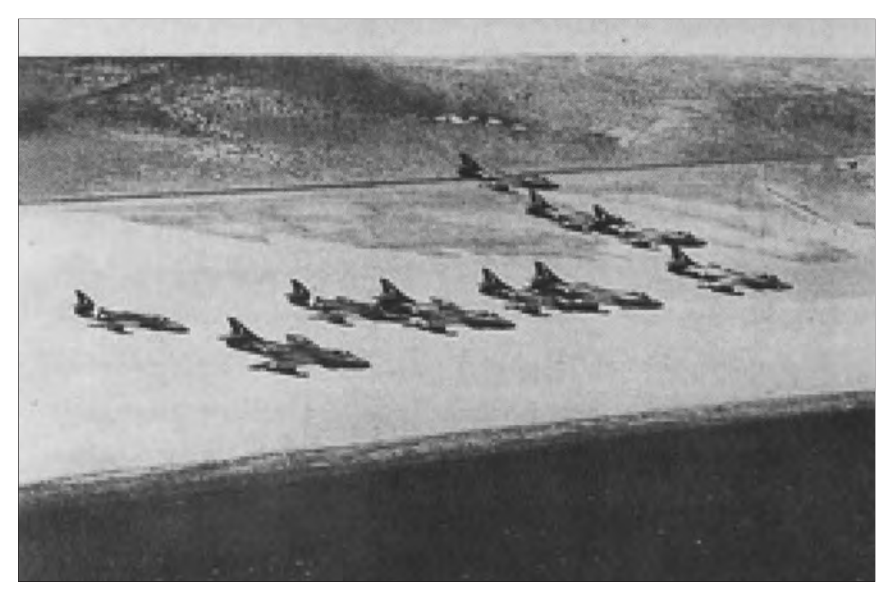
* * * *

جاء هذا البيان ليؤكد أن التهديدات العراقية جدية، وأن الوضع الخطير استلزم كل الوسائل المتاحة لردع اللواء قاسم عن غيه بما في ذلك طلب المساعدة من المملكة العربية السعودية وبريطانيا بناء على مذكرة التفاهم الموقعة في ١٩ يونيو ١٩٦١م.

وانتهجت دولة الكويت إستراتيجية من منطلقين؛ المنطلق الأول تجاوز الاستفزاز العراقي وردع طموحات قاسم عبر تفعيل معاهدة التفاهم المشترك مع بريطانيا.

والمنطلق الثاني هو نيل الاعتراف الدولي والعربي باستقلال دولة الكويت، حيث قدمت الكويت في ٢٣ يونيو ١٩٦١م طلب الانضمام إلى كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

وفي الفصل الثاني سيتم بحث إشكاليات إنضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية، والمداولات التي تمت حول ذلك.



السرب الثاني البريطاني يغادر عدن في طريقه إلى الكويت خلال أزمة قاسم



جنود بريطانيون يتخذون مواقع لهم على الحدود الشمالية للكويت

الهوامش

١- عبدالله زلطة - أزمة الكويت عام ١٩٦١م - ص ٦٠

٢- عبدالله زلطة - أزمة الكويت عام ١٩٦١م - ص ٦١

٣- محمود قلعجي - الكويت المستقلة - ص ١٢٩ - ١٣١

٤- محمود قلعجي - الكويت المستقلة - ص ١٢٤

٥- مركز البحوث والدراسات الكويتية: الكويت وجوداً وحدوداً، ص١٠٧.

٦- د. حسين محمد البحارنة - الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ص ١٢٣.

٧- د. حسين محمد البحارنة - الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ص ١٢٥.

٨- د. حسين محمد البحارنة - الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ص ١٢٦.

٩- من الممكن مراجعة ما نشر في كتاب عبدالله زلطة - أزمة الكويت عام ١٩٦١م - حول مذكرة إدوارد هيث من ٥٢ - ٥٩.

١٠- المرجع السابق.

١١- موسوعة المقاتل - موقع إلكتروني.

١٢- أحمد فوزي - قاسم والكويت - ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

١٣- عبدالله زلطة - أزمة الكويت عام ١٩٦١م - ص ١١٢.

١٤- محمود قلعجي - الكويت المستقلة - ص ١٨٧ - ١٨٨.

١٥- محمود قلعجي - الكويت المستقلة - ص ١٥١.

١٦- عبدالله زلطه ٨٧ - ٨٨..

١٧- الأهرام المصرية ٢٩ يونيو ١٩٦١م.

١٨- محمود قلعجي - الكويت المستقلة - ص ١٨٩ - ١٩٠.

١٩- عبدالله زلطه: أزمة الكويت، ص١٠٤..

٢٠- المرجع السابق، ص١١٠.

٢١- محمود قلعجي - الكويت المستقلة - ص ١٦٨ - ١٧٠.

الفصل الثاني
إشكاليات انضمام الكويت للجامعة العربية

- موقف بريطانيا من مساعي الكويت للانضمام إلى الجامعة.
- طلب الكويت الانضمام إلى الجامعة العربية.
- انعكاسات طلب الكويت على وسائل الأعلام.
- أجواء الجامعة العربية بعد تقديم الكويت لطلبها.
- تداعيات الموقف بعد إعلان قاسم لموقفه.
- موقف الجمهورية العربية المتحدة من الادعاءات.
- موقف المملكة العربية السعودية.
- جولة وفد الكويت لشرح الحقائق.
- تقرير وفد النوايا الحسنة.
- الكويت على مقاعد الجامعة.



الفصل الثاني
إشكاليات انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية

موقف بريطانيا من مساعي الكويت للانضمام إلى الجامعة قبل الاستقلال:

في بداية عام ١٩٦١م بدأت وسائل الإعلام المصرية والعالمية تتحدث عن زيارة يقوم بها السيد عبدالخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية إلى الكويت، حيث أشارت إذاعة صوت العرب في ٣٠ يناير إلى هذه الزيارة، وذلك ليناقش مسألة انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، كما نشرت صحيفة الفاينانشال تايمز الإنجليزية في اليوم نفسه أنه من المتوقع انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية وأن يذهب السيد حسونة إلى الكويت ليبحث هذا الموضوع، وأن الكويت تتصرف الآن بصورة مستقلة - استقلالاً تاماً بالرغم من ارتباطها بمعاهدة صداقة مع بريطانيا، وأنها قوة اقتصادية هامة بين الدول العربية.

وفي ٣١ يناير ١٩٦١م بدأ وزراء خارجية الدول العربية اجتماعهم في بغداد، وقد سئل السيد عبدالخالق حسونة وهو في مطار القاهرة في طريقه إلى بغداد عن عدم حصول الكويت، الجزائر على عضوية الجامعة العربية، فكان رده بأن الطريق مفتوح أمام الكويت، وأن الكويت عضو في اللجنة الاقتصادية، وبالتالي فإن مسارات الجامعة العربية تغطي كل الدول العربية، كما سئل عن عدم زيارته إلى الكويت بعد المؤتمر في بغداد، فكان رده بأنه ذاهب إلى البحرين وقطر، وأن حاكم الكويت موجود في الهند، لذلك لن يذهب إلى الكويت.

جاء ذلك في التقرير الذي أرسله الوزير المفوض البريطاني في السفارة البريطانية في القاهرة بعد لقاء مع رئيس الدائرة القانونية في الجامعة العربية السيد

فوزي الغصين، الذي أشار إلى أنه يرى أن تبقى الكويت خارج جامعة الدول العربية التي وصفها بأنها ليست سوى نوع من الدعاية واليأس، وأن الكويت ليست دولة مستقلة تماماً وفق شروط الجامعة.(١)

وقد وجه الوزير المفوض البريطاني في القاهرة سؤالاً هاماً إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، عن موقف بريطانيا من مساعي الكويت للانضمام إلى الجامعة، بسبب كثرة الأسئلة التي تواجه السفارة بشأن انضمام الكويت إلى الجامعة.

وجاء الجواب في رسالة بتاريخ ٨ فبراير ١٩٦١م، وهو أن الكويت مسؤولة عن علاقاتها الدولية، وأن قرار الانضمام من عدمه يعود إلى حاكم الكويت.

وتشير رسالة التعليمات المرسلة من لندن إلى القاهرة إلى أن الحكومة البريطانية سبق لها أن تدارست الموضوع من سنتين، أي في عام ١٩٥٩م، وأن خلاصة الموقف آنذاك هو معارضة رغبة الحاكم في إدخال الكويت إلى الجامعة، مع إشارة أخرى في الرسالة إلى أن الشعور الحقيقي للحكومة البريطانية هو عدم تشجيع هذا التوجه الذي لمسته بريطانيا من أمير الكويت.

وتشير رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى أن بريطانيا تتوقع أن يناقش حاكم الكويت موضوع دخول الكويت إلى الجامعة العربية معها انسجاماً مع الصداقة التي تربط البلدين، وأن حاكم الكويت، في رأي بريطانيا، غير ملزم بإبلاغ بريطانيا مسبقاً بهذا التوجه. جاء هذا الموقف في عام ١٩٦١م، وهو يختلف عن موقف بريطانيا عام ١٩٥٩م.

ويتضح من هذه الوثيقة الموقف الحقيقي الذي يعبر عنه حاكم الكويت، هو أن تنطلق الكويت بعلاقات صداقة وأخوة قوية مع شقيقاتها الدول العربية للعمل المشترك وللتنسيق لصالح العرب ومن أجل تحقيق أهداف الأمة العربية،

وأن الوضع يتطلب من بريطانيا أن تعمل على دعم انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية وإلى الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تعمل لمصلحة العالم وأمنه وسلامته بكل طريقة ممكنة.(٢)

وقد جاء في كتاب السيدة مارثا دوكاس بشأن سير الكويت التدريجي نحو الاستقلال وطلب الانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة ما يلي:

في الحقيقة لم يسع حتى البريطانيين أن يوافقوا على عضوية الكويت في الجامعة العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة تسيطر عليها. والواضح أنه تم إقناع الحاكم بإعادة النظر في فكرة الانضمام إلى الجامعة، أو على الأقل اعتبار مثل هذه الخطوة سابقة لأوانها.

لكن ابتداء من عام ١٩٥٩م سارت الكويت في ذلك الاتجاه بمساعدة بريطانيا. وكانت دائرتا البريد والمطار قد سلمتا إلى الكويت قبل ذلك التاريخ، وتم تشجيع الإمارة على الانضمام إلى عدة منظمات دولية مثل الصحة العالمية واليونسكو، وضرب نقد كويتي مؤلف من الدينار والفلس مكان الروبية الهندية التي كانت مستخدمة في المنطقة، وأخذ البريطانيون على عاتقهم تدريب قوة الشرطة وجيش صغير وضع تحت إمرة أحد أبناء الأسرة كان قد تخرج من كلية ساندهرستن، وتنازل المندوب السياسي البريطاني عن سلطاته القضائية على المواطنين غير المسلمين، بعد أن أنجز العالم المصري السنهوري قانون جزاء عصري لدولة الكويت، وفي أواخر الخمسينيات كانت الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية قد طلبتا فتح قنصليتين لهما في الكويت، لكن الطلب رفض؛ لأن بريطانيا كانت ما زالت تشرف على العلاقات الخارجية للإمارة، وفي عام ١٩٦٠م تم إرسال ١١ شاباً كويتياً إلى جامعة أوكسفورد لدراسة العلاقات الدولية، لأنه كان متوقعاً أن تحصل الكويت على الاستقلال التام.

وأضافت السيدة مارثا دوكاس: "إن أمير الكويت تبرع بمبالغ إلى صناديق إغاثة للاجئين الفلسطينيين والجزائريين واللاجئين في المغرب وتونس. كما قدمت حكومة الكويت قروضاً إلى لبنان والأردن، وساهمت الكويت في رأسمال المنظمة العربية للإنماء الاقتصادي المقترح إنشاؤها برعاية الجامعة العربية".

كما أضافت : "اتخذت الكويت عدة خطوات في غضون شهر آيار التالي لإزالة كل العوائق المحتملة في طريق استقلال الكويت، إثر الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة العربية عبدالخالق حسونة للكويت لبحث انضمام الإمارة إلى الجامعة والمنظمات المتفرعة منها".

وفي ٢٩ مايو ١٩٦١م كشف رئيس دائرةالمطبوعات والإعلام الكويتي النقاب في مؤتمر صحفي عن أن الكويت ستعلن استقلالها قريباً وتتقدم بطلبين للانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة. [٣]

وتنفيذا لهذا الالتزام السياسي الذي يؤمن به الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت تجاه الجامعة العربية وبعد إعلان الاستقلال مباشرة قدم مبعوث الكويت السيد عبدالعزيز حسين مدير المعارف طلباً للانضمام إلى الجامعة العربية خلال مقابلة له مع د. سيد نوفل، الأمين العام المساعد للشئون السياسية، وذلك في ٢٢ يونيو ١٩٦١م.[٤]

نص رسالة الكويت للانضمام إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٦١م

بعد إعلان الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١م بعث المرحوم السيد بدر الملا سكرتير الحكومة الكويتية كتاباً إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبدالخالق حسونة يعرب فيه عن رغبة الكويت في الانضمام إلى الجامعة العربية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك .. وقد تضمن الكتاب ما يأتي:

" حيث إنه في يوم الإثنين السادس من شهر محرم ١٣٨١هـ الموافق التاسع

عشر من يونيو ١٩٦١م، قد تم تبادل كتابين بين حضرة صاحب السمو أمير الكويت المعظم، وبين السيد وليام لوس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة.

وحيث إن الكتابين يشكلان اتفاقية بين الحكومتين تعترف بسيادة واستقلال الكويت التامين.

يسرني أن أبلغكم بأن حكومة الكويت قد قررت الانضمام إلى جامعة الدول العربية، تحدوها في ذلك الرغبة الصادقة للتعاون التام مع شقيقاتها الدول العربية، لتحقيق أمانيها وآمالها، وذلك وفق ميثاق جامعة الدول العربية.

ولذا، فقد أمرني حضرة صاحب السمو أمير الكويت المعظم بأن أقدم هذا الطلب لانضمام الكويت لعضوية جامعة الدول العربية، وذلك بموجب المادة الأولى من ميثاق الجامعة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٥م.

وأكون شاكراً إذا تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة بإبلاغ طلب الكويت إلى الدول الأعضاء في جامعة الدولة العربية للنظر في الطلب المذكور بأقرب فرصة.

مع أطيب تحياتي وأجمل تمنياتي"

أجواء الجامعة العربية بعد تقديم الكويت طلبها:

صرح السيد الأمين العام المساعد للجامعة العربية بقوله :

" إن الجامعة يسعدها أن تتلقى هذا الطلب، كما يسعدها أن تستكمل الكويت أسباب سيادتها واستقلالها التامين. والواقع أن هذا الانضمام يعتبر نتيجة طبيعية لتعاون الكويت مع الجامعة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونرجو أن يكون بداية عهد جديد في حياة الجامعة وفي استكمال تمثيلها لجميع أعضاء الأسرة العربية في وطننا الكبير. (٥)

كانت أجواء الجامعة سعيدة بطلب الكويت، وداعمة لهذا لطلب، التي ترى فيه الجامعة أنه يحقق ثلاثة أهداف:

أ - اكتمال التحرر الوطني والاستقلال في العالم العربي.

ب- الكويت بوابة الخليج ومن معبرها يمكن الوصول إلى منطقة الخليج بسبب ترابطها وتشابك واقعها مع أهل المنطقة ووحدة مصيرهم.

جـ- الاستفادة من القوة الاقتصادية الكويتية.

تداعيات الموقف بعد إعلان قاسم لموقفه:

أ- مع إعلان الاستقلال، وتباشير الفصل الجديد، جاءت برقية اللواء عبدالكريم قاسم التي أرسلها إلى الشيخ عبدالله السالم في اليوم التالي، أي في ٢٠ يونيو ١٩٦١م، لتدخل الكويت في ممر مؤذٍ فيه وقاحة الجهل وتطاول السفيه ولؤم العاجز.

يقول اللواء عبدالكريم قاسم في برقيته: إنّ اتفاقية ١٨٩٩م مزورة، ولا يحق للشيخ مبارك الصباح توقيعها؛ فليس له صلاحية، لأنها حصيلة خداع بريطانيا".

وإذا كانت برقية اللواء قاسم مملوءة بالوقاحة وانعدام الذوق فإن مؤتمره الصحفي في ٢٥ يونيو ١٩٦١م لم يترك مجالاً للشك في أطماعه في الكويت التي ادعى أنها جزء من العراق اقتطعه الإنجليز عنه.(٦)

ب- على إثر الادعاءات العراقية تقدمت الكويت إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٦١م بمذكرة رسمية تتضمن استنكارها للمؤتمر الصحفي الذي عقده عبدالكريم قاسم، وتطالب الجامعة بتأييدها في دعم سيادة واستقلال الكويت، وفي ساعة متأخرة من اليوم نفسه سلمت سفارة العراق في القاهرة مذكرة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية تتضمن بيان رئيس وزراء العراق الذي أعلن فيه ضم الكويت إلى العراق.(٧)

جـ- في ٢٩ يونيو ١٩٦١م تقدمت حكومة الكويت بمذكرة ثانية للجامعة العربية تطالب فيها بالتعجيل بعقد اجتماع لبحث طلب الانضمام إلى عضوية الجامعة، وفي الوقت نفسه طالبت المملكة العربية السعودية بدعوة مجلس الجامعة إلى اجتماع عاجل لبحث موقف عبدالكريم قاسم من استقلال الكويت، ولهذا السبب قام الدرديري إسماعيل الأمين المساعد بالاتصال بالحكومة السعودية لمعرفة المستوى الذي تطلب أن يكون عليه اجتماع الجامعة، فأبلغه السفير السعودي طاهر رضوان أن يكون الاجتماع على مستوى السفراء يوم السبت ١ من يوليو ١٩٦١م، وتولت الإدارة القانونية بالجامعة إعداد بحث عاجل عن الوضع القانوني للكويت ومدى شرعية طلب الحكومة العراقية ضمها إلى الكويت.[٨]

وفي بيروت التقى الأمين العام للجامعة العربية السيد عبدالخالق حسونة مع الشيخ عبدالله المبارك الصباح، نائب الحاكم، وبحث معه مسألة المطالبة العراقية بضم الكويت، وعلى إثر هذا الاجتماع طار السيد عبدالخالق حسونة يرافقه الدكتور سيد نوفل إلى بغداد يوم السبت الموافق ١ من يوليو ١٩٦١م؛ حيث قابلا عبدالكريم قاسم يوم ٢ يوليو ١٩٦٢م، واستغرقت المقابلة أكثر من ساعة ونصف، كما اجتمعا مع السيد هاشم جواد وزير خارجية العراق، وصرح عبدالكريم قاسم بأن العراق سينسحب من الجامعة العربية إذا قبلت الكويت عضواً فيها، وطالبت الحكومة العراقية بإلغاء اجتماع الجامعة المزمع عقده بعد يومين.[٩]

واضطر الدرديري إسماعيل إلى سحب تصريحه السابق بأن الجامعة ستجتمع في يوليو لبحث انضمام الكويت، بعد أن نفى الأمين العام للجامعة أن يكون قد تقرر عقد مثل هذا الاجتماع. ونفى الأمين العام أيضاً أنه سيحاول القيام بوساطة

في النزاع، وكان واضحاً أن الأمانة العامة كانت تأمل في تأخير دراسة قضية الكويت ريثما يهدأ الوضع.(١٠)

اجتماع الأمين العام مع أمير الكويت

في ٣ يوليو طار الأمين العام لجامعة الدولة العربية السيد عبدالخالق حسونة إلى "جدة" في المملكة العربية السعودية، وكانت المملكة قد طلبت آنذاك عقد اجتماع لمجلس الجامعة في ٤ يوليو لدرس طلب انضمام الكويت، ولذا يبدو أن عبدالخالق حسونة قد طار إلى جدة لمحاولة درء وقوع الجامعة في أزمة. ويذكر أن الأمين العام قد بعث ببرقية إلى مقر الجامعة طالباً محاولة إرجاء عقد الاجتماع الذي كان مقرراً له أن يعقد في ٤ من يوليو ١٩٦١م.(١١)

وقضى السيد عبدالخالق حسونة يوماً واحداً في المملكة، وفي الرابع من يوليو وصل السيد عبدالخالق حسونة يرافقه سيد نوفل إلى الكويت حيث عقدا اجتماعاً مع الشيخ عبدالله السالم حضره أعضاء المجلس الأعلى وكبار المسؤولين، واستغرق الاجتماع أكثر من ساعتين.



الأمين العام لدى وصوله مطار الكويت لمقابلة الأمير في يوليو ١٩٦١م لبحث أزمة تهديدات قاسم

وصرح الأمين العام عند زيارته إلى الكويت بأن العراق لن يهاجم الكويت، وقد بدأ ان الأمين العام قد تلقى وعوداً بهذا المعنى من عبدالكريم قاسم خلال اجتماعه به في بغداد. أما توصيته بإرجاء اجتماع مجلس الجامعة فلم تتحقق؛ فقد اجتمع المجلس – كما سيظهر لاحقاً – في الرابع من يوليو، حيث كان رأي العراق انه ليس بوسع الكويت أن تصبح عضواً في الجامعة إلا بقرار جماعي، وبالتالي فالإجماع سيكون مستحيلاً.

وفي الخامس من يوليو ١٩٦١م غادر الكويت السيد عبدالخالق حسونة يرافقه الدكتور سيد نوفل إلى الطائف، حيث التقى بالملك سعود بن عبدالعزيز، وتم بحث الموقف الراهن وتهديد العراق بضم الكويت.(١٢)

عبدالخالق حسونة يأمل في تحمل المسؤوليات الجسيمة

في السادس من يوليو أدلى السيد عبدالخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدولة العربية لدى وصوله إلى القاهرة، عائداً من الطائف، بتصريح تحدث فيه عن نتائج زيارته للعراق والكويت والمملكة العربية السعودية، فقال: **إنه أجرى الاتصالات اللازمة لاستطلاع آراء المسؤولين في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، وإنه تناول معهم الرأي فيما يحقق التضامن العربي ويكفل سلامة البلاد العربية من المخاطر الأجنبية، وإزالة جميع الآثار التي ترتبت على هذه الأزمة. وأضاف إنه سيعرض نتائج اتصالاته على مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد يوم الأربعاء القادم. وأعرب السيد عبدالخالق حسونة عن أمله في أن تقدر الدول العربية جميعها المسؤوليات الجسيمة الملقاء على عاتقها في هذا المرحلة الخطيرة التي يزداد فيها تهديد الاستعمار والصهيونية للدول العربية.**(١٣)

وإذا كان قاسم يريد ابتلاع الكويت بادعاءاته، وهو بطل الأزمة ومفجرها

فإن الملك سعود بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية والرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة هما اللذان تصديا لهذه الادعاءات وعملا على إفشال نوايا اللواء قاسم ضد الكويت، كما سيتضح في الصفحات القادمة.

موقف الجمهورية العربية المتحدة من الادعاءات

أ- تحمل برقية الرئيس جمال عبدالناصر إلى الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت الفكر السياسي والنهج الدبلوماسي ومعايير العلاقات بين الدول العربية، وتعكس مفردات البرقية فلسفة الرئيس في التحرر الوطني والترابط القومي.

يقول الرئيس جمال عبدالناصر في برقيته فور إعلان استقلال الكويت:

في هذا اليوم الأغر الذي انبثق فيه فجر جديد في تاريخ الوطن العربي باستقلال الكويت وسيادته، لا يسعني إلا أن أبادر بالإعراب عن ابتهاج شعب الجمهورية العربية المتحدة وعظيم اغتباطنا بهذا الحدث التاريخي المجيد التي اعتزت به نفوس العرب جميعاً.

وليس أحب إلى قلوبنا من أن ننتهز هذه المناسبة السعيدة لنبعث إلى سموكم وإلى شعب الكويت الشقيق بأجمل تهانينا القلبية وأمانينا الصادقة، داعين الله تعالى جلت قدرته أن يكتب لكم التوفيق والسداد، وأن يمدكم بعونه حتى يصل الكويت في عهده الجديد بفضل قيادتكم إلى تحقيق ما يصبو إليه من عزة ومجد ورفاهية، وأن تعمل جنباً إلى جنب من شقيقاتها الدول العربية في سبيل تدعيم القومية العربية وإعزازها، وإنا لنتطلع ويتطلع معنا العرب في كل مكان إلى اليوم الذي تنال فيه بقية شعوب الأمة العربية المكافحة حريتها وسيادتها.[١٤]

وتبرز في البرقية قناعة الرئيس جمال عبدالناصر بأن المهم تصفية الاستعمار وإبعاد القوى الأجنبية عن الدول العربية، وإخراج القواعد والتواجد الأجنبي من الوطن العربي كما جاء في برقيته.

ب - كما تجلت هذه القناعة عبر البرقية التي بعثها الرئيس جمال عبدالناصر إلى الشيخ عبدالله السالم رداً على برقية الشيخ عبدالله بمناسبة ادعاءات اللواء قاسم في الكويت، المؤرخة في ٢٦ يونيو ١٩٦١م، والتي يقول فيها: **"أذاعت محطات الأنباء تقريراً عن المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء عبدالكريم قاسم - في ٢٥ يونيو - والذي طلب فيه ضم دولة الكويت الدولة العربية المستقلة إلى العراق. وإننا إذ نستنكر هذا التصريح الذي يتنافى مع أبسط القواعد الدولية لواثقون تماماً بأن سيادتكم تقدرون موقف الكويت المصممة على الدفاع عن استقلال دولة الكويت، والتي نأمل أن تجد في حكومتكم سنداً في مؤازرة حقها المشروع للدفاع عن استقلالها".**(١٥)

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشيخ عبدالله السالم لن يترك الكويت بلا آليات دفاع، وأنه مصمم على الاستفادة من كل الإمكانات المتاحة وبالطبع منها اتفاقية ١٩ يونيو الموقعة مع بريطانيا.

وكان ردّ الرئيس عبدالناصر بقوله :

لقد تلقيت برقية سموكم التي حملت إليّ رأيكم في تطورات الموقف بينكم وبين حكومة الجمهورية العراقية، وهو موقف كنا ولا نزال نتابع تطوراته بمزيد من الاهتمام والقلق.

ولعل سموكم قد اطلعتم على البيان الرسمي الذي صدر عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، والذي حوى في مقدمته رأيي بأن العلاقات بين

الشعوب العربية لا يمكن أن تحكمها غير المبادئ التي صنعها النضال الطويل للأمة العربية. وإذا كان استقلال الكويت هو الأمر الذي يعنينا في هذا الوقت، باعتبار أن هذا الاستقلال يمثل الإرادة الشعبية الحرة لأهله فإن المبادئ المستمدة من الضمير الشعبي العربي هي ما يقتضي عنايتنا في كل الأوقات للدفاع عنها ونصرتها ضد كل الأخطار.(١٦)

برقيتان من عبدالناصر إلى حاكم الكويت والملك سعود

أنباء عن دخول القوات السعودية فى الأراضى الكويتية

الأسطول البريطانى يتحرك إلى الكويت

القوات العراقية تطلق النار على مراكب التموين الإيرانية التى تحمل الطعام للكويتيين

سلطات الكويت تقبض على عراقيين يحاولون إشعال النار فى معامل تكرير البترول

جريدة الأخبار المصرية في عددها الصادر يوم ٣٠ يونيو ١٩٦١م

جـ- الواقع أن برقية الرئيس جمال عبدالناصر إلى الشيخ عبدالله السالم توجز البيان المصري الأول الذي أذاعه الدكتور عبدالقادر حاتم وزير الإرشاد القومي مساء الثلاثاء ٢٧ يونيو ١٩٦١م.

ويشرح هذا البيان الأول سياسة القاهرة تجاه أزمة الكويت بمفهوم قومي وحدوي عروبي، تتناسب مفرداته مع تلك الحقبة من واقع العالم العربي، ويتلخص الموقف حول الأزمة فيما يلي:

١- إن القاهرة في إيمانها الذي لا يتزعزع بأن الوحدة العربية الشاملة هي أمانة التاريخ العربي إلى المستقبل العربي تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات قديمة أو حديثة جرى توقيعها من قبل

أطراف عربية أو أطراف أجنبية، إنما العلاقات بين الشعوب العربية يحكمها – بل يصنعها – ما هو أعمق من جميع المعاهدات أو الاتفاقيات.

٢- وترتيباً على ذلك فإن القاهرة تتوقع دائماً أن تكون حركة الشعوب العربية إلى مثلها الأعلى في الوحدة القائمة على غير النموذج الأوروبي التقليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إليها بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة لا تستطيع إلا أن تثير قضايا فرعية وسطحية، وإن كانت قادرة على إحداث آثار خطيرة في العلاقات بين الشعوب، ومن هنا فإن القاهرة لا تقبل منطق الضم وإن كانت على استعداد لبذل كل جهد لتأييد منطق الوحدة الشاملة.

٣- إن الجمهورية العربية المتحدة وهي دولة انبثقت عن الوحدة الشاملة بين مصر وسوريا لا يمكن بطبيعتها إلا أن تكون سنداً لكل اتجاه إلى الوحدة سواء كانت وحدة جزئية أو وحدة شاملة، ولكن الوحدة لا يجب ولا يمكن إلا أن تكون تعبيراً إجماعياً عن إرادة شعبية عربية متبادلة قائمة على الاختيار الحر.

٤- إن الجمهورية العربية المتحدة كانت ترى دائماً أنه من واجب الشعوب العربية الكبيرة أن تكون سنداً يعزز قدرة الشعوب العربية الصغيرة في تجرد يستمد أصوله من معنى التضامن العربي، وكذلك الجمهورية العربية المتحدة تعتقد أن هذا السند القوي المتجرد كفيل بتشجيع روح الوطنية العربية في البقاع الصغيرة من العالم العربي حيث استطاع الاستعمار أن يتسلل منذ أوقات بعيد وأن يصور نفسه بصورة الصديق بينما هو في الواقع لا يهدف لغير تأمين مصالحه ومواصلة استغلاله، وأنه لمن سوء الحظ أن يطرأ هذا الموقف المفاجئ بين حكومة الكويت وبين الجمهورية العراقية

في أعقاب إعلان استقلال الكويت، وهي خطوة كان من المحتم تشجيعها وتأمينها، تمكيناً لروح الوطنية العربية، وتأكيداً لما يمكن أن يوفره التضامن العربي من أسباب الطمأنينة والأمل.

٥- تؤمن الجمهورية العربية المتحدة أن الشعب العراقي العظيم، يملك من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينه وبين شعب الكويت ما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية، فإن هذا الشعب يملك قوميته العربية بقدر ما يمكن شعب الكويت من هذه القومية، وتلك في حد ذاتها رابطة وامتداد بينهما كفيلة لصنع الوحدة السياسية إذا ما توفرت أسبابها، وأول الأسباب أن تنعقد الإرادة الشعبية الاجتماعية في كل منهما على طلبها وعلى وضعها موضع التحقيق.

٦- ترجو الجمهورية العربية المتحدة أن ينتهي هذا الموقف الطارئ على نحو يتسق مع المبادئ العربية ولا تتصور الجمهورية العربية المتحدة أن يقوم نزاع على أرض عربية بين شعب عربي وشعب عربي، فإن اتجاه التاريخ الحتمي هو أن الأرض العربية كلها ملك للأمة العربية كلها، كذلك لا تتصور الجمهورية العربية المتحدة يوماً يقف فيه جندي عربي في مواجهة جندي عربي آخر، في وقت تواجه الأمة العربية فيه أخطر اللحظات في تاريخ نضالها ضد الاستعمار والصهيونية، في لحظات يتقرر فيها المصير الواحد للأمة العربية لأجيال عدّة قادمة، في لحظات تتطلب على هذا الأساس كل طاقة للأمة العربية وكل وعيها وكل جندي قادر على حمل السلاح من أبنائها.(١٧)

هذا البيان صدر يوم الثلاثاء ٢٧ يونيو، وفيه تضع القاهرة فلسفتها لمفاهيم الوحدة وآلية تنفيذها، وأبرزها إجماع الإرادة الشعبية وحرية الاختيار،

وتعطي الروابط بين الشعوب العربية مكانة مميزة تفوق أهمية الاتفاقيات الموقعة والمعاهدات، مع دور مميز للشعوب الكبيرة لتوفير الاطمئنان.. كان البيان الرسمي الأول يحمل الفكر القومي الوحدوي وقواعده وأبرزها الترابط القومي ووضع مصالح الشعوب فوق الاعتبارات القانونية والوثائقية.

جـ- بعد ذلك أصدرت الجمهورية العربية المتحدة البيان الثاني، بشأن تحركات القوات العراقية تجاه الحدود مع الكويت، ومع زيادة فرص التدخل العسكري، وتعبر فيه الجمهورية العربية المتحدة عن القلق البالغ الذي أفرزته الأنباء حول تحركات عسكرية عراقية تجاه الحدود الكويتية، وفيه نقد واضح للقيادة العراقية التي تعرض مصالح شعب العراق للأذى.[١٧]

وموجز البيان الثاني يشير إلى :

أن الجمهورية العربية المتحدة تلقت عن طريق مصادرها المختلفة ما يشير إلى أن قوات من الجيش العراقي قد صدرت إليها الأوامر بالتحرك صوب حدود الكويت، كما تلقت حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن بعض الدوائر في بغداد تبحث جدياً احتمالات التدخل العسكري، وفي هذا الجو المشحون بالاحتمالات الثقيلة على نفس كل مواطن من أبناء الأمة العربية فإن الجمهورية العربية المتحدة تتوجه برجائها وأملها إلى الشعب العراقي العظيم واثقة أنه لن يرضى بغير مبادئ النضال العربي بديلاً يلهمه ويرشده إلى طريق الوجب العربي.

لذلك تتوجه الجمهورية العربية المتحدة بشعور صادق بالولاء للتاريخ العربي والمستقبل العربي إلى كل مسؤول يشارك هذه اللحظات من قريب أو بعيد برأي أو قرار يمس الأزمة في أي ناحية من نواحيها أن يضع في اعتباره قبل أي قرار أن مصير الأمة العربية يعلو على أي مجد شخصي وعلى أي مطمع إقليمي، وعلى أي

معاهدة أو وثيقة قديمة، وإنما من وحدة الدم ووحدة الفكر والضمير، يمضي مستقبل الأمة العربية إلى أملها في الوحدة القائمة على الإرادة الحرة لشعوبها بكل ما تنطوي عليه الوحدة من كرامة الوطن العربي وكرامة المواطن العربي.

وتشعر الجمهورية العربية المتحدة في متابعتها للأحداث أن ثمة عناصر كثيرة بعضها يعرف ما هو مقدم عليه وبعضها لا يقدر مسؤولية ما يفعله، تدفع الأزمة بين الشعبين الشقيقين إلى حد لا يفيد منه غير أعداء الأمة العربية وحدهم.

وإن الجمهورية العربية المتحدة تتابع بأسف، وبشعور عميق من عدم الرضا، هذه التحركات العسكرية للأسطول البريطاني، وإنها لتؤمن أنه ليس من حق عربي على غير أساس من مطلب شرعي من المطالب العادلة للنضال العربي أن يعرض سلامة الأمة العربية للمناورات الدولية، واحتمالات التدخل الاستعماري، وفي مطالب النضال العربي وحدها فإن الأمة العربية على استعداد لمواجهة كل خطر وتحمل أي مشقة والدفاع في القتال إلى غير ما حد حتى يتحقق النصر.

ولا ترى الأمة العربية في التصرفات التي تدفع أزمة الكويت والعراق إلى احتمالات الصدام المسلح والتدخل الاستعماري الأخير أي صلة بمطالب النضال العربي، وإن شعب العراق العظيم الصانع الحقيقي لثورة ١٤ تموز بمبادئها الأصيلة يعلم أن لديه داخل الوطن العربي من مهام البناء الداخلي تدعيماً للمبادئ الأصيلة لثورة تموز ما يتطلب كل جهده، كذلك يعلم هذا الشعب العظيم أن قضايا عربية غالية عليه، في مقدمتها قضية فلسطين التي تآمر عليها الاستعمار والصهيونية ما يحتاج إلى بعض هذه الجهود، ولن يرضى هذا الشعب العظيم أن تتعرض مكاسبه الشرعية النابعة من المبادئ الأصيلة الثورية لأخطار من يتربصون بها، لأن ثورته

قضت على مطامعهم في العراق وقضت على الحلف الاستعماري الذي كان يربطه بهم رغم إرادته ومشيئته.[١٨]

هذا البيان من الجمهورية العربية المتحدة هو إنذار لحكومة العراق لكي لا تلعب بالنار، تعليقاً على ما رصدته من أخبار عن الحشود، وهي كما نرى فتاوى قومية من القيادة العسكرية الوحدوية في القاهرة عمّا يجب أن تكون عليه العلاقات، وما يجب أن يتحلى به المسؤولون العرب، وما يجب أن يتوافر من قيود قومية ومعنوية واعتبارية رادعة ضد اللجوء إلى القوة بين العرب في أزماتهم.

وإذا كان البيان الأول هو وصفة من القاهرة للعلاقات بين الدول العربية، فإن البيان الثاني يحدد المواصفات التي يجب أن تتحلى به القيادات العربية من قيود المسؤولية القومية والالتزام بالقواعد التي تضبط هذه العلاقات.

البيان الثالث من الجمهورية العربية المتحدة بعد طلب الكويت المساعدة من بريطانيا

وسط هذا التوتر مع تصاعد الأخبار عن حشود عراقية على حدود الكويت، وجه الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت الرسالة الثانية إلى الحكومة البريطانية في ٢٨ يونيو ١٩٦١م.

نظراً للتحركات العسكرية التي يقوم بها الجيش العراقي على حدود الكويت والتي تعتبر تهديداً لأمن الكويت وسلامتها فقد قررت أن أقدم إلى حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا طلباً للمساعدة العسكرية طبقاً للمذكرات المتبادلة بيني وبين السير ويليام لووس في ١٩ يونيو ١٩٦١م.

وإنني أرجو أن تبلغوا حكومتكم بهذا الطلب فوراً، وأنا واثق تماماً أن حكومة صاحبة الجلالة ستتخذ جميع الإجراءات وستعبئ جميع طاقاتها لإبعاد المعتدين.[١٩]

لم ينتظر الشيخ عبدالله السالم إلى أن يكمل الجيش العراقي استعداداته على الحدود الكويتية، وإنما أراد أن يقضي على احتمالات العدوان في مهدها؛ لأنه أدرك بفكره الإستراتيجي الذي لازمه طوال حياته أن المسؤول يجب ألاّ يترك مجالاً يتسلل منه العدو، وأن مسؤوليته هي القضاء على الشر في بدايته، فهذا أسلم من تركه للاستفحال.

كما أن الشيخ عبدالله السالم في لجوئه إلى الاتفاقية الموقعة مع بريطانيا كان حريصاً على أن يحصر الأمور بيده، فهو الذي يطلب إلى بريطانيا المساعدة، وهو الذي ينهي وجودها العسكري، فقد أصر خلال المفاوضات على الصيغة النهائية على أن تكون استجابة بريطانيا العسكرية بناء على طلب الأمير وليس التزاماً بريطانيا تمارسه بريطانيا وفق قناعاتها.

وبعد نزول القوات البريطانية وتمركزها على الحدود، وإعلان الكويت حالة الطوارئ، أصدرت الجمهورية العربية المتحدة البيان الثالث الذي يتعامل مع التواجد العسكري البريطاني في الكويت، ويعكس البيان سياسة القاهرة في مقاومة الأحلاف ومعارضة الوجود الأجنبي، والشعور بالريبة والشكوك من هذا التواجد.

وفيما يلي نص البيان الثالث:

"إن الجمهورية العربية المتحدة، وهي تتابع الصور التي تتطور إليها الأزمة التي قامت بين الجمهورية العراقية وحكومة الكويت، تجد من واجبها أن ترفع صوتها بالتحذير ضد العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تقوم بها القوات البريطانية في منطقة الخليج العربي، وفي الكويت بالذات، منتهزة فرصة الأزمة المفاجئة التي قامت هناك".

وترى الجمهورية العربية المتحدة أن عملية تحشيد القوات البريطانية في الكويت جرت ومازالت تجري بصورة تشير إلى أن العملية كلها، إن لم تكن مدبرة من قبل، فهي على الأقل كانت تنتظر أدنى بادرة ليستند إليها التدبير.

والجمهورية العربية المتحدة التي حددت منذ الدقيقة الأولى للأزمة موقفها على أساس من المبادئ مستوحاة من تجارب النضال العربي وأمانيه -ترى أن الحشد البريطاني واستمراره بالصورة التي يجري بها الآن، يشكل خطراً على الشعب العراقي وعلى الأمة العربية كلها.

وفي رأي الجمهورية العربية المتحدة أن هذه الحشود كلها لم تعد لها الآن أي ضرورة، فبعد أن غيرت الحكومة العراقية موقفها، وعدلت عن منطق الضم بالقوة، وأعلنت في الأمم المتحدة التزامها بأن يكون السلام هو وسيلتها في الدعوة إلى ما تنادي به، بصرف النظر عن اختلاف الآراء فيه، فإن الحشود البريطانية واستمرارها لم يعد له معنى إلاّ معنى التهديد وإلا التظاهر بالقوة العسكرية على نحو يعرض الأمن العربي للخطر.

وترى الجمهورية العربية المتحدة، من وحي المبادئ التي تؤمن بها، أن استمرار حشد القوات البريطانية وبقاءها في الكويت على هذه النحو الذي شاهده العالم العربي خلال الأيام الماضية، هو في نفس الوقت ماس باستقلال الكويت وبحرية شعبها.

واستناداً على هذه فإن وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة قد تلقي تعليمات بأن يكون موقفه الرسمي في قبول موضوع الكويت عضواً في الأمم المتحدة على النحو التالي:

أولاً- تكرار المطالبة بضرورة جلاء القوات البريطانية عن الكويت فوراً.

ثانياً– أن يرتبط التصويت على قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة بإتمام جلاء القوات البريطانية جلاء كاملاً وناجزاً عن أراضيه، لكي يصبح استقلال هذا البلد العربي خالصاً لأهله سليماً من كل شائبة، وأن تكون لهذا الشعب عضويته في المجتمع الدولي ضمانة جديدة تعزز ضمانات تطوره السلمي"(٢٠)

وفي هذا البيان الثالث توضح القاهرة شروط انضمام الكويت إلى الجامعة العربية وإلى الأمم المتحدة، وتتحدث عن المخاوف من الوجود البريطاني في الكويت.

وهناك شكوك بشأن نوايا بريطانيا، وهناك مخاوف من أن الوجود العسكري لن يخرج بالسهولة التي تراها الحكومةالكويتية، وأن النوايا البريطانية تجاه الخليج هي تأكيد البقاء فيه وملاحقة مساعي التحرر والمطالبة بالاستقلال، وهناك مخاوف من أن الوجود البريطاني يمكن أن يؤدي إلى نكسة داخل العراق تتفوق فيه القوى التي لا تريدها القاهرة وسعت إلى إسقاطها طوال الخمسينيات، وشكوك في أن تتحول الكويت إلى قاعدة لمواجهة مشروع التحرر الذي تقوده القاهرة.

المهم أن البيان وضع شروطاً على الكويت في مساعيها نحو الجامعة العربية ونحو الأمم المتحدة، مع عدم الاطمئنان للتأكيدات التي ترددها بريطانيا بشأن الوجود العسكري البريطاني المؤقت في الكويت.

وسنرى كيف تمحورت جهود القاهرة نحو إخراج بريطانيا من الكويت مع الإصرار على إدخال الكويت إلى الجامعة بشرط إخراج بريطانيا منها، أي من الكويت، وكذلك التصدي لمساعي العضوية في الأمم المتحدة إلى أن يتم الانسحاب البريطاني من أراضيها.

وسنرى أيضاً كيف تطورت اتصالات الكويت نحو عضوية الأمم المتحدة ودور الجمهورية العربية المتحدة فيها.

اللقاء الصحفي لسمو أمير الكويت مع صحيفة الأخبار المصرية:

ورغبة من الكويت في تبديد الهواجس وتوضيح حقيقة موقفها، تحدث سمو الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت مع رئيس تحرير الأخبار المصرية السيد عبدالسلام داوود في الثالث من يوليو ١٩٦١م، ومن أهم النقاط في تلك المقابلة:

سؤال: هل طلبتم التدخل العسكري من الجمهورية العربية المتحدة؟

جواب : لم نطلب أي مساعدة بالمعنى الصريح من الدول العربية، ولكننا طلبنا تأييد تلك الدول بشكل عام، فكان أن استجاب صاحب الجلالة الملك سعود وعرض المساعدة العسكرية التي قبلناها لما دعت الحاجة.

سؤال: ما هي الفترة المقررة لبقاء القوات البريطانية في الكويت؟

جواب : جاء في البيان الرسمي الذي أصدره المجلس الأعلى أن جميع القوات التي هبت لنجدة الكويت ستنسحب فور انتهاء هذه الأزمة، وقاسم وحده هو الذي يمكنه أن يحدد الفترة اللازمة لبقاء هذه القوات في الكويت.

سؤال: على أي أساس تقوم علاقات الكويت المستقلة بالعالم العربي والعالم الغربي؟

جواب : لقد أفصحت الكويت عن خططها وعلاقاتها عندما قامت بأول عمل بعد الاعتراف قانونياً باستقلالها وهو تقديم طلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية وإلى الأمم المتحدة، وقد كانت الكويت وما تزال عازمة على أن تكون بإذن الله سنداً لشقيقاتها الدول العربية بكل إمكانياتها المعنوية والمادية.

إن الكويت الدولة المحبة للسلام ستعمل عندما يتم انتسابها للأمم المتحدة مع بقية دول العالم للمحافظة على رفاهية البشر وتجنب الحرب.

سؤال: ما هو رأي حكومتكم في بيان الجمهورية العربية المتحدة؟

جواب: إننا نعتبر أن البيان الذي صدر عن الجمهورية العربية المتحدة هو تأييد تام لموقفنا.

سؤال: هل هناك فكرة لدى حكومة الكويت، في عقد معاهدة عسكرية مع بريطانيا؟

جواب: لا ..[٢١]

ويعبر هذا اللقاء النادر الواضح عن السياسية الكويتية التي لا تريد إبقاء القوات البريطانية عند انتفاء الحاجة، والتي ترحب بكل دعم، وتعتمد على سلامة موقفها ورفض الأسرة العالمية لادعاءات حكومة العراق.

وقد سعت القاهرة لإيضاح سياستها إلى المسؤولين في الكويت؛ حيث استقبل الرئيس عبدالناصر يوم ١٠ يوليو ١٩٦١م الشيخ جابر الأحمد الصباح بحضور رئيس مجلس الأمة السيد أنور السادات، وسلم الشيخ جابر رسالة خطية من أمير الكويت تتعلق بالأزمة مع الحكومة العراقية مع مناقشة ترتيبات اجتماعات مجلس الجامعة العربية المزمع عقده لمناقشة طلب الكويت عضوية الجامعة العربية.

و- كما نشرت الأهرام بتاريخ ٦ يوليو ١٩٦١م تقريراً يتضمن وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة من الأزمة.

وموجز التقرير ما يلي:

١- إن الجمهورية العربية المتحدة تعرف أن الإنجليز حاولوا مراراً إنزال بعض

قواتهم في الكويت، وأن الكويت دائماً كان تعترض، حاول الإنجليز ذلك عام ١٩٥٦م أثناء معركة السويس، وحاولوا وقت ثورة العراق ١٩٥٨م بعد إنزال قواتهم في الأردن، وإنزال القوات الأمريكية في لبنان، ولكن الكويت صممت على الرفض.

٢- تعرف الجمهورية العربية المتحدة أن التهديد الذي واجهته الكويت بعد تصريحات اللواء قاسم وبعد تهديداته الساخرة، كان تهديداً مباشرةً لدرجة أن الناس على ما وصف المندوب الكويتي إلى الجامعة العربية أحرقوا ما في البلد من الحبال خوفاً من السحل.

٣- لم يكن من رأي الجمهورية العربية المتحدة أن تتطوع بإرسال قوات إلى الكويت؛ فإن العملية ليست متصلة بالكويت وحدها، وإنما العملية كانت متصلة بالموقف العربي كله وبالموقف الدولي، ولا يمكن لأحد أن يعمل في عزلة عن هذه الاعتبارات.

ومن ناحية أخرى فلو كانت الجمهورية العربية المتحدة تطوعت بإرسال قوات إلى الكويت لركزت القوى الاستعمارية جهدها لتشويه موقفها وتصويره على أنها - أي الجمهورية العربية المتحدة - حاولت أن تسبق حكومة العراق إلى السيطرة على الكويت، وهذا ما لا تتصوره الجمهورية العربية المتحدة، وإذا كانت الدعاية الاستعمارية تحاول تصوير دعوة القومية العربية على أنها قناع فإن الجمهورية العربية المتحدة يهمها أن تعرف حكومة الكويت ما يلي :

- الجمهورية العربية المتحدة يسعدها كل خير للكويت وتريد لخيره أن يبقى لشعبه.

- هناك أصوات في العالم العربي، لا من خارجه، تطالب الكويت بأن يعطى بعض عائداته للدول العربية، وفيما يتعلق بالجمهورية العربية المتحدة فإنها ترفض ذلك أساساً، ولو عرض عليها قرش واحد من الكويت لاعتذرت عنه، وصممت على الاعتذار إيماناً منها بأن المستقبل العربي يجب أن يقوم على المبادئ لا على العطاء، وقد يقال من جانب البعض إن هناك تبذيراً في صرف عائدات البترول العربي، والجمهورية العربية المتحدة تشعر أن تلك ليست مشكلتها وإنما مشكلة متروكة للتطور العربي العام.

٤- لا تستطيع الجمهورية العربية المتحدة أن تقبل نزول قوات استعمارية في أي بقعة من الوطن العربي، وهي تعتبر الوجود البريطاني في الكويت خطراً داهماً يجب إبعاده فوراً، ومن ناحية أخرى فهي تدرك أن شعب الكويت يريد الطمأنينة لكثرة ما وجه إليه من تهديدات، وهي لهذا ترى أنه لابد من توفير طمأنينة عربية لشعب الكويت، وترى الجمهورية العربية المتحدة أن اقتراح الكويت بطلب قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية يقدر على توفير الطمأنينة، لذلك تساهم عضوية الكويت في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة بعد ذلك في تدعيم هذه الطمأنينة، وذلك حتى يستطيع الضمير العربي أن يسوي الأزمة في نطاق عربي[٢٢].

٥- إن الجمهورية العربية المتحدة تفضل ألاّ تبعث بقوات من جيوشها لعدة أسباب:

أ - بينها ألاّ يكون هناك سبب لإثارة التأويلات، مهما سهل الرد عليها لصدورها من جانب أصحاب الهوى والغرض.

ب- ومنها أن ذهاب قوات من الجمهورية العربية المتحدة قد يخلق عناداً استعمارياً يعقد الأمور، وقد يخلق أيضاً عناداً قاسمياً، ولا تريد

الجمهورية العربية المتحدة أن تترك للاستعمار حجة ولا ذريعة، فإن هدفها ليس أن تبعث قواتها إلى الكويت، وإنما هدفها أن تخرج القوات البريطانية من الكويت، وأن يبقى الاستقلال الكويتي ممثلاً لإرادة شعب الكويت.

جـ- ومنها أخيراً أن الجمهورية العربية المتحدة تريد أن تبقي كل جندي من جنودها على الخطوط مع إسرائيل. ولهذا فإن الجمهورية العربية المتحدة حرصت على أن تستثني من إرسال القوات إلى الكويت أي دولة عربية لها خطوط مع إسرائيل.

٦- لا توافق الجمهورية العربية المتحدة على أي محاولة للتأجيل أو للتسويف، سواء في إجلاء القوات البريطانية أو في توفير الطمأنينة العربية لشعب الكويت العربي.

ولا يحتاج هذا التقرير الذي نشرته جريدة الأهرام والمعبر عن موقف الرئاسة إلى كثير من التحليل؛ حيث تصر الجمهورية العربية المتحدة على انسحاب بريطانيا من الكويت، وتصر على توفير الطمأنينة العربية لدولة الكويت، وتؤيد المقترح الكويتي بأن تستبدل بالقوات البريطانية قوات عربية، وتضع الانسحاب البريطاني شرطاً لقبول الكويت في الجامعة وفي الأمم المتحدة.

وخلاصة موقف القاهرة يأتي من ثلاثة بيانات :

الأول: يهنئ الكويت بالاستقلال، ويرى فيه إسهاماً نحو تحرر الأمة العربية.

الثاني: إنذار إلى الحكومة العراقية بشأن ما علمت به الجمهورية العربية المتحدة عن الحشود العسكرية تجاه الكويت.

الثالث: رفض الوجود البريطاني في الكويت، وتحوله إلى هدف إعلامي وسياسي لإخراجه من الكويت.

يرافق ذلك مساعي كويتية لإبراز الموقف الحقيقي كما تراه الكويت.

٧- موقف المملكة العربية السعودية

ترأس الملك سعود بن عبدالعزيز اجتماعاً لمجلس الوزراء السعودي مساء يوم ٢٧ يونيو ١٩٦١م لبحث التهديدات العراقية ضد الكويت.

وأصدرت المملكة البيان الذي أذيع مساء اليوم نفسه، وجاء فيه: إن جلالة الملك سعود يعتبر المملكة العربية السعودية والكويت بلداً واحداً ،وأي ضرر يلحق بالكويت سوف يؤثر على المملكة العربية السعودية وبالعكس. كما أعلن راديو مكة أن المملكة أبلغت ذلك إلى سفيرها في بغداد لنقله إلى الحكومة العراقية، كما أعلن أن رئيس الأركان السعودي سيصل إلى الكويت الثلاثاء ٢٧ يونيو للتفاوض مع أمير الكويت في الخطوات الواجب اتخاذها إزاء تهديد قاسم.[٢٣]

كما اجتمع مجلس الوزراء السعودي بعد أربعين ساعة من الاجتماع الأول برئاسة الملك سعود، حيث استمع إلى تقرير عن أزمة الكويت قدمه رئيس الأركان السعودي بعد عودته من الكويت.

كما أرسل الملك سعود برقية إلى الرئيس جمال عبدالناصر يقترح فيها التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة " لرتق الفتق الذي لا يستفيد منه إلا أعداء العرب".

ورد الرئيس جمال عبدالناصر مؤكداً ما جاء في برقيته إلى الشيخ عبدالله السالم برفض ادعاءات قاسم ورفض الضم.

وتنفيذاً لقرار الملك سعود بتقديم الدعم العسكري وصلت القوات السعودية إلى داخل الكويت في ٢٩ يونيو ١٩٦١م، وأرسلت إلى الحدود مع العراق.[٢٤]

كما بعث الملك سعود برقية إلى اللواء قاسم ناشده فيها باسم الله والعروبة أن يغلب الحكمة ومصلحة العرب في هذا الوقت الذي يحتاجون فيه إلى التماسك أكثر من أي وقت مضى، ويضيف الملك في برقيته قائلاً:

إنني أترك الأمر لوطنيتكم وبعد نظركم لتقدير الموقف، وأرجو ألا تعرضوا البلاد العربية لما يؤثر فيها، كما يهمني أن أشير بهذه المناسبة إلى الحشود الإسرائيلية على حدود الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة.

وبناء على تعليمات من الملك شخصياً نقل السفير السعودي في بغداد إلى وزير خارجية العراق رسالة واضحة مفادها أن أي هجوم على الكويت يعتبر هجوماً على المملكة العربية السعودية، كما أبلغ السفير العراقي في جدة بخصوص الرسالة التي بعثها الملك سعود إلى اللواء قاسم.

كما اجتمع الملك سعود مع السفير حافظ أبو الشهود سفير الجمهورية العربية المتحدة في جدة بناء على طلب الملك لتنسيق المواقف.

كل ذلك تم على خلفية تصعيد إعلامي في الصحافة المصرية بالذات ينتقد فيه الوجود البريطاني مع الإصرار على الانسحاب من الكويت والتشديد على أن هذه أزمة عربية يجب أن يحلها العرب أنفسهم، وأن مجرد السعي للحصول على مساعدة بريطانية هو أمر شاذ بحد ذاته، وأن التواجد البريطاني في العالم العربي دائماً يتم تجييره لصالح بريطانيا.



الشيخ عبدالله السالم يستقبل قائد القوات السعودية في مكتبه

جولة وفد الكويت لشرح الحقائق

ضمن الجهود الدبلوماسية التي حرصت حكومة الكويت على اتباعها في معالجة الأزمة من جراء مطالبة اللواء قاسم بالكويت تمّ إرسال وفد لزيارة الدولة العربية المستقلة خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٦ يوليو ١٩٦١م سبقتها زيارة للملكة العربية السعودية يوم ٧ يوليو ١٩٦١م.

ولقد تشكل الوفد من كل من:

- الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس الدائرة المالية رئيساً
- السيد نصف يوسف النصف من الشخصيات الكويتية عضواً
- السيد عبدالعزيز حمد الصقر من الشخصيات الكويتية عضواً
- السيد يوسف إبراهيم الغانم من الشخصيات الكويتية سكرتيراً
- السيد عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي نائب رئيس دائرة الشئون الاجتماعية والعمل سكرتيراً
- السيد المحامي حمد يوسف العيسى (قانوني)
- السيد بدر يوسف النصر الله (مدير مكتب رئيس الوفد)

وكتب التقرير بعد عودة الوفد بخط السيد حمد عبداللطيف الفارس من موظفي دائرة البلدية، الذي وقع عليه الاختيار من قبل الوفد ليقوم بكتابة التقرير المعد من قبل سكرتارية الوفد بخط يده لما عرف عنه من حسن خطه وأمانته بعدم إفشاء ما تضمنه التقرير من بيانات ومعلومات قبل اعتماده من قبل رئيس وأعضاء الوفد. ثم رفعه لسمو أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم، وجرى كتابة التقرير بمعرفة وتحت إشراف كل من :

- السيد يوسف إبراهيم الغانم.
- السيد عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي.

ولقد قام الوفد بوضع تقرير شامل عن المهمة التي قام بها، وأهم الأمور والمحادثات التي دارت في الدول التي زارها، وهذه الدول هي :

- المملكة العربية السعودية
- الجمهورية العربية المتحدة
- جمهورية السودان
- المملكة الليبية
- الجمهورية التونسية
- المملكة المغربية
- المملكة الأردنية الهاشمية
- الجمهورية اللبنانية

أ - زيارة الوفد للمملكة العربية السعودية

بدأ الوفد زياراته بزيارة المملكة العربية السعودية يوم ٧ من يوليو ١٩٦١م، حيث قام الشيخ جابر الأحمد برفقته السيد نصف يوسف النصف بالسفر إلى المملكة العربية السعودية ومقابلة الملك سعود بمدينة الطائف حاملاً رسالة امتنان من الأمير إلى الملك سعود الذي كرر تأييد بلاده لاستقلال الكويت، وقال ليس هناك من سبب يدعو إلى التفاوض مع العراق، ولقد عاد الوفد إلى الكويت يوم ١٠ من يوليو ١٩٦١م ليستأنف الوفد رحلته بكامل أعضائه إلى بقية الدول العربية المشار إليها آنفاً.

ولدى استقبال الملك سعود بن عبدالعزيز لسمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، تحدث الملك بكلمة عبر فيها عن تأييده الكامل لاستقلال الكويت ومعرباً في الوقت نفسه عن مشاعر الأسى التي يشعر بها تجاه الموقف العراقي من دولة الكويت، مؤكداً أن المملكة والكويت في خندق واحد، وفيما يلي نص كلمة الملك سعود بن عبدالعزيز:

"إن هذه النازلة التي حلت بالأمة العربية، في صميم عزتها وقوميتها، يشترك في آلامها كل عربي، وذلك أن الفرحة التي تباشرنا بها، وتبادلنا التهاني القلبية بحلولها، بعد الصبر والانتظار، وهي استقلال الكويت، الجار الشقيق، الجديرة بالحرية والاستقلال والازدهار، تلك الفرحة الغالية على الأمة العربية، التي كدرتها الحوادث الأخيرة، التي نعتبرها نكسة مخيفة، لا يعلم مدى مصيبتها للعرب إلا الله وحده.

وإنني لأكرر لكم، ولأهل الكويت، حكومة وشعباً، بأنني شخصياً، وجميع أفراد أسرتي، وحكومتي والشعب السعودي، نقف اليوم معكم وقفة رجل واحد، ندافع عن ذلك الجزء العربي الغالي من وطن الأمة العربية، ونذود عنه ذودنا عن أي شبر آخر في بلادنا العربية كلها. وقد أعلناها صريحة مدوية، في مشارق الأرض ومغاربها، بأن الكويت نعتبره مع المملكة العربية السعودية بلداً واحداً، لا هدف لنا ، ولا غاية، ولا مطمع، إلا أن تكون الكويت حرة مستقلة لأهلها ولحكومتها، ونشد أزرهم في السراء والضراء، ويشدون أزرنا أيضاً في السراء الضراء.

وإنني أطمئنكم أن جميع القبائل والحاضرة في بلادنا، يقفون اليوم، على قدم وساق لتعضيدكم والدفاع عن وطننا ووطنكم، وإني أعتبر نفسي مع صفتي الرسمية كملك لهذه البلاد، أعتبر نفسي مواطناً مخلصاً لتلك البقعة الطيبة من بلاد العرب، وهي الكويت؛ فهي، كما قال الشاعر:"أول أرض مس جلدي

ترابها". أقول هذا وأعلنه وفاء للعهد، وقياماً بواجب النجدة، وحرصاً على عدم تعرض الكويت لأي احتلال أجنبي أو عربي، فلا احتلال، ولا ضم، ولا اغتصاب بين العرب، وإنما هي أسرة عربية واحدة، وبلاد عربية واحدة، تتعاون على البر والتقوى، وتوحيد جهودها كلها لتحرير ما اغتصبته إسرائيل من بلادنا، وما يحتل الاستعمار من أطرافها. وإن كان على كل عربي، أن يضع هذين الهدفين نصب عينه، وأن يجعلها عقيدة قلبه، ووجهته التي يولي وجهه شطرها.

على هذا، نهب اليوم جميعاً، أنا وشعبي والأمة العربية بأسرها في كل مكان، للدفاع عن ذلك الجزء العربي، والمستقل من بلادنا وهو الكويت، نريد له ما يريده له حكامه وشعبه، بعد كفاحهما الطويل المشرف للاستقلال الذي نالوه واستحقوه، وأن يكون الكويت عضواً كريماً عاملاً مع جيرانه في الجامعة العربية، وفي هيئة الأمم المتحدة، وفي المجالات الدولية، التي تتعاون على السلام ورفاهية البشر والإنسانية.

إن بعض الإذاعات تتعرض الآن لما تسميه الوساطة في هذه المشكلة.

وأنا لا أعلم كيف تكون الوساطة في مثل هذه المشكلة، والموضوع موضوع استقلال أو اغتصاب، ولا شيء بينهما، فلا مساومة ولا وساطة في استقلال، وهي شيء اعترف به الجميع، والمطلوب إلى الجميع حمايته والذود عنه، وإنا إذ نشكر سيادة الأخ الأمين العام للجامعة العربية على مساعيه المشكورة نرى أن الحق في هذا الخلاف بين، ونأمل أن تعود المياه إلى مجاريها، وأن تبقى الكويت لأهلها وحكومتها، حرة مستقلة، وشقيقة عاملة، تنضم إلى الركب العربي لتحرير فلسطين والجزائر وأطراف الجزيرة العربية المحتلة. وإن التحشدات الإسرائيلية على حدود الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة جديرة بجمع العرب، لأن يوجهوا قواتهم لمجابهتها ودحرها، بدلاً من أن يقف العربي بسلاحه أمام أخيه العربي على أرض الجميع على وطن الجميع.

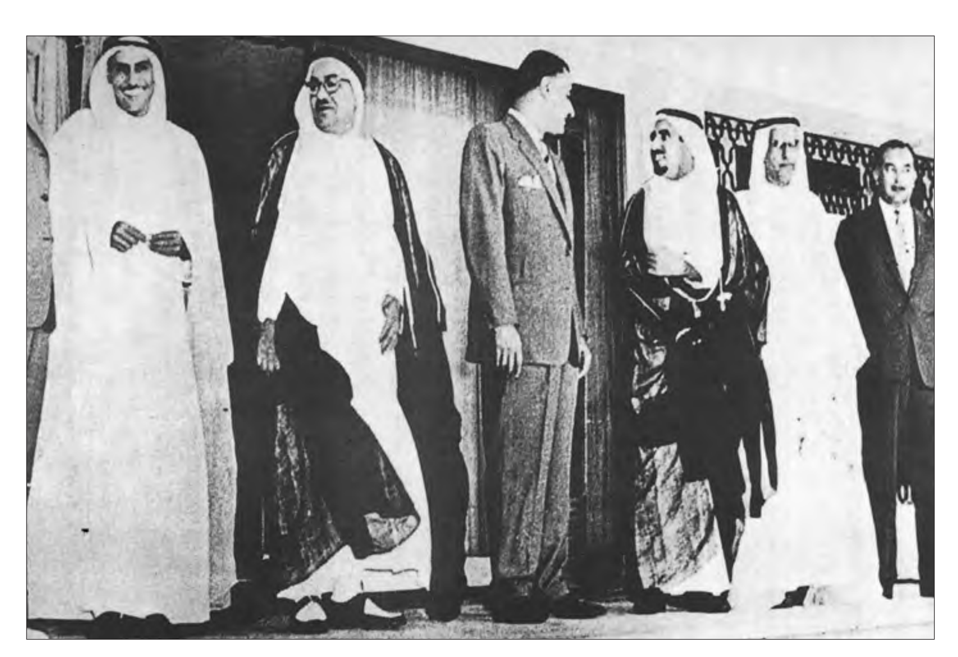
ب – زيارة الوفد إلى الجمهورية العربية المتحدة :

توجه الوفد في العاشر من يوليو ١٩٦١م إلى القاهرة، وكان بكامل أعضائه، حيث حمل الوفد رسالة من أمير الكويت إلى الرئيس جمال عبدالناصر الذي تم الاجتماع به يوم ١١ من يوليو ١٩٦١م في مدينة الإسكندرية، وأول سؤال طرحه الرئيس جمال عبدالناصر على الوفد هو: هل هذا الوفد يمثل العائلة الحاكمة أو أنه وفد شعبي كويتي؟ فأجابه السيد عبدالعزيز الصقر إن هذا الوفد يرأسه أحد أفراد العائلة الحاكمة وهو الشيخ جابر الأحمد الصباح بصفته مسؤولاً عن الأمور المالية في البلاد أما باقي أعضاء الوفد فهم من الشعب الكويتي.

وكان أهم موقف يراه أعضاء الوفد بالدول التي سيزورونها هو الموقف المصري، لأن الكويت كانت تعلق عليه أموراً كثيرة، فهو يعكس وجهة نظر الشارع العربي، بل ويتحكم في الشارع العربي، وذلك بما يملكه من جهاز إعلامي ضخم، ويتزعم حركة القومية المناوئة للاستعمار، وكان أعضاء الوفد مترددين بشأن كيفية الخوض في مسألة استدعاء القوات البريطانية إلى الكويت، خوفاً من أن يساء فهم هذه القضية من قبل الرئيس جمال عبدالناصر.

إلا أن السيد عبدالعزيز الصقر بادر بالحديث، وبين الأسباب التي دعت الكويت لاستدعاء القوات البريطانية، وأهمها خوف الكويت من غزو عراقي مفاجئ.

ولقد ارتاح الوفد للتفهم الذي أبداه الرئيس جمال عبدالناصر للوضع حينما أجاب قائلاً: إن هذا شأنكم، ومن حقكم المحافظة على استقلالكم، وهذا تصرف سليم للمحافظة على كيانكم، إن لديكم ثروة يطمع بها الجميع، وعليكم حماية هذه الثروة والتصرف بها فيما يخدم أهدافكم الوطنية، وأنا من جهتي أمهلوني ستة شهور، وأنا سأتصرف بحيث تحل قوات عربية محل القوات البريطانية.



الرئيس جمال عبدالناصر لدى استقباله الشيخ جابر الأحمد
والوفد المرافق له (وفد الكويت لشرح الحقائق)



الشيخ جابر الأحمد في أحد لقاءاته مع الرئيس جمال عبدالناصر

لقد كان تفهم الرئيس جمال عبدالناصر لوجهة النظر الكويتية بشأن القوات البريطانية نصراً كبيراً للكويت، وبداية موفقة لجولة وفد النوايا الحسنة في باقي الدول العربية المستقلة، وكان الانطباع العام لأعضاء الوفد أن موقف الرئيس جمال عبدالناصر كان صريحاً غاية الصراحة، وخالياً من أي مطمع، ويعمل وفق مبادئ يؤمن بها، وينظر إلى قضية الكويت في إطار مبادئ القومية العربية والتيارات الدولية، وكان لموقف الرئيس جمال عبدالناصر وتفهمه لوجهة النظر الكويتية تأثير قوي مباشر في قبول الكويت في عضوية جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م؛ أي قبل عودة الوفد إلى الكويت.

والحقيقة التي لا تقبل النقض هي أن موقف الرئيس جمال عبدالناصر، وتأليبه للدول العربية وللرأي العام العربي ضد العراق، ونجاحه في تحريك المعارضة الخارجية والداخلية ضد عبدالكريم قاسم، أدت إلى تشكيل قوة ضغط عربية ودولية ضد الادعاءات العراقية، وأدت إلى إضعاف الموقف العراقي وإفشال مخططاته العربية والدولية.

جـ - زيارة الوفد لجمهورية السودان :

تم الاجتماع بمعالي السيد وزير خارجية السودان بمكتبه بوزارة الخارجية يوم السبت ١٥ يوليو ١٩٦١م، ودامت المقابلة ساعة (من ٨:٤٥ حتى ٩:٤٥ صباحاً) وبعد التمهيد للحديث من قبل سعادة الشيخ جابر رئيس الوفد، سار اللقاء على النحو الآتي:

قال السيد وزير الخارجية: إن مسألة استقلال الكويت كانت في نظرنا واضحة، إلا أننا نتيجة لمطالبة قاسم المفاجئة واتصالات العراق بنا دار في نفوسنا هذا التساؤل: هل الكويت وحدة قائمة بذاتها؟، والتهنئة من جانب السودان على

أثر استقلال الكويت، وإن كانت لا تحمل بالنص عبارات الاعتراف فإنها روحاً كانت تعبر عن اعترافنا باستقلال الكويت.

ورداً على هذه النقطة شرح الوفد للسيد وزير الخارجية حقيقة وضع الكويت من أنها في جميع عهودها منذ أن وجدت وهي تعامل من قبل جميع الدول على أنها وحدة قائمة بذاتها وغير مرتبطة بالعراق إطلاقاً، إلا كونها جارة شقيقة للعراق مستقلة ومنفصلة عنه، وجميع تصرفات العراق نفسه معنا وجميع معاملاته واتصالاته مع حكومة الكويت تؤكد هذه الحقيقة.

ثم شرح الوفد جميع الخطوات التي اتخذتها الكويت حيال مطالبات قاسم التي لا تقوم على أي أساس، وما قام به من تحشدات وتهديدات لضم الكويت بالقوة.

أمام هذا البيان قال وزير الخارجية إن خطواتكم لا شك سليمة وفي محلها. ومن ناحيتي الشخصية ليس لديّ أدنى شك في حقيقة استقلال الكويت.

وأشار من ناحية أخرى إلى أنه يعترض على الأسلوب غير السليم الذي اتبعه قاسم وسلكه مع الكويت، وقال: كان يمكن من قبل الاعتراض على استقلال الكويت من قاسم، قبل سنة أو أكثر، لكن قاسماً وقد ترك الدول العربية والعالم أجمع يتعامل مع الكويت على أساس أنها وحدة بذاتها، ثم يجيء الآن ويقول إنها جزء من الكويت فهذا غير معقول، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتفق معه.

وشرح الوفد للسيد وزير الخارجية الظروف التي ألجأت الكويت إلى اتخاذ الموقف الوقائي العاجل بنزول القوات البريطانية، وكذلك الشكوى التي تقدمت بها الكويت إلى مجلس الأمن. وحيث إن الكويت ترغب في أن تجد لهذه الأزمة

بين الكويت والعراق حلاً في نطاق جامعة الدول العربية، فإنها - الكويت - قد تقدمت بمذكرتها إلى مجلس الجامعة معربة عن هذه الرغبة ومحددة اتجاهها العربي الصحيح، والموضوع الآن معروض على مجلس جامعة الدول العربية الذي تأجل حتى يوم الخميس المقبل.

فقال السيد الوزير: إن السودان يوافق دون تحفظ على عضوية الكويت في جامعة الدول العربية، وكذلك في عضوية الأمم المتحدة، وإذا كان هناك ثمة ارتباط بين دخول الكويت جامعة الدول العربية وتشكيل قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت فإن هذا أيضاً لا يغير في تأييدنا لكم. والسودان على أية حال ينتظر منكم أن تقولوا له ماذا تريدونه منا لنعمل به. فالسودان في تقديره الخاص كما يقول وزير الخارجية - لا يتردد في مساعدتكم.

كما قال السيد وزير الخارجية: إن الحكومة البريطانية كانت قد تقدمت برجاء لمرور قواتها إلى الكويت عن طريق السودان، فكان رد السؤال: هل هذا بناء على رغبة حاكم الكويت؟، وحين تأكدنا من ذلك سمحنا بمرور ٣٢ طائرة. أما عن الاقتراح الخاص بتشكيل قوة عربية لتحل محل القوات البريطانية فقد أثار السيد وزير الخارجية النقاط التالية :

١- من ناحية القيادة العسكرية لهذه القوات لمن تكون؟ فالسودان كما يقول وزير الخارجية قد مر بتجربة الكونغو القاسية، ويهمه الآن أن يعرف لمن تكون القيادة إذا ما قرر السودان أن يشترك بوحدات عسكرية من قواته؟، ومن رأي وزير الخارجية أن تكون القيادة كويتية لأن أهل الكويت أعرف ببلادهم، ويسهل ذلك الشيء الكثير من مهمات هذه القوات، وفي تسيير دفة الأمور بصفة عامة.

فكان من رأي وفد الكويت أنهم وإن كانوا يحبذون أن تكون القيادة كويتية فإنّ هذا موكول للدول العربية، والأمر على أي حال معروض على مجلس الجامعة العربية الذي لا شك سيبحث كل ذلك بالتفصيل، ولربما كان بالإمكان تشكيل مجلس قيادة مشتركة يكون رئيسه كويتياً.

٢- كما تساءل وزير الخارجية عن نفقات الوحدات العربية العسكرية، هل تتحملها كل دولة عربية على حدة أم تتحمل هذه النفقات جامعة الدول العربية أم حكومة الكويت؟ فكان الرد الوفد على هذه النقطة بأن مجلس جامعة الدول العربية لا بد وأنه سيبحثها بالتفصيل أيضاً.

٣- حين استفسر الوفد من وزير الخارجية عن رأي السودان في الاشتراك في القوات العربية المطلوبة لتحل محل القوات البريطانية، أجاب السيد وزير الخارجية بأن هذا الموضوع سيبحث من قبل حكومة السودان، وأن من وجهة نظره الخاصة يرى أن السودان تنقصه النقل وصعوبة ترحيل قواته. كما أن الوزير يرى في تقديره الخاص أن القوات العربية على أية حال ستكون رمزية، وأن وضعها سيكون مشابهاً لوضع قوات الأمم المتحدة على الحدود بين إسرائيل والدول العربية المتاخمة لها.

٤- تساءل السيد وزير الخارجية عن الفقرة الرابعة من المشروع المغربي المقدم إلى الجامعة العربية، التي جاء فيها تأييد كل رغبة يبديها شعب الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيره من الدول العربية طبقاً لميثاق الجامعة.

وتساءل عن معنى وجود هذا النص، وقال: نحن من جانبنا لا نعترض على وجود هذا النص لأن الاتحاد أو الوحدة لا تقوم إلا على أساس من رغبة الشعوب، وكان من الأمثل أن يسلك الواحد مسلكاً غير المسلك الذي سلكه، ولكن ما رأي

الكويت في هذا الخصوص؟ لو وجد مثل هذا النص بالنسبة للسودان مثلاً، فمن وجهة نظري الخاصة ما كنت أرضى به.

فكان رد الوفد بأن هذه النص وجد طبقاً لميثاق جامعة الدول العربية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الكويت ليس لها صوت حتى الآن في مجلس الجامعة، ولم تحضر الاجتماع الذي نوقش فيه هذا المشروع.

فرد وزير الخارجية بأن السودان سيكون صوتكم إن شاء الله.

وهكذا انتهت المقابلة في تمام الساعة ٩,١٥ صباحاً والوفد يشعر بارتياح لموقف السودان وتفهمه التام لما عرضناه عليه من موضوعات واستعداده للوقوف في صف الكويت.

وفي تمام الساعة ١٢ ظهراً قابل الوفد بحضور وزير الخارجية معالي الفريق إبراهيم عبود الذي عرض عليه السيد وزير الخارجية ما انتهينا إليه. وأكد معالي الفريق ترحيبه بالوفد وتأييد السودان لقضية الكويت، وانتهت المقابلة في تمام الساعة ١٢:١٥.

د – زيارة وفد الكويت للمملكة الليبية :

استقبل الوفد رئيس وزراء ليبيا السيد محمد عثمان العبيد في منزله الخاص يوم ١٦ يوليو

بعد التمهيد من قبل سعادة رئيس الوفد في هذا اللقاء الذي حضره الأعضاء، وشرحه الموقف من جميع نواحيه، تكلم رئيس الوزراء الليبي، وقال :

إننا قمنا بتهنئة الكويت حينما نالت استقلالها، وذلك يعدّ منا اعترافاً صريحاً بهذا الاستقلال، وحينما فوجئنا بتصريحات اللواء قاسم رئيس وزراء العراق دعونا

سفير العراق بالمملكة الليبية عندنا لمقابلتنا، وأعربنا له عن قلق ليبيا ملكاً وحكومة وشعباً بشأن الوضع الراهن في الكويت، ولم يستطع السفير العراقي حينئذ تبرير موقف حكومته، وكل ما استطاع أن يرد به هو قوله: لماذا لم تقف الحكومات العربية ضد مراكش حينما طالبت بضم موريتانيا؟ وحين طلب العراق هذا الطلب بالنسبة لضم الكويت إلى العراق وقفت جميع الحكومات العربية ضده.

فكان الرد على هذا: إن وضع الكويت يختلف اختلافاً كلياً، لأننا نعتبر الكويت دولة قائمة بذاتها ولها كيانها الخاص بها، وكل ما هنالك أنها كانت خاضعة تحت الحماية البريطانية، وحين نالت الكويت استقلالها كان من واجبنا تأييد هذا الاستقلال.

وأضاف رئيس الوزراء؛ إن موقفه وموقف حكومته واضح كل الوضوح، لا لبس ولا غموض فيه، وإننا نؤيد استقلال الكويت كل التأييد، وفي استقلال الكويت فيما نرى توطيد استقلالنا واستقلال كل دولة عربية. ثم قال: وأرجو أن تكونوا على يقين بأن ليبيا ستقف بجانبكم في المحافل العربية والدولية.

كما أضاف: ونحن بانتظار التمثيل الدبلوماسي معكم، ونحن نعتقد بأن تأجيل البت في دخول الكويت إلى الجامعة العربية كان بقصد ألا يتصدع الصف العربي، وحتى تعطي فرصة للعراق لكي يحكم عقله للمصلحة العامة وليس لمصلحة شخصية، أما إذا أراد العراق أن يشذ عن المجموعة العربية فليس لنا حيلة بعد ذلك من أن نسير على الطريق الذي نراه سليماً، وهو إيماننا باستقلال الكويت وسيادتها ودخولها جامعة الدول العربية.

ويوم ١٧ يوليو ١٩٦١م تمت مقابلة الوفد لملك المملكة الليبية في مقره في طبرق، حيث ركبنا الطائرة من بني غازي إلى هناك، وكان بصحبتنا وزير الخارجية ورئيس الديوان الملكي، واستقبلنا جلالة الملك، وقدم له سعادة رئيس

الوفد الرسالة الخاصة التي يحملها من صاحب السمو أمير الكويت المعظم، وبعد تلاوتها أشار جلالة الملك إلى أنه وحكومته يؤيدون استقلال الكويت تأييداً تاماً، ويقفون في صف الكويت، ثم ودعناه شاكرين. وقد طلب جلالة الملك إلى صاحب السعادة رئيس الوفد تبليغ تحياته إلى صاحب السمو أمير البلاد المعظم.

وتبرع الوفد باسم الكويت بافتتاح معهد في المملكة الليبية المتحدة يتسع لخمسمائة فتى وفتاة من الجزائريين، تتولى حكومة الكويت جميع نفقاته، وتدارس الوفد هذه الفكرة ورأى في تبنيها وتنفيذها كسباً للكويت لدى الرأي العام الليبي الذي يعطف على المجاهدين الجزائريين وذويهم.

كما رأي في تنفيذ هذه الفكرة تجاوباً مع السياسة التي تنتهجها الكويت – حكومة وشعباً – لنصرة إخواننا الجزائريين المكافحين من أجل الحرية والاستقلال والعيش الكريم.

وقد وجه سعادة رئيس الوفد خطاباً بهذا المعنى إلى سيادة القائم بأعمال السفارة السعودية في المملكة الليبية مع رجائه إخطار الجهة المختصة في المملكة الليبية لتقوم بدورها بتبليغ ممثل الجزائر فيها.

هـ – زيارة وفد الكويت للجمهورية التونسية :

(من ١٧ يوليو ١٩٦١ إلى ١٨ يوليو ١٩٦١م)

اجتمع الوفد مع السيد وزير الخارجية الدكتور صادق المقدم في مكتبه، وبعد شرح وجهة نظر الكويت – كما قدمها الوفد – في الأزمة الحالية بين الكويت والعراق تكلم السيد وزير الخارجية، وقال: إننا نؤيد كل دولة عربية تطالب باستقلالها، فهذه هي سياستنا. ثم أضاف : إننا في الواقع فوجئنا بمطالبة عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق بضم الكويت إليه، فمثل هذا الأمر لا

نوافق عليه. ثم صحبنا إلى الاجتماع مع السيد باهي الأدغم رئيس الوزراء، الذي حدثنا بدوره عن موقف حكومته المؤيد للكويت، وكان متفهماً لقضيتنا ومتتبعاً لها، وأضاف رئيس الوزراء : إنّ حكومته تؤيد استقلال كل جزء من أجزاء أمتنا العربية التي لم تستكمل سيادتها بعد.

ولذلك فإن تونس ستقف بجانب الكويت في المحافل العربية الدولية. كما قابل الوفد بعد ذلك فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، وقد حضر المقابلة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومندوب تونس الدائم لدى جامعة الدولة العربية. وقد تحدث الرئيس بورقيبة مؤيداً قضيتنا، فقال: إن ديدن حكومته هو الوقوف بجانب كل دولة تنشد التحرر والاستقلال ومؤازرتها في هذا الطلب؛ لأن في استقلال أي جزء من أجزاء الوطن العربي تدعيماً لاستقلال الدول العربية الأخرى.

وإن سياسة تونس دائماً هي عدم الموافقة على توسع أي دولة عربية على حساب دولة عربية أخرى، ولذلك فنحن – أي تونس – ضد فكرة الضم التي لا تقوم على أساس من رغبات الشعوب، وحين أعلن استقلال الكويت بادرنا بتهنئتها فرحين بتخلص الكويت من النفوذ الأجنبي، وهذا يعني اعترافاً منا بهذا الاستقلال. ثم استطرد رئيس تونس قائلاً: وإننا على أية حال نقف دائماً بجانب الكويت، وقد أعطينا تعليمات بذلك إلى ممثلنا الدائم لدى جامعة الدول العربية الموجود حالياً معنا في هذا الاجتماع، فهذه سياستنا التي لا لبس فيها ولا غموض.

وقد تبرع الوفد باسم الكويت بافتتاح معهد آخر في تونس مشابه للمعهد الذي سيفتح في المملكة الليبية المتحدة.

وقد وجه رئيس الوفد – كما في المرة السابقة في ليبيا – خطاباً بهذا المعنى إلى السيد سفير المملكة العربية السعودية في تونس ليتولى إخطار الجهة المختصة، وكذلك ممثل الجزائر في تونس.

اجتماع الوفد وهو في تونس بممثل الكويت لدى مجلس الأمن والجامعة العربية السيد عبدالعزيز حسين في ١٧ يوليو ١٩٦١م

كان قد طلب إلى السيد عبدالعزيز حسين ممثل الكويت لدى مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية أن يلتقي بسعادة رئيس الوفد وأعضائه في تونس.

وقد تم هذا اللقاء بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٦١م في أثناء مرور الوفد بتونس، حيث اجتمع السيد عبدالعزيز حسين وأعضاء الوفد، واطلع منهم على آخر تطورات الموقف والنتائج التي توصلوا إليها من محادثاتهم واتصالاتهم في مختلف الدوائر والعواصم العربية التي مروا بها، كما تزود بآرائهم ووجهات نظرهم تمهيداً واستعداداً لحضور مجلس الجامعة العربية المقرر عقده يوم الخميس الموافق ٢٠ يوليو ١٩٦١م والمنتظر دعوة الكويت لحضوره. ومن أجل هذا فقد أبرق رئيس الوفد إلى كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة والسيد سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة ليحيطوا علماً باعتماد السيد عبدالعزيز حسين متحدثاً باسم حكومة الكويت أو ممثلاً لها لدى مجلس الجامعة العربية، ويرجوهم أن يقدموا له كل التسهيلات الممكنة لإنجاح مهمته.

وكان الوفد قد سبق له أن اطّلع على التقرير الذي وضعه ممثل الكويت لدى مجلس الأمن حينما وافاهم بالإسكندرية بتاريخ ١١ يوليو ١٩٦١م السيد راشد عبدالعزيز الراشد، الذي كان يرافق وفد الكويت لدى مجلس الأمن،وكلف بالسفر من نيويورك إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومن هذا التقرير والنتائج التي انتهى إليها الوفد من اتصالاته ومحادثاته التي أجراها مع كافة المسؤولين في البلاد العربية، تبين للوفد ضرورة دخول الكويت مكانها اللائق بها بين شقيقاتها الدول

العربية وذلك تمهيداً لقبول الكويت في الأمم المتحدة من جهة، وللتغلب على كافة الصعوبات التي تواجهها من جهة أخرى. وهذا ما عمل ويعمل من أجله الوفد الذي لقي الترحيب والمؤازرة والتجاوب من كافة المسؤولين في العواصم العربية.

و – زيارة وفد الكويت للمملكة المغربية :

(من ٢٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٢١ يوليو ١٩٦١م)

اجتمع الوفد بنائب كاتب الدولة في الرباط، وشرح له الموقف من كافة نواحيه، فرد نائب كاتب الدولة بأن المملكة المغربية في الواقع لا تشك في حقيقة استقلال الكويت، ولم يكن مثل هذا الموضوع محل جدل أو مناقشة من قبل السلطات المغربية، لكن نزول القوات البريطانية في أرض الكويت أثار بعض التساؤل لدينا لمعرفة الظروف والملابسات التي ألجأت الكويت لاتخاذ مثل هذا الموقف، غير أن هذه المذكرة المقدمة من الوفد باسم حكومة الكويت إلى مجلس جامعة الدول العربية أوضحت موقف حكومتكم وبددت الغموض الذي أحاط به، وأصبح الأمر الآن موكولاً إلى جامعة الدول العربية للبت فيه، ثم أضاف قائلاً:

ومن ناحية المملكة المغربية فقد تقدم مندوب حكومتنا في الجامعة العربية بمشروع يدعو إلى الترحيب بدخول الكويت عضواً في الجامعة العربية، كما يتضمن المشروع أيضاً وجهة نظرنا في موضوع حماية استقلال الكويت.

ثم قابل الوفد في صباح اليوم التالي ٢١ يوليو ١٩٦١م جلالة الملك الحسن الثاني، الذي استمع إلى وجهة نظر الوفد بشأن ادعاءات قاسم التي لا تقوم على أي أساس، وبعد ذلك تكلم جلالة الملك وقال: إنه يرجو أن يكون ما بين الكويت

والعراق مجرد غيمة تتبدد قريباً إن شاء الله. كما أضاف: إن المغرب يهمه الحفاظ على وحدة الصف العربي وأن تسود الحكمة على العواطف. ثم استطرد قائلاً: المملكة المغربية سبق لها أن هنأت الكويت باستقلالها، وهذا اعتراف من المغرب باستقلال الكويت. وختم جلالة الملك حديثه بقوله: إن المغرب سياسته معروفة، فنحن نؤيد طلب الاستقلال بالنسبة لأية دولة بصفة عامة والدولة العربية بصفة خاصة.

ز- زيارة وفد الكويت المملكة الأردنية الهاشمية

من ٢٢ يوليو ١٩٦١م إلى ٢٤ يوليو ١٩٦١م

مقابلة رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوني

بعد أن شرح الوفد وجهة نظره تحدث رئيس الوزراء فقال: لقد كان العراق في شرح وجهة نظره أكثر تنظيماً؛ فخطواته محكومة، ودعايته مركزة، وكانت وجهة نظر الكويت يعوزها الشرح والدعاية؛ فمنذ إعلان قاسم تصريحه بدأ العراق القيام باتصالات في غاية الدقة؛ فقد أمسك لكل دولة ممسكاً، فوعد اليمن بتأييدها في المطالبة بالجنوب العربي، وتعهد للمغرب بالوقوف معه في مطالبته بموريتانيا، وأما الأردن فقد لوح له بالمساعدات، والأردن قد هنأ الكويت باستقلاله، وهذا اعتراف بهذا الاستقلال، ولكن اتصالات العراق بالدول العربية، كل على انفراد، وإصراره على هذه المطالبة، وتأخير انعقاد مجلس الجامعة العربية إلى يوم ١٢ يوليو، كل هذه العوامل غيرت الموقف منذ إعلان استقلال الكويت، وطلبنا التأجيل خوفاً من التصدع للصف العربي، وحينما قبلت الكويت عضواً في الجامعة العربية اتهم قاسم الدول العربية بالجبن والرشوة.

وهنا أثار الوفد ما يأتي:

إن اتصالات حكومة قاسم ودعايته ومحاولته لتغيير الحقائق يجوز أن تكون مقبولة لدى بعض أعضاء مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة لعدم توافر المعلومات الكافية لديهم عن حقيقة وضع الكويت، ولكن لا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال من أعضاء جامعة الدول العربية، لما يتوافر لديهم من معلومات جمة عن حقيقة الوضع في الكويت.

لكن رئيس الوزراء بدل أن يعلق على هذا الكلام قال:

إن قبول الكويت بالجامعة العربية لا يعتبر حلاً نهائياً لمشكلة الكويت، ولهذا يجب بحثها على مستوى أعلى من مستوى الجامعة العربية، كأن تبحث على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية، على أن يمثل بهذا المستوى كل من الكويت والعراق.

ولم يحدد (رؤساء كل الدول العربية أو بعضها). وهنا دعي الوفد لمقابلة الملك حسين، وقد حضر الاجتماع رئيس الوزراء ورئيس الديوان والسفير السعودي.

وتكلم الملك فقال:

"إننا قد اعترفنا باستقلال الكويت، وهنأناه بهذا الاستقلال منذ إعلانه". واسترسل الملك في حديثه، وقال: " لقد عرض على الكويت الدخول في الاتحاد الأردني العراقي قبل ثورة العراق، ولم توافق الكويت على ذلك، وفي الحاضر القريب وقفت الأردن وحدها فلم تتقدم لمساعدتها الدول العربية لا مادياً ولا معنوياً، حتى إن السعودية منعت مرور البترول من أراضيها إلى الأردن"، واستمر الملك في مهاجمة الدول العربية وعدم نصرتها للأردن في أحرج أوقاتها، وها هي حتى الآن تستمد القوة من الدول الأجنبية؛ فالأردن يرابط جيشه على امتداد ٦٥٠كم، وهذا مما يجعله في وضع لا يستطيع معه الاستغناء عن قسم من

إمكانياته العسكرية وتقديمها إلى دولة أخرى. يقصد بذلك قرار جامعة الدول العربية بإرسال جيش إلى الكويت.

وبعد هذه المقدمة من الملك تناول الحديث رئيس الديوان أحمد الطراونة فقال: "لقد برزت في هذه الأيام اتجاهات متطرفة، وهذا التطرف أول ما يهدف إلى أوضاع كأوضاع الكويت وقطر والسعودية والأردن، ثم إن بعض الدول العربية يتجه الآن اتجاهاً اشتراكياً بجانب انبثاق الآراء المتطرفة والشيوعية في صفوف بعض الشعوب العربية". وهنا تناول الحديث الملك مرة أخرى وأخذ يقلل من قيمة الجامعة العربية، ثم قال:

وإلى متى تستمر القوات الأجنبية في الكويت؟ وأجاب بنفسه عن هذا التساؤل بقوله إنه اتصل ببعض أصدقائه الإنجليز فأخبروه بأنه من المستحيل بقاء قواتهم بصورة دائمة، ثم أخذ يذكر الصعوبات التي ستقف في طريقة تنفيذ قرارات الجامعة العربية بإرسال جيوش عربية إلى الكويت، وذكر السودان على سبيل المثال بأنه قد أبدى في جلسة الجامعة الأخيرة تحفظاً على إرسال قوة سودانية إلى الكويت. ثم أضاف: إنه يرى أن تحل قضية الكويت عن طريق اتصالات شخصية على مستوى عال، وإنه قوي الأمل في حل هذه المسألة عن هذا السبيل، وأيده في ذلك رئيس الديوان. وهنا تساءل الوفد الكويتي: هل الحل الذي تعنونه يكون بطريقة فردية؟ وهل هناك مساومة على استقلال الكويت؟ إن كان الأمر كذلك نحن لا ولن نوافق بأي حال من الأحوال أن يكون استقلال الكويت موضع مساومة. فأجاب الملك: "إن الكويت معترف باستقلاله، ولكننا نحاول إيجاد مخرج لهذا الأزمة". ولكنه لم يحدد هذا المخرج.

وهنا تكلم الجانب الكويتي فقال: إن قضيتنا واضحة، فقد قبلنا في مجلس

الجامعة العربية، وتقدمنا بطلب قوات عربية لتحل محل الجيوش الأجنبية، وقد وافق المجلس على هذا العرض ورحب به، والأمر الآن أصبح يختص بالدول العربية نفسها، فعليها القيام بمسؤولياتها والتزاماتها التي وافقت عليها في الجامعة ممثلة بمندوبيها. ولكن الجانب الأردني عاد فأخذ يقلل من أهمية الجامعة، ويندد بالخطر الشيوعي والاتجاهات المتطرفة في الشرق الأوسط، والتي سوف يكون ضررها كبيراً على بعض الدول العربية كالسعودية والكويت والأردن وقطر، ولهذا يجب أن يكون هناك تعاون بين هذه الأقطار لتقف في وجه هذه التيارات.

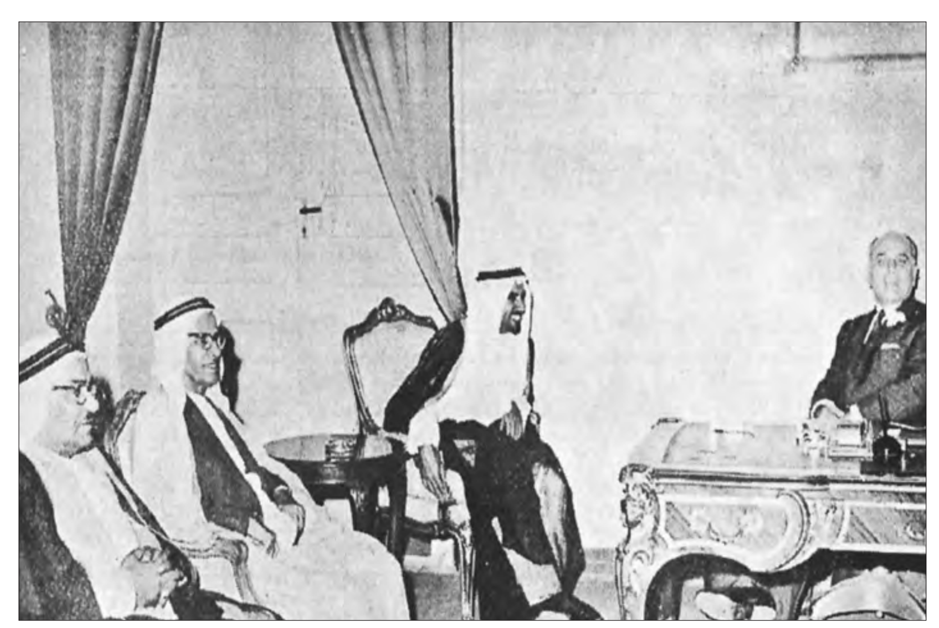
وهنا تتكشف نوايا الجانب الأردني الذي يهدف إلى إيجاد تعاون من بعض الدول العربية، ومحاولة إدخالنا في ذلك، وخصوصاً أن الملك كان يردد كثيراً كلاماً عن احتياج الأردن إلى الأموال التي تساعده في الوقوف على قدميه، وهو لم يكن صريحاً فيما ذكرنا، إنما أتى ذلك عن طريق التلميح أحياناً، أو ما يقارب التصريح في بعض الجمل.

ح - زيارة وفد الكويت الجمهورية اللبنانية :
(من ٢٤ يوليو إلى ٢٦ يوليو ١٩٦١م)

عقد رئيس الوزراء صائب سلام اجتماعاً مع الوفد، وأبلغ الوفد أن هناك من يشكك في موقف لبنان وعدم مناصرته للكويت، وبعد ذلك شرح وجهة نظر حكومته بالنسبة للموقف، وقال:

إنه منذ اطلاعه على إعلان استقلال الكويت هنأ حكومة الكويت بالاستقلال، وبعد ذلك فوجئت الحكومة اللبنانية بتصريح اللواء قاسم، ورأت الحكومة أن تقوم بالعمل الصامت، وهو عن طريق الاتصالات الشخصية، وفعلاً تم الاتصال بقاسم عن طريق سفيرنا في بغداد، ونتيجة لذلك وعد قاسم بعدم

استعمال القوة بمطالبته، وبعد ذلك فوجئنا بإنزال القوات البريطانية في الكويت. كما أوضح رئيس الوزراء أن موقفهم بالجامعة دائماً بجانب الكويت، وكانوا مع الجانب الذي لا يلح بالحل السريع خشية تصدع الصف العربي، وألا يسبب ذلك خروج العراق من الجامعة.



الشيخ جابر الأحمد لدى زيارته رئيس مجلس الوزراء اللبناني صائب سلام

تقرير وفد النوايا الحسنة الذي زار عواصم البلاد العربية

القاهرة - الخرطوم - بني غازي (طبرق) - تونس - الرباط - عمان - بيروت

(ما بين ١٠ يوليو و ٢٦ يوليو ١٩٦١م)

يتضمن هذا التقرير نتائج المباحثات والاتصالات التي أجراها الوفد في العواصم العربية التي زارها، وبسط قضية الكويت أمام المسؤولين فيها، وتبادل وإياهم وجهات النظر بشأنها.

يسر الوفد بهذه المناسبة أن يسجل ارتياحه للتوفيق الذي ناله في جولته هذه، وما لمسه لدى المسؤولين في البلاد العربية - بصفة عامة - من روح التجاوب والتفهم التام لقضية الكويت.

ولعل قرار جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م الخاص بقبول الكويت عضواً فيها يعكس هذا النجاح والتوفيق في مهمتنا، كما يسرنا أيضاً أن نسجل شكرنا لكافة التسهيلات والجهود الموفقة التي قدمها ممثلو المملكة العربية السعودية في البلاد العربية التي قام الوفد بزيارتها، وإلى جانب هذا نود أن نورد فيما يلي الانطباعات التي خرج منها الوفد نتيجة لقيامه بمهمته الموكولة إليه:

أولاً - انطباعات الوفد بشأن الدول العربية التي زارها:

١ - الجمهورية العربية المتحدة

كان موقفها معنا صريحاً غاية الصراحة، ولا يسيّر موقفها هذا أي مطمع، وهي تعمل وفقاً لمبادئ تؤمن بها، وتنظر إلى قضية الكويت في إطار من مبادئ القومية العربية والتيارات الدولية كذلك، وعندما تم الاتصال بالجمهورية واتفقت وجهتا النظر بذلت الجمهورية كل جهدها في سبيل الوصول إلى ما اتفقنا عليه، ولذلك كان موقفها في الجامعة بالنسبة للدول العربية الأخرى قوياً، وذا تأثير مباشر في قبولنا عضواً في الجامعة العربية، وكذلك فإننا نتوقع تأييداً مستمراً في المجال العربي والدولي إذا ما نفذت قرارات الجامعة العربية.

٢- المملكة الأردنية

يتشكك الوفد في موقف الأردن بالنسبة لقضية الكويت، وقد لمسنا لديه اتجاهاً إلى استغلال أزمة الكويت لمصالح مادية وسياسية، وذلك من حيث الإفادة

من دخل الكويت من جهة، ولإدخال الكويت في تكتلات عربية مع الأردن من جهة أخرى.

أما عن بقية الدول العربية فقد كان موقفها بصفة عامة مؤيداً لقضية الكويت والوقوف إلى جانبها.

ولا تخرج انطباعاتنا عنها عما ورد في التقرير، ومع ذلك فلقد أحسسنا أن العراق قد قام ولا يزال يقوم باتصالات متتالية بهذه الدول لتأييد وجهة نظره ومحاولة إضعاف مركز الكويت، ولذلك فإننا نرى وجوب الاستمرار في الاتصال بالدول العربية جميعها حتى تكون على علم دائم بتطورات الأمور وعلى معرفة تامة بوجهة نظر الكويت، وحتى تتاح الفرصة للرد على جميع المزاعم العراقية التي تصل إلى هذه الدول.

ثانياً - الشؤون الخارجية

بعد أن أصبحت الكويت دولة مستقلة، وعضواً في الجامعة العربية، وعلى أهبة الدخول في هيئة الأمم المتحدة، وهي الآن تهيئ نفسها لتبادل التمثيل السياسي والقنصلي، بات من الواجب أن تكون هناك وزارة للخارجية مدعمة بالأكفياء من الرجال المخلصين الذين يستطيعون أن ينهضوا بالتبعات ويتحملوا المسؤوليات، وكذلك فإن الشؤون الخارجية قد أصبحت كثيرة التعقيد، متعددة الجوانب، وتستلزم جهازاً منظماً يتصف إلى جانب الكفاءة بالسرية التامة، كما يتصف بالمقدرة على إدراك التيارات السياسية واتجاهاتها سواء في العالم العربي أو في العالم أجمع.

إن بعثاتنا الدبلوماسية التي سنرسلها إلى الخارج يجب أن تعتمد على ركن

متين في وزارة الخارجية، قدير على توجيه هذه البعثات الدبلوماسية التوجيه الذي يحقق مصلحة الكويت في إطار سياسة مرسومة.

ثالثاً – التمثيل الدبلوماسي

لقد لمسنا أهمية وجود تمثيل سياسي للكويت في جميع البلاد التي زرناها، وذلك ليشرح للمسؤولين وجهة النظر الكويتية في جميع المشكلات المحلية والعربية والأجنبية، ولكي يوصل إلى حكومة الكويت اتجاهات الدول التي تمثل الكويت لديها، وهذه البعثات هي الرمز الدائم للوجود السياسي للكويت في كل دولة.

وفي وجود هذه البعثات ربط للدول بالكويت، واعتراف دائم بها، ومكسب للكويت في المجالات الدولية، وما يبدو من عدم وجود من يمكن اختياره من الكويتيين لتمثيلنا في الخارج لا يجوز أن يكون عقبة وسبباً في تأخير البدء بالتمثيل الدبلوماسي، ولذلك فنحن نقترح:

١ – أن يشرع فوراً بإرسال بعثة دبلوماسية إلى كل من :

(أ) المملكة المتحدة: ويرسل لها ممثل بدرجة سفير ويمكن أن يعهد إليه مستقبلاً بتمثيل الكويت في الدول القريبة من بريطانيا التي يمكن أن نتبادل وإياها التميثل الدبلوماسي؛ من مثل أيرلندا الجنوبية والدول الإسكندنافية وبعض دول القارة.

(ب) المملكة العربية السعودية : ويرسل لها كذلك ممثل بدرجة سفير، ويمكن أن يكون مسؤولاً في المستقبل عن تمثيلنا في بعض الدول العربية المجاورة.

(جـ) الجمهورية العربية المتحدة: ويرسل إليها ممثل بدرجة سفير، ويمكن أيضاً أن يعهد إليه مهمة المندوب الدائم لدى الجامعة العربية.

(د) الولايات المتحدة الأمريكية: ويرسل لها ممثل بدرجة سفير، ويمكن أن يقوم أيضاً بمهمة المندوب الدائم للكويت في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها.

هذا ونقترح أن تصدر التعيينات في التمثيل الدبلوماسي في الدول المذكورة أعلاه دفعة واحدة؛ باعتبارها المرحلة الأولى من مراحل التمثيل الدبلوماسي للكويت في الخارج.

٢- أما المرحلة الثانية فإننا نقترح أن تكون كما يلي :

أ - الدول العربية الأخرى

يكون تمثيلنا الدبلوماسي لديها كما يلي:

* ممثل للكويت في شمال أفريقيا يكون مسؤولاً عن ليبيا وتونس في الجزائر والمغرب.
* ممثل للكويت في لبنان، يكون في الوقت نفسه مسؤولاً عن الأردن.
* ممثل للكويت في السودان، يكون في الوقت نفسه مسؤولاً عن علاقتنا مع الدول الأفريقية الصديقة.

ب - الدول الأجنبية

- ممثل للكويت في اليابان، يكون مسؤولاً في الوقت ذاته عن دول الشرق الأقصى.
- ممثل في الهند، يكون مسؤولاً في الوقت نفسه عن باكستان.
- ممثل في إيران، يكون مسؤولاً في الوقت ذاته عن أفغانستان.

رابعاً – التكتلات الإقليمية والدولية

لقد لاحظنا أن هناك محاولات تبذل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لزج الكويت في تكتلات إقليمية في المجال العربي، وحيث إننا نؤمن أن هذه التكتلات لا تعود بالخير على الأمة العربية ولا على الكويت بصفة عامة، فإننا نرجو أن نكون يقظين في المحافظة على العلاقات الودية مع جميع البلاد العربية دون أن ندفع أو نندفع إلى صف معين؛ لأن هذه التكتلات، وبالأخص من الكتلة التي أحسسنا أنها تعمل لجذبنا إليها، تستهدف استغلالنا لا مصلحتنا.

وقد ظهر ذلك واضحاً من الحديث الذي استمعنا إليه من المسؤولين في الأردن، كما أشرنا إلى ذلك في التقرير.

أما في المجال الدولي فإن هناك محاولات لإدخال الكويت إلى ميدان الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وقد وضح ذلك من متابعتنا للمناقشات التي دارت في مجلس الأمن في أثناء بحث شكوى الكويت ضد العراق. ولذلك فإن من الواجب أن يعرف العالم أننا لسنا ضمن كتلة دولية معينة، وأن ما يسيرنا هو مصلحة الكويت في نطاق مصلحة الوطن العربي الكبير.

خامساً – العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة

تتمتع الجمهورية العربية المتحدة بمكانة خاصة في كل من المجالين الدولي والعربي. فهي عضو بارز في الدول غير المنحازة، وعضو بارز في الهيئة الأفريقية – الآسيوية من جهة، كما أنها من جهة أخرى لها دورها الخاص وتأثيرها القيادي الفعال في مجريات الأحداث، باعتبارها أقوى وأكبر دولة في المجال العربي.

وعلى هذا فإننا نرجو أن ننبه على هذه الأهمية الخاصة في علاقتنا بالجمهورية

العربية المتحدة، والعمل على استمرار هذه العلاقات بما يضمن مصلحة الكويت ويؤكد الروابط الأخوية بيننا وبين شقيقاتنا الدول العربية.

سادساً – إسهام الكويت في المشروعات الاقتصادية والإنمائية في البلاد العربية

نظراً لما أنعم الله به على الكويت من ثروة مادية كبيرة فإن الدول العربية – في ضوء ما لمسنا في محادثاتنا مع المسؤولين فيها – ترغب في أن تسهم الكويت في بعض مشروعاتها الإنمائية والاقتصادية لرفع مستوى شعوبها وتحقيق الرفاهية لها. وحيث إن الكويت قد أصبحت عضواً في الجامعة العربية وأخذت مكانها اللائق بها بين شقيقاتها الدول العربية، فإننا نرى أن على الكويت في المستقبل أن تلعب دورها البارز في هذا المجال، وأن تسهم في تحقيق المشروعات الاقتصادية والإنمائية في البلاد العربية، حتى تثبت الكويت فاعليتها ومقدرتها على تحمل أعبائها بين مجموعة الدول العربية.

سابعاً – التنظيم الداخلي

من الانطباعات التي لمسناها في جولتنا أن الوضع الداخلي في الكويت له تأثير على تصور البلدان العربية لكيان الكويت، فكلما كان هذا الوضع سليماً ومتمشياً مع اتجاهات الحكم الحديثة ونظمه كان التقدير للكويت أكبر، وإنه لمن المؤسف أن الفكرة السائدة عند الكثيرين أن نظام الحكم لدينا لا يتمشى ولا يستند على رأي الجمهرة من الشعب.

ورغم الإجماع الشعبي في الكويت في الظروف القائمة، ورغم الصلة التي تربط الكويتيين جميعاً بحكم كونهم أسرة واحدة مترابطة ومتآخية فإن مطالب

الحياة العصرية الحديثة، واشتراكنا في المجال الدولي، وتعقد أساليب الحكم، واتجاهنا لتطبيق الأنظمة الحديثة، يجعل من المتعذر على غيرنا أن يتصور إمكانية قيام حكم صالح إلا على الأسس الديمقراطية التي تقتضي أن يسهم الشعب بصورة ما في تحمل مسؤوليات الحكم. وإننا بإتاحة الفرصة لمثل هذا الإسهام نقضي على سلاح استخدم ضدنا كثيراً، ولا شك في انه سيستغل بصورة أوسع إذا لم نبادر بإجراء التنظيم المناسب الذي يوصلنا لهذا الغرض، ويستدعي هذا التنظيم أيضاً تنظيماً آخر يتعلق بناحيتين مهمتين:

الأولى:

التنظيم الاقتصادي المبني على الأسس الحديثة والتخطيط المدروس الذي يهدف أساساً إلى رفاهية الشعب وضمان مستقبله.

الثانية:

الحد من مظاهر البذخ والإسراف بالنسبة لجميع الكويتيين، وعلى الأخص ما يلفت النظر خارج الكويت، مما يعطي انطباعاً عن مقدرة فئة من الكويتيين الإنفاق لا يمكن أن تتأتى لسائر أفراد الشعب.

هذا هو مجمل انطباعاتنا، راجين أن تحوز ملاحظاتنا هذه العناية والتقدير من حضرة صاحب السمو أميرنا المفدى ومن المسؤولين جميعاً في حكومة سموه. كما نرجو أن يكون أخذ ملاحظتنا بعين الاعتبار سبباً في تقدم الكويت ورفعة شأنها في فترة نحن أحوج ما نكون فيها للعمل المثمر في خدمة شعبنا(*).

والله الموفق ،،

(*) تم نقل هذه التقرير من كتاب عقدة الضم وأزمة عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١م عقيد ركن علي عبداللطيف خليفوه.

طلب الكويت في أحضان الجامعة

سبق أن ذكرنا في الفصل الأول أن الكويت قدمت طلبها إلى عضوية الجامعة في ٢٢ يونيو قبل المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء قاسم، وجددت الطلب في ٢٩ يونيو بمذكرة تطلب استعجال عقد الجلسة، بعد انفجار الأزمة.

ومع ادعاءات اللواء بدأ العراق ينشط في معارضته طلب الكويت وفي توظيف دبلوماسية طلب التأجيل مدعوماً من بعض الدول الأعضاء التي تريد الوقوف على تفاصيل أكثر وعلى معرفة حقائق الوضع.

كانت الكويت عضواً فعالاً في عدة منظمات عربية أبرزها المجلس الاقتصادي واليونسكو العربي، وتشارك في المؤتمرات الثقافية والاجتماعية، واجتماعات مكتب مقاطعة إسرائيل، وينص ميثاق الجامعة على أن الجامعة تتألف من الدول العربية المستقلة، ويحق لكل دولة عربية مستقلة أن تنضم إلى الجامعة برغبتها، لهذا فإن النشاط الكويتي المكثف في القاهرة وفي العواصم العربية الأخرى كان منصباً على تفنيد ادعاءات قاسم وكشف تزويره للحقائق ولواقع الكويت.

أولاً - اجتماع الجامعة الأول في ١٢ يوليو ١٩٦١م :

١- ما قبل الاجتماع :

أ - بدات مساعي العراق لتأجيل اجتماع الجامعة العربية، حيث طلب العراق تأجيل الاجتماع المقرر عقده في ١٢ يوليو، بينما تولت الجمهورية العربية المتحدة بذل المساعي لإبقاء الموعد دون تأجيل، وأعلنت الأهرام في عددها الصادر يوم العاشر من يوليو أن تسعة وفود عربية أبلغت حكوماتها رفض الاقتراح العراقي الداعي إلى تأجيل جلسة الاجتماع - اجتماع المجلس - من دون اتخاذ قرار حول عضوية الكويت، وأن الجمهورية العربية المتحدة

والغالبية العظمى من تلك الدول تفضل انضمام الكويت إلى الجامعة، وأن الكويت تدرس التقدم لعضوية معاهدة الأمن الجماعي العربي.

ب - كما واصلت الصحافة المصرية ممارسة التشكيك في النوايا البريطانية مع اتهامات بأن كل العملية مؤامرة إمبريالية تهدف إلى تدمير منارة الحرية للأمة العربية، وضرب مفهوم القومية العربي من أجل تحويل أنظار العرب عن الخطر الإسرائيلي، بعد أن توصلوا - أي العرب - إلى اتفاقية حول خطط دفاع مشترك.

جـ - ومع تثبيت الموعد للاجتماع في ١٢ يوليو واقتراب المناقشات تبلور الموقف الكويتي فيما يلي:

- تأكيد انسحاب القوات البريطانية من الكويت عندما تطلب حكومة الكويت ذلك.
- تؤكد الكويت استعدادها للطلب إلى بريطانيا سحب قواتها من الكويت.
- تعمل الكويت على الحصول على عضوية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.
- أن تقوم قوات عربية أو قوات الأمم المتحدة بأخذ مكان القوات البريطانية.

وقد واصل الوفد الكويتي في القاهرة، برئاسة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح المسؤول عن الشئون المالية، الاتصالات لكسب تأييد الدول العربية؛ حيث اجتمع بعد لقاء الرئيس عبدالناصر وسفير المملكة العربية السعودية مع السيد الأمين العام للجامعة العربية ومع السيد محمد حسن الزيات ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجامعة.

د– تقرير القاهرة يهيئ الأجواء ويستبق الأحداث :

ولقد سبقت القاهرة الاجتماع المقرر عقده في ١٢ يوليو ببث تقرير سياسي نشرته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية، وصدر قبل ٢٤ ساعة من الاجتماع، وأبرزته الصحافة المصرية في صفحاتها الأولى، والتقرير هو تهيئة الأجواء لجلسة الجامعة، واستباق للأحداث بإدخال الجلسة بأجواء إعلامية وسياسية تبطل محاولات الالتفاف على مواقف القاهرة، وهو أسلوب دبلوماسي متبع أجادته القاهرة في تجاربها مع الدول العربية.

التقرير يحدد أربعة خطوط أساسية في مسألة الكويت ستوضع أمام مجلس الجامعة في اجتماعه مساء ذلك اليوم، وهذه الخطوط هي:

- تدعيم استقلال الكويت.
- انسحاب القوات البريطانية من الكويت فوراً.
- قبول الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.
- إيجاد ضمانات عربية كافية ضد أي تهديد قد تتعرض له الكويت من أية جهة كانت.

وهذه الخطوط يجب أن ينظر لها كوحدة لا تتجزأ، وذلك حتى يمكن تحقيق الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه العرب وهو حماية الأمة العربية والمحافظة على مصالحها، كما أنها ستحول دون أن تندس إسرائيل أو الاستعمار من خلال هذه الأزمة بقصد بعثرة الصف العربي وهدم وحدته.

وأشارت الوكالة إلى ما تقوله مصادر مسؤولة في الجامعة من أنه إذا كانت للعراق حقوق يطالب بها في الوقت الحاضر أو في الماضي فليتحفظ إن أراد على أي

قرار يصدره المجلس، حيث تبحث هذه المطالب داخل النطاق العربي دون تدخل مهما كان في شئون العراق.[٣٢]

٢- وقائع اجتماع ١٢ يوليو ١٩٦١م في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة :

أ - بدأ الاجتماع مساء الأربعاء ١٢ يوليو في جو متوتر، ربما يقضى على الجامعة ويقطع أوصالها أو يزيد من قوتها وارتفاع شأنها.

وأمام هذا الاجتماع تقدمت الحكومة الكويتية بمذكرة تتضمن استعدادها لطلب سحب القوات البريطانية فوراً من أراضيها إذا توافر لها أحد شرطين أساسين:

- أن يسحب رئيس الوزراء العراقي تصريحاته التي أعلن فيها ضم الكويت إلى العراق.
- أو أن تقوم الدول العربية بإرسال قوات لها إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية.

وأيد كل من مندوبيْ الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية موقف الكويت. وقد نشرت الأهرام في عددها الصادر يوم ١٣ يوليو تفاصيل الاجتماع.

ب - وكان أول من تكلم في الاجتماع الأمين العام السيد عبدالخالق حسونة، فألقى بيانا استغرق نصف ساعة تحدث فيه عن نتائج مشاوراته في العراق والكويت والطائف، فقال:

إنه فوجئ بأزمة الكويت وهو في بيروت، وقد وجد أن واجبه كأمين عام أن يسارع إلى بحث الموقف قبل أن يستفحل، واتجه إلى بغداد، واجتمع

بوزير خارجية العراق ووزير التخطيط، وكان ذلك تمهيداً للاجتماع باللواء قاسم، الذي اجتمع معه في لقاء استغرق ثلاث ساعات كاملة، تحدث فيها رئيس الحكومة عن المشكلة. ثم قال: إنه عندما توجه إلى الكويت وجد أن حاكمه متأثر للغاية، وأنه ذكر أنه اضطر إلى طلب القوات البريطانية لحمايته من غزو القوات العراقية، وأنه لم يكن لديه إلا اختيار هذا الأمر بعد أن أعلن رسمياً رئيس حكومة العراق اتجاهاته العدوانية تجاه الكويت، وإنه يطلب مساندة الدول العربية، وضم الكويت إلى عضوية الجامعة.

وأضاف الأمين العام أنه وجد مثل هذا التأثر عند الملك سعود بن عبدالعزيز عندما اجتمع به في الطائف، وطلب الملك سرعة عقد مجلس الجامعة لبحث ضم الكويت إلى عضوية الجامعة ليتمكن من إجلاء القوات البريطانية عن أراضيه.

جـ- وبعد ذلك قام د.سيد نوفل الأمين العام المساعد للجامعة بتلاوة مذكرة قدمتها حكومة الكويت عرضت فيها الحكومة الكويتية شرطين هامين من أجل سحب القوات البريطانية من أراضيها فوراً، وهذا الشرطان هما :

- أن يسحب اللواء قاسم تصريحاته التي أدلى بها في ٢٥ يونيو ١٩٦١م والتي تضمنت اعتبار الكويت جزءاً من العراق.
- أن تقدم الدول العربية ضمانات جديدة وافية بحماية استقلال الكويت أو أن ترسل قوات من الدول العربية لتحل محل القوات البريطانية.

وذكرت مذكرة الكويت أن حكومة الكويت تقبل وجود قوات عربية في الكويت تحل محل القوات البريطانية لتكون بذلك ضماناً لاستقلالها

ومحافظة على سيادتها، وأنها مستعدة بعد ذلك إلى تقديم الضمانات الكافية لطلب إجلاء القوات البريطانية فوراً من الكويت.

د - تحدث بعد ذلك د. محمد حسن الزيات - رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة، فأعلن تأييد الجمهورية العربية المتحدة لاستقلال الكويت وموافقتها على ضمها عضواً في الجامعة العربية، وقال إن حكومته ترى من واجبها أن تتقدم إلى شقيقاتها الدول الأعضاء في هذه الجلسة التاريخية ببيان واضح قصير، وقال إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعلم أن في جبهة الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة تحركات إسرائيلية غير عادية، وتعلم بوجود استعدادات عسكرية في إسرائيل للقيام بما يسمى عمليات محدودة ضد جيرانها العرب، وذلك كله إلى جانب تخطيطات مختلفة في الحرب السياسية، لاشك أن حكومات الدول الأعضاء غير غافلة عنها، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة تحب أن تطمئن شقيقاتها إلى أنها تقابل كل ذلك بالاستعداد اللازم لتدفع الخطر الصهيوني الماثل، وتعلم أن الصهيونية لا تعمل مستقلة عن الاستعمار ولا تعمل إلا بإذنه وعونه.

ولذلك فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لا بد أن تقرن كل حركة عسكرية أجنبية بالاحتلالات الموجودة في المنطقة، وترى في هذا سبباً وجيهاً يدعوها إلى استنكار مقاومة أي احتلال عسكري لاي بقعة في البلاد العربية، إلى جانب استنكارها ومقاومتها النابعة من المبادئ الوطنية العربية التي يتأسس عليها وجودها لأي عمل من شأنه بقاء الجيوش الأجنبية أو عودتها لبلادنا.

وقد أنكرت الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعباً منذ الخامس

والعشرين من يونيو الماضي أن تتوصل حكومة من الحكومات الأعضاء إلى استلحاق أي شعب عربي آخر مهما صغر بأي وسيلة غير وسيلة التعبير الصريح الحر النابع من الإرادة الكريمة المتوجهة إلى الاتحاد والتعاون.

أنكرت ذلك واستنكرته من حيث المبدأ، ثم أنكرته واستنكرته لما أدى إليه في الكويت من نزول القوات البريطانية بها، وقد تعلمت الجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٨٨٢م أن نزول القوات البريطانية أمر وخروجها أمر آخر.

وقد استمع المسؤولون منا إلى تصريحات بريطانيا بأنها ستخرج في اللحظة التي يطلب فيها أمير الكويت ذلك، وهذا هو أمير الكويت يؤكد بلسان وفد الكويت الرسمي بأنه يتعهد بأن يأمر حالاً بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت عندما يتحقق واحد من حلين عرضهما علينا.

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وهي تحيي الموقف الكويتي العربي وتسجله، ترى أن الحل الأول معلق بإرادة رئيس حكومة الجمهورية العراقية، وهي لذلك تسجل هنا استعدادها التام الصادق وموافقتها الكاملة على إرسال قوات عربية إلى الكويت بناء على طلب الكويت، مما يترتب على ذلك من إخراج القوات البريطانية من المنطقة، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ترى أن الأمر قد أصبح الآن واضحاً، فمن كانت سياسته قائمة على إخراج القوات الأجنبية من بلادنا لابد أن يوافق على هذا الحل الذي يدفع عن الشعوب العربية وعن الجامعة العربية تهديداً فهمت في أحاديث مختلفة أن كل الحاضرين هنا يحسون به كل الإحساس.

وحكومة الجمهورية العربية المتحدة مستعدة للتفاهم مع دولة الكويت الشقيقة ومع كل الأطراف المعنية في نطاق الجامعة العربية ومع الأمين

العام فيها على طبيعة وشكل وجنسيات القوات العربية التي تقترحها دولة الكويت.

على أنه نظراً للاعتبارات التي قدمناها في صدر هذا الحديث فإن الدول العربية المتاخمة لإسرائيل قد ترى من الخير إبقاء جنودها حيث هم، وقد تتفضل الدول العربية الأخرى بتحمل عبء تكوين هذه القوة مع التعاون الصادق من الجمهورية العربية المتحدة.

هـ - وبعد انتهاء الزيات من إلقاء كلمته تحدث مندوب الأردن فقال : إنه قد تلقى من حكومته معلومات أكيدة أن إسرائيل بدأت تحول مجرى نهر الأردن فعلاً، وذلك بإحضارها مضخات لنقل المياه إلى أراضيها وأن وراء هذا العمل حشوداً إسرائيلية لحمايته.

و - وتحدث المندوب السعودي السيد طاهر رضوان فقال: إن أمام المجلس موضوعاً واحداً هو الذي استدعى اجتماعه وهو موضوع بحث طلب الكويت وطلب الحكومة السعودية بضم الكويت إلى عضوية الجامعة العربية.

ز- واعترض المندوب العراقي على ذلك، وألقى عدة بيانات تتضمن وجهة النظر العراقية التي أعلنها اللواء عبدالكريم قاسم في ٢٥ يونيو الماضي والتي تطالب بضم الكويت إلى العراق.

ح- واشتد النقاش بشأن الموضوع فطلب السيد عبدالخالق الطريس (سفير المملكة المغربية في القاهرة) ورئيس الجلسة، رفعها.

ط- المشاورات الجانبية: خرج المبعوث العراقي بعد الاجتماع وخلفه الأمين العام ورئيس المجلس وممثل لبنان السفير جوزيف أبو خاطر حيث دخلوا قاعة مجاورة للتشاور.

وخرج إلى قاعة أخرى مجاورة السيد محمد المرشد الزغيبي السفير السعودي في القاهرة وممثل بلاده في الاجتماع والسيد طاهر رضوان ممثل السعودية الدائم لدى الجامعة العربية والسيد محمد سالم الجنيدي القائم بالأعمال الأردني في القاهرة وممثل بلاده في الاجتماع لإجراء مشاورات مماثلة.

ثم انضم السفير السعودي والسيد طاهر رضوان إلى الاجتماع الفرعي الأول الذي يضم الأمين العام وممثلي العراق ولبنان والمغرب، كما انضم إلى الاجتماع نفسه د. محمد حسن الزيات ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الاجتماع.

ي- وبعد ٢٠ دقيقة عاد المجلس بكامل هيئته إلى الاجتماع ليبحث من جديد الموضوع الأصلي وهو طلب الكويت الانضمام إلى الجامعة، وأخذ الرئيس رأي الأعضاء فيما إذا كان هذا الموضوع (طلب الكويت الانضمام) يبحث مستقلاً بذاته أم مرتبطاً بما جاء في مذكرة حكومة الكويت.

ك- وأعلن د. الزيات أن الجمهورية العربية المتحدة توافق على ضم الكويت للجامعة ولكنها تربط بين هذا الضم وموضوع إرسال قوات عربية إلى الكويت.

ل- وطلب مندوب لبنان الكلمة فاقترح أن يؤجل اجتماع المجلس أسبوعاً ليتمكن كل وفد من الرجوع إلى حكومته.

ولكن ممثلي الدول العربية ما عدا العراق طلبوا أن يبت في موضوع ضم الكويت إلى عضوية المجلس، أما موضوع إرسال القوات فيمكن أن يؤجل بحثه أسبوعاً حتى يتم الاتصال بالحكومات . وعندئذ قال مندوب اليمن: إنه مستعد للتصويت على ضم الكويت إلى الجامعة.

م- وطلب ممثل العراق الكلمة، فقال: إن لديه بياناً مطولاً قد يأخذ وقتاً طويلاً من اللجنة، وإنه يطلب قبل التصويت على عضوية الكويت في الجامعة أن يسمح له بإلقاء هذا البيان المطول، وإنه يقترح لذلك أن يؤجل الاجتماع إلى غد، فوافقت اللجنة على أن تعقد اجتماعها في الحادية عشرة قبل ظهر اليوم التالي الخميس ١٣ يوليو ١٩٦١م.

ن - تقرير الأهرام عن الاجتماع وأبرز ما فيه:

- إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة في مطلع الاجتماع وضعت سير المداولات نحو قبول عضوية الكويت، ورفض ادعاءات العراق.

- إن الجمهورية العربية المتحدة تريد إخراج القوات البريطانية لأسباب إستراتيجية وتعارض المصالح معها، وتربط بين الوجود البريطاني وتحركات إسرائيل على الحدود.

- إن الجمهورية العربية المتحدة تريد أن يكون قبول الكويت مشروطاً بإرسال قوات عربية كما جاء في المقترح الكويتي، الذي يؤمن بإخراج القوات البريطانية، وواضح أن الجمهورية العربية المتحدة تعطي هذا الموضوع أولوية.

- إن الجمهورية العربية المتحدة لن تقبل ضم الكويت إلى العراق لأسباب جوهرية، وستمارس المساعي السياسية لتحقيق هدفين؛ هما الحفاظ على استقلال الكويت وانضمامها إلى الجامعة، وسحب القوات البريطانية.

- بينما تسعى المملكة العربية السعودية إلى ضم الكويت إلى الجامعة دون شروط، ولا تربط ذلك بأي خطوات مطلوبة إلى الكويت.



جانب من اجتماعات الجامعة العربية في ١٢ يوليو ١٩٦١م لبحث أزمة الكويت

ولم تكن باقي المواقف مؤثرة مع أنها تميل إلى الأخذ بفصل طلب الكويت للعضوية عن موضوع إرسال قوات عربية إليها، بينما لا توافق الجمهورية العربية المتحدة على هذا الفصل.

ويلاحظ أن الكويت لم تحدد في مقترحاتها مأمورية القوات العربية ونوعية سلاحها وتفويضها في القيام بغرض السلام أم هي قوات عربية لحفظ السلام، وإنما تركت هذه التفاصيل لفترة لاحقة.

٣- بريطانيا لا تريد التدخل في القضايا العربية

وقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية رسالة عاجلة إلى السفير البريطاني في الكويت تطلب إليه التأكد من أن الشيخ عبدالله السالم - أمير الكويت - يتفهم واقع أن بريطانيا لا تريد التدخل في القضايا العربية الداخلية.

لكنها تعلق أهمية كبرى لإجراء مشاورات وثيقة معه في كافة القضايا التي

تؤثر على أمن الكويت، من وجهة نظر اتفاقية ١٩ يونيو، لأن بريطانيا تريد التدقيق في أي مقترحات، وذلك لكي تتمكن من تقديم المشورة لما فيه ما يضمن سلامة الكويت، وحتى لا يؤثر أي مقترح عربي على التزامها بالدفاع عن الكويت.

ثانياً - اجتماعات يوم الخميس - ١٣ يوليو ١٩٦١م - القاهرة

- كانت الجامعة العربية في عين العاصفة خلال تلك الفترة الممتدة من ١٢ إلى ٢٠ يوليو ١٩٦١م، وإذا كانت بجهازها وأمينها العام مع سرعة القرار في تبني المقترحات الكويتية مدعومة من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل خاص فإن أحداث الجلسة لم تجر بما يعزز أمل الانفراج.

- وكعادتها نشرت الأهرام في عددها الصادر يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٩٦١م تقريراً يتضمن ما دار في الاجتماعات الثلاثة التي عقدتها الوفود خلال ذلك اليوم.

١- الجلسة الأولى :

أ - بدأت لجنة الشئون السياسية بالجامعة العربية اجتماعها الأول في الساعة الحادية عشرة والربع صباحاً، وكان المفروض حسبما انتهى إليه الاجتماع في الليلة السابقة أن تبدأ الجلسة بالبيان الطويل الذي قال المندوب العراقي عبدالحسين القطيفي أنه سوف يلقيه قبل أن يبدأ الأعضاء عمليات التصويت على مسألة قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية، ولكن حدث أن وقف مندوب العراق وتلا برقية قال إنه تلقاها من حكومته في الصباح، وكانت البرقية تتضمن اقتراحاً بتأجيل بحث موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة وما تفرع عنه إلى وقت آخر غير محدد، ولم يستطع ممثلو الدول العربية أن يكتموا دهشتهم أمام هذه المفاجأة التي ألقاها مبعوث العراق، ذلك أن معنى الاقتراح العراقي هو تجميد الموقف في الكويت

على ما هو عليه الآن إلى أجل غير محدد، بما في ذلك بقاء القوات البريطانية في الكويت، وقد عبر عدد من ممثلي الدول العربية عن رأيهم في الاقتراح العراقي.

ب - المندوب السعودي يرفض التأجيل

قال مندوب السعودية إننا نرفض التأجيل لأن المجلس دعي إلى الاجتماع لبحث موضوع ضم الكويت لعضوية الجامعة، ونحن نطلب التصويت على هذا الموضوع. ورد المندوب العراقي قائلاً : لقد طلبت أن ألقي بياناً يتعلق بميثاق الجامعة قبل أن يعرض موضوع التصويت على عضوية الكويت في الجامعة، ولكن أمام الملابسات الجديدة التي تطور إليها الموضوع فإنني أطلب التأجيل.

جـ - مواقف الدول العربية

وقال مندوب الجمهورية العربية المتحدة إننا أيدنا استقلال الكويت، وأعلنا موقفنا صراحة، ونريد أن يوضح لنا ممثل العراق أسباب هذا التأجيل الذي طلبه ومدى ضرورته.

وقال مندوب العراق: إننا نخشى إذا لم يؤجل المجلس أن يحدث تصدع في الجامعة العربية وانقسام بين دولها، والظروف الراهنة لا تسمح بذلك.

وقال مندوب لبنان إذا كنتم تريدون الحديث في موضوع عضوية الكويت فقد أعلنت لبنان رأيها الرسمي على لسان وزير خارجيتها في لجنة الشؤون الخارجية، وهذا الرأي يؤيد استقلال الكويت وضمها إلى الجامعة العربية، ولكننا نوافق على التأجيل لنتمكن من الرجوع إلى حكوماتنا للتشاور في هذا الموقف خشية حدوث تصدع في الصف العربي.

وقال مندوب تونس مادام أن المصلحة تقتضي التأجيل فإننا لا نمانع فيه،

ولكننا نريد أن نعرف الأسباب الحقيقية وراء ذلك، وخاصة أن حكومة تونس قد سبق لها أن أعلنت رأيها واعترفت باستقلال الكويت.

وتحدث السيد عبدالخالق الطريس ممثل المغرب ورئيس الاجتماع فقال: إن سياسة المغرب واضحة في حرصها على التضامن العربي، وأعلنت رأيها صراحة في تأييد استقلال الكويت، ولكن حدثت ملابسات حول هذه الأزمة تجعلنا مضطرين لمعالجة الموضوع بشيء من الروية.

وما دامت معظم الدول تؤيد استقلال الكويت وتميل إلى التأجيل فإنني أرى أن يكون هذا التأجيل قائماً على مبادئ تقرها اللجنة، وهذه المبادئ تتعهد بإجلاء القوات البريطانية من الكويت، وأن يتعهد العراق بعدم الاعتداء عليه، وأن تلتزم الدول العربية بضم الكويت للجامعة العربية ومساعدتها إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة.

وقرر الرئيس رفع الجلسة في الساعة الثانية عشرة والثلث.

مشروع مغربي أمام الجامعة

بعد عشرين دقيقة من رفع الجلسة عادت اللجنة إلى الاجتماع، وطلب رئيس المجلس - سفير المغرب - اختصاراً للوقت أن توزع على ممثلي الدول العربية نسخة من مقترحاته التي قدمها في شبه مشروع من ستة مبادئ:

١- أن تلتزم الكويت بإخلاء القوات البريطانية عنها.

٢- يتعهد العراق بعدم التدخل العسكري في الكويت أو الاعتداء عليه.

٣- تلتزم الدول العربية بضم الكويت عضواً في الجامعة.

٤- تلتزم الدول العربية بتوفير الضمانات اللازمة لصيانة استقلال الكويت، وأن تبذل من جانبها المساعدات اللازمة لحماية هذا الاستقلال.

٥- تقوم الدول العربية ببذل الجهود لمساعدة الكويت في الانضمام إلى الأمم المتحدة.

٦- أن يترك للكويت الحرية في الاتحاد مع أي دولة عربية عملاً بميثاق الجامعة.

وبدأت اللجنة بعد أن وزع عليها المشروع المغربي في التشاور، كل وفد على حدة، وقد اقترح أن تعطى الفرصة لوفود الدول العربية لدراسة المشروع، على أن تعود اللجنة للاجتماع في السادسة والنصف من مساء اليوم نفسه.



تعديلات هامة في قانون معاشات العمال والمستخدمين - الحد الأقصى للمعاش ١٠٠ جنيه شهريا
شعب تونس يستعد لحركة عنيفة لطرد القوات الفرنسية واخراج بورقيبة
الكويت تطلب قوات عربية
وفد الكويت إلى الجامعة العربية يطلب ضمانات وقوات عربية قبل جلاء جيوش بريطانيا
الجمهورية العربية تؤيد إرسال قوات عربية إلى الكويت وقبولها عضوا بالجامعة

الأخبار المصرية في عددها الصادر يوم ١٣ يوليو تبرز مطالب الكويت

٢- الجلسة الثانية : مساء الخميس ١٣ يوليو ١٩٦١م

في الساعة السادسة والنصف مساءً تابع مجلس الجامعة اجتماعه الثاني، وبدأ الاجتماع بكلمة من رئيس وفد المغرب - رئيس الاجتماع، وذكر أنه في ضوء الاتصالات التي قام بها، فإنه يريد أن يقدم تعديلات على المشروع الأصلي، وتلا هذه التعديلات :

* **الترحيب بالكويت عضواً في الجامعة.**
* **نتيجة لهذا يلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيه.**
* **على هذا الأساس يلتزم العراق بعدم ضم الكويت.**
* **تلتزم الدول العربية من جانبها بما يلي:**
  - **مساعدة الكويت في الانضمام إلى الأمم المتحدة.**
  - **تأييد كل رغبة يبديها شعب الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع غيره من الدول العربية.**
* **يقرر المجلس تأجيل اجتماعه إلى الساعة السادسة يوم الخميس ٢٠ يوليو ١٩٦١م، وذلك ليتسنى لمندوبي الدول الأعضاء الرجوع إلى حكوماتهم لبحث طلب مساعدة الكويت بناء على طلبه الوارد في مذكراته المقدمة إلى لجنة الشئون السياسية في جلستها المنعقدة يوم ١٢ يوليو، وذلك لتقرير الخطة اللازمة لوضع هذه المساعدة موضع التنفيذ.**

وعلق مندوب العراق قائلاً: إنه معترض على دخول الكويت أصلاً، ورأى أن دخولها يجب أن يكون بإجماع الآراء، واقترح عدم نظر الطلب أصلاً بغية عدم إشعال الشقاق، فإذا كان النقاش قد انتهى إلى رفض طلب العراق بعدم قبول الكويت فإن مندوب العراق سيلقي بياناً عن الموقف النهائي للعراق.

ورد رئيس الجلسة على طلب التأجيل، بقوله : إن الجامعة العربية كلها في موقف حرج إذا لم تستطع مواجهة هذه الأزمة بطريقة سليمة، وإن المساعي هي لحل الأزمة وليس للمجاملات.

وتحدث د. محمد الزيات مندوب مصر - كعادته في أخذ زمام المبادرة - قائلاً: إن مصر أحاطت مجلس الأمن بأن حل أزمة الكويت يكون داخل الإطار العربي، ولا تستطيع الآن أن تقول للعالم إننا فشلنا في الحل العربي. وكرر قوله إنّ الموضوع الأول هو ضرورة جلاء القوات البريطانية عن الكويت، وقد رأت الكويت لتأمين نفسها أن تستعين بأشقائها العرب، وإذا لم يخرج الإنجليز فسيحل التصدع، وإن

الجمهورية العربية المتحدة تريد استقلال الكويت ولا بد أن تيسر الجامعة للكويت أمله في الاستقلال، ولكن ماذا تكون قيمة هذا الاستقلال والجنود الإنجليز على أراضي الكويت؟؟

ويكرر رئيس الجلسة قوله : إن المشروع هو لضمان دخول الكويت إلى الجامعة وإخراج الإنجليز منها.

ويتدخل مندوب العراق رافضاً الترحيب بالكويت عضواً كما هو مقترح في المشروع، وبعدها اقترح مندوب تونس إدخال تعديلات تراعي حساسية الموقف العراقي.

وتم تأجيل الاجتماع إلى الساعة التاسعة مساءً..



الأمين العام عبدالخالق حسونة مع مندوب المملكة المغربية رئيس الجلسة عبدالخالق الطريس

٣- الجلسة الثالثة مساء الخميس ١٣ يوليو ١٩٦١م

- عادت اللجنة السياسية للاجتماع، وقدم وفد تونس المشروع المعدل، ولوحظ في التعديل التونسي تأخير البند الأول الذي ينص على الترحيب بالكويت عضواً في الجامعة العربية وجعله موضوعاً فرعياً في البند الثالث من المشروع.

- وقد صار المشروع بعد تعديلات تونس كما يلي :

أولاً - يلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية.

ثانياً - يلتزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت.

ثالثا- تلتزم الدول العربية من جهتها بما يلي:

١- الترحيب بالكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

٢- مساعدة الكويت على الانضمام للأمم المتحدة.

٣- تقديم المساعدة الفعالة لحماية استقلال الكويت بناء على المذكرة الكويتية المقدمة إلى الشؤون السياسية في جلستها المعقودة يوم ١٢ يوليو ١٩٦١م.

٤- تأييد كل رغبة يبديها شعب الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع غيره من الدول العربية طبقاً لميثاق الجامعة.



الأهرام

١٦ صفحة

اطلب ملحق الأهرام

Al-Ahram

٣ اجتماعات عاصفة للبحث عن حل للأزمة

اللجنة السياسية للجامعة العربية تعقد ٣ جلسات في محاولة للوصول إلى حل لأزمة الكويت

مندوب العراق يقول « إذا دخلت الكويت إلى الجامعة فسوف تتصدع الجامعة »

مندوب الجمهورية العربية يرد عليه « الجامعة تتصدع إذا لم يخرج الانجليز من الكويت »

الجمهورية العربية ترفض أى مشروع لا يجعل هدفه الأول إخراج الإنجليز من الكويت

صورة كاملة للمناقشات والتصويت الذى انتهى بالموافقة على التأجيل إلى يوم الخميس القادم

الأهرام المصرية: الجمهورية العربية ترفض أي مشروع لا يجعل هدفه الأول إخراج الإنجليز

وتم التصويت على طلب التأجيل، ورفضت المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة التأجيل، مع تأييد سبع دول للتأجيل: الأردن، العراق، لبنان، السودان، المغرب، تونس، ليبيا، ورفعت الجلسة إلى يوم الخميس ٢٠ يوليو ١٩٦١م. ولم يرق التأجيل لسياسة الجمهورية العربية المتحدة، التي أعرب مندوبها عن شكوكه في جدوى التأجيل إلى صحيفة الأهرام كما نشرته في عددها الصادر يوم ١٩ يوليو.

وقد نشرت الصحافة المصرية تقريراً يوضح موقف القاهرة كالآتي:

- إن هناك في الاعتبار الأول قوات بريطانية موجودة الآن فعلاً على أرض الكويت.
- عندما قدمت الكويت شكواها إلى مجلس الأمن تحدث مندوب الجمهورية العربية المتحدة إلى أعضاء المجلس قائلاً: إن المشكلة عربية تحل في إطار الجامعة، وقد وافق مجلس الأمن على ذلك.

  (في الواقع فشل مشروع القرار البريطاني بسبب الفيتو الروسي يوم السابع من يوليو ١٩٦١م).
- إن الجامعة كإطار عربي يجب أن تجد حلاً للأزمة.
- إن حكومة الكويت أبدت استعدادها لطلب سحب القوات الإنجليزية إذا قامت الدول العربية بتحقيق الضمانات اللازمة لها والتي تستطيع بها أن تحافظ على استقلالها وسيادتها.
- إن الواجب الآن هو تحقيق الضمانات التي طلبتها الكويت، حتي يتسنى لها إجلاء القوات البريطانية الموجودة على أراضيها.
- إن تأجيل الاجتماع دون اتخاذ قرار معناه استمرار بقاء هذه القوات البريطانية على أرض الكويت.

- إن سبب التأجيل هو الرجوع إلى الحكومات لأخذ رأيها في المساعدات التي طلبتها الكويت، وإذا كان الأمر جدياً فالأمر يحتاج إلى مشاورات أعضاء المجلس جميعهم، وهذا يتطلب استمرار اجتماع المجلس دون تأجيله حتى يمكن الاتفاق عليه.
- كما علقت الأهرام في عددها الصادر يوم ١٤ يوليو في تعليق طويل على فشل الدول العربية باتخاذ القرار الفعال، قائلة:

إن عدم البت أو بمعنى أدق الاتجاه إلى التأجيل معناه الرضا بالاحتلال البريطاني للكويت، والسكوت على مناورة إثبات الوجود البريطاني في المنطقة، ومن سوء الحظ أن القرار الذي انتهت إليه جلسات اللجنة السياسية لمجلس الجامعة، والذي رفضته الجمهورية العربية المتحدة، فشل في مواجهة النتائج الواضحة للحقائق الأساسية في الأزمة، فلا هو يعطي الكويت أي ضمان إلى حين إيجاد مخرج للأزمة، ولا هو يضع الاستعمار البريطاني في موقف ليس له مخرج إلا الخروج من الكويت.

وعدم رضا القاهرة عن مداولات الجامعة يعبر عن تباين المنظور؛ فالقاهرة ترى أن الأيدلوجية القومية والمقام القيادي لا يسمح بأن تترك القوات الأجنبية تحمي دولة عربية من دولة عربية أخرى، بينما الدول العربية الأخرى ترى أن هناك حسابات مصلحية لا علاقة لها بالمنظور الأيدولوجي القومي.

وتقول الوثائق البريطانية عبر تقرير مرسل من السفارة البريطانية في القاهرة إنّ القاهرة تريد إرسال قوة عربية إلى الكويت، وإذا اتخذ مثل هذا القرار فمعنى ذلك أن الجامعة تتحمل المسؤولية وتنفذها، وأن انفضاض الجلسة دون قرار هو تعزيز ومساندة لبقاء القوات البريطانية في الكويت.

ويلاحظ تقرير السفارة البريطانية من القاهرة أنه لا يوجد ما يشير إلى رغبة أية دولة عربية في إرسال قوات إلى الكويت، ولذلك لا يمكن استبعاد الجمهورية العربية المتحدة من المشاركة تنفيذاً لاقتراحها باستثناء دول المواجهة.[٢٧]

وقد أفرز التأجيل ما يلي:

- خطاباً من اللواء قاسم يوم الجمعة ١٤ يوليو كرر فيه مزاعمه بشأن الكويت، واستمراره في تحديه لتوجهات الدول العربية التي تؤيد الاستقلال الكويتي، مع الرغبة في الرجوع إلى الحكومات للتشاور.
- انتقادات صحفية وإعلامية وسياسية في الجمهورية العربية المتحدة لإخفاق الدول الأعضاء في إعطاء الطمأنينة للكويت وعدم الارتفاع إلى مقام المسؤولية القومية، ورغم عدم اقتناع الدول العربية بادعاءات العراق فإن المصالح مع العراق والرغبة في استنفاد كل الأساليب والوسائل قبل اتخاذ الموقف الحاسم هي التي أدت إلى قرار التأجيل.
- بدء إعلام الجمهورية العربية المتحدة تهيئة الأجواء لقرار فعال ونهائي في جلسة يوم ٢٠ يوليو.
- كما نشطت سفارة المملكة العربية السعودية في القاهرة بالاتصالات وبالتأكيد أنه سيتم إغلاق ملف الكويت يوم ٢٠ يوليو، وأن المملكة العربية السعودية تستنكر التسويف والتأجيل.
- وتكاثفت الاتصالات مع الأمين العام من ممثلي المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وباقي الوفود، وحتى يوم الأربعاء ١٩ يونيو اتضح الموقف الرسمي لثماني دول عربية تؤيد حماية استقلال الكويت وضمها إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة وقيام فنيين ببحث خطة إرسال

القوات العربية لتحل محل القوات البريطانية، كما نشرته الأهرام، بينما لم يحدد الأردن موقفه رغم تأكيدات بريطانيا أنه يؤيد انضمام الكويت ويوافق على المشروع المقترح.

حلول بريطانية استباقية

وجاء في تقرير السفارة البريطانية في الكويت بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٦١م عن تقييم الرأي العام الكويتي بشأن الأزمة، ما يحذر من طول البقاء البريطاني في الكويت؛ لأن هناك قوى عربية ستقلل من قيمة استقلال الكويت إذا استمر البقاء البريطاني وسينظر إلى الكويت كمحمية بريطانية.

كما يشير التقرير إلى تأثير الجاليات في الكويت وتعاظم المشاعر القومية العربية، ومنذ ذلك الوقت بدأت بريطانيا في استخراج بدائل وخيارات لتواجدها العسكري المكثف، منها تقرير عن الكفاءة العسكرية الكويتية، ومنها بقاء قوات رمزية بريطانية، ومنها إيفاد مراقبين دوليين، لتحقيق ما يسمى بالردع السياسي العسكري.

ومعنى ذلك البحث عن قوة مسلحة تابعة للأمم المتحدة، لأن ذلك يجمع بين الرادع السياسي والمعنوي وبين الجانب العسكري.

ويشير التقرير البريطاني الصادر من السفارة في الكويت إلى أن القوات السعودية وحدها غير كافية لتوفير الردع، وأنه إذا تعذر إرسال قوات عبر الجامعة العربية فيمكن تدبير قوة عربية خارج الجامعة من دول عربية متعاطفة مع الكويت.

لكن الموقف البريطاني كما يتضح من هذا التقرير المرسل إلى لندن في ١٦ يوليو يتحدث عن أهمية انسحاب بريطاني تدريجي، وهنا تتحدث السفارة عن

حساسية البقاء العسكري في أجواء عربية إعلامية وسياسية معادية، باستثناء الدعم الكويتي لها.

كما يتحدث التقرير عن الحل الأنجلو - كويتي، وجوهره بقاء قوة بريطانية صغيرة، وبناء جيش كويتي مدرب ومسلح، وأن الجيش الكويتي الحالي (في ذلك الوقت)، عديم الفائدة، بأي معنى عسكري جدّي، وأن اللواء الشيخ مبارك عبدالله الجابر يبدي حالياً اهتماماً بتطوير القدرة الكويتية، لكن ذلك يعني الاحتفاظ بقوة بريطانية لفترة طويلة ربما تؤثر على مكانة الكويت في العالم العربي.

ويقترح التقرير حلاً عربياً يوفر قوة لفترة ما، حتى ينمو الجيش الكويتي ليحل مكان القوة العربية، ويوجز التقرير الاختيارات في :

- الحفاظ على استقلال الكويت.
- عدم الزيادة في الالتزامات العسكرية البريطانية.
- على الكويت أن تتأقلم مع النظام الجديد في علاقاتها مع العالم العربي، وخاصة العمل على التوثيق الاقتصادي.(٢٨)



١٠٩

الأهرام

١٢ صفحة

15 JUL. 1961
Al-Ahram

رئيس التحرير
محمد حسنين هيكل

دار "الأهرام"

١٠ مليمات
١٥ قرشاً سورياً

أصداء الفشل تتردد فى جميع عواصم الدنيا

العالم كله يقول إن الجامعة العربية فشلت فى إيجاد حل لأزمة الكويت

الجمهورية العربية تبدأ اليوم محاولة دبلوماسية فى العواصم العربية لشرح خطورة الموقف

الأهرام في عددها الصادر يوم السبت ١٥ يوليو ١٩٦١م - الجامعة العربية فشلت

ثالثا – الاجتماع التاريخي يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١م
(الكويت على مقاعد الجامعة)

جاء اجتماع العشرين من يوليو، وهو الموعد النهائي للبت في طلب الكويت، بعد مشاورات طويلة ومتشابكة ومساعي متداخلة، حرصاً على مصير العمل العربي المشترك وعلى الجامعة نفسها، كما جاء وسط أجواء سياسية وإعلامية بشأن جدوى العمل العربي المشترك وتأثيره على الجامعة نفسها، كما جاء في ظروف سياسية وإعلامية مصرية تدفع نحو البت الإيجابي، وذلك بخلق المناخ الضاغط نحو القرار السريع وفق المبادئ التي جاءت في المشروع المقترح الذي يتركز على مقترحات الكويت.

ونشرت الأهرام – كالعادة – في عددها الصادر يوم ٢١ يوليو محضر الاجتماع، مع تعليق بأن مندوب العراق تعامل مع دول الجامعة التسع كمن يلقي الأوامر، ولا يقبل النقاش، سجل على نفسه أولاً أن الكويت دولة، وقبل مبدأ انضمامها لعضوية الجامعة عندما اقترح أن يبحث طلب الكويت في عضوية مجلس الجامعة في سبتمبر القادم. وأكثر من ذلك أنه لم يبد أي اعتراض على المشروع المغربي عندما عرض للتصويت، غير أنه طلب طلباً غريباً، هو أن تطلب دول الجامعة من أمير الكويت أن يلغي الاتفاقية التي عقدها في ١٩ يونيو مع الحكومة البريطانية.

المندوب العراقي ينسحب ويتهم الأهرام بالتلفيق

انسحب الوفد العراقي من قاعة الاجتماعات بطريقة قوبلت بالاشمئزاز، وسجل المجلس استنكاره لما صدر من عبارات نابية من مندوب العراق.

وجاءت ردة فعل الحكومة العراقية نتيجة لهذا التقرير باتهام جريدة الأهرام

بالتلفيق، ونشر محضر الجلسة كما سجلته وثائق الخارجية العراقية، وأوجز أهم ما جاء في الوثيقة العراقية التي تتكون من حوالي ست وأربعين صفحة:[٢٩]

وكان أول المتكلمين السيد محمود رياض المستشار في رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، الذي جاء ليرأس الوفد تأكيداً لأهمية الجلسة في نظر الجمهورية العربية المتحدة، وكان أول المتحدثين للتأثير على سير المداولات، حيث قال : إن موقف الجمهورية العربية المتحدة يهدف بالدرجة الأولى إلى إجلاء القوات البريطانية عن الأرض العربية بالكويت، وأن توفر الثقة لدى شعب الكويت وحكومته بتوفير ضمانات عملية للمحافظة على استقلاله، وإرسال قوات عربية بناء على طلبه لتحل محل القوات البريطانية.

ويتساءل هنا مندوب العراق (القطيفي) عمّا إذا كان المقصود بقوات عربية أن تقف في وجه القوات العراقية في الكويت، مع أنه العراق أكد أنه لن يلجأ إلى القوة. ويرد عليه محمود رياض : إن الجمهورية العربية المتحدة تعتبر وقوف قوات عربية ضد قوات عربية جريمة، فكيف توافق على أن تتقابل هذه الجيوش مع بعضها، وأن القصد هو توفير عناصر الثقة لدى حكومة الكويت وشعبها حتى يتخلص من القوات البريطانية التي تحتل أراضيه.

وهنا طلب مندوب العراق إلقاء بيان استغرق ساعة ونصف، استعرض فيه تاريخ العراق والكويت، واستند في ربط البلدين معاً إلى وثائق عثمانية، ولم يقدم أي وثيقة تاريخية أو إقليمية أو زمنية تثبت تبعية الكويت في فترة ما للعراق.



الجلسة التاريخية في جامعة الدول العربية في تاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م

بعد ذلك قدمت المملكة العربية السعودية مشروع قرار يدعو إلى انضمام الكويت فوراً، والمصادقة على المشروع الذي يتضمن المبادئ التي قدمها المغرب (رئيس الجلسة).

نص المشروع السعودي

نظر مجلس الجامعة في طلب حكومة الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وفيما قدم إليه من الأطراف المعنية بهذا الشأن، وقرر الموافقة على ما يلي :

أولاً –

(أ) تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب وقت ممكن.

(ب) تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.

(جـ) تأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية طبقاً لميثاق الجامعة.

ثانياً :

(أ) الترحيب بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

(ب) مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً : تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها، ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل.

كما قدم مندوب العراق مقترحاً يتلخص في مطلب إجلاء القوات البريطانية عن دولة الكويت، وأن يرجأ نظر انضمامها لعضوية الجامعة إلى دورة المجلس في الدار البيضاء في سبتمبر، وأن يطلب إلى شيخ الكويت إلغاء الاتفاقية الجديدة بإنهاء الحماية البريطانية على الكويت.

نص المشروع العراقي الذي قُدم إلى لجنة الشؤون السياسية في ٢٠ يوليو ١٩٦١م

نظر مجلس الجامعة إلى طلب الكويت إلى جامعة الدول العربية وتدارس ببالغ القلق والاهتمام الوضع الناشئ عن اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١م، بين شيخ الكويت والجهات البريطانية، تلك الاتفاقية التي جعلت من الكويت قاعدة عسكرية تهدد سلامة العراق والأمة العربية.

كما بحث موضوع المحميات والمشيخات العربية الواقعة تحت حكم الاستعمار، واستمع إلى تأكيدات الوفد العراقي بأن العراق سوف يتخذ كل الوسائل السلمية في سبيل استعادة حقوقه في الكويت، وقرر:

أولاً- أن تقوم الدول العربية بعمل مشترك من أجل :

١- إلغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١م بين شيخ الكويت وبريطانيا.

٢- انسحاب القوات البريطانية من الكويت.

٣- تحرير كافة المشيخات والمحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليمني من الاستعمار.

ثانياً -

أن ينظر مجلس الجامعة في دورته القادمة بالدار البيضاء في طلب انضمام الكويت إلى الجامعة بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عنها. وتلغي اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١م.

كان المشروع العراقي باختصار يدعو إلى تأجيل طلب الكويت إلى اجتماع الدار البيضاء القادم، وسحب القوات البريطانية من الكويت، وإلغاء اتفاقية ١٩ يونيو.

ولم يدعم أي وفد المشروع العراقي، وهزت الوفود رؤوسها بعدم الموافقة.

قرار جامعة الدول العربية رقم (١٧٧٧) في دورته العادية رقم (٣٥)

طرح المشروع السعودي التالي للتصويت عليه:

أولاً -

نظر مجلس الجامعة في طلب حكومة الكويت الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، وفيما قدمته إليه الأطراف المعنية بهذا الشأن، وقرر الموافقة على ما يلي :

(أ) تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب وقت ممكن.

(ب) تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدامها القوة في ضم الكويت إلى العراق.

(جـ) تأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية طبقاً لميثاق الجامعة.

ثانياً -

(أ) الترحيب بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.(*)

(ب) مساعدة دولة الكويت في الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً -

تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها، ويعهد المجلس إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع القرار موضع التنفيذ العاجل.

(*) بعد قراءة الترحيب بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية نهض مندوب العراق منفعلاً، ووقف معه أعضاء الوفد، وقال: إنني أحتج بشدة باسم العراق على موافقة المجلس لقبول الكويت عضواً، في الجامعة؛ لأن في ذلك خرقاً لميثاق الجامعة، وأن حكومة العراق تعلم أن الجامعة تسير في ركاب الاستعمار البريطاني، كما تعلم أن أموال شيخ الكويت قد وزعت رشوة في داخل دول الجامعة، والحكومة العراقية تعرف كيف ترد على ذلك. ثم انسحب الوفد من الاجتماع، وواصل الرئيس تلاوته للمشروع السعودي.

موافقة الوفود بالإجماع

١- يتحدث الرئيس (المغرب) قائلاً: نأسف أشد الأسف لانسحاب وفد العراق العزيز، وإنني أحس بمرارة شديدة للكلمات النابية التي صدرت من رئيس وفد العراق، وأسجل باسم المجلس استياءنا المرير على المسلك المنافي للخلق العربي.

٢- السودان (أحمد مختار): يوافق السودان على المشروع، ويعتذر عن عدم إرسال قوات سودانية إلى الكويت لحاجة السودان إليها في الوقت الراهن.

٣- وتحدث جوزيف أبو خاطر سفير لبنان معلناً موافقة لبنان على المشروع، وقائلاً: ولكن صغر جيش لبنان يجعلنا نعتذر عن إمكان إرسال قوات لبنانية.

٤- ليبيا : نؤيد المشروع وتعتذر ليبيا عن إرسال قوات ليبية لبعد المسافة.

٥- مندوب اليمن يأتي بموضوع جنوب اليمن، قائلاً: نحن وافقنا على المشروع، ووفد اليمن يرى لزاماً عليه أن يسجل أنه لا توجد سابقة تتخذ منها وسيلة في يوم ما لقضية الجنوب اليمني التي تختلف كل الاختلاف عن وضع الكويت، فالجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن، وسبق أن أكد ذلك مجلس الجامعة بقرارات بلغت ٣٢ قراراً، وأنتم تعلمون ما تعانيه اليمن من الاعتداءات البريطانية المستمرة وما تتكبده اليمن في سبيل رد هذا العدوان لاسترجاع جزء من أراضيه، وإننا لعازمون على التخلص من الاحتلال البريطاني.

٦- رد رئيس المغرب قائلاً : إننا نؤيد حق اليمن ضمن ما أصدره المجلس في قرارات سابقة.

٧- اقترح رئيس المجلس دعوة مندوب الكويت للترحيب به عضواً في الجامعة، وخرج د. سيد نوفل أمين الجامعة المساعد ليستدعي ممثل الكويت.

وعندما دخل ممثل الكويت عبدالعزيز حسين جلس أمام لافتة كتب عليها (الكويت)، وبجانبها العلم الكويتي، وكان أول من هنأه الأمين العام عبدالخالق حسونة.

ثم ألقى الرئيس كلمة حيا فيها الكويت، وأشار إلى الحقوق والالتزامات الواجبة على كل دولة في الجامعة، وتمنى للكويت أن تصير دولة حرة مستقلة مع مجموعة الدول العربية.

ورد عليه مندوب الكويت قائلاً:

إن شعب الكويت لم يفقد الثقة في الجامعة العربية، وإنه كلما اشتدت الأزمة تطلعت أنظار الأمة العربية إلى الجامعة، ونحن نحمد الله على أن العرب أخذوا بيد الكويت وشدوا من أزرها لتحافظ على استقلالها.[٣٠]

وفي اليوم الثاني بعث الأمين العام للجامعة العربية برقيات إلى كل من رئيس مجلس الأمن، وسكرتير عام الأمم المتحدة، وإلى الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت، تتضمن القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة، وطلب الأمين العام للجامعة إيداع هذه القرارات كوثيقة رسمية في مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وفي بغداد أعلنت الحكومة العراقية أنها لن تعترف بقرار الجامعة العربية الخاص بقبول الكويت عضواً فيها، كما أعلنت العراق عزمها على مواصلة جهودها الخاصة بإعادة الكويت إلى الوطن الأم، وأصدرت البيان التالي:



الأمين العام للجامعة مهنئاً مندوب الكويت بعضويتها

بيان من وزارة خارجية الجمهورية العراقية بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٦١م بشأن قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر بالأكثرية بقبول مشيخة الكويت في الجامعة

إن قرار مجلس الجامعة العربية الصادر بالأكثرية بقبول مشيخة الكويت عضواً في الجامعة العربية انتهاك صريح لميثاق الجامعة؛ فالرأي المجمع عليه والذي جرى عليه العمل في تفسير وتطبيق ما يتعلق بقبول الأعضاء من أحكام يستلزم الإجماع في ذلك. ولاشك في أن هذا الرأي تحتمه طبيعة الجامعة العربية وطبيعة العلاقات الوثيقة التي يفترض قيامها بين أعضائها؛ فليس من العملي ولا من المنطقي أن يخرط في سلك الجامعة العربية من لا يرتضيه الأعضاء جميعاً، ومن لا يعترف بعضهم بشخصيته الدولية، ولا يطمئنون إلى سلامة اتجاهاته السياسية. إن ذلك يثير المشاكل، ممّا يتنافي مع الغرض الذي ترمي إليه المنظمات الدولية التي لا تقوم على اعتبارات إقليمية فحسب بل تقوم بالإضافة إلى ذلك على روابط وثيقة أخرى تفترض وحدة الأهداف وسلامتها.

ولاشك في أن انتهاك الأعضاء لميثاق الجامعة العربية غاية في الخطورة؛ فإن فيه إضعافاً كبيراً للجامعة نفسها، لأنه يظهر جلياً عدم تمسك أعضائها بالمبادئ التي اتفقوا على احترامها والسير بموجبها.

إن الطريقة الشاذة التي تناول بها مجلس الجامعة العربية مشكلة الكويت أظهرت بجلاء ما لبعض الدول العربية من مصالح ذاتية ضيقة دفعتها إلى عدم التقيد بمبادئ الميثاق في اتخاذ قرار دولي بالغ الخطورة يتنافى وما يفرضه واقع الأمة من تضامن وعمل موحد لمجابهة الاستعمار القائم في أجزاء عديدة من الوطن العربي، كما دلت على أن هذه الدول انطلت عليها أحابيل الاستعمار وخططه،

فلا نظن أن هناك من ينكر أن الاتفاقية المزيفة التي وقعها شيخ الكويت قد أبقت الكويت تحت السيطرة البريطانية الدائمة، ولا شك أنها تتنافى والاستقلال؛ لأنها جعلت من الكويت قاعدة عسكرية بريطانية ستستخدم دوماً للضغط على البلاد العربية وتهديدها.[٣١]

مذكرة من الحكومة العراقية إلى البعثات الدبلوماسية

وفي العاشر من أغسطس سلمت بغداد إلى البعثات الدبلوماسية الدول العربية مذكرة بشأن موقف الحكومة العراقية من قرار مجلس جامعة الدول العربية الخاص بالكويت، وفيما يلي نص المذكرة العراقية:

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها إلى سفارة .... في بغداد، وتتشرف أن تحيط السفارة علماً بموقف الحكومة العراقية من القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٠/ ٧/ ١٩٦١م بشأن الكويت، راجية إبلاغه إلى حكومتها الموقرة.

إن قرار مجلس الجامعة هذا قد انطوى على خرق واضح لميثاق الجامعة وأغراضها، وعلى استهانة خطيرة بأحكام الميثاق ومبادئه: فلقد تضمن القرار فيما تضمن قبول الكويت عضواً في الجامعة، الأمر الذي يتعارض مع غرض من الأغراض التي أنشئت الجامعة من أجلها ألا وهو صيانة سيادة الدول الأعضاء، وذلك لأن الكويت جزء من إقليم العراق الذي هو إحدى الدول المؤسسة للجامعة. يضاف إلى ذلك عدم توافر شروط العضوية في الكويت، حيث إنها ليست دولة وليست مستقلة، كما أن المجلس اتخذ قراره بقبول عضوية الكويت خلافاً لمبدأ الإجماع اللازم في إصدار مثل هذا القرار. ثم إن القرار قد فرض على العراق رقم معارضته التزامات لا يمكن أن تفرض عليه دون موافقته؛ إذ

إن ميثاق الجامعة صريح في أن القرار لا يمكن أن يلزم إلا من يقبله من الدول الأعضاء. هذا فضلاً عن أن القرار موضوع البحث قد اتخذ من قبل المجلس في اجتماع انعقد باطلاً لعدم دعوة الجمهورية العراقية إلى حضوره بعد أن انسحب وفدها من اجتماع لجنة الشؤون السياسية.

وعدا عن مخالفة القرار المذكور لميثاق الجامعة وأغراضها فإنه لا يتفق مع المصالح العربية العليا ومع أهداف الأمة العربية في التحرر ومقاومة الاستعمار والرجعية. فهو من ناحية يفرق الصف العربي، ويضعف جامعة الدول العربية، ويحول معركة العرب مع الاستعمار إلى خصومة بين العرب أنفسهم. كما أنه يتمشى من الناحية الأخرى مع أغراض الاستعمار البريطاني في إدامة نفوذه في الكويت عن طريق فصلها عن العراق وحماية الأنظمة الرجعية التي اتحدت مصالحها مع مصالح الاستعمار هنالك.

وتود الوزارة أن تلفت النظر إلى الحماس الغريب الذي أبداه الأمين العام للجامعة في سبيل حمل مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المشار إليه مع علمه أنه يخالف على الأقل حقاً تطالبه به إحدى الدول أعضاء الجامعة، كما وتلفت النظر إلى بعض اتصالاته التي لا تتفق – أثناء بحث القضية – وما عليه من واجبات وما يجب أن يلتزم به من حياد.

وبالنظر لما تقدم، ولحرص العراق شعباً وحكومة على المصالح العربية العليا، ولإيمانه بضرورة التعاون في إنقاذها من الاستعمار، وفي خلق مجتمع عربي حر متقدم، تطالب الحكومة العراقية حكومات دول الجامعة العربية أن تنقذ الجامعة مما أراده لها الاستعمار وأعوانه من مصير مؤلم، وذلك بتحقيق ما يلي:

أولاً– إلغاء القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة يوم ٢٠/ ٧/ ١٩٦١م، وذلك

لبطلانه بسبب مخالفته للميثاق وتعارضه مع أغراض الجامعة ومع أهداف الأمة العربية.

ثانياً- قيام الدول العربية بعمل جماعي من أجل إلغاء ما سمي باتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١م بين بريطانيا وشيخ الكويت التي جعلت من الكويت قاعدة بريطانية، من أجل تحرير كافة المشيخات والمحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليماني.

ثالثاً- العمل على إيداع الأمانة العامة إلى أيد حريصة على المصالح العربية.

وفي انتظار ما ستسفر عنه مساعي حكومة .... بهذا الشأن تجد حكومة الجمهورية العربية العراقي نظراً للأسباب الواردة أعلاه أن من الصعب عليها جداً أن تقوم ضمن نطاق الجامعة العربية بالدور الذي ترتضيه في خدمة القضايا العربية، مؤكدة في الوقت نفسه حرصها الشديد على المصالح العربية العليا واستعدادها للعمل الجدي والتضحية في سبيلها.[٣٢]

* * * *

وانتهت معركة هامة في حروب الدبلوماسية الكويتية كادت تعصف بالجامعة العربية، وأنقذها ثلاثة مواقف:

أولاً- موقف الكويت الذي تميز بالمرونة المتسامحة، حيث لم تطلب أكثر من عضوية الجامعة، وإرسال قوات عربية فعالة، مقابل سحب القوات البريطانية، وهو الموقف الذي سهل على المترددين من الدول الأعضاء اتخاذ موقف الترحيب بعد أن وضع شرط الانسحاب البريطاني كأول خطوات الكويت.

ومن مظاهر المرونة أن الكويت لم تحدد مسؤوليات القوة العربية، ولم تضع

شروطاً لمرجعيتها؛ من مثل اشتراط أن تكون قوة محاربة تفرض سلام وليست قوة مراقبة، ولم تتحدث عن نوعية أسلحتها وقيادتها وعددها، وإنما ترك الموضوع للاتصالات اللاحقة بين الكويت والأمين العام.

ثانياً- موقف المملكة العربية السعودية الذي لم ينتظر حصيلة المداولات، وإنما أرسلت قواتها لتبقى على الحدود خلال تلك الفترة، وأرسلت سفيرها - كأول سفير في الكويت المستقلة - ووافقت على عضوية الكويت دون شروط، وقامت بالتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة ومع جهاز الأمانة برئاسة الأمين العام، وحاولت أن تثني اللواء قاسم عن ادعاءاته برسائل من الملك سعود.

ثالثاً- موقف الجمهورية العربية المتحدة الضاغط على الدول لاتخاذ موقف سريع يؤمن انسحاب القوات البريطانية من الكويت، واستبدالها بقوات عربية، مع تحريك الزخم الإعلامي والسياسي، وأخذ المبادرات في المداولات من أجل توجيه المداخلات نحو الإيجابية.

ورغم أن الجمهورية العربية المتحدة تعطي الجلاء البريطاني الأولوية لمسببات قومية عقائدية وزعاماتية ومواقف إقليمية ودولية، وتجارب خاصة، فإنها ثبتت عضوية الكويت بشكل قوي ومؤثر، ومن يطلع على الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام في ذلك الوقت سيقف على الزخم الإعلامي المؤثر لصالح قبول الكويت، وكانت مواقف القاهرة تتلخص في أن الكويت يجب ألاّ تترك وحيدة في مواجهة ما أحست به من تهديد، ويجب ألاّ تترك وحيدة أمام الاستعمار البريطاني يفرض عليها وعلى الأمة العربية كلها الثمن الذي يريده.

الهوامش

١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/15743- V1073/26) .
مقتطف من ملخص إذاعات العالم رقم ٥٦٠ مؤرخ في ٨ فبراير ١٩٦١م فيما يتعلق بزيارة حسونة للكويت وإمكانية انضمام الكويت إلى الجامعة العربية.

٢- المرجع السابق.

٣- أزمة الكويت - مارثا دوكاس ص ١٩-٢٠.

٤- عقدة الضم وأزمة قاسم - عقيد ركن/ علي عبداللطيف خليفوه - ص٣٠١.

٥- قاسم والكويت - بترول ودخان - أحمد فوزي - ص٢١٢.

٦- عبدالله زلطة: أزمة الكويت عام ١٩٦١م، ص٧٢ وما بعدها.

٧- الأهرام ٢٩ يونيو ١٩٦١م.

٨- الأهرام ٣٠ يونيو ١٩٦١م.

٩- عقدة الضم وأزمة قاسم - عقيد ركن/ علي عبداللطيف خليفوه - ص٣٠٢.

١٠- أزمة الكويت - مارثا دوكاس - ص٢٩.

١١- أزمة الكويت - مارثا دوكاس - ص٣٩.

١٢- أزمة الكويت - مارثا دوكاس - ص٤١.

١٣- قاسم والكويت - بترول ودخان - أحمد فوزي - ص٢٤٦.

١٤- عبدالله زلطة: أزمة الكويت، ص٦٧.

١٥- عبدالله زلطة: أزمة الكويت، ص١٠٢، ١٠٣.

١٦- المرجع السابق، ص١٠٣.

١٧- الأهرام - ٢٨ يونيو ١٩٦١م.

١٨- عبدالله زلطة: أزمة الكويت، ص١٣٥، ١٣٦.

١٩- علي عبداللطيف خليفوه: عقدة الضم، ص٢٧٥.

٢٠- عبدالله زلطة: أزمة الكويت، ص١٣٨.

٢١- الأخبار - ٣ يوليو ١٩٦١م.

٢٢- الأهرام ٦ يوليو ١٩٦١م.

٢٣- الأهرام - ٢٨ يونيو ١٩٦١م.

٢٤- الأهرام - ٣٠ يونيو ١٩٦١م.

٢٥- الأهرام - ٢ يوليو ١٩٦١م.

٢٦- الأهرام - ١٢ يوليو ١٩٦١م.

٢٧- وثائق الأرشيف البريطاني - FO371/157396- E1073/61

تقدم تفاصيل المباحثات التي دارت في اجتماع مجلس الجامعة العربية بشأن الخلاف الكويتي العراقي وعضوية الكويت في الجامعة العربية.

٢٨- وثائق الأرشيف البريطاني - FO371/156885- BK1193/226

قدم وجهات نظر المندوب السامي السياسي المتعلقة بالآراء المختلفة حول الأزمة الكويتية العراقية شاملة خيار القوة العسكرية لجامعة الدول العربية.

٢٩- الحقيقة الكاملة - محضر لجنة الشؤون السياسية التابعة لجامعة الدول العربية أغسطس ١٩٩١م - صادر عن وزارة الخارجية العراقية.

٣٠- أزمة الكويت - عبدالله زلطة - ص ٢٤١-٢٤٦.

٣١- الحقيقة الكاملة - محضر لجنة الشؤون السياسية التابعة لجامعة الدول العربية أغسطس ١٩٦١م - صادر عن وزارة الخارجية العراقية.

٣٢- المرجع السابق.

الفصل الثالث
تطورات تشكيل القوة العربية البديلة
للقوات البريطانية

أولا – موقف بريطانيا.

ثانياً – واشنطن لا ترحب بتدخل قوات الأمم المتحدة.

ثالثاً – بعثة الجامعة العربية في الكويت.

رابعاً – التحركات الإيرانية وقوات السنتو.

خامساً – سحب القوات البريطانية بمجرد وصول القوات العربية.

سادساً – تقرير الوفد العسكري للجامعة العربية.

سابعاً – اتفاقية تنظيم القوات العربية.

ثامناً – تقرير اللجنة المشتركة.

تاسعاً – الجمهورية العربية المتحدة قد تعيد النظر.

عاشراً – القوات العربية نحو الكويت.

حادي عشر – انضمام الكويت لمعاهدة الدفاع العربي المشترك.

ثاني عشر – رسالة أمير الكويت إلى أمين عام الجامعة.

ثالث عشر – رسالة أمير الكويت إلى الحكومة البريطانية.

رابع عشر – المنظور البريطاني لمعاهدة الدفاع العربي المشترك.

خامس عشر – تعليق أمير الكويت على الاتفاقية.

سادس عشر – الوثائق البريطانية تكشف التفاوت والتناقض في المواقف.

سابع عشر – الكويت تنسق بين القوات العربية والحكومة البريطانية.

ثامن عشر – بداية النهاية.

تاسع عشر – الملاحق.

الفصل الثالث
تطورات تشكيل القوة العربية البديلة
للقوات البريطانية

أولاً – موقف بريطانيا من تطورات تشكيل القوة العربية:

كانت بريطانيا تراقب تطورات الجامعة بتواصل مع حكومة الكويت، وبدأت منذ اليوم الأول لنزول قواتها في الكويت التفكير في بدائل لقواتها التي ستخرج حتماً من الأراضي الكويتية، كما التزمت بريطانيا دبلوماسية التهدئة والعمل وراء الكواليس خلال مداولات الجامعة.

١ – أساس الموقف البريطاني

وبعد القرار المشهور بقبول عضوية الكويت، أرسل السفير البريطاني في بغداد السيد همفري ترفيليان – الذي سيكون آخر الحكام البريطانيين في عدن – تقريراً مفصلاً يشكل الأساس لموقف بريطانيا في التعامل مع القوات العربية.

وخلاصة التقرير:

- إن العراق سيبقى عضواً في الجامعة لكنه لن يتعاون معها.
- ليس بمقدور اللواء قاسم الاعتماد على الاتحاد السوفيتي لشن هجوم على الكويت التي تدافع عنها قوات عربية.
- ولكن بسبب طبيعة قاسم لا يمكن الاستهانة كلياً بتهديد عسكري عراقي ضد الكويت.
- ليس من المصلحة أن يعتمد أمير الكويت بصورة آمنة على الردع السياسي الذي توفره قوة عربية رمزية بكل معنى الكلمة.

- يمكن التفكير بتحويل القوة العربية إلى قوة من الأمم المتحدة مع قوات أخرى، وإذا ما طرحت الدول العربية هذا الاقتراح فلن يعارضه الاتحاد السوفيتي.
- إن الحل الوحيد المرضي هو أن يؤمن حاكم الكويت دفاعه الأولى من خلال قواته الخاصة، والتواجد البريطاني الحالي يوفر له الوقت على الأقل لمدة سنة.[١]

٢- تطوير القوات الكويتية

وفي يوم ٢٥ يوليو قابل السفير البريطاني في الكويت سير جون ريتشموند الشيخ عبدالله السالم - أمير الكويت - وأرسل التقرير الموجز التالي عن الاجتماع:

- إن الشيخ عبدالله السالم يحضر الآن ملفاً لمباحثاته مع الجامعة العربية، وإنه سيترك لنفسه أقصى درجات المرونة، ويتوقع أن يكون له رأي، وإنه معني بأن تكون أية قوة عربية قوية بدرجة كافية.
- بيّن أمير الكويت بمنتهى الوضوح عزمه على الإبقاء على اتفاقية ١٩ يونيو، وأنه يفكر جدياً في توسيع القوات الكويتية بمساعدة بريطانية، لكنه لم يلزم نفسه بكيفية معالجة هذه الأسئلة في المفاوضات مع الجامعة العربية في إطار الحل الذي أشارت إليه السفارة البريطانية سابقاً (الأنجلو - كويتي)[٢]

كما يتضح من التقرير حرص بريطانيا على عدم إسهام وجودها في الكويت في عزل الكويتيين عن العالم العربي، وأن يتوافر الحل الذي يتيح لبريطانيا سحب قواتها من الكويت، ولذلك فقد بدأت بريطانيا تفكر في بدائل كثيرة منذ اليوم الأول لوصول قواتها إلى الكويت.

ثانياً - واشنطن لا ترحب بتدخل قوات الأمم المتحدة :

لا تشارك واشنطن أفكار لندن بشأن تدخل قوات الأمم المتحدة في الكويت، حيث بعثت السفارة البريطانية في واشنطن تقريراً يؤكد عدم ترحيب واشنطن بتواجد للأمم المتحدة، وإنما تقلل واشنطن من شأن مخاطر عمل عسكري عراقي، وتعطي وزناً كبيراً للردع السياسي للقوات العربية حتى بتركيبتها الحالية المؤلفة من القوة السعودية وحدها.

وجرت اتصالات بين الجامعة العربية وسفارة بريطانيا في القاهرة لمقابلة العسكريين البريطانيين في الكويت للمساعدة في المعلومات والمشورة بشأن المتطلبات الفنية لقوة الجامعة العربية، وما قد تحتاجه من القيادة البريطانية في الكويت.

وقد رحبت القيادة البريطانية بذلك، على أن يكون ذلك وفق رغبة حاكم الكويت، وعلى أن يكون الاتصال بشأن حجم القوة وتركيبتها، وألا يكون الاتصال معنياً بأية مباحثات بشأن ما إذا كانت قوة عربية أصغر ستكون مقبولة كردع سياسي كاف، أو بشأن خطة بريطانية لتعزيز أمن الكويت في حالة الطوارئ في الفترة التي تلي انسحاب القوات البريطانية فيها.

وقد أبلغ الأمين العام للجامعة السفارة البريطانية في القاهرة بأن بعثة الجامعة تريد اللقاء مع المسؤول العسكري البريطاني في الأسبوع الأول من أغسطس ١٩٦١م في الكويت.[٣]

ثالثاً - بعثة الجامعة العربية في الكويت :

وبتاريخ ٧ أغسطس وصلت بعثة الجامعة العربية إلى الكويت، وعقدت اجتماعها مع الشيخ سعد العبدالله نائب رئيس إدارة الأمن والشرطة، وذهبت

إلى الحدود الشمالية، واستمرت اجتماعاتها مع اللجنة الكويتية التي شكلت لهذا الغرض.

وتم إبلاغ الكويت بأن القوات البريطانية على استعداد لإعطاء أية معلومات قد يرغب وفد الجامعة في الحصول عليها.

كما طلبت القيادة العسكرية الكويتية من بريطانيا ترك معدات يحتاجها الجيش الكويتي على سبيل الاستعارة وهي ٨ دبابات، ٥ عربات مصفحة صلاح الدين، ٢٠ سيارة استطلاع، ٦ مدفعية، ٦ قذائف ٢٥ رطلاً وذخيرتها. وردت بريطانيا بعدم الممانعة من حيث المبدأ مع تفضيل الشراء بدلاً من استعارتها.[٤]

رابعاً - التحركات الإيرانية وقوات السنتو :

بدأت تحركات إيرانية تجس نبض بريطانيا باقتراح إرسال قوات من حلف (السنتو)؛ تركية وإيرانية وباكستانية، إلى الكويت لتكون بديلة عن الوجود البريطاني في حال انسحابه، لأن إيران لا ترتاح لوجود قوات عربية تحمل أفكاراً ضد الإمبريالية ولها أيدلوجية قومية على الساحل الجنوبي للخليج، واتضح أن تركيا غير متحمسة للمقترح الإيراني، وتفضل الوجود العربي الفعال، على أن تبقى بريطانيا حتى اكتمال القوة العربية. [٥]

خامساً - سحب القوات البريطانية بمجرد وصول القوات العربية:

كما ردت بريطانيا بأن حاكم الكويت قد وقع اتفاقية مع الجامعة العربية، وأنه سيبدأ بإعطاء الأوامر لسحب القوات البريطانية بمجرد أن يتم وصول القوات العربية، وسوف توافق حكومة بريطانيا على ذلك، وأن بريطانيا ترحب باتفاق الحاكم مع الجامعة بالرغم من أن عدد القوات الموصي بها من وفد الجامعة العربية يعاني نقصاً في بعض الجوانب، وأن الحاكم يرى أن القوات لا بد أن تمثل ردعاً

عسكرياً وسياسياً إذا ما تشكلت وفق ما اقترحته الجامعة العربية التي التزمت بتوفير قوات بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠ دون أن تكون لها قوات جاهزة بهذا العدد المقترح، وبالرغم أن الجمهورية العربية المتحدة ترفض أن تشارك فيها فإن هناك دلائل في الوقت الحالي تشير إلى أنها تفكر ملياً في تغطية أي عجز ممكن في تلك القوات المقترحة، وغير واضح ما إذا كان الشيخ عبدالله السالم سوف يكون في موقف يعترض فيه على ذلك.(٦)



نائب الامين العام لجامعة الدول العربية والقائد العسكري المصري لدى زيارتهم لدولة الكويت

سادساً - تقرير الوفد العسكري للجامعة العربية الذي تم تقديمه إلى الأمين العام العسكري المساعد للجامعة العربية بخصوص تشكيل القوة الأمنية التابعة للجامعة العربية في الكويت :

١- تنفيذاً للفقرة ١٢ من مذكرة أمانة السر العسكرية رقم ٥٣١ بتاريخ ٢٤

يوليو ١٩٦١م، فقد قام الوفد العسكري بزيارة المملكة العربية السعودية بتاريخ ٦ أغسطس ودولة الكويت بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٦١م.

٢- تم استقبال الوفد من قبل جلالة الملك سعود ووزير الدفاع السعودي ورئيس أركان السعودية، وتم عقد المباحثات فيما بينهم حول استيفاء الوفد للمهام الموكلة له.

ثم قام الوفد بزيارة صاحب السمو أمير الكويت، وتم عقد اجتماعات مع لجنة التفاوض الكويتية التي رأسها صاحب السعادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وزير الداخلية والأمن العام واللواء الشيخ مبارك العبدالله الجابر الصباح نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وقد استمع الوفد لوجهات النظر التي تم التعبير عنها من قبل رئيس اللجنة الكويتية.

٣- وبينما كان الوفد في الكويت قام بفحص مواقع تمركز القوات الكويتية والسعودية والبريطانية، وعقد عدداً من الاجتماعات مع لجنة التفاوض الكويتية واللجنة العسكرية الكويتية، وقام الوفد بجمع المعلومات اللازمة بشأن ما يتعلق بتشكيل القوة الأمنية العربية، كذلك قام الوفد بدراسة المشاكل الخاصة بهم في الكويت والعديد من المصاعب المتنوعة من الناحيةالإدارية والفنية، كذلك قام الجانب السياسي من الوفد بدراسة القضايا السياسية والمالية والقانونية ذات الصلة.

٤- العوامل الجديدة التي ظهرت في أثناء مسار زيارة الوفد: بعدما قام الوفد بزيارة الكويت ودراسة الجوانب العسكرية والمعنوية للمشكلة أصبح من الواضح أن هناك عدداً من العوامل التي أثرت بصورة أو أخرى في حجم وتشكيل وعتاد القوات المقترحة في المذكرة المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه.

وفيما يلي أهم تلك العوامل:

(أ) الأثر الناجم عن التهديدات المتتالية من قبل رئيس وزراء العراق على كل من الحكومة والرأي العام في الكويت، ومن شأن هذا العامل أن يؤثر في حجم تلك القوات بحيث تصل إلى الفاعلية من الناحيتين العسكرية والنفسية.

(ب) طبيعة الدولة: كان من الواضح للوفد أن طبيعة الدولة لا تتناسب مع حالة الدفاع الإستاتيكي والدفاع العميق، وأنه من الضروري أن تكون القوات مسلحة بالأسلحة الخفيفة ويمكنها التحرك سريعاً من خلال وحدات المشاة، وسوف تشتمل مهامهم على عمليات الاستطلاع والإنذار المبكر والحد من تقدم العمليات العسكرية، ومن الطبيعي أن هذا يستلزم إعادة النظر في تشكيل القوات المقترحة.

(جـ) العتاد: أصبح لدى الوفد قناعة بأنه يجب أن يتم توفير بعض من الأسلحة التي لم تكن مشتملة في تكوين القوات السابق اقتراحها، ولذلك فقد بدأ الوفد في الاقتراح بإضافة العناصر الآتية إلى تشكيل القوات:

(١) عنصر المدفعية المضادة للطائرات (وخاصة للدفاع عن محطة تحلية المياه).

(٢) عنصر المدفعية المدنية.

(٣) قد يفضل الوفد أيضاً أنه يجب تدعيم وحدات المشاة بالعناصر المضادة للمدرعات.

(د) الأمور الإدارية:

(١) لدى ملك السعودية ميل نحو توفير وحدة هندسة عسكرية، لأن هذا الأمر مازال تحت التشكيل.

(٢) رأى الوفد أن هناك الكثير من مختلف أنواع ورش الإصلاح في الكويت، ولذلك فقد تم قبول اعتذار المملكة الأردنية الهاشمية عن توفير مجموعة ورش العمل المتنوعة.

٥- الحجم المقترح للقوات: يقدر الوفد أن حجم القوات المقترحة وكنتيجة للعوامل المذكورة أعلاه يجب أن يكون من ست كتائب عسكرية تشتمل على ما يلي:

(أ) ٣ كتائب مشاة.

(ب) كتيبة استطلاع مسلحة.

(جـ) كتيبة خدمات فنية تشتمل على ما يلي:

* وحدة إشارة.

* وحدة هندسة عسكرية.

* وحدة شركة عسكرية.

(د) كتيبة أسلحة مساعدة تشتمل على :

* عنصر مضاد للطائرات.

* عنصر مدفعية ميدان.

(هـ) يترواح عدد القوات ما بين ٣٠٠٠-٣٥٠٠ رجل، وقد وافق الجانب الكويتي على توفير الوحدات الإدارية والفنية اللازمة لمؤونة تمركز هذه القوات بما يشتمل على:

* ورش فنية لإصلاح المركبات والأسلحة وأجهزة اللاسلكي (وخاصة الأجهزة بريطانية الصنع).
* وحدة نقل تشتمل على ما لا يقل عن ٦٠ لوري كل منها حمولة ٣ طن.
* مركز للقيادة.
* وحدة مياه.
* وحدة وقود.
* مستشفيات.
* فيلق مهندسين.
* النقل الجوي: أعلنت حكومة الكويت من خلال رئيس لجنة التفاوض الكويتية على استعدادها لضمان عملية النقل الجوي من دولها إلى الكويت.
* الجيش الكويتي لديه عدد محدود من الطائرات الخفيفة (طائرات أوستر وهوليكوبتر)، وهذه الطائرات مناسبة لنقل الضباط القادة والاستطلاع وإخلاء المصابين.
* الميناء: كان من الواضح للوفد مدى ملاءمة الميناء البحري للكويت لعمليات استقبال سفن الشحن المتنوعة وعمليات تفريغ الأجهزة من مختلف الأوزان.

٦- باقي الفقرات ذات الصلة بتشكيل قوات الجامعة العربية كما في مذكرة الأمانة العسكرية المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه بقيت كما هي دون تعديل.

٧- رأى الوفد أن الجانب السياسي هو أهم الجوانب في التعامل مع أزمة الكويت/ العراق، وأنه من الضروري أن يوضع في الحسبان كعنصر أساسي من حيث تكامله مع الجانب العسكري، ولذلك تم وضع خطة سياسية اتفق عليها الطرفان، وقد تم تكليف الدكتور/ سيد نوفل مساعد الأمين العام للشئون السياسية تقديم تلك الخطة في تقرير منفصل.

٨- وقد أكمل الجانب المدني من الوفد دراسة الجوانب المالية والقانونية، وقد اتفق الطرفان على القواعد والأسس الرئيسية التي سوف يتم من خلالها تنظيم تلك الأمور.

٩- وافقت لجنة التفاوض الكويتية على مقترحات الوفد العسكري كما هو منصوص عليها في الفقرات أعلاه بشقيها ذوي الصلة بالجوانب العسكرية والسياسية والجوانب القانونية والمالية.

اللواء أحمد عبدالحليم إمام

رئيس الوفد العسكري للجامعة العربية

١١ أغسطس ١٩٦١م

سابعاً – اتفاقية تنظيم القوات العربية :

في ١٢ أغسطس وقع أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم والسيد عبدالخالق حسونة الأمين العام للجامعة الاتفاقية الأمنية التي تنظم انتشار القوات العربية في الكويت.

جاء الحجم المقدر للقوات العربية كما جاء في الوثائق البريطانية المرسلة من الكويت في ١٢ أغسطس ١٩٦١م وفق ما يلي:

- **حجم القوات :**

قدر وفد الجامعة أن تتكون القوات من ست كتائب، بما يشتمل على الآتي:

١- ثلاث كتائب مشاة.

(أ) كتيبة استطلاع مدرعة.

(ب) كتيبة خدمات فنية، وتشتمل على :

- وحدة إشارة.
- وحدة هندسة عسكرية.
- وحدة بوليس حربي.

(جـ) كتيبة أسلحة معاونة، وتشتمل على ما يلي:

- عنصر مضاد للطائرات.
- عنصر مدفعية ميدان.

(د) عدد القوات يترواح بين ثلاثة آلاف وثلاثة آلاف وخمسمائة.

٢- توافق الكويت على توفير الوحدات الإدارية والفنية.

٣- تعلن الكويت استعدادها لضمان النقل الجوي لهذه القوات من دولها إلى الكويت.

كما أوصى وفد الجامعة بتوفير مايلي :

- عنصر مدفعية مضادة للطائرات (يوضع للدفاع عن محطة تحلية المياه).
- عنصر مدفعية ميدان.
- توفير وحدات مشاة مجهزة بأسلحة ضد المدرعات.

ثامناً – تقرير اللجنة المشتركة :

أما التقرير السياسي، وهو المرجعية السياسية للقوة، الذي وافقت عليه اللجنة المشتركة، من الجامعة العربية والكويت، برئاسة د. سيد نوفل الأمين المساعد للجامعة العربية، فقد جاء كما يلي:

١- أن تنضم الكويت إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بالجامعة.

٢- أن يقوم الأمين العام بإصدار بيان يؤكد فيه التزامات الدول العربية طبقاً لميثاق معاهدة الدفاع المشترك للحفاظ على استقلال دولة الكويت وسلامة أراضيها وباحترام النظام الحاكم في الكويت، وباعتبار أي عدوان مسلح ضد الكويت أو قواته عدواناً ضد كافة الدول العربية. وبناءً عليه فإن الدول العربية طبقاً للحق الشرعي للدفاع عن النفس مجتمعين أو منفردين عليهم الالتزام بمساعدة دولة الكويت، وعليهم منفردين ومجتمعين أن يتخذوا الإجراءات الفورية، وأن يسلكوا كل طريق ممكن بما يشمل استخدام القوة لرد أي عدوان لاستعادة الأمن والسلام.

٣- يجب على الدول العربية أن تبذل كافة الجهود العاجلة والدؤوبة لضمان قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة.

٤- يجب على الدول العربية أن تبذل كافة الجهود العاجلة والدؤوبة لضمان اعتراف الحكومة العراقية باستقلال وسيادة الكويت، حتى يمكن للقوات والجهود العربية أن تتفرغ لحربها ضد الإمبريالية والصهيونية.

٥- في حالة أن تلك الجهود لا تلقى الاستجابة فإنه يتعين على الدول العربية أن تتخذ التدابير الفاعلة طبقاً لميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك.

٦- الأمور المالية والإدارية يتعين على الكويت أن تسهم بالحصة الأكبر من التكاليف، ويتعين على باقي الدول الأعضاء أن تسهم كل تبعاً لموارده.

٧- سوف تتحمل حكومة الكويت المصاريف التالي بيانها بصفة خاصة:

(أ) نقل القوات إلى الكويت وإعادتها إلى بلدانها.

(ب) استضافة ومؤونة واحتياجات القوات وانتقالات القوات داخل الكويت.

٨- سوف تقوم الدول العربية بسداد رواتب قواتها كما لو كانوا في أقطارهم.(٧)

تاسعاً - الجمهورية العربية المتحدة قد تعيد النظر :

وقد أفادت السفارة البريطانية في القاهرة بأن د. محمد حسن الزيات ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجامعة ذكر أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لا تزال ترفض المشاركة، ولكنها قد تعيد النظر في ذلك في حالة وجود عجز في تلك القوات، ولن تستطيع اتخاذ قرار بشأن حجم مشاركتها حتى ترى ما يمكن أن توفره الدول العربية الأخرى، وإذا وجدت فجوةكبيرة فقد تعوضها الجمهورية العربية المتحدة، مع إشارة في التقرير إلى أن الأمين العام لديه أمل كبير في وجود قوة متوازنة تتشكل من فرق عسكرية من كافة الدول العربية ما عدا اليمن والعراق، لكن التقارير البريطانية تؤكد رفض لبنان وليبيا المشاركة.(٨)

عاشراً - القوات العربية نحو الكويت :

لم تترك الجامعة العربية أية فرصة لإضاعة الوقت؛ فقد أجرت اتصالات مع الدول العربية وتقدمت إلى كل من: تونس والأردن والسودان، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية التي تواجدت قواتها في يوم الأزمة، بطلب المساهمة في القوات.

وبدأ الأمين العام المساعد للشئون السياسية باتخاذ إجراءات التنفيذ، وخاصة بعد أن أعلن السيد عبدالعزيز حسين ممثل الكويت في الجامعة العربية بعد اجتماعه مع الأمين العام للجامعة ظهر يوم الأول من أغسطس ١٩٦١م أن حكومته أبلغت حكومة بريطانيا رسمياً بضرورة انسحاب القوات البريطانية، وأن الكويت مستعدة لاستقبال القوات العربية في أقرب وقت ممكن، كما أنها مستعدة كذلك لدفع كل النفقات التي تقرها الجامعة بشأن القوات العربية الذاهبة إلى الكويت.

كما التقى مندوب الكويت في الجامعة بمقر الأمين العام للجامعة العربية مع الفريق علي علي عامر الأمين المساعد للشئون العسكرية والفريق أحمد عبدالحليم أمام رئيس اللجنة العسكرية العربية الدائمة.

وكذلك التقى مندوب الكويت يوم الخميس الثالث من أغسطس ١٩٦١م مع الأمين العام للجامعة ومساعديه، وتم الاتفاق على جميع الترتيبات المتعلقة بسفر البعثة العسكرية إلى الكويت.

حادي عشر – انضمام الكويت لمعاهدة الدفاع العربي المشترك :

نشرت الأهرام ما يلي في أعدادها الصادرة أيام الثالث والرابع والخامس من أغسطس ١٩٦١م:

– قوات رمزية تسافر إلى الكويت.

– أي عدوان على هذه القوات اعتداء على كل العرب.

كما ذكرت الأهرام أن من أهم نتائج الاتصالات موافقة الدول العربية على أن تشترك بقوات عسكرية رمزية في هذه القوات التي سترسل إلى الكويت، والتي اتفق علي تسميتها (قوات الأمن العربية)، وسيعتبر أي عدوان على هذه القوات العربية الرمزية عدواناً على الدول العربية جميعاً، وستتبع هذه القوات

الأمين العام للجامعة، وهو الذي يعين قائدها، ويعد تشكيلها وتنظيمها، ويبين مراكزها، وسوف يوقع الأمين العام اتفاقاً مع حاكم الكويت على الوضع القانوني لهذه القوات.

وفي السادس من أغسطس ١٩٦١م، وصلت البعثة العسكرية الفنية التابعة لجامعة الدول العربية إلى الكويت برئاسة الفريق أحمد عبدالحليم، حيث تركت البعثة لحاكم الكويت اتخاذ ما يراه مناسباً بشأن تحديد عدد قوات الطوارئ العربية وتنظيم طريقة عملها.



الشيخ عبدالله السالم والأمين العام للجامعة العربية يوقعان اتفاقية الدفاع المشترك

وذهب السيد عبدالخالق حسونة إلى الكويت بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٦١م من أجل الاتفاق على الوضع القانوني والسياسي وترتيبات القوة وقواعد العمل، وأجرى مباحثات مع الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت توجت بالتوقيع على انضمام الكويت لمعاهدة الدفاع المشترك، وقد وجه رسالة إلى أمير دولة الكويت في شأن وضع قوات أمن الجامعة والترتيبات المتعلقة بها...(ملحق ١).

ورد الشيخ عبدالله السالم بالموافقة على تلك الترتيبات كما جاء في نص الرسالة التالية :

ثاني عشر – رسالة أمير الكويت إلى أمين عام جامعة الدول العربية:

تتضمن موافقته على إحلال قوات أمن جامعة الدول العربية في الكويت بدلاً من القوات البريطانية :

سيادة الأستاذ عبدالخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالإشارة إلى رسالتكم، المؤرخة في ١٢ من أغسطس ١٩٦١م، والمتضمنة الأسس التي ارتأيتموها، في الوقت الحالي، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية وواجباتها، على وجه فعال، أثناء وجودها في الكويت.

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم، أن حكومة الكويت، انطلاقاً من ممارسة سلطاتها السيادية، في أي من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة في أراضيها، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدي روح التقاليد العربية والثقة التي تنير تاريخنا العربي المجيد، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة، وقرار مجلس الجامعة في العشرين من يوليو ١٩٦١م، المشار إليه في رسالتكم.

وإنا، بموجب رسالتنا هذه، نوافق موافقة تامة على جميع البنود الواردة في رسالتكم، وتلتزم كذلك حكومة الكويت بتنفيذها. كما نوافق على ما أشرتم إليه سيادتكم، من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا، يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت.

وفي هذه المناسبة، يسعدني إبلاغ سيادتكم، أنه تنفيذاً لما ألقي على عاتقنا في قرار مجلس الجامعة سالف الذكر، قد طلبنا اليوم إلى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضي الكويت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

حرر بقصر السيف في يوم السبت، غرة ربيع الأول سنة ١٣٨١هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٦١م.

أمير دولة الكويت

عبدالله السالم الصباح

وصدر مرسوم أميري بانضمام الكويت إلى هذه المعاهدة هذا نصه:

نحن عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت

بعد اطلاعنا على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري اللذين وافق عليها مجلس الجامعة العربية بجلسته المعقودة يوم ١٣ أبريل (نيسان) ١٩٥٠م، دور انعقاده العادي الثاني عشر، وبروتوكولها الإضافي الذي وافق عليه مجلس الجامعة العربية بجلسته المعقودة يوم ٢ فبراير (شباط) ١٩٥١م ميلادية، نعلن انضمام دولة الكويت إلى المعاهدة وملحقها العسكري وبروتوكولها الإضافي، وقد أصدرت أمرنا إلى السلطات المختصة في حكومتنا لتنفيذ أحكامها.

صدر من قصر السيف يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١هـ، الموافق ١٢ أغسطس ١٩٦١م.

وأعلن السيد عبدالخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية موافقة الجامعة على انضمام الكويت إلى معاهدة الدفاع المشترك، وأصدر الوثيقة التالية:

إنه في يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١هـ الموافق ١٢ أغسطس (آب) ١٩٦١م – بمقر السيف العامر بالكويت.

انضمت دولة الكويت إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون بين دول الجامعة

التي وافق عليها المجلس بجلسته المعقودة يوم ١٣ أبريل (نيسان) ١٩٥٠م، دور انعقاده العادي الثاني عشر، كما انضمت إلى البروتوكول الإضافي لهذه المعاهدة والذي وافق عليه مجلس الجامعة بجلسته المعقودة يوم ٢ فبراير (شباط) ١٩٥١م، من دور انعقاده الثالث عشر.

وقد سلم حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت المعظم وثائق الانضمام إلى المعاهدة المذكورة وملحقاتها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وإثباتاً لما تقدم، حرر هذا المحضر من نسختين أصليتين، سلمت إحداهما إلى سمو الأمير، والثانية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

التوقيع الأمين العام

وقد عقد الأمين العام للجامعة العربية مؤتمراً صحفياً عالمياً في الكويت قال فيه:

إن انضمام الكويت إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي يعتبر عملاً تاريخياً مشهوداً في حياة الكويت، بل هو إلى جانب عضوية الجامعة، الدعامة الوطيدة في المحافظة على استقلال الدولة العربية الفتية وسلامة أراضيها واحترام نظام الحكم القائم فيها، كما أن الدول المعنية تلتزم باعتبار أن أي اعتداء مسلح على دولة الكويت أو على قواتها اعتداء عليها كلها، وتلتزم بأن تبادر إلى معونة دولة الكويت، وأن تتخذ على الفور مفردة أو مجتمعة جميع التدابير، وتستخدم كل ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء، ولإعادة أمور الأمن والسلام إلى نصابها.

وأكد الأمين العام ذلك في التصريح الذي أدلى به في المطار وهو يغادر الكويت، وقد قال فيه:

إن الطريق أصبح الآن واضحاً، وفي وسع الكويت وشعبها العزيز أن يطمئنوا إلى سلامة وضعهم وإرادتهم، وأن هذه السلامة يحميها جيش الكويت ويؤيده فيها التضامن العربي القومي.

ويضيف الأمين العام في حديث للصحافة قائلاً:

وعندما تجلو القوات البريطانية عن أرض الكويت ستزول كل الأسباب التي دعت إلى التوتر الحالي، وإنني لذلك أرجو أن يزول أيضاً وبصفة دائمة كل ما من شأنه أن يثير المخاوف لدى إخواني الكويتيين، وأن ينصرفوا في عهد استقلالهم الجديد إلى كل ما يعود بالخير عليهم، ملتفين حول سمو رائدهم وأميرهم المعظم الشيخ عبدالله السالم الصباح، الذي أرجو له الصحة والهناء والتوفيق.

وكان الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت طلب إلى بريطانيا إجلاء قواتها من الأراضي الكويتية تمهيداً لقدوم القوات العربية، كما رحبت بريطانيا بأن ترسل الجامعة العربية قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية.

ثالث عشر - رسالة أمير الكويت إلى الحكومة البريطانية بطلب سحب قواتها من الكويت، الرد عليها:

١ - " القنصل العام البريطاني في الكويت

بعد التحية ..

بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ في ٣٠ يونيو ١٩٦١م فيما يتعلق بطلبنا من قوات المملكة المتحدة أن تقوم بمواجهة تهديدات قاسم رئيس حكومة الجمهورية

العراقية، فإنه يشرفني أن أخطر سعادتكم بأنه قد تم الوصول اليوم إلى الاتفاق فيما بيني وبين الجامعة العربية على استبدال القوات البريطانية بقوات من الدول العربية، وبناء عليه فإنني أطالبكم بإعطاء أوامركم نحو انسحاب القوات البريطانية بمجرد وصول القوات العربية.

أشكر سعادتكم على تعاونكم، وأتمنى لحياتكم الرخاء والرفاهية.

مع خالص التحيات،،

عبدالله السالم الصباح

أمير دولة الكويت"

٢- الرد البريطاني على طلب الانسحاب:

"حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح

أمير الكويت المعظم

لقد تلقيت تعليمات من حكومة صاحبة الجلالة بأنها قد تسلمت كتاب سموكم المؤرخ في ١٢ أغسطس. وقد ذكرت فيه أن القوات البريطانية ستنسحب من الكويت حالما تشعرون سموكم بأن أمن الكويت أصبح مؤمناً، ولذا فإنها ترحب بتصريح سموكم، بأنه قد تم الوصول إلى اتفاق بإحلال قوات من دول الجامعة العربية محل القوات البريطانية، وهي توافق على طلب سموكم، بأن القوات البريطانية ستنسحب من الكويت حالما يمكن أن يستبدل بها قوات تقدمها الدول العربية"(٩).

رابع عشر – المنظور البريطاني لمعاهدة الدفاع العربي المشترك :

١- إذا كانت بريطانيا قد رحبت بقرار الجامعة بشأن إرسال قوات، وتتابع

تطور الاتصالات، فإن النظرة المجردة للاتفاق بين الكويت والجامعة العربية يشير إلى مخاوف جاءت في تقرير بعثته وزارة الخارجية البريطانية، فيه تعليقات بشأن معاهدة الدفاع المشترك العربية.

٢- يؤكد التقرير أن هناك مزايا لانضمام الكويت للمعاهدة، وتشكل المادة الثانية من الاتفاق البند الرئيسي فيها، وتنص على أن أطراف المعاهدة سوف يعتبرون أي عدوان مسلح ضد أي واحد أو أكثر من الدول الموقعة كأنه عدوان مباشر عليهم جميعاً، وبناء عليه فإنهم يلزمون أنفسهم بالإسراع إلى مساعدة الدولة أو الدول التي تتعرض لمثل هذا العدوان.

٣- تشتمل المعاهدة على شيء ما بشأن تطبيق المادة الثانية في حالة العدوان من قبل أحد الدول الموقعة ضد دولة آخرى من الموقعين على المعاهدة، لأن المعاهدة ليست موجهة لما قد يقع بين الدول العربية وإنما موجهة ضد إسرائيل. وهناك شك في أن يقوم أحد من الموقعين على تفعيل المادة الثانية إذا ما تم هجوم عراقي على الكويت، وأن المعاهدة لم تؤخذ أبداً على محمل الجد، وليس لها أنياب، ولذلك فإن هناك شكوكاً بأن انضمام الكويت من شأنه أن يعزز بصورة قوية ردع أي هجمات عراقية.

٤ - المعاهدة ليست بقيمة كبيرة : كما لاحظ التقرير البريطاني أن الأحداث التي تسببت في خلق منافسة أساسية بين العراق وبين الجمهورية العربية المتحدة، تساند المملكة العربية السعودية فيها جانب الجمهورية العربية المتحدة، بينما يتجه الأردن نحو مساندة العراق.

وأن ظهور هذه المنافسة ليس بالأمر الصحي سواء لبريطانيا أو للكويت، ويجب ألاّ تساند بريطانيا أي طرف في هذه المنافسة، ويجب على الكويت أن

تعتمد قدر المستطاع على الدعم العربي المشترك الجماعي؛ لأن هذا يضمن التوازن رغم استحالة ذلك بسبب الادعاء العراقي.

وانضمام الكويت إلى المعاهدة يبرز مكانتها كعضو له سيادته في الجامعة العربية، ورغم أن انضمام الكويت له بعض المزايا إلا أن المعاهدة ليست بذات قيمة كبيرة.[٩]

٥ - ويتضح من الوثائق أن بريطانيا :

- ترحب بإحلال القوات العربية .
- تتفهم الظروف السياسية للوضع، وتخشى انعكاس الخلافات العربية على أوضاع القوات العربية في الكويت.
- تريد الانسحاب بمجرد ضمان سلامة الكويت عن طريق وسائل تطمئن أمير الكويت مثل قوات الجامعة العربية.

٦ - قوة عربية لمقاومة الاحتلال بعد لجوء الاتحاد السوفيتي إلى الفيتو في ٧ يوليو ١٩٦١م ضد شكوى الكويت وامتناع الجمهورية العربية المتحدة وإكوادور وسيلان، لم يعد هناك مجال لدعوة قوات من الأمم المتحدة أو حتى مراقبين، كما كانت تتمنى بريطانيا.

ولذلك فإن رأي بريطانيا بعد الفيتو السوفيتي هو الحصول على قوة عربية تقاوم الاحتلال العراقي إذا حدث لمدة ٣٦ ساعة، وكذلك ترى لندن أن القوة العربية توفر الوقت لبناء قوة كويتية تستطيع صد هجوم عراقي لمدة ٣٦ ساعة تمكن الأصدقاء من إيصال النجدة لها.

وتشعر بريطانيا بأن الفترة الحاسمة هي بين الانسحاب البريطاني وبين بناء

القوة الكويتية الفاعلة، ولذلك فإن سياستها هي تمكين القوة العربية في الكويت لتوفير الردع اللازم خلال هذه الفترة.

وكذلك يمكن إبقاء احتياطي من مخزون المعدات الثقيلة يمكن استخدامها عند الطوارئ، مع بقاء وفد بريطاني صغير الحجم لصيانة المخزون وتدريب القوات الكويتية.(١٠)

وجاءت مناسبة تقديم الأفكار البريطانية إلى الشيخ عبدالله السالم – أمير الكويت – عند لقاء السفير البريطاني مع سمو الشيخ يوم ١٤ أغسطس ١٩٦١م.

خامس عشر – تعليق أمير الكويت على الاتفاقية :

كان تعليق الأمير على الاتفاقية مع الجامعة العربية بأن هناك أمرين يتعلقان بالاتفاقية؛ أولهما سياسي، والثاني عسكري، وأن أهمية الأمر الأول يجب عدم إغفالها، وأن دعم أعضاء الجامعة العربية للكويت له أهمية كبيرة، وفي الجانب العسكري يشعر الأمير بنوع من السعادة بالرغم من العجز في الدبابات والطائرات، وأن الاتفاقية بشكل عام مرضية.

ويأمل الأمير بأن تشارك كافة الدول العربية في القوة، وأنه يؤيد رأي الملك سعود بن عبدالعزيز بأن تكون القيادة لأحد الضباط السعوديين.

كما أكد الأمير أن صياغة رسالته إلى الحكومة البريطانية التي تطالب بانسحاب القوات البريطانية ليس من شأنها أن تمثل إعاقة لعملية التسليم والتسلم العسكرية، بحيث تتم بصورة فاعلة، وأن تحدث بصورة غير مباشرة؛ بمعنى أن تنتقل من القوات البريطانية إلى قوات الجامعة العربية من خلال الجيش الكويتي.

وحول توقيت التسليم قال الأمير إنه قرأ تقريراً يذكر أن يكون الموعد ١٠ سبتمبر، كما أكد الأمير أن الاتفاقية مع الجامعة العربية – على كل حال – لن تؤثر على ما تبادلناه من رسائل في ١٩ يونيو، وأضاف إنه وفي الوقت المناسب سوف يقوم بشكر الحكومة البريطانية لمساعدتها الكبيرة، وأنه سوف يضع هذا بصورة واضحة في رسالة يجب أن تبقي سرية بيننا. (١١)

يقول التقرير إن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح السالم طلبه (أي السفير) تلفونياً ليسترعي انتباهه بشأن تقرير صدر من رئيس بعثة الجامعة في الكويت، والذي يتوافق مع أفكار الأمير، هذا البيان ينص على أن عدد القوات العربية قد يتخطى عدد القوات البريطانية الموجودة في الكويت، وسيكون العدد بفاعلية عسكرية، وأن القوات البريطانية لن تنسحب إلا بعد وصول القوات العربية وبصورةمتتابعة وتدريجية.(١٢)

وقد كان هناك شعور بالارتياح من الجانب البريطاني، الذي كان يرى أن أمير الكويت على وعي تام بطموحات إخوانه العرب، وأن الترتيبات التي اتخذها كانت محسوبة بصورة جيدة لحماية موقفه والموقف البريطاني؛ لأن الاختيارات ضاقت بعد الفيتو الروسي في السابع من يوليو، مع انعدام فاعلية الاقتراح الإيراني بإيفاد قوة من أصدقاء الكويت خارج دائرة العرب، وأن الأمير يعي أن لديه فترة عامة لبناء قوة كويتية تصد العدوان العراقي لفترة ٣٦ ساعة إلى حين مجيء النجدة البريطانية، وخلاصة الموقف البريطاني أن الحل الحالي هو الحماية الأفضل – وفق الحسابات – لمصالح الكويت ومصالح بريطانيا.

سادسا عشر – الوثائق البريطانية تكشف التفاوت والتناقض في المواقف:

١– من خلال الوثائق البريطانية نكتشف القلق البريطاني من انعدام فاعلية

القوات العربية وجديتها، ومن تشكيلها، مع الخوف من أن تطغى عليها العناصر القادمة من الجمهورية العربية المتحدة، ولهذا فإن الاتصالات المباشرة بين السفارة البريطانية في القاهرة والمسؤولين المصريين كانت ذات أهمية، حيث نرى في تقرير السفارة البريطانية بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٦١م عن حديث مع د. الزيات ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجامعة، أنه تصور أنه يمكن أن تبعث الجامعة بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف إلى الكويت، وأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة على علم بأن كلاً من بريطانيا والأمير لديهما من القلق من أن تتكون الأغلبية من قوات الجمهورية العربية المتحدة، وأن الزيات سمع أن قوات الجامعة يمكن أن تدعمها قوات بريطانية تتواجد في البحرين.(١٣)

٢- موقف الأردنّ :

أ - التلهوني والنفوذ الناصري

لم يعد التفاوت والتناقض في المواقف العربية مختفياً وراء عبارات المجاملة؛ ففي لقاء السفير البريطاني مع رئيس وزراء الأردن السيد بهجت التلهوني ذكر رئيس الوزراء أن الأردن ليست لديها معلومات رسمية بشأن اتفاقية الجامعة مع الكويت، ولذلك فهو ليس له رأي في الموضوع، ثم تحدث مطولاً عن هذا الأمر، وجوهر ملاحظاته كان أن إرسال قوات عربية إلى الكويت محفوف بالمخاطر، ولا يمكن أن يوفّر حلاً نهائياً لمشكلة الكويت، وقد يكون من مصلحة بريطانيا والعرب البحث عن حل آخر.

وأبدى بهجت التلهوني تعجبه من سرعة تصرف الجامعة العربية في حالة الكويت، بينما الأمور على نفس القدر من الأهمية العاجلة لم تعاملها الجامعة بالأهمية ذاتها، وأن الأردن يعتبر الأمين العام عبدالخالق حسونة واحداً من أدوات

الجمهورية العربية المتحدة، فالقصد هو خدمة السياسة الخفية للجمهورية العربية المتحدة، وإن تأثيرها في الكويت خطير بالفعل، وإن وجود قواتها سيزيد من هذه الخطورة، بالإضافة إلى أنه يشكل إثارة للعراقيين، وإنه مندهش من ترحيب بريطانيا بذلك، ويتساءل: هل تريد بريطانيا مزيداً من النفوذ الناصري هناك؟.

وذكر التلهوني أن سفير العراق قابله قبل يوم من لقائه مع السفير البريطاني ومعه مذكرة يهدد فيها العراق بالانسحاب من معاهدة الدفاع المشترك ومن الجامعة العربية إذا ما أرسلت القوات العربية إلى الكويت، ورد التهلوني: إنّ الأردن له حدود طويلة مع إسرائيل، وله العذر في الاعتذار.

وسأل التلهوني سفير العراق: هل تفضل قوات أردنية في الكويت إلى جانب قوات معززة من الجمهورية العربية المتحدة؟ وقال إن السفير شخصياً يفضل مشاركة الأردن، وكان تعليق السفير البريطاني: إن الخطورة تكبر إذا انعزل الأردن وترك الساحة لقوات الجمهورية العربية المتحدة.

ويعلق السفير البريطاني بقوله: إن سرعة الخطوات فاجأت الأردن، وإنهم - في الأردن - يفكرون في طرق من شأنها أن تؤخر من تنفيذ تلك الاتفاقية (إرسال قوات عربية إلى الكويت)، وإن رئيس الوزراء يحاول إقناع الملك بالمشاركة لكن الملك ليس لديه رغبة في ذلك.[١٤]

وواضح أن بريطانيا تريد أن تكون مشاركة الأردن بمستوى يناسب حجمه وقدرته.

ب - الصحافة الأردنية تدعم العراق

وفي ١٦ أغسطس ١٩٦١م التقى الملك حسين بأصحاب الصحف الأردنية،

وأبلغهم أنه أرسل رسالة إلى الجامعة العربية يقول فيها إن الأردن ليس على استعداد لإرسال قوات للمساهمة في الدفاع عن الكويت ما لم تقم الدول الأعضاء التي صوتت مع الكويت بإرسال قوات من جانبها، ويمكن للأردن أن يسلك نفس الطريقة التي سلكها الآخرون، أي عدم إرسال قوات رغم تصويته لصالح الكويت، ويرى الملك ضرورة عدم عزل العراق خوفاً من تحول اللواء قاسم إلى الشيوعيين.

وقد أعطيت الصحف الأردنية تعليمات بالهجوم على الكويت والمملكة العربية السعودية وشيوخ الخليج، وأن تقوم بدعم العراق في هذا النزاع.[١٥]

جـ - الملك حزين وقد يشارك بكتيبة

يبدو أن حكومة العراق تحاول الاستفادة من الخلخلة في مواقف بعضهم؛ فالسفير البريطاني في الأردن يقول في تقريره يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١م، بعد لقائه بالملك حسين في اليوم نفسه.

لقد اعترف الملك بأنه يواجه موقفاً صعباً، وأن الأردن مستعد رغم ذلك للمساهمة بكتيبة، وأنه مستعد ليعيد النظر عندما لا يتوافر العدد المطلوب للقوة العربية، لأن البديل هو المزيد من قوات من الجمهورية العربية المتحدة، وهو أمر يزيد من تعقيد الأمور.

ويعبر الملك حسين عن رأيه بقوله إنّ الجامعة العربية كان يجب أن تعطي الأولوية للحل السياسي بعد أن تعهد اللواء قاسم بعدم استعمال القوة.

ويخشى الملك من هجوم عراقي على القوات العربية في الكويت، الأمر الذي سيدخل القوات الأردنية في عمليات عسكرية ضد العراق جنباً إلى جنب مع

قوات الجمهورية العربية المتحدة، وبما يخدم أهداف القاهرة في الإطاحة بنظام العراق ويهدد مصير الأردن نفسه.

وإن الملك حزين لإخفاقه في إقناع الملك سعود والمسؤولين الكويتيين بتقدير المخاطر، وكذلك لما يرى من مظاهر التواطؤ بين السعودية والجمهورية العربية المتحدة، كما وجد نفسه وسط أحداث لا يستطيع السيطرة عليها، وبالطبع فإن الوضع لا يريح الملك، لكنه لا يملك التأثير لتغيير الوضع.

وقد أبلغ السيد سمير الرفاعي (السياسي البارز في الديوان الملكي) السفير البريطاني بأنه هنأ الملك على اتخاذ القرار الوحيد المناسب، وأنه يشارك الملك مخاوفه ونصحه بعدم الاستعجال في إرسال قوات أردنية، وليترك الآخرين لاكتشاف ردة الفعل العراقية، وأن الجامعة العربية حاولت أن يتولى الأردن قيادة القوات، ولكن الأردن تخلص من هذا الاقتراح.

وأن الملك أكد بأن الكتيبة الأردنية تتلقى أوامرها من الأردن فقط (ليس من قائد القوات ولا من الحكومة الكويتية).[١٦]

د – التلهوني والضيافة الناصرية

بالإضافة إلى ذلك تتردد الشكوك، وخاصة في الأردن، بشأن اتفاق سري بين بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة لترتيب قوات عربية تعطي الجمهورية العربية المتحدة موضع قدم في الخليج؛ جاء ذلك في برقية السفير البريطاني في عمان في ١٧ أغسطس في لقائه مع رئيس الوزراء بهجت التلهوني وإشارات رئيس الوزراء بشأن ما يقولون عن المؤامرة الثنائية (المصرية – البريطانية).

ورد السفير : إن الأقاويل رددت منذ عهد قريب أن بريطانيا حاكت مؤامرة

ادعاءات قاسم في الكويت بالاتفاق معه، ويقولون أيضاً إن الجمهورية العربية المتحدة تعتقد بأن بريطانيا تحالفت مع الشيوعية في العراق لإبراز دور أكبر للشيوعية. ويعلق السفير: إننا نزهو بهذه المجاملة التي تعطينا هذه الحنكة الفريدة في السياسة.

ويتحدث السيد التلهوني قائلاً: إنه عندما ذهب وفد الأردن الأمني إلى الكويت في يونيو ١٩٦١م، وزار مدير الأمن العام الكويتي، قدمت له القهوة والشاي بفنجان عليه صورة ناصر، وأن الغرفة خالية من صور رسمية ما عدا صور ناصر، وأن السيدين الطراونة والبحيري هما اللذان أخبراه بذلك بعد عودتهما من الكويت.

كما نكتشف من الوثائق البريطانية أن هناك ضيقاً من بعض الدول المساهمة التي لم تكن طرفاً في المداولات بشأن قيادة القوة وشؤون إدارتها، وأن هذه القضايا تحل داخل الجامعة في القاهرة بمعزل عن الدول المساهمة[١٧].

٣- المغرب يعتذر

قدم المغرب الاعتذار لأن الجيش يخضع لإعادة تنظيم، كما رفضت باكستان مقترح إيران الذي مات عملياً. وشكل رفض المغرب خيبة أمل؛ لأن المغرب له تجارب في قوات حفظ السلام، وكانت قواته من أفضل القوات في الكونغو، ووجوده يعطي، التوازن وهو ليس طرفاً في المشاكل العربية.[١٨]

٤ – السودان يشارك بسرية

ويتحدث تقرير من السفارة البريطانية في الخرطوم بتاريخ ١٧ أغسطس أن السودان قد يشارك في قوة من سرية واحدة تحت قيادة ليست عالية، بينما تريد بريطانيا مشاركة أكبر من السودان لأن سياستها هادئة وقواتها منضبطة.[١٩]

وتتابع بريطانيا الاتصالات التي يقوم بها وفد الجامعة العسكري برئاسة الفريق احمد عبدالحليم فيما يتعلق بوصول القوات إلى الكويت؛ لأن بريطانيا لا تريد فراغاً "أمنيا" في الكويت، لذلك تريد معرفة نوع القوات التي ستصل مبكراً، ووقت وصولها، وطريقة نقلها إلى الكويت.

ويتزامن ذلك مع تصعيد الهجوم الإعلامي العراقي على جهاز الجامعة العربية، وتشويه سمعته، وإضعاف ثقة العرب به، واتهامه بأنه يعمل على إعطاء الجمهورية العربية المتحدة قاعدة عسكرية في الكويت لخدمة أغراضها في الخليج، والتشكيك في صلابة الموقف العربي، وتبني العراق سياسة النفس الطويل وإطالة الأمور، على أمل أن تبرز عناصر تحول الموقف لصالح العراق.[٢٠]

ويقول اللواء حسن البشير وزير الدفاع السوداني إن السودان يجب أن يشارك في المداولات، وأن السودان سيرسل ضابطاً برتبة كبيرة ليرأس الكتيبة من أجل متابعة كيفية الاستفادة من هذه القوات، ويعطي اللواء حسن البشير أهمية كبرى للردع السياسي للقوة، ويعتقد أن الوجود البريطاني في البحرين يضيف إلى جدية الردع، لكنه قال إن الوضع يعتمد على تقديرات أمير الكويت من حيث عدد القوات العربية وتدريبها على الردع.[٢١]

٥ – المحاولات مع ليبيا لم تفلح :

ولم تفلح المحاولات البريطانية مع ليبيا؛ التي اعتذرت رغم لقاء السفير البريطاني مع الملك إدريس السنوسي واتصالاته بكافة المسؤولين، لأن ليبيا لا تتدخل حتى مع القريبين منها مثل أزمة تونس والكنغو.[٢٢]

٦– لبنان يتحفظ

كما جاء في تقرير السفير البريطاني في بيروت بعد لقائه مع فيليب تقلا وزير

الخارجية اللبناني أن الوزير ذكر أنه لا يوجد قرار في الجامعة بإرسال قوات إلى الكويت، وأن القرار هو توفير دعم فعال للحفاظ على استقلال الكويت، وأن الحكومة اللبنانية تتحفظ على إرسال قوات، وأن الأمين العام للجامعة لا يملك صلاحية إرسال قوات دون تخويل واضح من الدول، مثله مثل الأمين العام للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالكويت يؤكد الوزير أن لبنان لن يشارك في عملية قد يكون الصدام العسكري فيها واحداً من المليون؛ فلا يوجد خيار؛ إما أن تكون قوة جدية أو ألّا تكون، ولبنان لا يريد علاقة بها.

وكان رد السفير البريطاني بقوله: إن بريطانيا تريد سحب قواتها من الكويت، وكذلك الجامعة العربية تريد ذلك.

وإذا هناك واحد من المليون في احتمال سيل الدماء فإن الاحتمال سيتضاعف مع الفراغ على الحدود بين البلدين.

ورد السيد تقلا: إن الجمهورية العربية المتحدة والسعودية تستطيعان إرسال القوات إلى هناك مع من يريد من الدول العربية الأخرى.

وإنه لا يرى الضرر في بقاء القوات البريطانية في الكويت لفترة أطول حتى يتم الحل السياسي.

ويعترف الوزير تقلا بأن بقاء القوات البريطانية في الكويت سيدفع العرب إلى مهمة التنديد في الأمم المتحدة وفي المنابر الأخرى إذا ما بقيت في الكويت، وفي النهاية أكد أنه لا أمل في المشاركة مع الاستعداد للاستماع إلى ما يقوله وفد الجامعة عند وصوله إلى بيروت.[٢٣]

وفي الوقت الذي تكثف فيه بريطانيا اتصالاتها لتشجيع الدول العربية على المشاركة تقوم بعثة الجامعة العربية بزيارات إلى السودان والأردن وتونس وليبيا والمغرب والسعودية ولبنان، برئاسة د. سيد نوفل الأمين المساعد للشؤون السياسية، والفريق أحمد عبدالحليم رئيس البعثة العسكرية.

وقد نجحت البعثة مع السودان، ومع الأردن، ولم تفلح مع اليمن ولبنان وليبيا والمغرب.

ويلاحظ التباين بين الدول في تفسيرات دور مهمة قوات الجامعة وصلاحيتها، والتباين حول ضرورتها والالتزام بتشكيلاتها بأوامر عواصمها بدلاً من قيادة القوات نفسها. وفوق ذلك التباين في مدى استقلالها عن عواصمها وعن ضرورة وجودها.

وقد برزت مشكلة النقص في عدد القوات؛ فالهدف هو الحصول على ٣٠٠٠ جندي، ويبدو أن الاعتماد سيكون على الجمهورية العربية المتحدة رغم تحفظاتها على المشاركة ورغم مخاوف الآخرين من نفوذها.

وهناك أيضاً شكوك بشأن جاهزيتها لتنتشر في الكويت - بحسب الخطة المقترحة - في الأسبوع الأول من سبتمبر.

كما يقوم جهاز الجامعة بالإسراع بموعد وصولها إلى الكويت المحدد له الأسبوع الأول من سبتمبر، وتشكك بريطانيا في قدرة القوة على الوصول في ذلك التاريخ.

سابع عشر - الكويت تنسق بين القوات العربية والحكومة البريطانية:

١ - عادت بعثة الجامعة العربية إلى القاهرة يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦١م، بعد جولة في الدول العربية، والتقى مستشار سفارة بريطانيا مع د. سيد نوفل الأمين

المساعد للجامعة يوم ٣ سبتمبر، الذي ذكر له أنه حدد يوم ٧ من سبتمبر بداية وصول طلائع القوات، وأنه أبلغ المسؤولين في الدول المساهمة بأن تحدد مواعيد الرحلات لكي تنقل طائرات الكويت الجنود إلى الكويت، وأنه أبلغ المسؤولين في الجامعة لكي يتم تبليغ السفارة البريطانية في القاهرة.

رد المستشار بأن بريطانيا تريد اتصال مباشر مع البعثة العسكرية للجامعة من أجل معرفة التفاصيل بشأن الوحدات والمعدات، وموعد الوصول وغيرها، من أجل التنسيق.

وتقرر في لقاء القاهرة بين المسؤولين في السفارة البريطانية وبين د. نوفل الأمين المساعد للجامعة أن تكون حكومة الكويت هي التي تنسق بين القوات العربية والحكومة البريطانية وسفارتها في الكويت، وأن المبادرة بذلك حول هذا الإجراء جاءت من الكويت، كما أن الجامعة العربية لا تحبذ مظاهر التنسيق مع السفارة البريطانية في القاهرة خوفاً من النقد الإعلامي والصحفي.[٢٤]

٢- مخاوف بريطانية من القوات العربية

وأبرز المخاوف هي التي جاءت في تقرير المقيم البريطاني السياسي في البحرين، ومن المخاوف أن يكون وصول القوات العربية بعدد صغير، وأن يستغرق مدة طويلة، وربما بعدد لا يتجاوز المئات.

كما تتخوف بريطانيا من أن يتعرض الأمير لضغوط من الجامعة العربية ومن بعض الكويتيين لسحب القوات البريطانية قبل اكتمال العدد الكافي من قوات الجامعة.

والخوف أيضاً من أن تكتفي الجامعة العربية بإعداد أقل مما خطط له بسبب عدم حماس الدول في المشاركة، وربما يتعرض الأمير إلى ضغوط لقبول عدد صغير

كحل وسط. وحدوث أحد الاحتمالين قد يشجع العراق على القيام بعمل ما قد يؤثر في قدرة بريطانيا على مساعدة الأمير ونجدته.

ويقترح المقيم السياسي البريطاني في البحرين أن يكون له دور في التواصل مع الأمير عندما تظهر دلائل على ظهور أحد الاحتمالين، بصرف النظر عن وضع السفير البريطاني المرشح للكويت سير جون رتشموند، ويمكن الاعتماد في التواصل مع الأمير على اتفاقه مع الجامعة العربية بشأن الفاعلية للقوة، وعلى رسالة بريطانيا إلى الأمير بقبول الانسحاب من الكويت تحت مفهوم الفاعلية للقوة.

وخلاصة هذا التحليل الذي أرسل من البحرين في ٥ سبتمبر إلى لندن هو:

إن المهم هو إصرار الأمير على التزام الجامعة بالعدد الموعود وفق الاتفاقية.[٢٥]

ويعود القلق البريطاني من حجم القوة العربية كما ظهر من خلال الوثائق، فيواصل المقيم السياسي البريطاني في البحرين التعبير عن قلقه بأن الخوف أن تكون القوات العربية أقل من ألفين، مع احتمالات قبول الأمير لحل وسط.

وأعتقد بأننا لا بد أن نبلغه بخطورة مثل هذا التخفيض مع انعدام فاعلية القوة، الأمر الذي يعقد قدرتنا على النجدة في الوقت المناسب.[٢٦]

وفي تقرير آخر صادر من السفارة البريطانية في عمان في ٦ سبتمبر يؤكد رئيس الوزراء بأن مشاركة الأردن مشروطة بمشاركة كافة الدول العربية.

وإن رئيس الأركان الأردني ذهب إلى القاهرة للتشاور، وإن هناك رفضاً من اليمن وليبيا ولبنان والمغرب، وستقرر الحكومة الأردنية الموقف بعد عودته، كما كرر رئيس الوزراء صعوبة مشاركة الأردن وحساسية الوضع، ويريد المزيد من

المشاركة العربية، وإنه استدعى القائم بالأعمال اللبناني في عمان لتشجيع لبنان على المشاركة، وهناك أيضاً تواصل مع السودان.

ويكرر رئيس الوزراء أن مشاركة الأردن - إن تقرر ذلك - ستكون كبيرة، ربما فرقة متكاملة، لأن الأردن يريد لقواته الاكتفاء الذاتي، وألا تتداخل مع أي قوة من الدول العربية الأخرى، وإن الأردن بناء على طلب من الجامعة سيرشح نائباً للقائد العام السعودي.

وقد شعر السفير البريطاني بأن رئيس الوزراء مرتاح من اتصالات الكويت مع الأردن، وبما يوفر استخراج شيء مفيد من الكويت مقابل المشاركة، وإن الأردن لا يستطيع تحمل تكاليف قوة كبيرة ترسل إلى الكويت، مع الأمل في تقدير وضع الأردن من قبل بريطانيا. ورغم الكفاءة القتالية للقوة الأردنية فإن الحكومة الأردنية ستبقى القوة تحت إمرتها، وستعمل المستحيل لإبعاد قواتها عن العراق الذي يتشاور مع الأردن بصورة مستمرة.(٢٧)

ويواصل السفير في عمان تقاريره، حيث أرسل في ٧ سبتمبر تقريراً يقول فيه: إن رئيس الوزراء الأردني أرسل يخبره بأن الأردن قرر إرسال كتيبة من ألف شخص مع بطارية مضادة للطائرات، مع ضابط برتبة عميد ليكون نائباً للقائد العام، وإن الأردن مستعد لسد العجز الناتج عن عدم مشاركة دول عربية أخرى، وإن القوة مستعدة للسفر في أي وقت، وربما تغادر الكتيبة في ١٤ سبتمبر.(٢٨)

٣- لقاء السفير البريطاني مع الأمين العام

ومن القاهرة تقرير آخر، بشأن لقاء السفير البريطاني مع الأمين العام عبدالخالق حسونة الذي أفاد بأنه يأمل بأن ترسل الطلائع يوم ١٥ سبتمبر -

تاريخ التقرير في ٧ سبتمبر - وأن القائد ورئيس هيئة الأركان (السعودي) للقوة المقترحة سيذهبان إلى الكويت قبل هذا التاريخ.

وأكد حسونة أن الاتصالات بين القوة العربية وحكومة بريطانيا ستكون من خلال الكويت وليس مباشره.(٢٩)

وسيتولى الكتيبة الأردنية العميد خالد الصحن (عراقي الأصل من قبيلة الظفير)، أما كتيبة المشاة الثانية فستكون بقيادة الرائد عويد علي فضل، سعودي الأصل من قبيلة شمر.

والأردن راغب في تعزيز قواته في الكويت إذا لم يتوافر الثلاثة آلاف مقاتل من القوات العربية الأخرى.(٣٠)

ويتولى المقدم - كامل الدباغ - من المملكة العربية السعودية رئاسة أركان القوة، وقد وصل إلى الكويت يوم ٨ سبتمبر.

ويقول السيد عبدالخالق حسونة وفق التقرير البريطاني إن المواعيد والإعداد سيكون كما يلي:

- القوات السعودية تتكون من ١١٠٠-١٢٠٠ شخص سيصلون يوم العاشر من سبتمبر بطائرات تحملهم من الرياض.
- سيصل قائد القوات ونائبه يوم ٩ أو ١٠ من سبتمبر.
- ستصل قوات السودان المكونة من مائة شخص يوم ١١ سبتمبر.
- ستصل قوة كتيبة المدرعات الأردنية يوم ١٦ سبتمبر.
- ستصل قوة من الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٣ سبتمبر.(٣١)

*** كل ذلك من التقارير ولا يعرف العدد الحقيقي إلى حين الوصول.**

٤- نوايا القوات الأردنية تجاه الكويت :

ويبدو أن متاعب الكويت مع القوات العربية تبدأ قبل وصولها فعلياً إلى الأرض الكويتية، حيث بدأ الفكر البريطاني الرسمي يتساءل عن نوايا القوات الأردنية تجاه الكويت.

وهذا التساؤل البريطاني مبني على مواقف الحكومة الأردنية التي لا تريد انصهار قواتها مع القوات العربية، وتتلقى الأوامر من عمان مباشرة، وأن القوات لن تجر إلى صدام مع العراق، وبذلك لا تشكل عنصراً هاماً في الردع السياسي، وربما من الناحية النظرية تمارس عملاً متواطئاً مع العراقيين.

ومن المسلم به أن يقلق الإنسان من عدم رغبة القوات الأردنية في توظيف قوتها ضمن الردع؛ لأن قيمتها ستضعف، وفي أسوء الحالات ربما تكون سلبية، وهل يمكن استخدام القوات الأردنية لسياسات خارج التفويض المعطى للقوات العربية؟.. هذه تساؤلات من الوثائق البريطانية، كما سنراها في الفقرات القادمة.

فالقائد خالد الصحن معروف للسفارة البريطانية في عمان، وله علاقات مع الجيش البريطاني، ومكمن ضعفه هو حب الاسترخاء، ويقال إنه خفف كثيراً من حب الاسترخاء في الآونة الأخيرة.

ويقال إن له قريباً له نفوذ في دوائر الحكومة الكويتية، وترى بريطانيا أنه لابد من البحث عن وسيلة للاتصال به، سواء من قبل عنصر من القوات البريطانية أو من فريق التنسيق العسكري، لأن ذلك مفيد للمعلومات عن القوات العربية.[٣٢]

٥- لقاء الملك حسين مع السفير البريطاني في ١٣ سبتمبر ١٩٦١م

تحاشي الملك حسين الاتصال بالسفير البريطاني، لكيلا يعطي الانطباع بالتراخي مع بريطانيا في مساعيها لتشجيع الأردن للمشاركة في القوات العربية، والقوات الآن في طريقها إلى الكويت.

وموقف الملك معروف بأنه لا يرى أن قرار الجامعة بإرسال قوات هو القرار الصائب، وطالما أن القرار قد اتخذ فإن على الأردن المشاركة، وإذا ما هاجم اللواء قاسم الكويت فإن القوات الأردنية ستكون في موقف صعب دون وسائل اتصالات وهي بعيدة عن الوطن.

ورغم ذلك ستتصرف هذه القوات وفق القدرة، ويشكك الملك في القدرة القتالية للقوات العربية الأخرى، ويأمل الملك في أن تكون خطوة الأردن بإرسال قوات إلى الكويت أمراً مقدراً من بريطانيا، حيث أراحها من مسؤولية ستتولاها بنفسها. وأن الملك على ثقة بأنه إذا ما تم هجوم عراقي فإن بريطانيا ستأتي لمساعدة القوات الأردنية أو على الأقل أن تكون مستعدة للمساعدة في إجلاء هذه القوات من الكويت، وجاء رد السفير بأن بريطانيا ملتزمة بموجب الاتفاق مع الأمير على مساعدة الكويت متى ما طلب الأمير.

ويرد الملك قائلاً : إنه ليس على اطلاع على الدسائس التي تشغل حلفاءه العرب، ولكنه سمع أن الجمهورية العربية المتحدة موجودة بنشاط داخل العراق، وأنه لا يملك المعلومات الكافية عما يدور في الكويت، وربما يساعده السفير والسفارة البريطانية في إعطائه المعلومات المتوافرة عن هذا الوضع. ويقترح أن يتصل أحد من السفارة البريطانية في الكويت بالعميد خالد الصحن قائد القوة الأردنية.

ويضيف الملك: إنه يتخوف كثيراً من إرسال قوات أردنية إلى الكويت، ولا يعلم كيف سيكون ردة فعل اللواء قاسم على وجود القوات العربية.

وإن رئيس الوزراء "التلهوني" ذكر أن (قاسماً) أرسل رسالة شديدة اللهجة يشكو فيها من الخداع ومن التدخل الأردني.

ويقترح السفير على حكومته أن ترسل رسالة طمأنة إلى الملك الذي يبدو صادقاً في قلقه. وأوصى بإرسال أية معلومات تتوافر لبريطانيا من بغداد أو من الكويت بناء على طلب الملك لمعرفة ما يدور.[٣٣]

٦- الملك يتدخل لصالح المشاركة :

وصلت القوات الأردنية إلى الكويت في ١٧ سبتمبر، وكما نعلم فإن قرار الأردن بإرسال قوات لم يكن سهلاً.

وكما يقول رئيس أركان القوات المسلحة في الأردن اللواء فواز ماهر: إنه ذهب إلى اجتماعات القاهرة في نهاية أغسطس ومعه تعليمات بأن مشاركة الأردن مشروطة بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وعندما عاد من القاهرة اجتمع مع الملك حسين بحضور رئيس الوزراء "التلهوني" وقائد الجيش حابس المجالي، وأحمد الطراونة رئيس الديوان الملكي.

وكان النقاش بشأن مشاركة الأردن يسير نحو عدم المشاركة، غير أن فواز ماهر كان يرى أن مشاركة الأردن بقوة مؤثرة ستزيد من نفوذ الأردن ومكانته العربية، وأن العامل الحاسم كان تدخل الملك لصالح المشاركة، ولهذا فإن الأردن سيرسل ألف جندي، والجمهورية العربية المتحدة ٣٠٠، والسعودية ١٢٠٠، والسودان كتيبة من مائة شخص، وأن مشاركة الجمهورية العربية المتحدة هي من فنيين ومهندسين، يرافقها الاعتبار السياسي أكثر من العسكري.

وقد أُعطى قائد القوة الأردنية (خالد الصحن) تعليمات بمراقبة نشاط قوات الجمهورية العربية المتحدة وأن اختيار خالد الصحن كقائد للقوة أمر غريب ويثير الدهشة لدى الأوساط البريطانية، وهو العميد المعروف بحبه للاسترخاء وخاصة في مدينة نابلس، ولأنه أبعد عن منصبه منذ أشهر بسبب سلوكه المثير للتساؤلات، ومع ذلك فإنه تحسن كثيراً بسبب اهتمامه بصحته.

وقد عاد منذ فترة قصيرة مع العلاج، وتصور المسؤولون في الأردن المعروفون بروح التفاؤل أنه خلق من جديد، وأصبح المرافق العسكري للملك، ويبدو أن هناك غرضاً وراء إرساله إلى الكويت، لأن له أخ أو قريب له نفوذ في الدوائر الكويتية الهامة، كما تمت ملاحظة أن قائد كتيبة المشاة الأردنية من أصول عراقية، وله اتصالات مع العراق، وأن الشعور العام بأن كتيبة المشاة المرسلة إلى الكويت ليست من الدرجة الأولى من الكفاءة.

وهناك أخبار غير مؤكدة – كما يقول اللواء فواز ماهر – بأن الجامعة قد تختار ضابطاً مصرياً كبيراً للقيادة، ويبدو أن ذلك غير صحيح لأن مبدأ القيادة سيكون للدولة التي تقدم أكبر حجم وهي المملكة العربية السعودية.

كان وضع الأردن مثل من يركب حصانين متصارعين في الوقت نفسه؛ فهم أصدقاء مع العراق، وأصدقاء مع الكويت، ويسعون لتقليل نفوذ الجمهورية العربية المتحدة في عمليات قوات الجامعة. ويبدو أن الأردن لا يريد أن يكون طرفاً في أية مواجهة بين قوات الجامعة والعراق، وربما يساعد وجود قوة أردنية بهذا العدد على التزام العراق الهدوء. (٣٤)

٧- العميد مازال يمارس هوايته

ويؤكد التقرير الآخر المرسل من السفارة في عمان بتاريخ ١٨ سبتمبر أن العميد

خالد الصحن لا يزال يمارس هوايته في الاسترخاء ، وقبل ذهابه إلى الكويت كان يمارسها كثيراً، ولم يفد فيه العلاج، وترى السفارة البريطانية، وتشاركها السفارة الأمريكية الرأي، أنه لا يصلح للقيادة، ولكن الواضح أنه اختيار الملك شخصياً.

وقد أبلغ أحد أعضاء السفارة البريطانية في عمان الملك حسين بأن هناك إشاعات في الأردن ليس من واجب السفارة التعليق عليها وهي تتصل باختيار قائد القوة إلى الكويت. ويرد الملك إنه عارف بالإشاعة، وإن الملك وضع العميد تحت المراقبة بصفته المرافق العسكري، وان الملك مطمئن بأن أوضاعه تحسنت، ويريد الملك من بريطانيا مراقبة الوضع في الكويت، فإذا ما حدث ما يزعج فإنه سيعزله عن منصبه، وإن الملك تحدث معه بقوة وطلب إلى آخرين في القوة مراقبته، ويقول الملك إنه اختاره للقيادة لأنه من قبيلة عراقية، ويعرف المنطقة جيداً، وله خلفية قائد القوات العربية السعودي نفسها.

وهو ليس من الذين يفقدون السيطرة على أعصابهم عند الأزمات، وقد أكدت السفارة للملك أن بريطانيا اتخذت إجراءات الاتصال مع العميد الأردني، ويؤكد الملك أهمية اختيار ضباط لهم ارتباطات عراقية، ويريد الملك الاستفادة من وجودهم في الكويت للحصول على معلومات عسكرية ومخابراتية بشأن الوضع في العراق.(٣٥)

وتتكاثر التقارير عن القلق البريطاني لعدم اكتمال القوات العربية للعدد المطلوب بين ثلاثة آلاف وثلاثة آلاف وخمسمائة، وهو الحد الأدنى للحصول على الفاعلية كما ينص اتفاق الأمير مع الجامعة العربية.

وحتى يوم ٢٠ سبتمبر كان العدد لا يزيد عن ألفين، مع احتمال وصول عدد ٣٥٠ جندياً من السعودية، ومن الممكن أن تكون فعالة إذا ما توافرت لها الآليات والأسلحة الجيدة.

وعلى لندن أن تتذكر أن للقوة مفعولاً سياسياً رادعاً، وهي لا تتأثر بالفرق بين ٣٠٠٠ و ٢٥٠٠، ولهذا فإن قلق لندن ليس له أي مبرر.

٨- إظهار التقدير للملك :

ومن المفارقات في تطور القوة العربية في الكويت أن السفير البريطاني في عمان يحدث حكومته عن إظهار التقدير للملك حسين الذي كان متردداً في المشاركة في القوة، وكذلك الاتصال بحكومة الكويت لحثها على تبادل السفراء مع الأردن، وبدء التواصل مع قائد القوات الأردنية في الكويت. ويقول السفير:

مهما كانت دوافع الملك فإن وجود قوات أردنية بهذا الحجم أمر يستحق التقدير، فوجود هذه القوة سيصعب سيطرة السعودية أو الجمهورية العربية المتحدة على الكويت، كما يقول السفير البريطاني في الأردن.

ويعتقد السفير أن القدرة القتالية للقوات الأردنية أفضل من مثيلتها من السعودية أو الجمهورية العربية المتحدة، غير أن ملاحظات الملك المقيدة قد تؤثر على هذه الفاعلية، ومن المؤكد أنه أمر سيء للغاية أن قوة بحجم القوة الأردنية ليست على استعداد لمحاربة الغزاة العراقيين؛ لأن اللواء قاسم على علم بهذا الموقف، الأمر الذي قد يشجعه على المجازفة.

ومن المتعذر أن يتصرف ضابط بريطاني لأخذ المبادرة بالاتصال بالقائد الأردني، ويخصه بذلك بمعزل عن باقي أعضاء القيادة في القوة العربية.

ويبدو أن أمير الكويت كان يريد استبعاد الأردن من إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، لكن هذا الشعور كان في وقت سابق عندما كان الأردن متردداً في الإسهام بقوة أكبر من القوة التي اقترحها السودان لمساهمته.

ففي بداية وقت تبادل السفراء بين الكويت وبعض الدول كان الأردن يشكل عقبة في معارضته تشكيل القوة العربية، ولهذا فليس هناك ما يثير الاستغراب إذا لم تكن عمان على لائحة الكويت الصغيرة في قائمة السفراء؛ لأنها لا زالت تعاني من نقص في توفير عناصر مؤهلة للخارج.

ويضيف السفير البريطاني معلقاً على فتح سفارة كويتية في لبنان:

أما في حالة لبنان والتبادل الدبلوماسي معها فقد فرضته المصالح السياحية والاجتماعية، ودور بريطانيا في هذا المجال بذل المساعي فقط، ولكن على الأردن نفسه أن يسعى ويظهر الاهتمام بتحسين العلاقات مع الكويت، وعلى كل حال لا يعتقد السفير أن هناك صعوبة في إرسال رسالة من بريطانيا (حسن نوايا وصداقة) إلى الملك حسين.

وترد وزارة الخارجية البريطانية على السفير بأن يخبر الملك بأن بريطانيا مسرورة لإرسال قوة فعالة إلى الكويت، وتقدر الصعوبات التي تجاوزها الأردن لاتخاذ هذا القرار، والحكومة البريطانية متأكدة من أن هذه القوة ستضعف نزعة المغامرة لدى قاسم في الهجوم على الكويت.

ولا زال القلق يساور الحكومة البريطانية بشأن ملاحظات الملك بأن القوات الأردنية ستجلو عن الكويت في حالات معينة، وخاصة أن العراق على علم بهذه الملاحظات، وربما تشجع اللواء قاسم على انتهاز الفرصة، ولذلك ترجو أن يتناول السفير مع الملك ضرورة أن تقوم القوات الأردنية بواجبها، وفي هذا الموقف تؤكد بريطانيا الضمان بعد اندلاع القتال.

ولا تملك القوات البريطانية وسيلة لإجلاء القوات الأردنية إذا ما تم انسحاب القوات البريطانية من الكويت.

وبريطانيا على استعداد لممارسة ما يمكن عمله بخصوص تبادل السفراء بين الكويت والأردن، وعلى الأردن الإدراك أن نفوذها محدود جداً.

كما تريد بريطانيا إبلاغ الملك بأن قائمة الأماكن التي سيذهب إليها سفراء الكويت لم تعد على أساس المساهمة في القوات العربية؛ فبيروت انضمت إلى اللائحة بسبب المصالح الكويتية في لبنان، وليس من المستغرب ألّا تضم اللائحة عمان نظراً لتردد الأردن في مساعدة الكويت، وليس بالإمكان تعديل القائمة بسرعة بسبب ندرة العناصر المؤهلة لإرسالها إلى الخارج، ولكنها تعتقد أن مساهمة الأردن الجزيلة في القوات العربية تشكل الأرضية المناسبة لأن تعيد الكويت موقفها.

ولا يوجد ما يمنع الملك من اقتراح تبادل السفراء على الأمير مباشرة، عن طريق مبعوث خاص، وعلى الملك أن يتقبل إذا ما أظهر الكويتيون التردد؛ فإن ذلك يعود لاعتبارات عملية.

وإذا أخذ الأردن المبادرة فإن ممثل حكومة بريطانيا سيبذل قصارى جهده لإقناع الأمير بقبول المقترح الأردني لأن ذلك في مصلحته، ولكن لن يتحرك السفير البريطاني في الكويت إلى أن يأخذ الأردن زمام المبادرة، ولن يكون مؤثراً ما لم يطور الأردن الفتور في صداقته مع الكويت.[٣٦]

ويرد السفير البريطاني في الأردن على هذه الرسالة بأنه تحدث مع الملك أمس الموافق ٢٤ سبتمبر، يقول السفير:

ذكرت له أن تأكيداته لي وتصريحاته العلنية بشأن التزام القوة الأردنية بواجبها ضمن القوة العربية هي أكبر الوسائل تأثيراً في احتواء اللواء قاسم عن المخاطرة.

ولم يكن من المناسب إبراز مخاوف بريطانيا من تصريحات الملك السابقة بشأن دور القوة.

ويضيف السفير قائلاً:

اعتقد أنه يمارس عادته في التصرف بشيء من الضيق والسير قدماً نحو المستقبل، ولا يتوقع تأكيدات محددة من بريطانيا، وإنما مجرد بعض التعبيرات التي تريحه وتظهر حسن نوايانا. وشكرني على مشاعر حكومة بريطانيا، وأنه عندما حدثني في السابق عن إرسال قوات إلى الكويت شعر بأن جزءاً هاماً من الأردن خارج سيطرته، وأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً للقوة عندما تصل إلى الكويت، وأراد أن يشعرنا كصديق قادر على المساعدة، بأن نضع مصير القوة الأردنية في الاعتبار.

وانتهزت المناسبة لأشرح للملك مسببات القلق من تصريحاته بشأن دور القوة، واعترف الملك بأن المخاطر التي يتصورها هي افتراضية ومن الصعب التنبؤ بما قد يحدث.

وإنما يأمل الملك مجدداً في مساعدتنا وحسن نوايانا إذا ما حدثت صعوبات خطيرة. وأخبرت الملك عن الترتيبات للاتصال مع القائد الأردني في الكويت، وأن القائد الأردني أحاط علماً بأن ممثلي بريطانيا سيتصلون به.[٣٧]

ويواصل السفير البريطاني طمأنة لندن بشأن سلوك الملك؛ ففي رسالة من السفير البريطاني في عمان بشأن الضيق البريطاني من بيانات الملك عن القوة الأردنية في الكويت، يرى السفير:

المهم هو إظهار الدعم والمجاملة للملك؛ لأن السفير لا يشارك الضيق الذي سببته هذه التصريحات لوزير الخارجية، فلا داعي للمبالغة في التفسيرات حيث يجب ألّا ننسى أننا لا نتعامل مع رجل دولة صقلته التجارب يزن كل كلمة، وإنما مع ملك شاب صغير السن متهور أحياناً، وعاطفي جداً، وأحيانا موهوب جداً، وهو رجل متقلب جداً، وهو في معدنه عربي يتيح للظرف الحاضر أن يمحو من عقله شيئاً كثيراً من ترسبات الماضي.

ويواصل السفير حديثه قائلاً:

وعندما قابلني لبحث موضوع الكويت كان قد اتخذ قراراً جريئاً وسخياً لإرسال قوات إلى الكويت.

وبهذا الشعور قد نسي كل التشويهات وحسابات الأرباح التي انغمس فيها الأردن، وبدا كأنه الفارس الذي يعمل جهده للوحدة العربية وللكويت ولأصدقائه البريطانيين، الذين مهما تضايق الواحد منهم أحياناً فإنه يحتفظ بمودة صادقة، وهو يريد إسعادهم بنفس الطريقة التي يريد كل منا إسعاد ناظر مدرسة محترم.

بهذا الشعور يرى الملك احتمال أن تجد القوات الأردنية نفسها في الكويت مثل العذراء في مأزق، بمفردها، مستعدة للدفاع والحرب، بعد أن خيب آمالها العرب الذين سيهربون إلى صحراء السعودية من أول طلقة، تاركين الأردنيين تائهين على سواحل الكويت، وفي هذا الصدد كل ما يريده الملك تأكيدات بأنه أجاد في خطواته مع بعض الدلائل بأننا لم ننفض أيدينا من الوضع، وإنما سنواصل متابعة الوضع عن كثب من أجل مساعدة العرب (الأردنيين) للخروج من أية متاعب جدية.

وقد أكد لي بشكل محدد أن القوات الأردنية ستقدم خير ما تقدر عليه إذا ما هاجم اللواء قاسم، وأن تصريحاته العلنية يقصد منها خلق هذا الانطباع، وأن القوات الأردنية بلا شك ستحافظ على الشرف الأردني، ولا يكون ذلك بالهروب وإعطاء ظهرها للمعارك من أول طلقة واللجوء إلى العدو.

وينصح السفير بالاكتفاء بهذه التطمينات، ولا داعي للقلق، وإظهار الثقة في السلوك الأردني.

ويبدو أن الملك سعيد بأنه نال رضا صديق قديم، وأية مبادرة للتقدير ستزيد من ثقته بأنه اتخذ القرار الصائب، ولا ننسى أنه يتعرض للهجوم من بعض الأردنيين لأنه يقوم نيابة عن بريطانيا بالدور الذي يجب أن تقوم به قواتها.[٣٨]



قوات المملكة الأردنية الهاشمية المشاركة في قوات الأمن العربي



قوات الجمهورية العربية المتحدة المشاركة في قوات الأمن العربي

١– في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م حدث انقلاب في سوريا، وتم الانفصال بين مصر وسوريا، وفجر الموقف ظروفاً صعبة في الخلافات العربية شملت تدخلات وتآمراً وتهريب أسلحة وخططاً للتدخل، وكان من ضحايا الوضع العربي المملوء بانفجار الخصومات والعداوات القوة العربية في الكويت؛ فقد انشغلت عواصم كل من لندن والكويت والبحرين وعمان والقاهرة والرياض بهذا الحدث الذى هز العالم ورسم خريطة جديدة غير متوقعة، وأدخل العالم العربي إلى المزيد من حروبه الباردة، وخاصة بين سوريا والأردن والسعودية من جهة، والقاهرة من جهة أخرى مدعومة بالجبهات والتجمعات الناصرية والوحدوية العربية.

٢– وكانت الوثائق البريطانية تراقب الأحداث وانعكاساتها على القوة العربية في الكويت مع تساؤلات :

- هل هناك تأثير مباشر للأحداث في المنطقة على بقاء القوة في الكويت؟
- هل يستفيد اللواء قاسم من الوضع الذي انفجر مع الانفصال في انتهاز الفرصة ضد الكويت؟

٣– يبدو أن التقارير عن الأردن والسودان لا تتنبأ بتغيير في مواقف عمان والخرطوم من بقاء قواتهما، لكن الوضع في الجمهورية العربية المتحدة لم يتضح، مع تأكيدات صادرة من قيادة الجيش الكويتي بعدم بروز أي توتر بين القوات العربية، وأن الكويت هادئة لم تتأثر بما يدور في سوريا، لكن الحقيقة غير ذلك؛ حيث بدأت الإشاعات تنتشر عن سحب الجمهورية العربية المتحدة قواتها من الكويت، وأكدت الأهرام في عددها الصادر في ١٢ أكتوبر ١٩٦١م أن الجمهورية العربية المتحدة طلبت رسمياً سحب قواتها من الكويت، وأن قوات الجمهورية العربية المتحدة هي من الفنيين، ولن يؤثر ذلك على أداء وفاعلية القوة.

وفي التقرير المرسل من الخارجية البريطانية إلى البحرين والكويت نستشف مدى القلق البريطاني بشأن قرار الجمهورية العربية المتحدة.

وعلى عكس ما تذكره الأهرام من أن الانسحاب لا يؤثر على القوة كانت التعليمات إلى القائم بالأعمال البريطاني في الكويت أن يبادر بطلب مقابلة مع الأمير لتقديم تقييم موضوعي عن أن الفاعلية للقوة ستتأثر؛ لأن القوات المصرية تقوم بدور حيوي في توفير خدمة الإشارة، وأن يشير السفير البريطاني إلى عرض الملك حسين زيادة القوة الأردنية والاستفادة منه.(٣٩)

وحتى ذلك الوقت لم يكن بمقدور بريطانيا أن تتشاور مع الأمير بشأن إمكانية أن ترسل الجمهورية العربية قوة بدلاً عن تلك المسحوبة، أو أن يقبل الأمير عرض الملك حسين مباشرة أو عن طريق قنوات الجامعة.

وتتحرك الدبلوماسية البريطانية للمزيد من المعلومات عن قرار الانسحاب وتأثيره على القوات العربية وعلى الوضع الأمني العام، وتتساءل: هل يمكن استبدال سلاح الإشارة من الجمهورية العربية بمثيله الكويتي، وهل لدى القوات السعودية سلاح إشارة ضمن قواتها في الكويت، أو ضمن القوات الأردنية.(٤٠)

٤- أسباب انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة :

في ١٥ أكتوبر أرسلت السفارة البريطانية في الكويت تقريراً عن حصيلة اجتماع القائم بالأعمال البريطاني مع وكيل وزارة الخارجية الكويتي، يشير فيه الأخير إلى أن قرار سحب الجمهورية العربية قواتها جاء من الخوف من أن يحدث احتكاك بين قواتها والفرقة الأردنية.

وفي هذا الصدد اقترح السيد عبدالخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية

على الأمير أن يرسل رسالة إلى الرئيس عبدالناصر يحثه فيها على إعادة النظر في قراره، ولكن الأمير لم يوافق على هذا الاقتراح.

ويقول القائم بالأعمال البريطاني إنه تلقى إفادة من الأمير يؤكد فيها صحة معلومات الانسحاب، وأن الأمين العام للجامعة ينوي التأكيد على الرئيس عبدالناصر أنه لا يوجد احتكاك بين القوات الأردنية والقوات المصرية، ويحاول إقناعه بالتخلي عن قرار الانسحاب.

وقد اتضح صدق ما أشيع عن سحب القوات بعد أن أرسل الرئيس عبدالناصر رسالة إلى أمير الكويت عزا فيها قرار سحب القوات إلى محاولات الإضرار بالعلاقات الكويتية – المصرية.(٤١)

٥- الأمير لم يستلم طلباً رسمياً

وقد بعث القائم بالأعمال البريطاني في الكويت تقريراً إلى لندن على أثر مقابلة لسمو الشيخ عبدالله السالم في صباح يوم ١٤ أكتوبر، يفيد فيه بأنه وجد الأمير مرتاحاً ولا يبدو عليه أي أثر سلبي من القرار، وحتى ذلك الوقت لم يستلم الطلب رسمياً من الجمهورية العربية بسحب قواتها، ولكنه يتوقع ذلك مع وصول السيد الأمين العام للجامعة العربية في مساء ذلك اليوم.

وسأله القائم بالأعمال البريطاني عن عرض الملك حسين فأكد الأمير أنه تسلم العرض، وينوي الرد على الملك حسين بعد لقائه مع الأمين العام للجامعة، واقترح القائم بالأعمال على الأمير إمكانية قبول العرض، ورد الأمير بأنه سيدرس العرض بعد لقاء الأمين العام للجامعة. وبحسب ما فهم القائم بالأعمال البريطاني من الناحية العملياتية فإن القوات السعودية مجهزة جيداً بآليات الاتصال، وبالإمكان

زيادة حجمها من مصادر الجيش الكويتي نفسه، ويعتقد القائم بالأعمال أن سحب الجمهورية العربية قواتها لن يؤثر جدياً على فاعلية القوة كرادع سياسي، ويضيف القائم بالأعمال: إنّ الأمير ذكر في ملاحظة عابرة أنه ليس مهتماً كثيراً سواء أكان عدد القوات العربية ألفين أو خمسة آلاف، فهو يعتمد على الله وعلى القوة البريطانية.[٤٢]

٦- قرار الانسحاب اتخذه الرئيس :

ومن القاهرة يبعث السفير البريطاني إلى لندن رسالة بعد اتصالات مع د. سيد نوفل - الأمين العام المساعد - تفيد بأن سحب القوات موضوع تبحثه حكومة الجمهورية العربية من يوم ١١ أكتوبر (رسالة السفير يوم ١٤ أكتوبر)، ولم يتخذ قرار الانسحاب سواء من الجامعة أو من حكومة الجمهورية العربية ويتمنى السيد نوفل عدم سحب القوات لأن الجامعة بحاجة إلى المزيد منها، ولكن إذا أصرت الجمهورية العربية فستحاول الجامعة تعويضها مع بلدان أخرى.

ويعلق د. سيد نوفل: إن الجمهورية العربية دائماً مترددة في المشاركة في القوة العربية في الكويت، متحاشياً التعليق على أسباب السحب.

ومن مصادرها الخاصة علمت السفارة البريطانية في القاهرة أن الرئيس اتخذ القرار بنفسه وأمر بإعلانه دون علم هيئة أركان الجيش المصري.[٤٣]

٧- الملك عازم على تحقيق الفوز :

ومن مظاهر عمق التباعد الذي أفرزته عملية الانفصال ما تقرأه في تقرير السفير البريطاني في عمان؛ حيث التقى مع الملك حسين في ١٢ أكتوبر وأبلغه بأن بريطانيا ستعترف بحكومة سوريا (ويعني ذلك أن الانفصال صار حقيقة)، وأظهر الملك استحساناً جيداً وأنه خطوة مهمة في هذه الظروف.

وسأل الملك حسين السفير البريطاني عما لديه من آخر التطورات فأخبره السفيرأنه ليس عنده أي شيء، فرد الملك بأنه سمع بأن الرئيس عبدالناصر سحب قواته من الكويت، وأضاف: إذا كان هذا الإجراء هو ترجمة لمفهوم ناصر للشرف بعد أن أخذ السبق في الاعتراف بالكويت والعمل على بناء قوة عربية للمحافظة على سلامة الكويت الإقليمية فإن الملك لا يريد المشاركة في هذا المفهوم.

ويضيف الملك إنه يتشاور مع السعوديين والآخرين، وأنه مستعد لإرسال العدد المطلوب من قواته العسكرية للدفاع عن الكويت لو أصبح الأمر ضرورياً، وتكلم عن إرسال فرقتين.

٨- السفير البريطاني يعلق :

كلنا يعلم أن الملك لم يكن راغباً في إرسال قوات إلى الكويت، وكان يفضل الحل السياسي لحل المشكلة، ولكنه عندما انطلق في سياسته الراهنة فإنه عازم على تحقيق الفوز فيها، ويود منا الملك نقل هذه الحقيقة إلى لندن، مع التأكيد أن القوات الأردنية ستحارب مهما كانت الظروف.

وذكر أن لديه بعض المؤشرات على أن الرئيس ناصر على اتصال باللواء قاسم وأنه - أي ناصر - يشجعه على القيام بعمل يجلب الفوضى والاضطراب الذي يسعى ناصر للاستفادة منه لاستعادة مركزه وهيبته، وفي النهاية أكد الملك أنه مستعد لإرسال طائرات عسكرية ومدرعات رغم صعوبة وصولها إلى الكويت.

وأنه سيكون ممتناً لاستلام تقييم بريطانيا لما ينبغى القيام به. وكان جواب السفير بأن حكومة بريطانيا تلتزم بأن القوات العربية شأن عربي، وأنها لا تريد أن تجري تقييما لما ينبغي القيام به.

وعلق الملك بقوله إن بإمكان بريطانيا تقديم المشورة للأمير لما يتطلبه الوضع، وإنه مستعد للنظر في توفير كل ما هو مطلوب.

ونقل السفير إلى الملك أن هناك قلقاً في بريطانيا بشأن الوضع في الكويت بسبب الأحداث الأخيرة، وأن بريطانيا تقدر كثيراً تأكيدات الملك بشأن موقف الأردن.

ويطلب السفير من لندن تزويده بأخبار الكويت لإبلاغها للملك.[٤٤]

٩- التنسيق مع الملك سعود :

في ١٢ أكتوبر اتصل الملك حسين ثانية بالسفير البريطاني، واستدعاه للاجتماع في مكتبه، وفي اللقاء قال إنه يود إبلاغه بالخطوات التي اتخذها بشأن الموقف في الكويت.

يقول السفير في تقريره: سألت الملك عن حقيقة الأخبار عن سحب الجمهورية العربية قواتها، فأكد ذلك، مضيفاً:

إن سحب القوات المصرية يعود إلى الازدواجية الخداعية للرئيس ناصر الذي سحب قواته بمجرد وصول قوات الأردن، وإنه أرسل نائب رئيس الأركان المقدم زهير مطر حاملاً رسالة إلى الأمير يوضح فيها موقفه كملك الأردن، ويعرض ما تحتاجه الكويت من مساعدة إضافية، كما تضمنت الرسالة بعض المقترحات التي يمكن مناقشتها مع الأردن.

وإنه على اتصال مستمر مع الملك سعود، وإن أي عمل سيقوم به سيكون بالتنسيق مع الملك سعود، وربما يتم اللقاء إذا ما دعت الحاجة.

وإنه أرسل تحذيراً للواء قاسم يوضح له أن الموقف الأردني في بداية الأزمة

كان العمل على حل سياسي وإنه الآن مرتبط بالتزامات تجاه الكويت، ولا مفر من احترامها، ويشرح له الأخطار الناجمة عن استعمال القوة.

وفهمت من حديثي معه أنه يريد أن يعيق جهود ناصر كراعي للقوة العربية، وأن إرسال قوات أردنية كثيرة إلى الكويت هدفه منع ناصر من التمكن من ممارسة نفوذ كبير على القوة العربية.

وقد كرر ما قاله لي بصورة أكثر صدقاً، طالباً مني أن اتصل بكم في لندن بالرغم من معارضته فكرة إرسال القوات العربية، لكنه اعتبر أن شرفه ومكانته وكرامته مرتبطة بالوفاء بالالتزامات التي ألزم نفسه بها عندما أرسل الفرقة العسكرية، وأن القوات الأردنية ستقوم بواجبها على أكمل وجه وستحارب إن اقتضت الضرورة. وافترض، من هذه التأكيدات، أن الملك يعتقد بأن الشك قد تسرب إلينا عن نواياه، فقد أصبح متحمساً جداً للدفاع عن الكويت، وأنا متأكد بأنه يرى في إزالة قوات ناصر من الكويت فرصة مناسبة لتقوية علاقته بالأمير، مع الأمل بالحصول على الاستفادة المالية.

وإنني قلق من أن الملك المعروف بحبه للتحرك قد ينزلق بسرعة نحو المواجهة اعتماداً على إشاعة لم تتأكد بعد (إشاعة سحب القوات).

ومع ذلك، افترض بأن موقفه هذا موضع ترحيب من قبلكم، ولذلك شكرته بحرارة على هذه التأكيدات، وأبلغته أنني نقلت إلى حكومتي هذا الموقف، واقترح الملك أن أحيطكم علماً بالإجراءات الإضافية التي اتخذها، وشدد على أهمية أن نبلغه بالتطورات أولاً فأولاً. وأعتقد أنه يجد السعادة في قدرته على التعاون معنا حول هذا الموضوع.

وقال الملك: إن المعلومات عن اتصال عبدالكريم قاسم بالرئيس ناصر مصدرها سفارة الأردن في بيروت.[٤٥]

١٠- المساعدات الكويتية والقوة الأردنية :

ونرى الرد الرسمي البريطاني على ما طلبه الملك حسين في رسالة الخارجية إلى السفير في عمان بأن موقف الملك موضع تقدير وترحيب، ولا بد أن تنقل له شفاهة هذا التقرير، لاسيما صراحته في حديثه معكم كما فعل في عدة مناسبات سابقة.

وتأتي التعليمات كما يلي :

وإذا ما أثار الملك موضوع المساعدات المالية من الكويت عليك أن توضح رفضنا التام لأي تدخل من جانبنا في مناقشات بين الكويت وحلفائها العرب، لأننا على يقين بأن تدخلنا لن يكون عاملاً مسانداً لأصدقائنا.

وأن تضيف أننا نشك في إمكانية النظر في موضوع المساعدة المالية قبل أن تكمل بعثة الكويت الاقتصادية والسياسية جولتها في الدول العربية، ولا نعتقد أن الكويتيين سيعيرون أهمية لمعرفة تفاصيل المشاريع التي تستفيد من المساعدة المالية بسبب واقعيتهم وبسبب المنافع التي ستعود على الشعب الأردني.

ولمعلوماتكم فقد جرى نقاش بين الإدارات في لندن بشأن المساعدات المالية الكويتية إلى الدول العربية، وسيتم إرسال النتائج لكم بالحقيبة.[٤٦]

١١- الوفد الاقتصادي الكويتي والتأثير الناصري :

ويتواصل الحوار مع الملك في وضع يختلف عما كان عليه قبل الانفصال، مع التأكيد على أنه يريد أن يأخذ دوراً على أنقاض اهتزاز مكانة ناصر.

يقول السفير في تقرير أرسل يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١م: إنه قابل الملك حسين يوم ١٥ أكتوبر، وعبر له عن تقدير الحكومة البريطانية للتأكيدات التي قدمها

بخصوص تصميمه على الدفاع عن الكويت، وعزمه على تقديم المساعدة إن كان ذلك ضرورياً، ويضيف السفير إن حكومة بريطانيا شاكرة له جداً الصراحة التي تحدث بها مع السفير بشأن هذا الموضوع في كثير من المناسبات. ويتحدث السفير مباشرة قائلاً:

وقد شكرني الملك، وأوضح أننا يجب أن نعتبر هذه الأشياء طبيعية لا تحتاج إلى شكر. وقلت له إننا لم يكن لدينا شك حول موقفه.

وأعطيته فحوى المعلومات المتضمنة برقية السفارة من القاهرة (١٦٥)، ولم يعلق الملك مضيفاً أنه ليس لديه معلومات أخرى، ولكنه يتوقع أن يعود نائب رئيس الأركان حاملاً رد الأمير، الشيخ عبدالله السالم، في وقت قريب جداً.

وشرحت له متطوعاً الآراء التي جاءت في برقيتكم عن أن رئيس الوزراء (التلهوني) يرفض دراسات الجدوى عن المشروعات الأردنية المقدمة، وأعتقد أنها مهمة إذا أراد الأردنيون المساعدة، فيجب عليهم أن يقدموا التفاصيل عن كيفية إنفاقهم الأموال.

وأوضح الملك أن الأردن يتوقع أن تحل هذه الأمور مباشرة مع الكويت، واتفق معي على عدم تدخلنا في أية مناقشات، وعلق الملك بأن الوفد الاقتصادي الكويتي يغلب عليه التأثير الناصري.[٤٧]

وجدت الملك في حالة هادئة، وآمل أن تكون انفعالات الأحداث الأخيرة قد تلاشت.

وحول القوة الأردنية تأتي الأخبار من بغداد؛ حيث أبلغ السفير الأردني زميله البريطاني بأنه نقل إلى السيد هاشم جواد وزير خارجية العراق قرار الأردن

بزياده قواتها إلى الكويت، رداً على مساعي عبدالناصر بتقويض القوة العربية عبر سحب كتيبته.[٤٨]

١٢- حسونة في الكويت :

أفادت الأنباء بعزم الأمين العام السفر إلى الكويت، فقد عقد الأمين العام للجامعة العربية عبدالخالق حسونة مؤتمراً صحفياً يوم ١٩ أكتوبر في مدينة الكويت، حيث قرأ نص الخطاب المرسل من نائب القائد العام للقوات المسلحة للجيش الكويتي، اللواء مبارك عبدالله الجابر. إلى سمو الأمير الذي يتضمن اكتمال انسحاب العناصر الإدارية والفنية للقوات البريطانية من الكويت.

(وقد قررت القوات البريطانية بالاتفاق مع الكويت إبقاء فريق اتصال صغير بريطاني مع الجيش الكويتي).

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد عبدالخالق حسونة بدأ بقراءة نصّ الأمر الذي أصدره كأمين عام إلى القوات العربية، وفيه يحض القوات على مواصلة عملها لتحقيق استئناف العلاقات الأخوية الطبيعية بين العراق والكويت.

وأنكر السيد حسونه وجود خلافات داخل القوة العربية، وأضاف: إن قواد القوات من الدول الأربع المشاركة أرسلوا خطاباً إلى الأمير ينفون ذلك.

وقال: إن قوات الجمهورية العربية مازالت في الكويت، ولا يستطيع أن يعلق أكثر من ذلك، وأكد أن سوريا سحبت عناصرها من قوات الجمهورية العربية، وهي ضابطان وعشرة أشخاص.

وذكر أن الجمهورية العربية (العضو في مجلس الأمن) ستتبنى طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة، وأنه سوف يكون في نيويورك قريباً، ويأمل أن يرى قبول الكويت.

ونفى تقديم سوريا طلب الانضمام إلى الجامعة العربية.[٤٩]

١٣- بيان القاهرة بشأن قواتها في الكويت :

في برقية بعثها الرئيس جمال عبدالناصر يوم ١٨ أكتوبر ١٩٦١م، ونشرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط، موجهة إلى الشيخ عبدالله السالم، وتتضمن أن الرئيس يشعر بضرورة توضيح الأسباب التي فرضت عليه سحب القوات المصرية؛ حيث يقول الرئيس:

لقد تلقينا معلومات بأن وجود القوات المصرية سيتم استخدامه للإضرار بالعلاقات الكويتية - المصرية، عن طريق اتهام هذه القوات بالتدخل في شؤون الكويت الداخلية.

ويؤكد الرئيس أن لديه ثقة مطلقة في نوايا الأمير والشعب الكويتي، ولكنه لا يثق في عملاء الإمبريالية، وفي الإمبريالية نفسها، الذين يزورون ويخادعون من أجل إحداث خلاف في الصف العربي.

وأن قراره بسحب القوات لا علاقة له بأحداث سوريا، ولكن من رأيه عدم إعطاء الفرصة لأي شخص ليتحدى إيمان الشعب العربي المصري بعروبته، وأن هذا القرار لا يعبر عن أي تغيير في موقف الجمهورية العربية من الكويت الداعم لاستقلالها.

وفيما يلي نص الرسالة التي أرسلها الرئيس عبدالناصر إلى أمير الكويت لتبيان أسباب انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت :

لقد أحسست وسط زحمة الحوادث التي نعيشها أنه من حقكم علي ومن حق شعب الكويت أن أشرح لكم جميعاً السبب الذي حدا بحكومة الجمهورية العربية

المتحدة أن تطلب سحب القوة التي اشتركت بها ضمن قوات الأمن العربية في الكويت.

لقد عُرضت علي معلومات اقتنعت بصحتها، أثبتت لي أن جنود الجمهورية العربية المتحدة الذين ذهبوا إلى الكويت بناء على طلبكم وليكونوا تحت تصرفكم، سوف يكونون موضوع محاولة لإساءة العلاقات بينكم وبين الجمهورية العربية المتحدة.

عُرضت علي معلومات بأن محاولة ستجري لتصوير هذه القوات أمامكم، أو أفراد منها، وكأنها تشترك فيما لا دخل لها فيه من أمور الكويت الداخلية، ومن ثم يصور الأمر أمامكم وأمام شعب الكويت وكأنه مؤامرة قمنا بها ضدكم، بينما المؤامرة الحقيقية ضدنا نحن.

وعُرضت علي معلومات بأن محاولة ستجري لاستفزاز بعض جنود هذه القوة وضباطها، مما قد يترتب عليه مضاعفات لا أريدها.

ومع أني أدرك حسن نواياكم، ومع أني أثق ثقة مطلقة في شعب الكويت، فإنى أشك في نوايا الاستعماريين وأعوانهم، ولا أثق فيهم لدقيقة واحدة، وإني لأعرف أنهم قادرون على التزييف وعلى اصطناع الضلال بغية تفريق الصف الشعبي العربي.

لهذا تصورت أنه من الخير لو بادرنا مقدماً بسحب هذه القوات حتى لا يكون هناك مجال لسبب أو لذريعة.

وإنني لأشعر أننا في الجمهورية العربية المتحدة نواجه مثل ما واجهناه سنة ١٩٥٧م وقت أن جرت المحاولة لعزل الشعب المصري عن الشعوب العربية في أعقاب اندحار العدوان المسلح على بلادنا.

وفي ذات الوقت، يا صاحب السمو، جاءت على شعبنا مؤامرات نحن منها براء، ووصلت الأمور إلى حد أن الذين أثبتت الحوادث والوثائق أنهم غارقون في المؤامرات ضدنا إلى رؤوسهم كانوا هم أول من وجه إلينا الاتهام، وحاولوا أن يرمونا بما لم يكن موجوداً إلا في قلوبهم هم من حقد وبغضاء على حركة الأمة العربية إلى تحررها السياسي والاجتماعي، ولست أريد أن أجمّل، سيّما لاختلاط الأمور على الأمة العربية، فذلك وقت يحتم على شعوبها جميعاً أن تنتبه لما يجري حولها.

وكذلك من ناحية أخرى، فلست أخفي عليكم أني حريص كل الحرص على ألّا يهتز الإيمان بالعروبة لدى الشعب العربي في مصر بعد كل ما أحس به هذا الشعب من طعنات في الظهر في الظلام، وليس يعنيني أمر هؤلاء الذين لا يدركون ما يفعلون في المنطقة الآن، ويحاولون جهدهم أن يسيئوا إلى الشعب العربي في مصر، وإلى نضاله، وإلى حركته الشعبية التحررية، ليس يعنيني أمر هؤلاء الذين لا يرون أن الشعب العربي في مصر هو نصف الأمة العربية كلها، وهو الذي يناضل اليوم من غير هوادة من أجل صنع قوة عربية ذاتية عسكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

ليس يعنيني أمر هؤلاء الذين لا يفهمون؛ لأن الفهم يتعارض مع مصالحهم، وأنهم لا يقدرون على مواجهة عدو الأمة العربية إذا لم يكن شعب مصر العربي معهم في الميدان بكل إمكانياته وطاقته المادية والمعنوية.

لا يعنيني كل هؤلاء؛ فإن الشعوب العربية المتحركة إلى مثلها الأعلى مهما طال انتظارها سوف تتولى أمرها، وإنما يعنيني في هذه اللحظات ألا أفتح مجالاً يطعن فيه الشعب العربي المصري في إيمانه وفي عروبته.

لهذا، ولهذا وحده، كان قراري بطلب سحب القوة، وإني لأرجو أن أكون قد أوضحت موقفنا لكم ولشعب الكويت، الذي يحتفظ له شعبنا بكل محبة وبكل إعجاب، وأؤكد في نهاية هذه الرسالة أن استقلال الكويت المستند على إرادة شعبه وحريته وسلامته من أي تهديد أمر يهمنا بالغ الأهمية، ونشعر بحرصنا عليه قدر حرصكم عليه.

ولقد شرحت لكم موقفنا بأمانة، وإني لأرجو أن أكون قد نجحت في أن أنقل إليكم صورة صادقة من تفكيرنا.

وتقبلوا يا صاحب السمو خالص تحياتي واحترامي وصادق محبتي وعرفاني لشعب الكويت الذي أحاط نضالنا العربي في كل الظروف بكريم تأييده ومساندته(٥٠).



الرئيس جمال عبدالناصر لدى استقباله أمير الكويت في ١٩٦٤م

وتنفيذاً لقرار الرئيس انسحبت القوة، ولم يبق منها في نهاية العام سوى ضابط وخمسة جنود، بقوا في الكويت ولا نية لسحبهم.

فقد بدأ الانسحاب الفعلي للقوات المصرية في منتصف ديسمبر ١٩٦١م واكتمل في نهاية ديسمبر، مع تأكيد المسؤولين الكويتيين أن الانسحاب لن يؤثر على القدرة القتالية لقوة الجامعة العربية.(٥١)

وحتى منتصف شهر نوفمبر ١٩٦١م كان عدد القوات قبل سحب القاهرة قواتها، كما يلي:

- ١٢٠٠ المملكة العربية السعودية
- ١٠٠٠ المملكة الأردنية الهاشمية
- ٣٠٠ الجمهورية العربية المتحدة
- ١٠٨ من السودان

وتتألف القيادة من :

- ٢ المملكة العربية السعودية
- ٣ المملكة الأردنية الهاشمية
- ٤ الجمهورية العربية المتحدة
- ٢ من السودان

ومجموع القوات ٢٦٠٨، وهو يقل عن العدد الذي رسمته الجامعة العربية في خطتها بين ٣٠٠٠ و ٣٥٠٠.

١٤- استدعاء السفير الكويتي للتشاور :

كان الاتجاه في الكويت أن يتوجه الشيخ جابر الأحمد، وزير المالية، إلى القاهرة لإقناع الرئيس عبدالناصر بترك قواته في الكويت.

وأرسلت الكويت تعليمات إلى سفيرها في القاهرة تطلب تأجيل سحب القوات المصرية من الكويت انتظاراً لنتائج اتصالات الشيخ جابر مع الرئيس عبدالناصر، وكذلك السؤال عن القوات البديلة.

لكن رحلة الشيخ جابر إلى القاهرة تم تأجيلها بعد استدعاء الأمير لممثله في القاهرة السفير عبدالعزيز حسين للتشاور.

وكحصيلة لهذه المشاورات تقرر إلغاء رحلة الشيخ جابر إلى القاهرة بعد أن أكد السفير عبدالعزيز حسين تصميم مصر على سحب القوات، التي عاد نصفها يوم ١٣ ديسمبر والباقي سيتم سحبه قبل نهاية العام.[٥٢]

وتوجه السيد عبدالعزيز حسين إلى القاهرة لبذل أقصى جهده لإبقاء النصف الأخير من القوات في الكويت.

وعن أسباب سحب القوات قال السيد جاسم القطامي، وكيل وزارة الخارجية:

إنّ السفير عبدالعزيز حسين سأل المسؤولين المصريين عن الأسباب، وكان ردهم موجزاً لما جاء في برقية الرئيس جمال عبدالناصر إلى سمو الأمير عن الانسحاب، ولا يمكن الدخول في تخمينات غير مؤكدة حول الأسباب.[٥٣]

وخلال تلك الفترة التي شهدت التوتر الحاد بين دمشق والقاهرة حاولت بغداد أن تستفيد من هذا الخلاف بمغازلة دمشق والتأثير عليها لتشكيل تجمع

جديد ضد القاهرة، كما بدأت بغداد بتضخيم عجز الجامعة عن التعامل مع برنامج إسرائيل في تحويل مياه الأردن، وذلك لإبراز شلل الموقف العربي يرافق ذلك هجوم لاذع على الجامعة وعلى جهازها.

ويوازي هذا الخط مسعى عراقي لترغيب الدول العربية في التحاور مع بغداد بشأن الوضع العربي العام، واستضافة مؤتمرات عربية فنية وشعبية، مع تصعيد الاتصالات الثنائية مع الدول العربية لتقريبها من مواقف بغداد، ويترافق هذا المسعى مع تصغير لدور الجامعة وتخطئة سياساتها، والبحث عن تجمع لتصويب عملها وإخراجها من النفوذ الناصري.

وإلى حد ما نجحت الدبلوماسية العراقية مع سوريا، وتمثل ذلك في اجتماع اللواء قاسم مع ناظم القدسي الرئيس السوري الجديد في (الرطبة) على حدود البلدين، وأهم ما توصل إليه الطرفان هو دعم سوريا للموقف العراقي حيال الجامعة العربية وحيال الكويت، مع المطالبة بالتفكير بآلية جديدة لتعديل عمل الجامعة العربية.

ملحق (١)

رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية
إلى أمير دولة الكويت في ١٢ أغسطس ١٩٦١م[٥٤]

في شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت والترتيبات المتعلقة بها

حضرة صاحب السمو ، الشيخ عبدالله السالم الصباح
أمير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أبعث إلى سموكم بهذه الرسالة، في شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، وهي هيئة تابعة لجامعة الدول العربية، أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا، بقرار مجلس الجامعة، في جلسته المعقودة في العشرين من يولية (تموز) سنة ١٩٦١م، واستناداً إلى حق مجلس الجامعة في إنشاء ما يراه من لجان وهيئات.

وأود أن أشير أيضاً، إلى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق، التي توفر المزايا والحصانات الدبلوماسية، لهيئات الجامعة ومنشئاتها وموظفيها.

وهي المزايا والحصانات المبينة في اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية، التي وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٥٣م، وإلى السوابق الدولية، والقواعد العامة في القانون الدولي ومقتضيات التقاليد العربية المأثورة.

وغني عن البيان أن هذه القوات وقتية، توجد بأراضي الكويت استجابة لطلب سموكم، كما أنها تنسحب منها في أي وقت تطلبون انسحابها، وبالطريقة التي يتم عليها الاتفاق بيننا.

وبناء على ما تقدم، أعرض فيما يلي الأسس التي ارتأيتها في الوقت الحالي لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال في أثناء وجودها في الكويت؛ فإذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة فإنها هي وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبرم في هذا الشأن بين جامعة الدولة العربية وحكومتكم الموقرة.

تعريفات:

١- "قوات أمن الجامعة العربية"، ويشار إليها في مايلي ب"القوات":

تتكون من القيادة التي تنشأ بموجب قرار الأمين العام، طبقاً للسطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة في ٢٠ يوليه (تموز) سنة ١٩٦١م، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت إمرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة. وتطلق تسمية "عضو القوة" على كل فرد ينتمي إلى القوة العسكرية التي تشترك بها أي من الدول الأعضاء في قوات الأمن. كما تطلق على كل مدني يعمل تحت إمرة قائد القوات.

٢- "القائد" يعنى "قائد قوات الأمن، وغيره من أعضاء قيادات القوات الذين يحددهم القائد بنفسه". وتعني "سلطات الكويت" جميع الهيئات الرسمية، المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية، التي تتصل بعمل القوات في تنفيذ هذه الاتفاقية، وذلك دون الإخلال بمسؤوليات حكومة الكويت نفسها.

٣- "الدولة المشتركة" تعني عضو الجامعة العربية الذي يساهم في القوات بما لا يقل عن سرية.

٤- "المواطن الكويتي" يعني الرعايا الكويتيين، والمقيمين، عدا أعضاء القوات.

٥- "منطقة العمليات " تشمل جميع المناطق التي توجد فيها قوات لأداء المهام المنوطة بها، كما هي واردة في قرار مجلس الجامعة، وقرارات الأمين العام المنفذة لهذا، وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية في مواد هذه الاتفاقية، وكافة وسائل الاتصال بالمواصلات التي تستخدمها القوات، طبقاً لهذه الاتفاقية.

احترام القانون المحلي، والسلوك اللائق بالمركز الدولي للقوات:

٦- يحترم أعضاء القوات، وجميع الرسميين الملحقين بالقوات، القوانين المحلية للكويت، ويمتنعون عن أي نشاط ذي طبيعة سياسية في الكويت، أو أي عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام الملقاء عليهم.

ويتخذ القائد الإجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك.

الدخول والخروج

٧- يعفى أعضاء القوات من إجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش، في الدخول والخروج من الأراضي الكويتية. كما يعفون من قيود الإقامة والتسجيل، ولكن لا يجوز أن يرتب لهم أي حق في الإقامة والاستيطان في الكويت، ويتردد أفراد القوات بوثائق شخصية خاصة بهم، وبأوامر التحركات الصادرة إليهم من القائد، أو السلطة المختصة التي يعينها القائد. وفي حالة الدخول الأول تقبل وثائق الدول المشتركة كبديل لوثائق القيادة.

٨- تعتبر الوثائق الشخصية الصادرة من الدول المنتمى إليها عضو القوات، مكملة للوثائق التي تصدرها القيادة في حال عدم وضوحها.

٩- يخطر القائد السلطات الكويتية بتغيب أي فرد من القوة، إذا زاد التغيب عن

٤٨ ساعة. كما يخطرها في حال استغناء أي دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين في القوات. ويكون القائد مسؤولاً عن ترحيل أعضاء القوات السابقين إلى بلادهم أو تسليمهم إلى مندوبيهم.

ولاية القضاء

١٠- الترتيبات الآتية، المتصلة بالقضاء المدني الجنائي، وضعت لصالح ممارسة القوات لمهمتها، ولصالح الجامعة، وليس للصالح الشخصي لأفراد القوات.

ولاية القضاء الجنائي:

١١- يخضع أفراد القوات للولاية المطلقة لقضائهم الوطني، فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبونها في الكويت.

١٢- لا تخضع القوة لولاية القضاء المدني الكويتي، أو أي إجراءات قضائية أخرى، فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية.

(ب) في حالة وجود نزاع بين عضو من القوة ومواطن كويتي، خارج نطاق واجبات العضو الرسمية، يفصل فيه بإحدى الطريقتين الآتيتين، بحسب رغبة المدعي:

١- لجنة للشكاوي، تؤلف من ثلاثة أعضاء، تعين حكومة الكويت أحدهم، ويعين الأمين العام للجامعة الثاني، ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومة والأمين العام، أو بواسطة مجلس الجامعة في حال عدم اتفاقهما. وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية، ولها قوة الأحكام التنفيذية.

٢- المحاكم الكويتية، بالطرق المقررة في قانون المرافعات الكويتي، وفي

هذه الحالة تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية للدفاع عن حقوقه. وإذا قرر القائد أن عضو القوة غير قادر بسبب تغيبه أو أداء واجباته، أو الدفاع عن نفسه في قضية منظورة، تؤجل المحكمة الكويتية، أو السلطة الكويتية المختصة الإجراءات حتى يزول المانع، على ألا يزيد ذلك عن ثلاثين يوماً. ولا يجوز التحفظ على الحرية الشخصية لعضو بالقوات، بأمر محكمة أو سلطة كويتية، في إجراء مدني سواء لتنفيذ الحكم، أو أمر أو قرار قضائي أو لأي سبب آخر.

(جـ) ويجوز للسلطات الكويتية، في جميع الأحوال، طلب وساطة الأمين العام لتسوية أية مسألة:

١٣- إذا أقيمت أي دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محكمة كويتية ذات ولاية يتم الإعلان إلى القائد، ويبين القائد للمحكمة المختصة ما إذا كان الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا.

الشرطة العسكرية – الاعتقال – والتحفظ والتعاون المتبادل:

١٤- يتخذ القائد جميع الإجراءات المناسبة لكفالة النظام والضبط بين أعضاء القوات، وتتولى الشرطة العسكرية التي يعينها القائد مهمة حفظ الأمن في المواقع المشار إليها بالمادة (١٩) فيما يلي، والمناطق الأخرى لعمليات القوات. وفيما عدا تلك القوات، لا تقوم الشرطة العسكرية بنشاط إلا بموجب ترتيبات مع السلطات الكويتية وبالاشتراك معها، وفي الحدود اللازمة لصيانة النظام والضبط بين أفراد القوات.

ولتحقيق هذه الأغراض، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال أفراد القوات.

١٥- للشرطة العسكرية أن تتحفظ على أي شخص داخل المناطق المشار إليها بالمادة (١٩) فيما يلي، من الخاضعين للولاية الجنائية الكويتية، وذلك بقصد تسليمه إلى أقرب سلطة كويتية بناء على طلب سلطات الكويت. أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق.

١٦- وبالمثل، يكون للسلطات الكويتية أن تتحفظ على أي شخص من أفراد القوة اتهم بارتكاب جريمة، خارج المناطق المشار إليها في المادة (١٩)، وذلك بقصد تسليمه إلى قيادة القوات، وتقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة.

١٧- في الحالتين، المشار إليها في المادتين ١٥، ١٩، يجب تقديم المتحفظ عليه في أسرع وقت، بعد إجراء التحقيق التمهيدي، إلى الجهة المخول لها إتمام التحقيق.

١٨- يتعاون القائد مع سلطات الكويت في إجراء التحريات والتحقيقات اللازمة، في المسائل التي تهمها، وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية، الذين يقومون بأعمال تجاه القوات أو أعضائها، تعتبر، في نظر القانون الداخلي، محل تجريم، إذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية، وتتكفل سلطات القوات باتخاذ الإجـراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجرائم ضد المواطنين الكويتيين.

مواقع القوات :

١٩- تقدم الحكومة الكويتية، بالاتفاق مع القائد، المناطق اللازمة للقيادة والمعسكرات، وغيرها من المواقع لإيواء وأداء القوات لمهمتها، وبدون الإخلال بحقيقة أن جميع هذه المواقع، تعتبر أرضاً كويتية، إلا أنها تكون

محرمة، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد، الذي له وحده، أن يأذن بدخول من يرى دخولهم، لممارسة واجباتهم فيها.

علم الجامعة العربية:

٢٠- تعترف حكومة الكويت بحق القوات في رفع علم الجامعة العربية داخل الأرض الكويتية على قيادتها ومعسكراتها ومواقعها ومراكزها الأخرى، وسياراتها وسفنها، وغير ذلك مما يقرره القائد. ويجوز رفع أعلام أو شارات، في حالات استثنائية، طبقاً للشروط التي يحددها القائد مع مراعاة ملاحظات وطلبات السلطات الكويتية.

الزي وشعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها:

٢١- يرتدي أعضاء القوات، عادة، الزي الذي يحدده القائد. ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التي يبيح فيها ارتداء الزي المدني، وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات الكويت. والسيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات، تحمل شعاراً خاصاً بالجامعة، تحيط القيادة سلطات الكويت علماً به. وتتمتع هذه الوسائل جميعاً بحصانات تعفيها من القواعد، واللوائح الداخلية الخاصة بالتسجيل والترخيص.

الأسلحة:

٢٢- لأعضاء القوات حمل وحيازة الأسلحة أثناء قيامهم بواجبهم، طبقاً للأوامر الصادرة إليهم، ويراعي القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت في هذا الشأن.

مزايا وحصانات القوات :

٢٣- تتمتع قوات أمن الجامعة بوصفها هيئة فرعية للجامعة، منشأة بموجب

قرار مجلس الجامعة، بالمركز الدولي والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة، بموجب المادة ١٤ من الميثاق، واتفاقية المزايا والحصانات سالفة الذكر، وغير ذلك من المزايا والحصانات، التي قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها، حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت.

وحتى يمكن تزويد القوات، وفوراً بحاجياتها، وتطبيع الإعفاءات بأيسر السبل وأسرعها، مع تقدير مصالح حكومة الكويت، يتم اتخاذ الترتيبات الكافية، بما في ذلك إجراءات التوثيق، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطات الجمركية الكويتية. ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم إساءة استعمال الإعفاءات، ويمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأي طريقة إلى أشخاص غير المتعلقة بهم الإعفاءات. وينظر بعين التقدير إلى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت في هذا الشأن.

مزايا وحصانات الرسميين وإعفاء القوات:

٢٤- يظل أعضاء هيئة موظفي الأمانة العامة، الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات،أعضاء رسميين في الأمانة العامة، متمتعين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق، اتفاقية المزايا والحصانات المشار إليها قبلاً، أما بالنسبة لأعضاء القوات المعينين محلياً فإن الجامعة تحتفظ بحقها في حصانتهم، فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط.

٢٥- يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزايا والحصانات والتسهيلات التي تخولها اتفاقية المزايا والحصانات للموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة للجامعة.

أعضاء القوات: الضرائب، والجمارك، واللوائح الحالية:

٢٦- يعفى أعضاء القوات من الضرائب على المرتبات. كما يعفون أيضاً من جميع الضرائب المباشرة، فيما عدا الرسوم التي تدفع مقابل خدمات.

٢٧- يكون لأعضاء القوات الحق في الاستيراد المعفى من الرسوم، لكافة حاجياتهم الخاصة، أو دخولهم الكويت. ويخضعون لقواعد القانون الكويتي، فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة، التي تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم في الكويت.

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدات القوات، بشرط أن تخطر تلك السلطات في الوقت المناسب، ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت – استثناء من قواعد النقد – أن يأخذوا معهم المبالغ التي تقرر سلطات القوات المالية أنها أديت لهم بصورة أجور أو مخصصات. ويتخذ القائد والسلطات الكويتية الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله، مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت.

٢٨- يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية، ويقدم كل مساعدة في طاقته، لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية، من جانب أعضاء القوات طبقاً لهذه الترتيبات، أو أي ترتيبات أخرى إضافية.

المواصلات وخدمة البريد

٢٩- تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والحصانات، المشار إليها قبلاً، والخاصة بالمواصلات. وللقائد السلطة في إقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية، للإرسال والاستقبال، لربط المواقع المناسبة، وللاتصال بمقر الجامعة. ويبلغ القائد الذبذبات والموجات التي تستخدمها القوات إلى السلطات المختصة والجهات المسؤولة. وتتمتع رسائل القيادة بحق الأولوية، المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية، حسبما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصلات.

٣٠- وتتمتع القوات في منطقة العمليات بمطلق الحق في الاتصال السلكي واللاسلكي، وغيرها، ويحق إنشاء ما يقتضيته ذلك الاتصال، في داخل منطقة العمليات، بما في ذلك الأسلاك والخطوط الأرضية، وإنشاء محطات متحركة وثابتة، للاستقبال وللإرسال اللاسلكي. ومن المفهوم أن هذه الخطوط تمد داخل مواقع القوات ومنطقة العمليات، وأن تصل مباشرة بينهما، وأن أي ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية إنما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة.

٣١- تعترف حكومة الكويت بحق القوات في اتخاذ الترتيبات الذاتية التي تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص، الصادر أو الموجه، لأعضاء القوات. وتخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هذه الترتيبات، ولا تخضع مراسلات أعضاء القوات لأي رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية، ويجوز ذلك في أحوال استثنائية بالاتفاق مع سلطات الكويت والقائد. وفي حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقل الطرود من الكويت يتفق في ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد.

حرية التحرك:

٣٢- تتمتع القوات وأعضاؤها ووسائل النقل الخاصة بها، من سيارات وسفن وطائرات، داخل منطقة العمليات والمواقع الأخرى، من وإلى المناطق الكويتية المتفق عليها، أو التي يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية بحرية الحركة، ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية في حدوث تحركات أعداد كبيرة من القوات أو المعدات في الطرق العامة. وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها في حرية التحرك في الخطوط العسكرية في أثناء أدائها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها. وتزود حكومة الكويت

القوات بالخرائط والبيانات الأخرى بما في ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطات الدفاعية الأخرى التي قد يستلزمها تيسير تحركاتها.

استخدام الطرق البرية والمائية وتسهيلات الميناء والمطارات وغيرها:

٣٣- يكون للقوات الحق في استخدام الطرق والجسور والقنوات، وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات، بدون دفع رسوم، أو أي مقابل آخر، سواء في صور تسجيلات أو غيرها في مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها، باستثناء ما يدفع مقابل خدمات مؤداة مباشرة. وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة.

المياه، والكهرباء، وغيرها من المنافع العامة:

٣٤- يكون للقوات الحق في استخدام المياه والكهرباء، وغير ذلك من المنافع العامة. وتمنح القوات الأولوية، التي تمنح للهيئات الحكومية، في حالات الانقطاع. ويكون للقوات حيثما اقتضى الأمر ذلك الحق في أن تولد في نطاق مواقعها حاجتها من الكهرباء، وتوزيعها حسبما تراه مناسباً.

النقد الكويتي:

٣٥- تيسر الحكومة الكويتية، إذا طلب منها القائد ذلك، عمليات التحويل إلى النقد الكويتي.

تمويل العملية:

٣٦- ينشأ في الجامعة صندوق لتمويل القوات، وتحمل نفقات نقلها وإقامتها. وتساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر، كما تساهم فيه سائر الدول أعضاء الجامعة.

تسوية الخلافات:

٣٧- يسوى ما قد ينجم من خلاف بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بواسطة مجلس الجامعة.

٣٨- يتخذ القائد وسلطات الكويت الإجـراءات المناسبة لكفالة الاتصال والتعاون بينها.

إجراءات تكميلية:

٣٩- يتم الاتفاق بين القائد وسلطات الكويت المختصة على الإجـراءات التكميلية التفصيلية التي قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية.

سريان الاتفاقية ومدتها:

٤٠- إذا وافقتم سموكم على ما جاء في هذا الرسالة فإن الرسالة ورد سموكم عليها يكونان بمثابة اتفاقية بين الجامعة ودولة الكويت. وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول من القوات إلى الأراضي الكويتية، وتظل سارية المفعول إلى حين مغادرة تلك القوات الكويت.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق الاحترام،

حرر في مدينة الكويت في يوم السبت، غرة ربيع الأول ١٣٨١هـ، الموافق ١٢ أغسطس ١٩٦١م.

الأمين العام

التوقيع/ عبدالخالق حسونة

ملحق (٢)

معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري[٥٥]

إن حكومات :

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
حضرة صاحب الجلالة ملك المتوكلية اليمنية

رغبة منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك.

واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها.

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابت عنها المفوضين الآتية أسماؤهم:

- عن المملكة الأردنية الهاشمية – حضرة صاحب السمو عوني عبدالهادي بك – وزير المملكة الأردنية الهاشمية المفوض بمصر.

- عن الجمهورية السورية – حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك – رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.
- عن المملكة العراقية – حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد – رئيس مجلس الوزراء.
- عن المملكة العربية السعودية – حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين – وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة.
- عن الجمهورية اللبنانية – حضرة صاحب الدولة رياض بك – الصلح – رئيس مجلس الوزراء.
- عن المملكة المصرية – حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا – رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك – وزير الخارجية.
- عن المملكة المتوكلية اليمنية – حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد – المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الذي يعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة.

قد اتفقوا على ما يأتي:

المادة الأولى :

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصاً منها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها من الدول الأخرى.

المادة الثانية :

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة أو مجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات.

المادة الثالثة:

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها، كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها.

وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة:

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

المادة الخامسة:

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه.

وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في الرابعة

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة:

يؤلف، تحت إشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذه المعاهدة، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة.

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم.

وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة:

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها

الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرامهم ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

المادة الثامنة:

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة.

وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة:

يعتبر هذا الملحق المرفق جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة:

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألّا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة:

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسئوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي.

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة.

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية بتاريخ ٢٥ جماد آخر سنة ١٣٦٩هـ الموافق ١٣ أبريل ١٩٥٠م من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

عن المملكة الأردنية الهاشمية (عوني عبدالهادي)

عن الجمهورية السورية (ناظم القدسي)

عن المملكة العراقية (نوري السعيد)

عن المملكة العربية السعودية (يوسف ياسين)

عن الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح)

عن المملكة المصرية (مصطفى النحاس، محمد صلاح الدين)

عن المملكة المتوكلية اليمنية   أوافق على هذه المعاهدة مع ملحقها على وفق ما في كتابي لسعادة الأمين العام الموضح في المحضر اليوم. (السيد علي المؤمن)

(أ) وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠م من دور الانعقاد العادي الثاني عشر.

(ب) تم توقيعها من قبل مندوبي الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٥٠م.

المملكة العراقية بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥١م.

المملكة الأردنية الهاشمية ١٦/ ٢/ ١٩٥١م.

(جـ) تم إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من قبل:

الجمهورية السورية	بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٥١م.
المملكة المصرية	بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٥١م.
المملكة الأردنية الهاشمية	بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٥٢م.
المملكة العراقية	بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٥٢م.
المملكة العربية السعودية	بتاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٥٢م.
الجمهورية اللبنانية	بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٢م.
المملكة المتوكلية اليمنية	بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٥٣م.

(د) تحفظات:

١- الحكومة المتوكلية اليمنية:

أولاً- فيما يتعلق بمضمون المادة الثانية لا تعتبر اليمن اعتداء على أية دولة من الدول العربية إلا إذا كان الاعتداء لذات الدولة لا لارتباطها بمعاهدة واتفاقيات مع أية دولة أخرى ولا لوجود جيش أجنبي في أراضيها لأي سبب آخر.

ثانياً- يتحفظ اليمن على مضمون الفقرة الأخيرة من المادة السادسة، وذلك لأن الحكومة المتوكلية اليمنية تتوقع حصول بعض الظروف التي تجعل من المناسب أن تتخذ اليمن منها موقفاً خاصاً بها، ولهذا قررت اليمن ألّا تعتبر قرارات مجلس الدفاع المشترك نافذة عليها إلا إذا وافقت على تلك القرارات، وذلك باعتبار موقعها الجغرافي وإمكانياتها العامة واعتباراتها الخاصة.

ثالثاً- إن الحكومة اليمنية لا تعارض ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري لكن بعض الاعتبارات الخاصة بها قد تجعل من المتعذر عليها تطبيق الأمور المطلوبة منها، فحرصاً على إمكانية ما يطلب منها قررت ما يأتي: (أن الحكومة اليمنية توافق على ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري ما عدا ما في الفقرتين الرابعة والسادسة فالمعتبر ما ستوافق عليه الحكومة المتوكلية اليمنية في حينه).

٢- تصريح للحكومة العراقية :

إزاء ما ورد في المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية من أن تهيئة الوسائل الدفاعية

الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح تكون بحسب موارد كل دولة وحاجاتها.

وإزاء ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من نفس المعاهدة من أن ما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة، فإن المفهوم أن حكم هذه الفقرة الأخيرة من المادة السادسة لا يسري في شأن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح، إذا إن لهذا الشأن حكماً خاصاً تضمنته المادة الرابعة السالفة الذكر.

ملحق (٣)

الملحق العسكري[٥٦]

البند الأول :

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية:

(أ) إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها، وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك.

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها بحسب ما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة.

(جـ) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع أحد الأساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده.

(د) تقدم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.

(هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة.

(و) إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

(ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني :

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها، ولها أن تستعين بالإخصائيين في أي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم أو برأيهم فيه.

البند الثالث:

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة هذه المعاهدة، كما ترفع إليه تقارير سنوية عما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال.

البند الرابع:

تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة، وللجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعينه.

وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين، ويمكن تجديد انتخابه، ويشترك في الرئيس أن يكون على الأقل من الضباط القادة (من الضباط العظام).

ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسيات الأصلية لإحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس:

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة ومن كل من قوات الدول الأخرى إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة.

ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة ركن مشتركة.

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية	(عوني عبدالهادي)
عن الجمهورية السورية	(ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية	(نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
عن المملكة المصرية	(مصطفى النحاس، محمد صلاح الدين)
عن المملكة المتوكلية اليمينة	(السيد علي المؤمن)

برتوكول إضافي
لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري[٥٦]

تؤلف هيئة استشارية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الأول من الملحق العسكري.

وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.

ويكون لهذا البروتوكول قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والأثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري.

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية	(عوني عبدالهادي)
عن الجمهورية السورية	(ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية	(نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية	(فيصل)
عن الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
عن المملكة المصرية	(مصطفى النحاس، محمد صلاح الدين)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	(السيد علي المؤمن)

(أ) وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢/٢/١٩٥١م من دور الانعقاد العادي الثالث عشر.

(ب) تم توقيعه من قبل مندوبي الجمهورية العربية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية ومصر والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ٢/٢/١٩٥١م، والمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٢م.

(جـ) تم إيداع وثائق التصديق على البروتوكول في نفس تاريخ إيداع وثائق التصديق على المعاهدة.

الهوامش

١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156896- BK1195/9) .

تقدم وجهات نظر السير/ همفري ترافيليان فيما يتعلق بالقوة العسكرية للجامعة العربية.

٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156896- BK1195/10) .

مداولة المندوب السامي مع حاكم الكويت بشأن القوة العسكرية للجامعة العربية.

٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156896- BK1195/13+BK1195/14) .

برقية رقم ١٠٦٠ مؤرخة في ٢٥ يوليو ١٩٦١م من وزارة الخارجية في لندن إلى السفارة البريطانية في القاهرة، تتعلق بالموقف الواجب اتخاذه تجاه البعثة الدبلوماسية للجامعة العربية إلى الكويت.

٤- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/29) .

برقيات متبادلة فيها وجهات نظر المندوب السامي السياسي البريطاني بشأن قرارات الجامعة العربية المتعلقة بحشد قوات عربية مشتركة للكويت.

٥- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/27) .

اعتراضات صادرة من وزير الخارجية الإيراني حول القوات العربية في الكويت.

٦- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/31) .

تتعلق بالاتفاق العسكري بين الكويت والجامعة العربية.

٧- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/33) .

برقيات تحمل ردود الفعل من مختلف العواصم العربية حول الاتفاق العسكري بين الكويت والجامعة العربية.

٨- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/32) .

الاتفاق السياسي بين الكويت والجامعة العربية.

٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/33) .

برقيات متبادلة تناقش الاتفاق السياسي بين الكويت والجامعة العربية.

١٠- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/35) .

ملخص للوضع بعد توقيع اتفاقية استقدام القوات العربية.

١١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/34) .

تعليقات الشيخ عبدالله السالم حول الاتفاقية الأمنية مع الجامعة العربية.

١٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/37) .

لقاء السفير مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح.

١٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/36)

معلومات عن حجم مساهمة الجمهورية العربية المتحدة المتوقعة.

١٤- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156897- BK1195/39)

شكوك أردنية بشأن قرار الجامعة العربية.

١٥- المرجع السابق.

١٦- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156899- BK1195/62) .

تردد الملك حسين في المساهمة في قوة الجامعة العربية إلى الكويت.

١٧- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156899- BK1195/68)·

تتناول الشائعات الأردنية عن أن أزمة الكويت قد تم ترتيبها عن قصد وذلك لتشجيع الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) للتدخل في الخليج.

١٨- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156898- BK1195/42) ·

رفض المغرب المساهمة في القوات.

١٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156898- BK1195/43) .

تردد السودان في المساهمة في القوة العربية.

٢٠- راجع المذكرة العراقية – الفصل الأول

٢١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156899- BK1195/72).

تتعلق بمساهمة السودان في قوة الجامعة العربية للكويت.

٢٢- المرجع السابق – رفض ليبيا المشاركة في القوة العربية.

٢٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156899- BK1195/63).

تتعلق برد فعل لبنان بشأن إيجاد وتشكيل قوة الجامعة العربية إلى الكويت.

٢٤- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156899- BK1195/74) .

معلومات عن وصول قوة الجامعة العربية، ستقدم إلى الممثل البريطاني في الكويت بواسطة الحكومة الكويتية، وليس بواسطة سكرتير الجامعة العربية.

٢٥- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156899- BK1195/77).

تحليل المقيم السياسي البريطاني في البحرين بشأن قوة الجامعة العربية.

٢٦- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156899- BK1195/78) .

مخاوف المقيم السياسي البريطاني في البحرين من الجامعة العربية .

٢٧- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/81) .

تتعلق بالمساهمة الأردنية إلى قوة الجامعة العربية.

٢٨- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/82) .

المساهمة الأردنية في قوة الجامعة العربية.

٢٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/83) .

تتعلق بالمحادثات مع عبدالخالق حسونة التي أكدت على التنسيق بين القوات العربية والقوات البريطانية من خلال الكويت وليس بشكل مباشر.

٣٠- وثائق الأرشيف البريطاني (E1073/80) .

تفاصيل المساهمة الأردنية في القوة العربية.

٣١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/84).

مساهمات الدول المشاركة في القوة العربية.

٣٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/85).

تقرير بشأن المساهمة الأردنية في قوة الجامعة العربية.

٣٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/88).

تعليقات الملك حسين على القوات العربية.

٣٤- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/157536- EJ1072/4) .

ملاحظات عن القوة الأردنية المشاركة في قوات الجامعة العربية.

٣٥- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/92).

تعليقات الملك حسين على قائد القوة الأردنية.

٣٦- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/95).

تتعلق بالمساهمة الأردنية والعلاقات السياسية بين الأردن والكويت.

٣٧- المرجع السابق

٣٨- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156900- BK1195/98).

تفاصيل لقاء السفير البريطاني في عمان مع الملك حسين تناولت الأزمة في الكويت.

٣٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/106)

برقيات متبادلة بشأن طلب الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها من الكويت.

٤٠- المرجع السابق.

٤١- المرجع السابق.

٤٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/107).

تتعلق بانسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

٤٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/108).

تتعلق بانسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

٤٤- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/109).

رد الفعل الأردني بشأن انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

٤٥- المرجع السابق.

٤٦- المرجع السابق.

٤٧- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/110).

تعليق الملك حسين على انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

٤٨- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/111).

رغبة الأردن في زيادة مساهمتها في القوة العربية

٤٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/112).

أهم ما جاء في مؤتمر صحفي عقده الأمين العام عبدالخالق حسونة.

٥٠- الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٦١م

٥١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/120).

برقيات وملخص للإذاعات العالمية بشأن قرار انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

٥٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/120)،

تعليقات حول انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

٥٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/156901- BK1195/121).

تعليقات حول انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

٥٤- الكويت في الجامعة العربية؛

كتيب صادر عن دائرة المطبوعات والنشر دولة الكويت.

٥٥- الكويت في الجامعة العربية؛

كتيب صادر عن دائرة المطبوعات والنشر دولة الكويت.

٥٦- الكويت في الجامعة العربية؛

كتيب صادر عن دائرة المطبوعات والنشر دولة الكويت.



الفصل الرابع

القوات العربية، واقعها وفاعليتها، وانسحابها

١- الجيش الكويتي قوة لها فاعليتها.

٢- إشاعة تقليص القوة العربية.

٣- الساحة الكويتية والتوترات العربية.

٤- انسحاب القوات العربية.

٥- القوات العربية لعبة في أصابع الخصوم.

٦- التقييم البريطاني للقوة العربية.

٧- مواقف الدول من القوة العربية.



الفصل الرابع
القوات العربية في الكويت واقعها وفاعليتها وانسحابها

في الرابع من يونيو ١٩٦٢م جاء تقرير من لندن يفيد بأن السيد زيد الرفاعي السكرتير الأول في سفارة الأردن في لندن أبلغ أحد المسؤولين في الخارجية البريطانية بأن الأوامر الصادرة لقوات الجامعة العربية في الكويت بأن تنسحب هذه القوات دون قتال عند حدوث هجوم عراقي، وأنه واثق بأن القوات الأردنية ستلتزم بهذه الأوامر.

ويبدو أن هذا الخبر أثار كثيراً من القلق في الخارجية البريطانية التي أرادت الوقوف على الحقيقة عن هذا الموضوع الهام، واستفسرت من السفارة البريطانية في الكويت.[١]

وفي ١٢ من يونيو ١٩٦٢م جاء الرد من السفارة البريطانية بتأكيد هذه الأوامر، مع استطراد بأن هناك نوعين متناقضين من التعليمات للقوة العربية:

- **الأول : هو الانسحاب من المنطقة دون قتال.**
- **الثاني : يأمر القوة بتعطيل الهجوم لأطول مدة.**

ويبدو أن الأمر الثاني هو توظيف القوة لوسائل الإقناع السلمية لتأخير الهجوم. والواقع أن هذين الأمرين متفقان مع موقف الجامعة بأن دور القوات هو الردع السلمي الفاصل بين الطرفين، وفي رأي السفارة البريطانية في الكويت أن هناك تناقضاً بين الأمرين وبين ما يقال عن أوامر القتال المعطاة من الجامعة العربية، وفي كلتا الحالتين هناك صعوبة في الالتزام الحرفيّ بهذه الأوامر.

ولا تعرف السفارة في الكويت بالتأكيد من هي القوات التي ستقاوم الهجوم العراقي من بين القوات الثلاث؛ القوات السعودية، والأردنية، والسودانية.

وتوجز السفارة البريطانية في الكويت الوضع كما يلي:

توجد تعليمات للقوة السودانية بالمقاومة، وتوجد أوامر للقوات الأردنية بأن تستعمل أسلحتها، ولا نعلم جدية القوات السعودية؛ حيث يتغيب قائدها السعودي كثيراً عن مكتبه، وأن نائب القائد العام الكويتي الشيخ مبارك العبدالله الجابر صدم من كثرة نقد الضباط السعوديين للأوضاع العامة، ويعود السبب في ذلك إلى أن قوات السعودية التي تتواجد في الكويت منذ سنة تقريباً على وشك التغيير، وقد بدا عليها انحسار روح التآلف الجماعي Espirt de Corps التي ميزتها في السابق.

ولدينا شعور، رغم ما يقوله زيد الرفاعي، بأن القوات الأردنية والسودانية ستقاوم، ولدينا شكوك حول القوة السعودية الحالية التي سيتم استبدالها.

وقد اشتكى اللواء مبارك عبدالله الجابر - نائب القائد الكويتي - من انعدام التنسيق بين القوات الكويتية وبين القوة العربية، وأن ذلك سيسبب الاحتكاك في حالة القتال؛ فقد تضطر القوات الكويتية لإطلاق النار على القوات العربية المنسحبة بالخطأ، وبالرغم من حسن العلاقات بين الطرفين فإن مشاكل تبرز بينهما بين الحين والآخر.

وقد سبق للقوات العربية أن اشتكت من الجيش الكويتي الذي مارس تدريبات بالذخيرة الحية دون إبلاغ القوات العربية مسبقاً، وقد تضايق اللواء مبارك العبدالله من رفض قائد القوات العربية اللواء عبدالله العيسى من المشاركة في الاستعراض العسكري للعيد الوطني الكويتي في ١٩ يونيو ١٩٦٢م.

وقد حدث أن أخفى اللواء عبدالله العيسى دعوة موجهة من الجيش الكويتي للمشاركة في الاستعراض في خزينة المكتب دون إطلاع أحد، مما أزعج الكتيبة السودانية التي أحضر أعضاؤها ملابس الاستعراض الرسمية لمناسبات كهذه.

ولا شك أن قدرة القوات العربية على القتال تضررت كثيراً من عدم وضع برنامج تدريبات مشتركة بين القوات، ومن عدم البدء في حفر مواقع تحصينية يتطلبها القتال.

ومثل كل القوات المشتركة في أي مكان، فإن القوات العربية ستتأثر بموقف قائدها، فإذا كان قائدها اللواء عبدالله العيسى من النوع المحارب المتشبع بالروح القتالية فهناك فرصة كبيرة لأن يفرض على القوات جميعها المشاركة في القتال بالرغم من تعليمات الجامعة العربية المضادة، ولكن القائد الذي سيسيطر عليه الخمول لا تتوقع قيامه بأخذ زمام القيادة بحزم، وستقوم كل كتيبة أو فرقة بمعالجة أمورها وتدبير سلامتها.[٢]

١- الجيش الكويتي قوة لها فاعليتها :

ويرسل السفير البريطاني في الكويت تقريراً مؤرخاً في ٢٣ يونيو ١٩٦٢م عن حديثه مع اللواء فواز ماهر نائب القائد العام الأردني في حفل استقبال أقامه الشيخ صباح السالم - وزير الخارجية آنذاك - بمناسبة العيد الوطني الكويتي، ويثني القائد الأردني على القوات الكويتية في الاستعراض العسكري بمناسبة عيد الاستقلال، ويتصور أن الجيش الكويتي سيصبح قوة لها فعاليتها.

كما قام بزيارة الوحدات السودانية وأثنى على قائدها الذي حشد القوة دائما للتمارين أو للراحة، دون أن يضيع وقته في شرب الشاي أو الاستغراق في أحاديث سياسية.

ويقول المسؤول الأردني إن اللواء جلوب باشا أدخل هذا النهج في الجيش الأردني، وهو يراه الآن في القوة السودانية، كما أضاف إنه سمع أن اللواء عبدالله العيسى قائد القوات السعودي للقوات العربية سيتم استبدال ضابط أصغر رتبة به، وذلك سيسبب إحراجاً للقوة الأردنية التي يقودها العميد خالد الصحن.

وقد يسبب هذا في أن يستبدل بالعميد الصحن ضابط أردني أقل رتبة، فلا يجوز أن يبقى تحت قيادة ضابط أصغر منه، رغم أن الأردن يريد إبقاءه في الكويت لاتصالاته في المنطقة؛ فهو أصلاً من الزبير، وترك العراق إلى الأردن مع جلوب باشا في الثلاثينات، وهو من قبائل العراق، وهذا ما يبرر رغبة الكويت في التخلص منه.

وذكر القائد الأردني أنه صدم لعدم وجود أي اتصال بين القوات الكويتية والقوات العربية، وأن الضباط الأردنيين في معسكر "جيوان" مكاتبهم خالية من الأثاث، ولا يوجد حتى مكان لتعليق قبعاتهم، وأنه نقل ذلك للواء مبارك العبدالله، ويأمل أن يتحسن الوضع.[٣]

٢- إشاعة تقليص القوة العربية :

أ- تقارير عن تخفيض القوة - أغسطس ١٩٦٢م:

مع زيادة الملاحظات السلبية عن الواقع الذي تعيشه القوة العربية، واتّساع حجم النقد لفاعليتها، بدأت وزارة الخارجية البريطانية في اتصالات مع سفاراتها ومكاتبها في الخليج بشأن ما أشيع عن رغبة اللواء مبارك عبدالله الجابر نائب القائد العام الكويتي تخفيض القوة العربية في الكويت من ٢٠٠٠ إلى ٦٠٠، مصحوباً بالرأي البريطاني بأن ذلك الاقتراح انتفاء للقيمة العسكرية والفاعلية القتالية للقوة، وإن بقي المغزى السياسي والردع المعنوي فيها.

ب – مذكرة من اللواء مبارك :

وفي ١٢ سبتمبر ١٩٦٢م صدر تقرير من السفارة البريطانية في الكويت يشير إلى أنه لا توجد شكوى من عدم انضباط أو من سلوك القوة العربية، رغم وجود نقد لمستوى الكفاءة في قادتها، وأيضاً لفاعليتها العسكرية العامة، مع وجود تذمر من استنفاد الموجودات في المخازن العسكرية الكويتية، ومع ذلك فالقوة ليست عنصر إزعاج للكويت، ولا توجد مطالب لسحبها، لكن بعض المواقع في وزارة الدفاع الكويتية وقيادة الجيش الكويتي تشير إلى ثقل مصاريف القوة، وترى أن قيمتها الحقيقية في مغزاها السياسي، وأن ما تشكله من رادع سياسي سيتوافر حتى مع انخفاض عددها.

وقد أفاد اللواء الشيخ مبارك العبدالله – نائب القائد العام – بأنه قدم مذكرة يقترح فيها تخفيض عدد وحدات القوة العربية إلى مستوى كتيبة من كل مجموعة، وأن المذكرة رفعت إلى مجلس الوزراء.

ولم يتأكد للسفارة البريطانية رد فعل مجلس الوزراء أو حتى حقيقة وجود مذكرة من اللوء مبارك. لكن الرأي هو أن تخفيض القوة فيه كثير من الأضرار؛ فلا زالت لها قدرة قتالية، وأن قيمتها السياسية على اللواء قاسم أكبر من جانبها العسكري.

وتعتقد السفارة البريطانية أن القوة قادرة على إظهار مستوى من المقاومة، وخاصة أنها منتشرة على الحدود كقوات طليعة، وأي غزو عراقي سيصطدم عسكرياً بها، وإذا ما تم تخفيضها إلى ٦٠٠ مقاتل فلا شك في أن الخط الأول المتصدي للقوات الغازية سيتلاشى، وستوضع القوة في الصفوف الخلفية، وهو ما سيخفض من قيمتها الرادعة.

والخطر يكمن عندما تشعر القوة العربية بأنها غير مرغوب فيها من قبل الكويتيين بعددها الحالي، وربما تتلاشى القوة وتترك الكويت بلا غطاء سياسي، ولهذا يجب ألّا تتفق بريطانيا مع الكويتيين عندما يتحدثون عن انعدام الفائدة العسكرية للقوة، وعن المصاريف الباهظة وانعدام الانضباط فيها. ولندن على علم بأن أي تخفيض للقوة لابد أن يتخذه الأمير بنفسه، وتعتقد بترك الأوضاع كما هي عليه الآن. ولكن عندما يطلب الأمير المشورة أو يتصرف بخلاف ذلك، فعليها أن تكون مشورتها ضد التخفيض؛ لقد رحبت لندن بها منذ عام وبسببها خرجت القوات البريطانية.

ولا زال وجود القوات في الكويت الآن مهماً للجميع كما كان مهماً عند تشكيلها.[٤]

جـ - الرادع السياسي في القوة العربية :

ويتأكد هذا الموقف البريطاني في رسالة وزارة الخارجية إلى السفير البريطاني في الكويت، التي تؤكد الفاعلية القتالية للقوة في تأخير الاعتداء العراقي، وتعزز من قيمتها كرادع سياسي، حيث إن وجودها على الخط الأول يشعر اللواء قاسم بأن عليه أن يسيل دم الجنود العرب قبل أي شيء آخر، والخوف من التخفيض أن يتصور العرب أن الجيش الكويتي قادر على المقاومة حتى مجيء القوات البريطانية. وأن ذلك حدث بإيعاز من بريطانيا لشراء المزيد من الأسلحة منها، ولبقاء أموال الاحتياطي في لندن، وهي عناصر يوظفها العرب ضد القوات البريطانية الموجودة في المنطقة.[٥]

وتعيد بريطانيا تأكيداتها في تقرير من الخارجية إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين في ٢٩ أكتوبر، مع إبراز دور قوات الجامعة كطلائع إنذار وساتر عسكري

قبل احتكاك الجيش الكويتي مع القوات المعتدية، وهي قوة إضافية للمقاومة الكويتية، مع مخاوف من تفسيرات عربية عن الاحتكار البريطاني للسلاح والأرصدة والاعتماد على القوات البريطانية بدلاً من العربية، وقد يفسره بعضهم، وخاصة في الأردن، بأن هذه مقدمة لتخفيض المساعدة المالية والاقتصادية، وربما يؤدي ذلك إلى التقليل من دعم الأردن لاستقلال الكويت. ولن يتصور العرب أن التخفيض مبادرة كويتية، وإنما ستنسب إلى بريطانيا.(٦)

د- مقترح بتخفيض القوات :

في ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢م كان وكيل وزارة الدفاع الكويتية يبحث في القاهرة مع د. نوفل الأمين المساعد للجامعة العربية موضوع تخفيض القوة العربية، كما أذيع أن د. سيد نوفل سيزور الكويت لبحث الموضوع مع ممثلي القوات في الكويت، ويشير تقرير من السفارة البريطانية في الكويت إلى أن اللواء مبارك - نائب القائد العام الكويتي أخبر السفير البريطاني بأنه اقترح تخفيض القوة إلى حكومات هذه القوات وإلى حكومة الكويت، ولكن لم يتخذ أي قرار.(٧)

هـ - لقاء الأمير مع السفير البريطاني :

في ٤ نوفمبر ١٩٦٢م التقى السفير البريطاني الشيخ عبدالله السالم الذي أكد له أن الكويت لم تتخذ أية مبادرة مع الجامعة العربية، وأنه سيبحث مع د. سيد نوفل الأمين المساعد للجامعة العربية موضوع القوة عند وصوله إلى الكويت.

ويؤكد الأمير أنه يرى في القوة العربية رادعاً سياسياً أكثر من جانبها العسكري، وأن فاعليتها السياسية ستبقى حتى عند تخفيض القوات السعودية والأردنية إلى مستوى القوات السودانية. ويتحدث السفير قائلاً: شرحت للأمير رأينا في أن هناك قيمة سياسية وعسكرية للقوات في عددها الحالي، وأن هناك مخاطر

أن تتلاشى القوة عند التخفيض، وخاصة في تداخل قيمتها السياسية مع قيمتها العسكرية. ورد الأمير بأنه سيأخذ هذه الملاحظات في عين الاعتبار عند البحث مع الجامعة العربية، وذكر السفير للأمير أنه بالإمكان تعويض القوات السعودية أو الأردنية إذا أصرت حكوماتهما على التخفيض من تونس أو من الجمهورية العربية.

ووافق الأمير، وقال إنّ هناك جنوداً من الجمهورية العربية ضمن القوة، وأكد أنه سيحيطني بالتطورات.(٨)

و - المفاوضات مع الجامعة العربية

ويشير تقرير آخر صادر في ١٩ نوفمبر من السفير البريطاني في الكويت إلى أن الأمير أخبره بأنه توصل مع الجامعة العربية من حيث المبدأ إلى خفض القوات، واتضح أن الاتجاه هو تخفيض القوة إلى ٣٠٠ مقاتل فقط؛ فالقوة الأردنية ستصبح بحجم القوات السودانية، والسعودية أكبر من الاثنتين بعدد بسيط وتحافظ على القيادة.(٩)

ويضيف السفير البريطاني: إن السيد أشرف لطفي من الديوان الأميري ذكر له أن أي بيان عن القوة سيصدر أولاً من الجامعة العربية، مع أنه أحيط علماً بمقترحات بريطانيا عن طبيعة تأثير التخفيض، ولم يكن بمقدور السيد أشرف لطفي أن يبلغ السفير إذا تم التوصل إلى التخفيض مع حكومتي الأردن والسعودية، لأن الاتصالات انحصرت في الجامعة العربية.

وقد أبلغ السيد أشرف لطفي السفير البريطاني أن المفاوضات بين الكويت والجامعة العربية قد انتهت، وعلى د. سيد نوفل تقديم تقرير إلى الأمين العام، وبعدها سيتم التشاور بين الجامعة والحكومات المساهمة.(١٠)

ز- رادع الدم العربي لم يعد هناك

وفي تقرير بريطاني لاحق جاء فيه أن التخفيض إلى هذا الحد أمر مزعج، لأن الردع السياسي اضمحل، وأن رادع الدم العربي الذي كان موجوداً على الحدود لم يعد هناك، وهذا لن يغيب عن بال اللواء قاسم.

وتتساءل بريطانيا: إذا كان عدد الثلاثمائة جندي بعيداً جداً عن العدد الذي كان الأمير يريد الاحتفاظ به فهل بالإمكان إعادة النظر في قرار الأمير بهذا التخفيض الكبير؟

إذا كان الأمر انتهى فمن المهم أن تكون حكومة السعودية والأردن قد تم التشاور معهما، وأنهما متفقتان على النهج المقترح، والمهم ألّا يضيّع الكويتيون الدعم الذي حصلوا عليه من العرب في الوقوف ضد العراق.(١١)

هكذا تقيم بريطانيا مخاطر التخفيض ...

ح - د. سيد نوفل ينفي زيادة القوة

عقد د. سيد نوفل الأمين العام المساعد للجامعة العربية مؤتمراً صحفياً في الكويت مساء يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٢م، وأكد أن زيارته إلى الكويت روتينية للاطلاع على القوات، وأنه متأثر جداً بتطور الجيش الكويتي، وأشاد بالعلاقات التي توطدت بين القوة العربية والسلطات الكويتية، وأنه يبحث بعض القضايا الصغيرة بشأن القوات، ثم يرفع تقريراً إلى الأمين العام عبدالخالق حسونة، مع التأكيد على أن القوة العربية هي قوة رمزية ولا يوجد قرار حول سحبها، ونفى بقوة احتمال زيادة القوات من دول شمال أفريقيا. ويبدو أن هناك فترة انتظار قبل بدء المفاوضات بين الجامعة والأردن والسعودية، للحصول على موافقتهما على التخفيض.

ولا يعتقد السفير البريطاني أن هناك مجالاً لتبديل موقف الكويت بشأن اتفاقها مع الجامعة، وستترك الكويت المفاوضات من أجل التخفيض للجامعة العربية للتفاهم مع الدول المساهمة مباشرة.(١٢)

ط - استياء من مصاريف القوة

تقرير من القاهرة إلى الخارجية البريطانية عن اتصال السفارة البريطانية بالسفير الكويتي هناك، الذي أفاد بأن أمر تخفيض القوات معروف للجميع منذ مدة، وستبحثه اللجنة التنفيذية الخاصة بالقوات العربية في هذا اليوم (الذي كتب فيه التقرير) وهو ٦ ديسمبر ١٩٦٢م. ويضيف السفير عبدالعزيز حسين بكل وضوح: إنّ المبادرة جاءت من الكويت؛ فهناك استياء من مصاريف القوة، وشكوك في فاعليتها القتالية، وطالما أنها قوة رمزية فإن ثلاثمائة جندي متساوون مع ثلاثة آلاف.

وقال: إنّ هناك ملاحظات على سلوك القوة، ولكنه رفض تعليقات الدعاية المصرية بأن الكويت تريد التخلص ممّا تشكله القوات الأردنية والسعودية من ضغوط من أجل عدم الاعتراف بحكومة اليمن الجمهورية.

ويضيف التقرير البريطاني: إنه فهم أن الأمين العام للجامعة وحكومة السودان وافقا على التخفيض إلى ثلاثمائة، وغير معروف موقف السعودية أو الأردن، ولكن من المنتظر وصول ممثلي الدولتين العسكريين إلى القاهرة (اليوم أو غداً).(١٣)

واجتمعت اللجنة التنفيذية التابعة للجامعة العربية في ديسمبر ١٩٦٢م، وصادقت على تخفيض القوة، وقررت رفع التقرير إلى الأمين العام للمناقشة مع المستشارين العسكريين، ثم بعدها يتم اتخاذ القرار المناسب.(١٤)

٣- الساحة الكويتية والتوترات العربية :

وتستمر الاجتهادات والتحليلات البريطانية بشأن مسببات رغبة الكويت في تخفيض القوة العربية لاسيما بعد ثورة اليمن في سبتمبر ١٩٦٢م؛ حيث صار الحديث عن إحياء مشروع الهلال الخصيب بين سوريا والعراق، بعد التقارب بين البلدين، والتقارب الأردني - السعودي في وجه حملات القاهرة ضد الطرفين واتهامهما بالتآمر، ومخاوف الكويت من أن تتحول الساحة الكويتية العسكرية إلى توترات انعكاساً للأوضاع العربية المتصارعة.

وتصعّد الصحافة العراقية حملاتها على الرجعية والإمبريالية - بعد ثورة اليمن - متوعدة الخليج بالثورة، ارتباطاً بأحداث اليمن، مع مبالغات عن الانهيار المعنوي للقوة العربية في الكويت.

ولم تسلم القوة الأردنية - السعودية مع الهجوم اللاذع من الصحافة المصرية، متهمة القوة بممارسة التهريب والاستفادة من وجودها في الكويت.

ويعلق القائم بالأعمال البريطاني في القاهرة بأن الكويتيين منزعجين من الضغط السعودي لكي لا تعترف الكويت باليمن الجديد، ويرى بأن وجود القوة هى إحدى وسائل الضغط، وأن د. نوفل ذاهب إلى الكويت لبحث وسائل تخفيف هذا الضغط، وتشكو السفارة البريطانية من كثرة الإشاعات وندرة الحقائق في الإعلام وفي الصالونات السياسية في القاهرة.[١٥]

أ- وداع القوات المصرية

ولعل من أبرز مظاهر التوتر في أجواء القوة والتباعد بين مجموعاتها ما برز يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٦١م؛ حيث أقام الشيخ جابر الأحمد الصباح - المسؤول عن

المالية – حفل غداء على شرف الكتيبة المصرية المغادرة، حيث تم تبادل الكلمات عن العروبة والأخوة، وهي العبارات المعتادة في مثل هذه المناسبات، وعند توديع القوة في المطار ألقى اللواء مبارك عبدالله الجابر كلمة اثنى فيها على مساهمة القوات المصرية، ورد عليه العقيد عبدالستار أمير بكلمات فيها مجاملات وثناء، وهي كلمات مملوءة بالتعبيرات عن التآخي العربي، أما قائد القوات العربية اللواء السعودي عبدالله العيسى فقد ودع القوات المصرية بكلمات شكر عن الجهود والتمنيات بالسفر السعيد. ومهما يكن فإن إنسحاب القوات المصرية ولد الحزن في الكويت، حيث انتاب الخوف من انحسار التأييد العربي لها.(١٦)

ب – القائد السوداني والقوة العربية

بينما يتحدث العميد أحمد الشريف قائد الكتيبة السودانية في الكويت إلى السفير البريطاني في الخرطوم بأنه غير مرتاح من المكان ولا من وضعه كمسئول عن القوة في الكويت، ويصف الكويتيين بأنهم أثرياء ثراء فاحشاً بثقافة متواضعة، وتنقصهم روح التعاون، وهو معجب بالقوة الأردنية وينسجم معها جداً، ولا ينطبق ذلك على القوة السعودية، وأن قائد القوات السعودية كفؤ لكنه عنيد، ويصف الضباط بأنهم مدمنون سياسة ودعاية، وأن القوة العربية لا تشكل أي عائق لقوات اللواء قاسم، وأن طلب المساعدة من بريطانيا أمر مرحب به في الكويت وهو اقتراح ممتاز.

وينتقد اللواء السوداني سياسة اللواء قاسم الذي أثار عداوة وكراهية الكويت له، وأن القوة العربية لا تقوم بتدريبات، ويشعر أفرادها بالملل والاستياء، كما يشعر بأن القوات السعودية ستحارب ولن تنسحب.(١٧)

جـ - لا توجد خطة دفاعية

ومع ذلك فقد أوضح الملك حسين إلى السفير البريطاني في ٢٤ يناير ١٩٦٣م، وعلى أثر انسحاب القوات المصرية، أن قوات الأردن ستحارب عن الكويت، وأعلن الملك استعداد الأردن لإرسال المزيد من القوات - كتيبتين من الحرس الوطني. ويتناغم هذا مع تصريح الشيخ صباح السالم وزير الخارجية الكويتي بأن القوات العربية ستحارب مع الجيش الكويتي ضد أي اعتداء.(١٨)

ولا ندري إلى أي مدى يتطابق ذلك مع خطة قوات الجامعة التي تعطي للجانب السياسي أهمية أكبر من العسكري، وترى دورها ساتراً يفصل بين المقاتلين أكثر من كونها قوة تعمل على صد ومقاومة العدوان؛ فلا توجد خطة دفاع منسقة ومتفق عليها بين الجيش الكويتي وبين القوة العربية، وكان المفهوم أن تعمل القوة كعازل على الحدود الكويتية - العراقية، كخط أول، بينما يتولى الجيش الكويتي الموقع الدفاعي الرئيسي في المطلاع وفي الروضتين، فكل قوة تعمل الآن بمعزل عن الأخرى، وهي شبه مستقلة، مثل قوات الأمم المتحدة في غزة ذات المعاني السياسية أكثر من العسكرية، ويمكن أن تقاوم القوة الأردنية والسودانية، لكن الوضع النفسي للقوة لا يميل نحو العمليات العسكرية، ولم يقدم الجيش الكويتي أية خطة دفاعية للتنسيق مع القوات العربية.(١٩)

على أننا نلاحظ وسط هذا التضارب تأكيدات الملك حسين على أن القوات الأردنية ستحارب، وأن لها أوامر من الأردن بغض النظر عن أوامر القوات العربية، وخاصة أن الملك يشعر بأن قواته في الكويت جزء من الأردن وتعمل في بيئة بعيدة، وبدون غطاء جوي، ويحث بريطانيا على مساعدة القوات الأردنية في الكويت عند حدوث أي عدوان، ولا يريد الملك أن تقع القوات الأردنية في مأزق

عسكري، وأنه على استعداد لإرسال قوات أكبر لتقوم بدور مرض، على أن يكون ذلك بطلب من الجامعة العربية أو من الأمير، وأنه في انتظار هذا الطلب.

د - الملك يشعر بالعزلة

هذه المناقشات تدور في أوائل عام ١٩٦٢م في ضوء انسحاب القوات المصرية والحرص البريطاني على تعويضها، وأهم مصدر عربي للتعويض هو الأردن، والحوار البريطاني مع الملك حسين يستمر يومياً عبر السفير البريطاني في عمان، ولكن الملك أصبح يشعر بالعزلة بعد الانفصال السوري، وتوجه النظام الجديد في سوريا نحو التقارب مع العراق، فيما يواجه الأردن حملات عاصفة إعلامية وسياسية وتدخلات مصرية، لا تقل عن الحملة المصرية على المملكة العربية السعودية، وخاصة بعد حدوث انقلاب اليمن في سبتمبر ١٩٦٢م.

وتحرص بريطانيا على تخفيف حالة الطوارئ في الاستعدادات البريطانية، ولهذا فإن زيادة العدد في القوات العربية فيها مكاسب لها، لكنّ هناك رأياً آخر يرى أن القوات العربية هي قوات سياسية في الأساس، وأنها قوات ردع أكثر منها قوات قتال.

وكانت الأعين على الكويت في انتظار ما قد يقرره الأمير بشأن طلب زيادة قوات من الأردن.

هـ - الخلاصة كما ترى بريطانيا هي :

أن الأمير لا يريد إدخال الكويت في مشاحنات عربية، ويريد الابتعاد عن ذلك، وقد أظهر مرونة في تعاطيه مع القوى الراديكالية في المنطقة، لكنه لا يريد أن يكون طرفاً في الاستقطابات، ومن الناحية العسكرية فإن الأمير يضع ثقته الكاملة في الدعم البريطاني، وليس دعم الأردن أو الجامعة. ولهذا فإن الحديث

غير الواضح عن فتح جبهة قتال على الحدود الأردنية - العراقية عند حدوث اعتداء على الكويت أمر غير مستحب، والحديث عنه يعقد الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة.[٢٠]

٤- انسحاب القوات العربية :

أ - في الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٦٢م عقدت اللجنة التنفيذية للقوات العربية في الكويت الاجتماع النهائي لتنفيذ رغبة الكويت في تخفيض القوات إلى مستوى كتيبة من الدول الثلاث (الأردن والسعودية والسودان)، وترأس الاجتماع الأمين العام السيد عبدالخالق حسونة، ود. سيد نوفل الأمين المساعد، والفريق عبدالله العيسى قائد القوات العربية في الكويت، والمقدم عبدالله رجب الرفاعي ممثل الكويت، والعقيد صديق محمد طه مدير العمليات العسكرية في القوة العربية.[٢١]

وصرح العقيد صديق بأن اللجنة وافقت على طلب الكويت بتخفيض القوات، وتمت إحالة التقرير إلى الفريق علي علي عامر مساعد الأمين العام للشئون العسكرية لوضعه موضع التنفيذ.

ب - وفي ٩ يناير ١٩٦٣م أذاع راديو مكة قرار مجلس الوزراء السعودي بسحب القوات من الكويت حتى تتمكن من القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن البلاد، كما أبلغ الأردن وزارة الخارجية الكويتية بصدد سحب قواته من الكويت.[٢٢]

جـ- وفي ١٢ يناير ١٩٦٣م أكدت السفارة البريطانية أن الأمير أبلغ السفير البريطاني بأن هناك ضغطاً سعودياً بسحب القوات بكاملها

بسبب أحداث اليمن، وكانت الكويت تأمل بموافقة المملكة على بقاء كتيبة، غير أن الملك فيصل أصر على سحبها، وأن تتم موافقة الكويت على هذا الإجراء.(٢٣)

د - كما أن قرار الأردن بسحب كامل القوات الأردنية في ١٠ يناير ١٩٦٣م جاء مفاجأة للكويتيين، وقد طلبت الكويت قيام اللجنة التنفيذية العسكرية العليا بالاجتماع في الكويت لتنفيذ رغبة كويتية بالإبقاء على قوات رمزية فقط.(٢٤)

هـ - التغلغل المصري والمحاضرة الأردنية :

كانت تلك الفترة في (بداية عام ١٩٦٣م) تشهد تدهوراً في العلاقات العربية، ولم تسلم القوة من انعكاس الخلافات عليها، حيث تم إدخالها في حلبة تبادل الاتهامات السياسية والإعلامية. ولعل أبلغ نموذج على هذا الوضع الشائك لقاء السفير البريطاني في عمان بالسيد وصفي التل، رئيس الوزراء الأردني الجديد، الذي قال:

إنّ رأي حكومة الأردن أنها ليست مستعدة لتخفيض قوتها في الكويت طالما أن القوات التي ستخفض عددها لن تكون ذات فائدة إطلاقاً، ونظراً لما لحق بالقوات الأردنية من إساءة ودمار من قبل المصريين فليس أمام الحكومة الأردنية إلا سحبها في ضوء طلب وفد الكويت بتخفيض عددها.

ويقدم السفير نصيحة لرئيس الوزراء بأن إبقاء قوة رمزية في الكويت يعطي الأردن موطئ قدم طالما أن القرار سياسي أكثر من كونه عسكرياً.(٢٥)

وقدم رئيس الوزراء الأردني محاضرة طويلة للسفير عن التغلغل المصري في

الكويت، وانتشاره في كل مكان، وأن صور عبدالناصر موضوعة بجانب صور الأمير في معظم دواوين الكويت، وبوسع المصريين تولي زمام الأمور متى ما شاءوا، وهم يستخدمون الكويت مثل لبنان كمركز للخراب والدمار وتهريب الأسلحة من الكويت إلى الأردن وإلى المملكة لاستخدامها ضد اللواء قاسم وضد الملك سعود، ويريد رئيس الوزراء أن تنقل بريطانيا ذلك إلى الأمير إذا كانت حريصة على استقلال الكويت ليتخذ قرارات فعالة ضد التسلل.

ويرد السفير بقوله: إن الأمير رجل علم وحذر، ويعرف ما يدور في بلده. وكرر السفير أهمية وجود الأردن الرمزي، ويعلق رئيس الوزراء بأن الكويت تعطي المصريين أكثر مما تعطي الأردن.

وأشار السفير إلى مبلغ سبعة ملايين دينار استلمها الأردن، ورد رئيس الوزراء بأن الكويت فرضت فائدة ٤٪ على المبلغ، وأنه بالإمكان الحصول على ترتيبات أفضل من أي بنك يهودي في العالم.

ويضيف السفير: إن مخاوف الملك ورئيس وزرائه على الكويت صادقة وحقيقية، ولكنهما يصران على أن قرار تخفيض القوات هي مؤامرة مصرية .

وستسعى الأردن مع الكويت لبقاء القوة دون تخفيض، وإذا فشلت المحاولة ستسحب الأردن كل قواتها قبل نهاية يناير الجاري.[٢٦]

ويتلخص الموقف البريطاني بشأن طلب الكويت تخفيض القوة فيما يلي:

- أن تظهر الكويت اهتماماً خاصاً بالحفاظ على العلاقات الحميمة مع كل من السعودية والأردن، وهما الحكومتان العربيتان اللتان وفرتا الحجم الأكبر من قوات الحماية العربية. ودعم السعودية والأردن مكسب يجب ألّا يضعف.

- أن الملاحظ أن المسؤولين الكويتيين لا يمارسون التشاور الدائم في القضايا التي يقع العبء الأكبر فيها على بريطانيا بالتزامها بالدفاع مع الكويت.
- والخوف أن يستمر هذا النهج مما يزيد الأعباء على بريطانيا، وتلجأ بريطانيا دائماً إلى إرسال تعليمات إلى سفيرها في الكويت ليتحدث مع الأمير أو وزير الخارجية لأهمية المشاورات مع الحكومات التي يعتبر دعمها للكويت أمراً حيوياً.[٢٧]

و – الأمين العام يحْتد :

بدأت الجامعة العربية منذ ديسمبر ١٩٦٢م بوضع تصور لتحويل القوة إلى مجموعة مراقبة مع توسيع عضويتها لتشمل دول عربية أخرى، وقدمت الجامعة مقترحات بهذا الشأن إلى الدول الأعضاء ولم تتلق رداً.

كان رد الأمين العام للجامعة عنيفاً ضد سحب القوات الأردنية والسعودية، وأصدر تعليماته بإبقاء القوة في الكويت حتى يتوصل إلى اتفاق مع الدول الأعضاء بإرسال قوات مراقبة رمزية تحل مكانها، معتبراً قرار الأردن وقرار المملكة بسحب القوات خرقاً لاتفاقية إرسال القوات، وأن الجامعة العربية هي السلطة الوحيدة التي تصدر الأوامر للقوة العربية.

في تلك الفترة كان العراق يقاطع اجتماعات الجامعة، وكذلك مصر تقاطعها بسبب ما حدث في اجتماعات شتورة بين النظام السوري الجديد ومصر، وليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل بقرارات الجامعة العربية.

وتسعى الكويت لخلق وجود عربي رمزي بدلاً من القوات التي ستنسحب من الكويت، وقد كان شعور الكويت بأن الأردن سيبقي قوة رمزية كما جاء

في تقرير القائم بالأعمال الكويتية في عمان، غير أن حكومة الأردن بدلت موقفها وقررت سحبها نهائياً لعدم جدوى بقاء القوة الرمزية التي اقترحتها الكويت.

وتتجه الأنظار إلى الدول العربية في شمال أفريقيا للمشاركة.[٢٨]

ولم يظهر القلق على اللواء مبارك عبدالله الجابر نائب القائد العام الكويتي من سحب القوات الأردنية والسعودية، فقد بدأت الكويت تشعر بثقة أكبر.

ز - المحاولة الأخيرة:

- اجتمعت اللجنة التنفيذية العسكرية التابعة للجامعة في الكويت يوم ١٨ يناير ١٩٦٣م، والتقى د. سيد نوفل الأمير في ١٩ يناير، وأخبره بعدم موافقة الدول العربية على إرسال قوات رمزية قليلة العدد بحسب الرغبة الكويتية، وأن السعودية والأردن تصران على السحب الكامل لقواتهما، أما السودان فسيسحب قواته إذا انسحب الأردن والسعودية ولن يبقى بمفرده.[٢٩]

- في ضوء ذلك يقوم د. سيد نوفل بآخر محاولة مع السعودية والأردن لإبقاء قوة رمزية بالاجتماع مع سفيريهما في الكويت، وإذا فشل الإقناع، تقوم حكومة الكويت بتوجيه رسالة إلى كافة الدول العربية تسرد فيها تاريخ القوة وتطورها، ومجهودات الكويت وجهود الجامعة لإبقاء قوات رمزية في الكويت.
- يقوم الأمين العام بتوصيل رسائل إلى رؤساء الجزائر وتونس و ج.ع.م والسودان وليبيا بغرض توفير حماية رمزية بعد أن فشلت المساعي مع المملكة السعودية والأردن.[٣٠]

ح - المساعدة من جهات أخرى

وقد ظهر أن السودان لن يوافق على بقاء قواته في الكويت دون مشاركة

من دول أخرى، ويؤكد اللواء حسن بشير - وزير الدفاع السوداني - أن البديل هو إرسال بعثة عربية عسكرية مشتركة إلى الكويت بدلاً من قوات عربية، وأن اللواء قاسم لن يهاجم الكويت لأن العرب سيقفون ضده، كما جاء ذلك في تقرير الخارجية البريطانية في ١٧ يناير ١٩٦٣م.(٣١)

وتبين الرسالة المقترح إرسالها من الكويت إلى الدول العربية أنه نظراً لفشل الدول العربية في الوصول إلى قرار بإرسال قوات رمزية فإن الكويت حرة في أن تطلب المساعدة من جهات أخرى إذا أحست بأن استقلالها في خطر، وأن الرسالة ستحمل موافقة وتوقيع جامعة الدول العربية. (٣٢)

وفيما يلي أهم ما جاء في المذكرة التي أرسلتها وزارة الخارجية الكويتية إلى جامعة الدول العربية.

١- تم تنظيم قوة الحماية التابعة لجامعة الدول العربية بموجب قراركم، وأخذت موقعها على الحدود بدلاً من القوات البريطانية.

٢- بعد ذلك ارتأينا أنه من المرغوب فيه خفض القوات لتصبح أداة مراقبة، وتم الاتفاق على ذلك.

٣- اعتذرت كل من الحكومة السعودية والحكومة الأردنية عن مواصلة المشاركة في أداة المراقبة المقترحة، وطالبتا بسحب فرقتيهما بالكامل.

٤- تعتبر حكومة الكويت أن وجود قوة مراقبة على الحدود كرمز على التضامن أمرٌ أساسي وجوهري، فضلاً عن كونه يمثل الحاجز للصد ضد أي عدوان خارجي. وتخشى حكومة الكويت من تطور الأعمال العدوانية على الحدود نتيجة لسحب قوات الحماية، مما سيجبر حكومة الكويت على طلب المساعدة الأجنبية.

يرجى التفضل بتعميم هذه المذكرة على الدول الأعضاء.

نص الرسالة التي بعث بها سمو أمير الكويت إلى القادة والرؤساء العرب طالبا المشاركة في قوة المراقبة العربية

أبعث لفخامتكم تحياتي العربية معبراً لكم عن أخلص الأماني بأن يوفقكم الله في مجهوداتكم الناجحة.

حفظكم الله ،

لقد تم تشكيل قوات الحماية العربية في الكويت بقرار صادر من جامعة الدول العربية بغرض صيانة استقلال الكويت وسلامة أراضيها.

لقد تقرر في الآونة الأخيرة خفض هذه القوات لتصبح قوة مراقبة بعدد محدود تشارك فيها بعض الدول العربية بحيث تعمل كل دولة على توفير عدد محدود من الرجال.

إن دولة الكويت ورغبة منها في التمسك بالعلاقات العربية، ونفوراً منها في طلب العون من القوات الأجنبية للتدخل في الشؤون العربية، لواثقة من أن جلالتكم سوف توافقون على مشاركة دولتكم في هيئة المراقبة، وبالتالي تؤكدون التضامن العربي الذي تدعمه العلاقات الأخوية الحميمة القائمة بين دولتينا، معززاً بما تقوم به الكويت دائماً نحو دعم وتأييد فخامتكم:

وتقبلوا – يا فخامة الرئيس – أسمى آيات الشكر وفائق الاحترام.

أخوكم المخلص –٢٤ يناير ١٩٦٣م

أمير دولة الكويت

مترجم من الوثائق البريطانية

الرؤية البريطانية للموقف الأردني

لم يكن الملك حسين متحمساً لإرسال قوات إلى الكويت، وكان يأمل بوجود حل سياسي، ولم يوضح شكل هذا الحل، وكيفية التوصل إليه، ومصير الادعاءات العراقية، وما هو المطلوب إلى الكويت.

وقد وافق الملك على المشاركة في القوة لعدة أسباب؛ أبرزها أن بقاء الكويت مستقلة يتفق مع مصلحة الأردن، وسيتضرر الأردن من اتساع نفوذ العراق في الكويت.

ويتوقع الأردن الحصول على مكاسب اقتصادية من الكويت؛ ليس ثمناً وإنما إدراكاً لتنمية المصالح الكويتية - الأردنية.

وهناك دور بريطاني في إقناع الملك بالمشاركة في القوات العربية التي جاءت أيضاً حرصاً من الملك على عدم انفراد الجمهورية العربية المتحدة بالنفوذ في الكويت، واستجابة لمصالح أردنية - بريطانية.

ولعل أبرز علامات حرص الملك حسين على استقلال الكويت هو رغبته في إرسال قوات أردنية تعويضاً عن انسحاب القوات المصرية الذي تم نهائياً في ديسمبر ١٩٦٢م، كما أشرنا من قبل، مع رغبته في إرسال سلاح طيران، وتأكيداته أن القوات الأردنية ستحارب ولن تنتظر تعليمات القيادة العربية، وأن القوات الأردنية تساهم كثيراً في تعطيل الغزو العراقي حتى وصول النجدة البريطانية.

ولهذا فإن الملك حسين في اتصالاته مع السفير البريطاني يلح دائماً على تأكيد الغطاء البريطاني للقوات الأردنية عند حدوث أي اعتداء؛ لأنه كما يقول للسفير البريطاني وضع جزءاً هاماً من الجسم الأردني في الكويت بعيداً عن مكانه الأصلي، وأن ذلك مجازفة بمصير القوة ما لم تتوافر ترتيبات نجدة سريعة لدعمها.

ويرغب الملك في طلب رسمي من الأمير للمساهمة في القوات العربية، أو من الجامعة العربية التي لا يعطيها الكثير من الاحترام، وليس له قناعة كبيرة بفاعلية القوة العربية؛ لذلك يردد كثيراً حرصه على تأمين الغطاء العسكري البريطاني لكي لا تصبح قوة الأردن في مأزق.

كما أن الملك مقتنع بأن القوات البريطانية ستنزل في الكويت بمجرد وصول طلب من الأمير، ولن تنتظر أوامر من القوات العربية أو من الجامعة.

ويدرك الملك أن الحفاظ على استقلال الكويت ليس أمراً منفصلاً عن واقع السياسة العربية وعن طبيعة العلاقات بين الدول العربية.

ويردد الملك في اتصالاته مع بريطانيا بشأن القوة العربية وشأن الكويت أن أفضل وسيلة لردع اللواء قاسم هو شعوره بأنه سيواجه بريطانيا عسكرياً، وأن المؤشرات التي تطلق بين الحين والآخر عن الاستعدادات العسكرية البريطانية لها فوائدها.

ويرى الملك، في تلك الفترة في العلاقات العربية وفي المواجهة السياسية والإعلامية والمخابراتية بين الأردن والسعودية من جانب والقاهرة من جانب آخر، أنه من المهم عدم ترك الكويت لتقع تحت نفوذ السيطرة الناصرية، وخاصة أن الوفود الأردنية التي تزور الكويت ترفع تقارير عن التغلغل الناصري في أعلى مواقع اتخاذ القرار الكويتي.

ومن خلال الاتصالات التي يقوم بها الملك مع رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية مباشرة أو عن طريق السفارتين، تترسخ القناعة في لندن بأن مشاركة الأردن لها أهمية كبيرة سياسياً وعسكرياً، وأن فيها شيئاً من الخروج من العزلة التي يجد الأردن نفسه فيها، حيث لا علاقات مع سوريا، وتوتر مع

القاهرة، ولا مخرج سوى المملكة السعودية والخليج، كما أن هناك شعوراً بالخوف من أن الملك عندما لا يرى الترحيب من الكويت ولا يجد الدعم من بريطانيا قد يعيد النظر في سياسته تجاه اللواء قاسم.

ونقرأ بين الحين والآخر في بعض التقارير إشارات تحبذ مساعي بريطانية لتقريب الأفكار والمواقف بين الكويت والأردن، من أجل التخفيف من الضغط الناصري على الكويت، رغم عدم رغبة الكويت في المشاركة في الجبهات العربية المتصارعة.

وتتحفظ بريطانيا – لكن بهدوء – تجاه حماس الملك حسين بإرسال قوات إضافية إلى الكويت في ضوء انسحاب القوات المصرية، لأن التحليل البريطاني هو أن ذلك سيبدل ميزان القوى داخل القوات العربية، ومن ثم سيبدل طبيعة العلاقات بين الدوائر الكويتية السياسية والقوات الأردنية المقترحة. كما ترى بريطانيا أن الخوف من أن يفسر الكويتيون الحماس الأردني لزيادة التواجد في الكويت بأنه من صنع بريطانيا وتشجيعها.

وتعلم بريطانيا أن الكويت تفضل الحل العربي السلمي مع العراق بدلاً من حل عسكري يأخذ بعداً أردنياً – بريطانياً – كويتياً.

كما ترى بريطانيا أن العرض الأردني لزيادة القوات متروك لأمير الكويت في قبوله أو رفضه.

وفي هذه الأجواء – بعد الانسحاب المصري من الكويت، ورغبة من بريطانيا في تقييم الأوضاع العسكرية، ووضع خطة تخفف من حالة الاستنفار الدائمة للقوات البريطانية في الخليج، طلبت حكومة بريطانيا إلى القيادة العسكرية البريطانية وضع خطة تتعامل مع أوضاع الكويت، في ضوء التهديدات المستمرة،

وفي ضوء انسحاب القوات المصرية، مع التأكيد على أن القوات العربية هي رمزية وقوات عازلة ورادعة سياسية أكثر منها قتالية عسكرية.

ولم تتحمس بريطانيا لتعيين السيد وصفي التل رئيساً للوزراء في الأردن؛ لأن سياسة المواجهة ستتواصل، بينما حاجة الأردن هي لدبلوماسية هادئة وتوفيقية..



الشيخ عبدالله سالم مع الملك حسين في حديث جانبي في القمة العربية ١٩٦٤م

٥- القوات العربية لعبة في أصابع الخصوم :

شهدت القوة العربية ثلاثة فصول في حياتها القصيرة في الكويت؛ حيث خرجت إلى الحياة في ٢٠ يوليو ١٩٦١م، لكنها تشكلت فيما بعد، ووصلت إلى الكويت في ١٥ سبتمبر ١٩٦١م من الأردن والسعودية ومصر والسودان.

وفي ١٥ أكتوبر ١٩٦١م أعلنت الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها على

أثر الانفصال، وتصاعد التوتر في العلاقات بين مصر من جهة والأردن والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، في إطار اتهامات القاهرة لهما بتدبير مؤامرة الانفصال والاشتراك فيها.

أكملت القوة المصرية انسحابها من الكويت في نهاية ديسمبر ١٩٦١م، وهي من ثلاثمائة شخص من الفنيين والعسكريين وسلاح المهندسين.

الفصل الثاني : ظلت القوة العربية من يناير ١٩٦٢م حتى أكتوبر ١٩٦٢م تتكون من الأردن والسعودية والسودان، دون زيادة في عددها، حيث توصلت القيادة العسكرية في الجامعة وفي الكويت إلى عدم ضرورة الزيادة؛ لأن الفاعلية القتالية والسياسية لم تتأثر بانسحاب القوات المصرية.

وفي منتصف ١٩٦٢م بدأت الكويت تفكر في تخفيض القوات العربية وحصرها في ثلاث كتائب فقط، تتكون كل واحدة من مائة مقاتل، وذلك بعد أن تمكن الجيش الكويتي من بناء قوته واستعاد الثقة في ضوء الزيادة في العدد والعدة.

كما أن القوة العربية في تلك الفترة لم تكن بمأمن من التوترات العربية التي سيطرت على العلاقات بين الدول العربية، ولم تكن بمعزل من الإعلام المتخاصم الذي بدأ في نشر الأخبار عن القوة لا علاقة لها بالحقيقة، وبطريقة تتفق مع مزاج البلد الذي يخرج منه هذا الإعلام.

وفي ١٢ فبراير ١٩٦٢م نشرت الصحافة المصرية أن الأمين العام عبدالخالق حسونة سلم إلى قائد القوات العربية في الكويت الرد على رسالة الأمير التي حملها قائد القوة إلى حسونة، وفيها يؤكد الأمين العام أن القوات العربية تتحمل مسؤولية الدفاع عن الكويت ضد أي عدوان، وستزيد الجامعة من قواتها وتوفر المعدات الضرورية.

وتصف الصحافة المصرية رسالة الأمير بأنها تأكيد ثقته بالقوات العربية، مع تجديد التأكيد أن الكويت لن تطلب قوات أجنبية للدفاع عن استقلالها، كما نفت الرسالة أي صلة بين التحركات الأخيرة للقوات الأجنبية والوضع في الكويت.

وعند استفسار السفارة البريطانية في الكويت اتضح أن رسالة الأمير إلى السيد عبدالخالق حسونة قصيرة وبروتوكولية؛ الفقرة الأولى تهنئة بعودته من جولة في أوروبا للدفاع عن القضايا العربية، والفقرة الثانية إشارة إلى انتهاز فرصة سفر قائد القوة إلى القاهرة لإرسال أطيب التحيات والتمنيات للأمين العام.

وفي منتصف ١٩٦٢م بدأت الأفكار تتبلور بشأن تخفيض القوة العربية، وأن نائب القائد العام الكويتي رفع تقريراً إلى مجلس الوزراء بذلك.

وكان الانطباع لدى القوات المسلحة الكويتية أن القوات العربية تستنزف نسبة كبيرة من ميزانية وزارة الدفاع، كما توجد شكوى، وبالذات من القوات الأردنية لاتصالاتها مع الوافدين الأردنيين ورعايتهم، وقد سبب ذلك انزعاجاً من هذا التدخل ومن ممارسة التوسط الذي هو ظاهرة سيئة في العالم العربي.

وبسبب عمق التباعد والخصومات العربية اضطرت مصر لسحب قواتها لكي لا تكون ضمن قوات عربية ملكية على أرض كويتية. ويبرز هنا السؤال الآتي:

هل المبادرة بالتخفيض جاءت من الكويت أم أن إسقاطات الخلافات العربية على القوات هي التي دفعت الكويت نحو اتخاذ المبادرة؟

ونقول إن عملية التخفيض استغرقت وقتاً طويلاً بسبب التباين في القناعات، وقد أرادت الكويت أن تكون القوة من ثلاثمائة شخص فقط.

ورفضت الأردن تخفيض القوة إلى كتيبة واحدة، لأن ذلك يعرضها إلى الفناء في حالة أي اعتداء من العراق بفقدانها القدرة على الردع بعد سحب القوات الأصلية، وسحبت المملكة العربية السعودية قواتها حيث زادت الحاجة إليها بعد انفجار ثورة اليمن وتدخل القاهرة وبدء الصدام اليمني بين الجمهوريين والملكيين، وتدعم المملكة الطرف الأخير، مما عرض أمنها لهجمات الجيش المصري، وبالتالي فقد تضاعفت الحاجة للقوة السعودية الموجودة في الكويت، ولذلك أصدرت المملكة البيان التالي:

في ١٣ يناير ١٩٦٣م، تنفيذاً لقرار مجلس الدفاع الأعلى السعودي، وانسجاماً مع ما حصل من تفاهم بين حكومتي الكويت والمملكة العربية السعودية، فقد قررت وزارة الدفاع سحب القوات من الكويت من أجل المشاركة في الدفاع عن الوطن.[٣٣]

ولم تكن السلطات الكويتية في موقف يعارض الانسحاب الكامل للقوات السعودية أو الأردنية، فكل طرف له مسبباته، فالأردن يريد إبقاء القوة دون تخفيض أو سحبها بالكامل، والكويت لا تمانع من سحبها نهائياً - كما تظهر الوثائق، بينما أصر السودان على الانسحاب إذا ما انسحبت كل من القوات الأردنية والسعودية نهائياً.

وفي **الفصل الثالث** من المحاولات التي بدأت في نهاية عام ١٩٦٢م طرحت الجامعة مقترح قوات رمزية من جميع الدول العربية بأعداد متواضعة تشكل رادعاً رمزياً سياسياً.

وقد أرسل الأمين العام إلى الدول مقترحاً بذلك، واعتذرت الدول التي أرسل لها، وهي دول شمال أفريقيا ولبنان واليمن، الأمر الذي أدى إلى التفكير في مقترح بعثة عسكرية عربية رمزية في الكويت لمراقبة الأوضاع فقط.

ولم يرى هذا المقترح النور أيضاً لعدم وجود الحماس بين الدول العربية، كما لم يكن الحماس كبيراً لدى المسؤولين في القوات المسلحة الكويتية تجاه هذا الاقتراح.

في ١٠ يناير أعلنت الأردن رسمياً سحب قواتها من الكويت، في الوقت نفسه الذي أعلنت فيه السعودية سحب قواتها بسبب اليمن، وجاء إعلان الأردن مفاجأة للسفير الأردني في الكويت؛ لأن سلطات عمان أخبرت القائم بالأعمال الكويتي أن الأردن سيستجيب لما تريده الكويت في البقاء بقوة رمزية.

وبدأت السلطات الكويتية بترتيب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا التابعة للجامعة من أجل إتمام سحب القوات الأردنية والسعودية، مع استمرار أمل الكويت في إبقاء قوة رمزية كرادع سياسي ضد العراق.

وفي ١٥ يناير ١٩٦٣م اجتمع السفير البريطاني مع رئيس الوزراء الأردني وصفي التل، الذي أفاد بأن الأردن لم يبلغ القائم بالأعمال الكويتي بالموافقة على التخفيض، وأن قرار التخفيض سيجعل القوة بلا فائدة، وأن الأردن مضطر لسحب قواته في وجه التآمر المصري الذي تتعرض له القوة في الكويت، وليس هناك بد من الانسحاب التام.

وعندما أشار السفير إلى أن بقاء قوة أردنية رمزية يساعد الأردن في الحفاظ على موطئ قدم في الكويت كان الرد عنيفاً بشأن تغلغل النفوذ المصري في الكويت، وأن صور عبدالناصر تزين المكاتب الرسمية في الكويت وتوضع بجانب صور الأمير، وأن بإمكان المصريين الاستيلاء على البلد في أي وقت يختارونه.

وأن المصريين يستغلون الكويت مثل استغلال لبنان كموقع للتخريب

وتهريب الأسلحة ضد السعودية وضد اللواء قاسم في العراق، وينصح بإبلاغ الأمير لوقف هذا التغلغل، وسيذهب العقيد محمود شبيو، مدير العمليات في الأردن، إلى الكويت لإقناعه ببقاء القوة كاملة، وإذا فشل ستنسحب القوة بأكملها.

في ١٦ يناير ٦٣ أعلن الأمين العام عبدالخالق حسونة بأن الاجتماع الذي ضم ممثلي لبنان والسودان وليبيا والكويت والجزائر وسوريا وتونس والمغرب فشل في تحقيق طلب الكويت بتواجد عربي رمزي على أراضيها، وتم الاتفاق على تخفيض القوات الأردنية والسعودية والسودانية وإبقاء وحدات رمزية. وإن اللجنة التنفيذية ستذهب إلى الكويت في ١٨ يناير للإشراف على عملية تخفيض القوات. (٣٤)

ويبدو أن سحب القوات الأردنية كلها كان مفاجأة للجانب الكويتي، الذي تصور إمكانية بقاء قوة رمزية من الأردن، كما زاد الطين بله إعلان إذاعة الأردن الانسحاب الكامل قبل أن يصل البلاغ الرسمي الأردني إلى الكويت، وهو ما أدى إلى لقاء لم يكن سهلاً بين الشيخ جابر الأحمد - وزير الخارجية بالنيابة - والسفير الأردني في الكويت كما تشير الوثائق البريطانية.

كما سبب ذلك القرار الضجر والضيق للسيد الأمين العام للجامعة الذي يرى أن الجامعة وحدها مخولة بإعلان سحب القوات وفق اتفاقية القوات الموقعة مع الكويت.

وفي ٢١ يناير اجتمع الأمير مع د. سيد نوفل في الكويت، وأبلغه بعدم قبول الدول العربية إرسال قوة مراقبة رمزية إلى الكويت، وحتى السودان لا يريد أن يبقى بمفرده، وأن الأردن والسعودية مصرّتان على الانسحاب.

وفي ٢٣ يناير ١٩٦٣م صدر تقييم مبسط بأن الجيش الكويتي لا يشعر بالحاجة لوجود قوات الجامعة العربية طالما أن القوة الرمزية المطلوبة والمعبرة عن البعد السياسي أو الردع النفسي لن تتوافر، فليس هناك بديل عن القوة الكويتية التي لم تضع في خطتها العسكرية المرسومة أصلاً دوراً للقوات العربية، وأن الاعتماد ضمن الخطة محصور في الجيش الكويتي والنجدة البريطانية.

وقدمت السفارة البريطانية تقييماً سياسياً وعسكرياً عن الوضع بعد قرار انسحاب القوات العربية، حددت فيه أن الدور المرسوم للقوة العربية هو تأخير تقدم القوات العراقية حتى ولو ساعات لتمكين القوات البريطانية من التدخل.

وأن القوات العربية كحاجز سياسي يمكن أن يؤدي إلى اتصالات بين القوات العراقية المتقدمة والقوات العربية تستغرق ساعات، تجعل القائد العسكري العراقي يتردد في إطلاق النار على القوات العربية إذا لم تكن هناك أوامر صريحة بهذا الشأن، وأن هذه الاتصالات لطلب الأوامر مع بغداد والعودة إلى القائد تستغرق وقتاً طويلاً.

وربما تدفع التصرفات العراقية قيادة القوات العربية إلى اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى صدام مسلح، وهناك احتمالات عسكرية متباينة ومتعددة.

وهناك الاعتبارات السياسية التي لا يمكن تجاهلها وأن اللواء قاسم لن يقيده ضميره من إطلاق النار والسير نحو الأمام بصرف النظر عن الساتر العربي، ولكنه يدرك أن ذلك سيكلفه معارضة قوية في المحافل الدولية والإقليمية.

وإن القوات العربية هي رمز لرفض الدول العربية ادعاءات قاسم في الكويت، ومع غياب الرمز يمكن أن يتصور اللواء قاسم أن العرب تخلوا عن الكويت، وبالطبع فإن ذلك يسهل مهمة قاسم لكنها لا تزيل القضية الرئيسية وهي القوات البريطانية.

ولكن الأسلوب العراقي الآن هو تأخير طلب الكويت النجدة من بريطانيا في حال حدوث عدوان، ولا يحتاج الأمر أكثر من تأخير الطلب لمدة ٢٤ ساعة ليصبح الفرق كبيراً بين الكويت الحرة والكويت المحتلة، وإذا تأخر وصول النجدة فلا شك في أن اللواء قاسم سيفوز بما أراده؛ فالحاجز الذي تشكله القوات العربية اختفى بعد انسحاب القوات العربية.

٦- التقييم البريطاني للقوة العربية :

أ - أعلنت حكومتا المملكة العربية السعودية والأردن عن نيتهما سحب فرقتيهما (١٢٥٠ فرداً و٩٠٠ فرد على التوالي) من قوة الحماية التابعة لجامعة الدول العربية بالكويت. هذا الانسحاب سيترك الفرقة السودانية المكونة حالياً من ١٠٥ رجال وحدها في الساحة. وقد أعلنت الحكومة السودانية مؤخراً أنها لا ترغب في استبقاء قواتها في الكويت إذا ما انسحب السعوديون والأردنيون. وكانت حكومة الكويت قد طلبت إلى جامعة الدول العربية في وقت سابق أن تحصر الفرق الثلاث في ١٤٠ رجلاً، والسبب في ذلك، بحسب ظننا، أن الكويتيين وجدوا أن التكاليف أكبر من أن تطاق في مقابل الفائدة العسكرية الضئيلة التي توفرها القوة.

ب - ان عملية سحب الفرقتين السعودية والأردنية سيؤدي فعلاً إلى إخماد الرادع السياسي لقوة الحماية. وتحاول جامعة الدول العربية في الوقت الراهن إنشاء وتأسيس فرق عسكرية صغيرة من دول عربية لم تسهم سابقاً في قوة الحماية. وافق المصريون دون شك على هذا الاقتراح، بيد أنهم لم يتقدموا بشيء بعد.

وحالياً لا يبدو أن من المرجح نجاح تمثيل الدول العربية الأخرى.

كما أن الامانة العامة لجامعة الدول العربية تحاول حالياً إقناع السعوديين والأردنيين بالموافقة على استبقاء قوة رمزية صغيرة في الكويت. وسواء أكانت المساهمة في هذه الفرق المقترحة ستتم قريباً أم لا فإن على عبدالكريم قاسم أن يدرك أن أي غزو عراقي للكويت سوف يثير عليه العالم العربي، وذلك بالرغم من ضآلة توقع تنظيم قوة حماية عربية مرة أخرى، فضلاً عن ضآلة توقع قيام الدول المساهمة بدعمها بشيء ذي قيمة.

جـ- ونظراً للفائدة المتدنية للقوة، ونظراً لحقيقة أن المشاركة العربية غير واردة في حسابات خطة الدفاع الخاصة بالجيش الكويتي، وذلك نسبة إلى حجم الزيادة في الجيش الكويتي في السنة الماضية إزاء حاجته الملحة للدعم الخارجي حتى لا تتغلب عليه الأعداد الكبيرة للجانب العراقي، فإن انسحاب الفرقتين السعودية والأردنية لا يؤدي إلى تغيير في قدرة الجيش الكويتي على مقاومة أي هجوم عراقي أو الصمود أمامه. واعتبار أن الرادع الرئيسي يكمن في قدرة القوات البريطانية على التدخل سريعاً.[٣٥]

ويقول المحلل البريطاني بشأن هذا الموضوع :

أ – لقد ظللت أفكر فيما إذا كان من المرجح أن يؤثر الانسحاب الكامل لقوة الحماية العربية من الكويت على سلوك وتصرفات عبدالكريم قاسم. ومن أجل هذا التمرين الذهني سأفترض أن الفرقة السودانية أيضاً سوف تنسحب قريباً، وأنه لن تكون هناك فرق عسكرية من الدول العربية الأخرى تحل محل المصريين والسعوديين والأردنيين والسودانيين. وقد انتابني في الحقيقة الشك فيما إذا كان وجود قوات رمزية صغيرة العدد من الدول العربية الأخرى سوف يعني فرقاً كبيراً بالنسبة للعراقيين.

ب – وأقول بصورة افتراضية إن إمكانية حدوث هذا الانسحاب قد جالت في

ذهن عبدالكريم قاسم لبعض الوقت. ومن المؤكد أنه لم يكن من المتوقع أن يصر العرب على إبقاء قوات في الكويت إلى ما لا نهاية، وفي الواقع يبدو لي الأمر مثيراً للدهشة ألا يتضايق العرب أو يسأم الكويتيون من موقفهم. لم يدر بخلدي أبداً أن يمثل وجود قوة الحماية العربية بالكويت أو عدمه أمراً حاسماً لعبدالكريم قاسم؛ ذلك لأن قراره الخاص بغزو الكويت أو عدمه يتوقف على عوامل أخرى. كما أن شكاً ضئيلاً ينتابني في أنه لو لم يكن هناك قوات بريطانية في عرض البحر لكان عبدالكريم قاسم غير مبالٍ بقوة الحماية العربية، وأنه حتى ولو كانت هناك قوات بريطانية في عرض البحر مما يعني مواجهة مقاومة أعنف، لما تردد طويلاً في تجاوز أي مقاومة صادرة من قبل قوة الحماية. ومع ذلك فإن وجود تلك القوات بإعداد كبيرة، لواء تقريباً، يشكل نوعاً من الإعاقة بالنسبة لعبدالكريم قاسم من الناحيتين العسكرية والسياسية.

جـ- من وجهة نظر عسكرية قد تفرض تلك القوات على قاسم تأخير تقدمه، حتى ولو كان هذا التأخير لساعات قليلة، وسيكون ذلك مهماً في تمكين القوات البريطانية من دخول الكويت. ويبدو من المرجح أنه إذا قابلت القوات العراقية الزاحفة حاجز صد يتمثل في قوات جامعة الدول العربية بالقرب من الحدود الكويتية فإنها ستتوقف للتفاوض معها بشأن الاستسلام، ولكون المتواجهين عرباً ربما يدور النقاش بينهم لعدة ساعات، ربما يتردد قائد القوات العراقية في تحمل مسؤولية إطلاق النار على قوات الجامعة العربية دون حصوله على أمر صريح من عبدالكريم قاسم نفسه بفعل ذلك، وبناء عليه فإن إرجاع الأمر إلى بغداد إضافة إلى إرسال الرد منها ربما يعمل على فرض تأخير إضافي في تقدم تلك القوات.

فإذا تصرف العراقيون بأسلوبهم الذي يفتقر إلى اللياقة عادة فقد ينجحون في إزعاج قادة قوة الحماية إلى حد يؤدي إلى إصدار أولئك القادة أوامرهم لجنودهم بالقتال. لذا سيكون هناك عدد من الأمور العسكرية المشكوك فيها من وجهة نظر قاسم على أقل تقدير. وأيضاً فإن المعاني المتضمنة لم تكن قابلة للإهمال الكامل، ولا أعتقد أن قاسماً سيشعر بوخز الضمير فيما يتعلق بإطلاق النار على العرب إذا اعتقد أن بإمكانه ارتكاب ذلك دون التعرض لعواقب وخيمة.

بيد أنه إذا قام قاسم بذلك فلا بد له أن يتوقع أشد أنواع المعارضة السياسية وأقساها من قبل (إخوانه) العرب في الأمم المتحدة وغيرها من المنابر الدولية. إن وجود قوات جامعة الدول العربية كان يمثل رمزاً للتصميم السياسي للدول العربية الأخرى وعزمها على رفض تسليم الكويت لعبدالكريم قاسم. والآن فإن هذا الرمز سيتم سحبه قريباً، وعبدالكريم قاسم من جانبه يفهم ويدرك أن السعوديين والأردنيين يعملون بلا نظام أو ترتيب مع عبدالناصر، والجامعة العربية من جانبها في حالة سبات عميق لا تحرك ساكناً، وعبدالكريم قاسم يحدث نفسه بأن خصومه العرب لم يعد لديهم أي عزم أو تصميم حقيقي إطلاقاً تجاه الكويت.

د – إن كل تلك المسائل التي تعرضنا لها تيسر وتبسط من مهمة عبدالكريم قاسم من حيث إزالتها لأحد الحواجز، وربما تعمل على تشجيعه، وبالطبع فإنها من ناحية أخرى لا تعالج الحاجز الرئيسي المتمثل في الدعم البريطاني للكويت، ولكن المشكلة التي تواجه قاسم في الوقت الحالي – كما يبدو لي – ربما تتمثل في تأمين تأخير صدور أي دعوة من جانب الحكومة الكويتية لنا لإرسال قواتنا إلى الكويت في حالة وقوع هجوم عراقي.

وحيث إن التوقيت حرج جداً فإن أي تأخير حتى ولو لمدة ٢٤ ساعة ربما يكون كافياً لإحداث فرق بين دخولنا الكويت كدولة صديقة ودخولنا الكويت وهي واقعة تحت احتلال القوات العراقية إذا استطاع عبدالكريم قاسم الدفع بدباباته إلى الجانب الآخر من الحدود عبر المواقع الدفاعية الكويتية قبل أن يصلنا نداء بطلب المساعدة من الكويت، وقد يأمل عبدالكريم قاسم في النصر مع اضطراب الوضع السياسي بسبب اقتتال العرب فيما بينهم، وفي غياب السخط الذي كان سيحدث نتيجة للهجوم العراقي على قوات الجامعة العربية ربما تمنى قاسم ترددنا في الشروع في عملية إنزال مقاوم.

ومن المؤكد أننا نستطيع مهاجمة مراكز اتصالاته جواً، لكن قواته على سبيل الافتراض ستكون في الكويت، كما أنه سيقوم فوراً بتكوين حكومة ألعوبة للترحيب بالاحتلال العراقي. وفي هذه الظروف يصبح الأمر نزاعاً بين العرب والبريطانيين، وقد يأمل قاسم في أن نتردد في التورط فيه.

هـ- إذا كان قاسم يفكر بهذه الطريقة إذن - وكما قلت - فإن المشكلة تصبح واحدة بالنسبة له؛ وهي كيفية إدخال قواته إلى مدينة الكويت قبل أن نقوم بمهاجمته. اعترف بأني أجد صعوبة في إيجاد حل لمشكلته هذه. على كل فإن أفضل ما يأمل فيه قاسم في الوقت الراهن ربما يكون انقلاباً عسكرياً يقوده المناصرون لمصر في الكويت، وإذا حدث هذا وتم التخلص من الأمير يصبح من السهل التنبؤ بالتأخر في توجيه النداء إلى البريطانيين.

فإننا نعتقد كما تعلمون بأن عبدالكريم قاسم لا يملك مدرعات في الجنوب للقيام بأى غزو، ومن الواضح أننا نأمل في الحصول على معلومات عن أي تحرك للمدرعات نحو الجنوب قبل ٢٤ ساعة على أقل تقدير، وربما قبل

مدة أطول من بدء أي عملية غزو، وسيكون على عبدالكريم قاسم تجهيز قواته للبدء في الهجوم، ومن جانبنا ينبغي أن نكون في وضع معين يسمح لنا بإبلاغكم بأن القوات الغازية جاهزة بالرغم من أننا لا نضمن ذلك. غير أن قاسماً يأمل بالكاد في جعل قواته في وضع متوازن لأطول مدة من الزمن دون التنبه لها، وهذا يوحي بإنه لابد له من الحصول على معلومات دقيقة جداً عن أي تحرك عسكري في الكويت.

و- أخشى أن يكون كل ذلك غير حاسم. لقد تعمدت الإحجام عن تخمين مواقف عبدالناصر المحتملة تجاه الكويت أو نشاطاته التكتيكية، وبقدر ما يستطيع المرء أن يستنتج من كل هذه الأمور يبدو لي أن المشكلة الحقيقية بالنسبة لعبدالكريم قاسم هي بالتحديد كيفية الدخول إلى الكويت قبل البريطانيين. ربما كان في ذلك الوقت قريباً جداً من إيجاد حل لتلك المشكلة؛ حيث إن قوات جامعة الدول العربية في الكويت، والذي يمثل أحد تلك العوامل المعقدة للمشكلة، سيتم سحبها قريباً. إضافة إلى ذلك لابد أن عبدالكريم قاسم سعيد جداً أن يرى تطور الصراع على اليمن بين ناصر من جهة والملك حسين من جهة أخرى. غير أنه في الوقت الراهن ليس في وضع يسمح له بانتهاز أي تطور مُواتٍ في الكويت مثل انقلاب عسكري تقوم به جماعة مؤيدة لمصر؛ لأنه ليست لديه قوات في الجنوب قادرة على التحرك باتجاه الكويت.

وهناك من يقول إن قاسماً لن يتمكن من توفير تلك القوات بسبب التدريب والعجز الإداري، لكنني لست مقتنعاً بأن قاسماً لن يحاول، وخاصة إذا حسب أنه سيدخل الكويت دون مقاومة، أو في وجود مقاومة كويتية مشتتة بسبب تمزق الحكومة الكويتية. وفي ضوء التطورات الحالية يكون

من المهم أن نرى ما إذا كان قاسم سيبدى أي إشارات تتعلق بإبراز قوة من هذا القبيل إلى حيز الوجود.(٣٦)

ويتضح التباين حتى في التقييم البريطاني، وخلاصته أن القوات البريطانية تستطيع أن تراقب الوضع على الحدود العراقية - الكويتية، وترصد الحشود وتحركات الدروع قبل قيامها بالاعتداء، وهو الرأي الذي يجمع عليه العسكريون البريطانيون.

وفي الثامن من فبراير ١٩٦٣م اهتزت بغداد بأحداث دراماتيكية لم تكن متوقعة، أنهت حكم اللواء عبدالكريم قاسم، وسنرى فيما بعد سير الأحداث بعد مقتل اللواء قاسم.

٧- مواقف الدول من القوة العربية :

أ - قرار التخفيض هل جاء من الكويت ؟

نتذكر أن الكويت سعت بقوة للحصول على قرار من الجامعة العربية بتشكيل قوة عربية رادعة تأخذ مكان القوات البريطانية، ونشطت في اتصالاتها مع الدول الأعضاء، لاسيما الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، لكي تنال عضوية الجامعة العربية.

ولم يكن انضمام الكويت سهلاً، ليس فقط بسبب المعارضة العراقية وأساليبها في التأثير والتخويف والمماطلة، وإنما في إثارتها مخاوف الدول الأعضاء على مصير الجامعة إذا ما تم قبول الكويت، وتردد الدول بسبب المصالح والإرتباطات.

ونتذكر أن طلب الكويت في عضوية الجامعة جاء في ٢٢ يونيو ١٩٦١م، في وقت كانت القاهرة تقود فيه معارك سياسية مع الدول الغربية، وتواجه

الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية في مساعيها لتحقيق برامجها الإقليمية، وجوهر هذه البرامج إخراج النفوذ الأجنبي من العالم العربي أو الوطن العربي، مع حشد إعلامي ضخم وآليات دعائية جبارة لتأمين نجاح هذه البرامج ذات النزعة القومية العربية اليسارية. وعندما قدمت الكويت طلبها الأول لم تكن ادعاءات قاسم قد خرجت من بغداد، لكن الوضع تبدل بعد ٢٥ يونيو عندما أعلن قاسم ادعاءاته ومطالبته بضم الكويت، وما نتج عنه من نزول القوات البريطانية للدافع عنها ضد تهديدات قاسم.

وعندما استعجلت الكويت بحث طلبها لعضوية الجامعة جاء طلب الاستعجال في ظروف مختلفة وتبدلات في مواقف الأعضاء، وعلى الأخص الجمهورية العربية المتحدة، التي أصرت على أن الانسحاب البريطاني من الكويت شرط أساسي للعضوية، وعندما أصبحت الكويت عضواً في الجامعة العربية في ٢٠ يوليو ١٩٦١م فإن البند الأول من قرار القبول كان انسحاب القوات البريطانية، والبند الأخير كان اتخاذ الترتيبات العربية الفعالة لحماية استقلال الكويت.

ولم تتجاهل الكويت هذه الحقائق، فقد قدمت اقتراحين لقبولها في الجامعة؛ هما استعدادها لطلب سحب القوات، وطلب قوات عربية لحمايتها.

وجاء قرار الجامعة على النحو الذي أرادته الكويت، وسعت الجامعة العربية - بكل ما تملك من قوى سياسية ومعنوية - لتنفيذ الفقرة المتعلقة بتأمين قوات عربية فعالة للدفاع عن الكويت، وأفضل ما توصلت إليه هو إرسال ٢٥٠٠ جندي وضابط؛ منهم ١٢٠٠ من السعودية، وألف من الأردن، و٣٠٠ من الجمهورية العربية المتحدة، ومائة من السودان، ورغم أن العدد لم يصل إلى التوقعات فإن المغزى المعنوي والسياسي للقوة، باعتبارها رادعاً له اعتبارات إستراتيجية وسيكولوجية، عوض عن النقص في العدد.

ولم تبق قوات الجمهورية العربية المتحدة أكثر من أشهر قليلة، جاءت في سبتمبر وخرجت في ديسمبر من العام نفسه (١٩٦١م)، وهي من الفنيين الذين لم تتأثر فاعلية القوة بغيابهم، وظلت القوة مستمرة في عملها حتى منتصف ١٩٦٢م، عندما بدأت الأفكار تتفاعل بشأن تخفيضها وتحويلها من قوة رادعة إلى قوة رمزية للمراقبة فقط دون قتال.

وهناك تساؤلات بشأن من الذي اتخذ قرار التخفيض، ولا تحدد الوثائق التي خرجت عن تلك الفترة جهة ما كصاحبة القرار الذي لم يكن سهلاً في تطبيقه ولا في أبعاده السياسية والعسكرية.

وهناك أحداث وتطورات شكلت سيناريو هذا القرار، أهمها :

- بعد سحب القوات المصرية على أثر الانفصال وتصاعد التوتر في البيئة التي تعمل فيه القوة وتأثرها بإسقاطات المواجهة السياسية العنيفة بين الأردن والسعودية من جهة وبين الجمهورية العربية من جهة أخرى، حدث تغيير في المناخ المحيط بالقوة.

  ومن الوثائق التي صدرت تبين أن هناك ضيقاً من جانب وزارة الدفاع الكويتية من تصرفات القوة الأردنية، وهناك عدم ارتياح للاتصالات التي أنشأها ضباط القوة مع الجالية الأردنية ومع بعض تجمعات الوافدين.

- وكانت وزارة الدفاع تتذمر من العبء المالي والإداري واللوجستيكي المخصص للقوات العربية، وهو الجزء الذي يأخذ حصة كبيرة من ميزانية الدفاع الكويتية.

- لم تكن العلاقات بين الأردن والكويت سلسة، كانت منضبطة لكنها لم تكن حارة ولا حميمة، وكانت اتهامات الأردن بشأن النفوذ الناصري

في الكويت وقدرة الناصريين على التأثير على القرار الكويتي، وتسلل الكويتيين الناصريين إلى مراكز القوة، تؤجج الأوضاع، وتبالغ في حقيقة ذلك النفوذ.

وأظهرت الوثائق البريطانية الحدة التي ترافق حديث المسؤولين في الأردن عن أوضاع الكويت لاسيما رئيس الوزراء (التلهوني ثم وصفي التل)...

- في منتصف ١٩٦٢م بدأت الإشاعات تجاه التخفيض، وتابعها المسؤولون في السفارات البريطانية باهتمام وحرص على معرفة الحقيقة.

وجاءت أخبار التخفيض لأول مرة من اللواء الشيخ مبارك العبدالله الجابر – نائب القائد العام للقوات المسلحة الكويتية – بأنه سيرفع إلى مجلس الوزراء اقتراحات بشأن تخفيض القوة إلى كتيبة واحدة من كل من الأردن والسعودية وبقاء الكتيبة السودانية، وذلك في لقاء مع الملحق العسكري البريطاني.

وهل هي فكرة نائب القائد العام الكويتي أم أن بعض الأفكار المشابهة خرجت من اجتماعات اللجنة التنفيذية العسكرية التي تجتمع دائماً في القاهرة أو في الكويت وتتكون من ممثلي الدول المساهمة بالإضافة إلى الجامعة العربية.[٣٧]

ب – بريطانيا تعاتب الكويت :

يذكر السفير عبدالعزيز حسين أن القرار لم يكن كويتياً خالصاً، وإنما هو موضوع كان يطرح في اجتماعات اللجنة وفي أروقة الجامعة العربية.

وكان من الواضح أن إتجاهات التخفيض تقلق بريطانيا التي ترى في القوات العربية رادعاً سياسياً، وآلية عسكرية لا بأس بها تعطل تقدم القوة المعتدية،

وتساعد بريطانيا في تأخير العدوان حتى وصول النجدة، وأن بريطانيا وضعت حسابات الطوارئ وترتيبات قواتها في الخليج على هذا الأساس.

- كانت فكرة التخفيض مفاجأة لبريطانيا التي وجهت عتاباً لسفيرها في الكويت بسبب غياب التشاور بين بريطانيا والكويت بشأن هذا الموضوع الهام.
- كان السفير البريطاني يذهب إلى الديوان الأميري ويثير الموضوع في لقاءاته مع الأمير، غير أن أجوبة الأمير كانت أنه لا يوجد قرار نهائي بشأن الموضوع، وهي أجوبة حقيقية ؛ فلا يوجد قرار كويتي نهائي بشأن التخفيض، وإنما هي أفكار وزارة الدفاع التي وجدت تجاوباً في أروقة الجامعة.[٣٨]

ولعل ما يؤكد ذلك أن قرار التخفيض ظل في إطار الإشاعات لفترة ولم يتم تنفيذه إلا في آخر عام ١٩٦٢م.

- هناك حلقة مفقودة في تسلسل اتخاذ القرار حتى وصوله إلى الحسم النهائي.

جـ - هل كان القرار ضرورياً؟

- لم يكن اللواء مبارك عبدالله الجابر يعطي كثيراً من الأهمية العسكرية للقوات العربية، وقد وضع الجيش الكويتي خطته للدفاع عن الكويت دون أن يأخذ القوات العربية في حسابه. ولم يكن اللواء مبارك مقتنعاً ببقائها بهذا العدد، وطالما أنها رمزية يمكن الاكتفاء بكتيبة واحدة أو بفريق عسكري عربي للمراقبة. هذا فضلاً عن المصاريف والثقل السياسي والمخاوف من تداخلاتها.
- لم تجر أي مناورة مشتركة مع القوة العربية، وكل وحدة من القوات العربية

تتصرف باستقلال تام عن الوحدات الأخرى، ولا تربطها إستراتيجية واحدة ولا عقيدة قتالية موحدة.

- هذه الوقائع أقنعت المسؤولين في القوات المسلحة بأن استبدال قوات رمزية بها كرادع سياسي وستار سيكولوجي أفضل وأنعم للكويت.[٣٩]
- سعت بريطانيا لإبقاء القوات الأردنية في الكويت، وسعت لإبقاء كتيبة واحدة فقط بعد قرار الحكومة الأردنية بسحبها نهائياً، رافضة مقترح الجامعة بأن توجد كتيبة واحدة.
- اتخذت اللجنة العسكرية للجامعة قرارها بتخفيض القوات على مستوى كتيبة في نوفمبر ١٩٦٢م، وقررت أيضاً الطلب إلى دول شمال أفريقيا المشاركة في قوة عربية مشتركة ورمزية كوجود سياسي رافض لادعاءات قاسم في الكويت.
- فشلت الجامعة العربية في الحصول على المشاركة من شمال أفريقيا أو من لبنان، وأصرت كل من الأردن والسعودية والسودان على سحب القوات نهائياً.

انسحبت القوات في الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٣م، وفي العاشر من فبراير حدث انقلاب ضد قاسم، وطلبت الكويت إلى الجامعة العربية صرف النظر عن البحث عن قوة عربية مراقبة بعد تبدل الظروف.

- تم قرار التخفيض دون التشاور مع بريطانيا وبصورة غير متوقعة، والمفاجآت داخل العراق هي التي غيرت الوضع تماماً، وأراحت الكويت من وضع لا يمكن التكهن بما سيكون.

د – موقف بريطانيا من القوات العربية :

سعت بريطانيا منذ نزول قواتها إلى الكويت لإيجاد بديل يحررها من الأعباء السياسية واللوجستيكية التي ترافق وجودها في الكويت.

فمنذ اليوم الأول تعرض هذا الوجود إلى حملات مقننة عنيفة قصدها التشكيك في نواياها وخلق عدم الثقة في التزاماتها، ورسم صورة مزيفة عن خططها، وتولت الجمهورية العربية المتحدة، لأسباب سياسية وأيديولوجية وقيادية، تنفيذ هذه الخطة بكفاءة وإتقان وفاعلية، بما أوحى إلى بريطانيا بفكرة المراقبين الدوليين، وهي الفكرة التي جرت بشأنها مراسلات بين لندن ونيويورك، غير أن الاتحاد السوفيتي قضى عليها تماماً بسياسة الفيتو الذي لوحت به دائماً ضد الكويت.

ومع تلاشى الأمل في مراقبين دوليين كان الموقف البريطاني يتابع جهود الكويت في الجامعة العربية، ويتبنى سياسة هادئة ومراقبة دون ممارسة ضغط أو حشر أنف في الشؤون العربية.

- كان التشاور والتنسيق مع الشيخ عبدالله السالم مستمراً بشأن تطورات الشأن الكويتي في الجامعة، ويتضح من التقارير البريطانية المتبادلة مع السفارة في الكويت، أن حجم التنسيق وخاصة من الديوان الأميري جيد، لاسيما بشأن مقترحات الكويت إلى الجامعة سحب القوات البريطانية واستبدال قوات عربية بها.

وازداد النشاط البريطاني في المرحلة التي أعقبت قبول الكويت عضواً في الجامعة، وانطلاق الجامعة في اتصالاتها لتشكيل القوة العربية، تنفيذاً لقرار الجامعة.

- نقرأ من التقارير البريطانية حجم التواصل بين الأردن وبريطانيا بشأن مشاركة الأردن، وترددها في البداية، ثم مشاركتها بفاعلية، ثم حرص بريطانيا على بقاء قوات الأردن وعدم سحبها نهائياً، مع مواصلة بريطانيا إقناع الملك حسين بقبول التخفيض وإبقاء كتيبة رمزية واحدة.

ونقرأ عن اتصالاتها مع السودان لتأمين المشاركة، ولقاءات السفير البريطاني مع اللواء حسن بشير وزير الدفاع، وتعاونه مع الجامعة العربية حتى النهاية.

- وتظهر الوثائق حجم التطور الذي تعرضت له الخطة البريطانية للدفاع عن الكويت؛ كانت في الأساس قد وضعت للدفاع عن الكويت، وبعدها وضعت الخطة آخذة في الاعتبار أن القوة العربية وبخاصة الأردنية، ستحارب وتشكل عائقاً أمام تقدم القوات العراقية، مما يتيح للقوات البريطانية الوصول في الوقت المناسب.

- ومارست الحذر في عدم التدخل في قرار التخفيض رغم أنه يمس إستراتيجيتها وخطتها الدفاعية مباشرة، ولكن المسؤولين في سفارتها نشطوا من أجل تأمين بقاء الكتيبة الأردنية بالمستوى الرمزي المقترح دون فائدة.

- كما أن بريطانيا لم تكن تشارك الأردن قلقه على الكويت وخوفه من تغلغل النفوذ الناصري، وكانت التقارير البريطانية تخرج من الكويت مشيدة بحكمة الأمير ودهائه وحذره وواقعيته في تقييمه لدور القوات العربية واعتماده على الوجود البريطاني في الخليج.

- وكانت بريطانيا من المؤيدين لعلاقات أردنية - كويتية متينة لما فيها من فائدة للطرفين، مع تشجيع الكويت للاستثمار ودعم الأردن اقتصادياً دون

الدخول في المحاور العربية، ولذلك التزمت الكويت الحيادية بشأن مشكلة اليمن، ولم تعترف بالنظام الجديد في الفترة الأولى من الحكم الجمهوري.

ومما يلاحظ من الوثائق البريطانية أنه لم يكن هناك استشعار من أجهزتها عن احتمالات التغيير في بغداد، وإنما الذي جاء مراراً في هذه الوثائق هو إستراتيجية اللواء قاسم تجاه الكويت، وموجزها الانتظار حتى تتآكل القوة العربية في الكويت. مع جهود ثنائية مع الدول العربية لتقريبها من الموقف العراقي، واستضافة مؤتمرات عربية خارج الجامعة، مع حملات إعلامية سليطة على الاستعمار والإمبريالية وإطلاق حرب نفسيه ضد الكويت بتكرار قرب تحريرها وعودتها للأم..

وليس في الوثائق ما ينم عن اتصالات بريطانية مع بعض القوى في بغداد، وإنما أهم ما يدور في هذه الوثائق هو تكييف الإستراتيجية البريطانية في الدفاع عن الكويت مع الأحداث الإقليمية ومع تبدلات أحوال القوة العربية.

هـ - موقف القاهرة من القوة العربية :

كما أشرت فإن نشاطات القاهرة الدبلوماسية ونفوذها الإقليمي وفي الجامعة كان العامل المؤثر في القرارين المتخذين وهما قبول الكويت وسحب القوات البريطانية، والثاني أن تستبدل بها قوات عربية.

وقد تعرف القارئ في الفصول السابقة على مواقف القاهرة وصراحتها ووضوحها. وقد شكلت القوات البريطانية في الكويت عقدة للنظام المصري، وصار إبعاد هذه القوات عن الكويت من أولويات الدبلوماسية المصرية، فربطت دخول الكويت في الجامعة العربية بسحب القوات البريطانية من أراضيها، كما ربطت دعم دخول الكويت إلى الأمم المتحدة بسحب هذه القوات البريطانية، والتزمت بهذا الموقف حتى النهاية.

- وأعلنت مراراً أنها لا تريد الإسهام في القوة العربية، ولا تحبذ مشاركة دول المواجهة فيها؛ لأن الحاجة ماسة لبقاء قوات هذه الدول على خطوط النار بسبب التوتر المتصاعد بسبب تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن.
- لكن هذا الموقف تبدل مع حقائق الحياة السياسية؛ لأن الجامعة لم تجد العدد المعقول من الدول العربية لتشكيل القوة العربية مما أجبر القاهرة على المشاركة بعدد ٣٠٠ شخص من الفنيين لتسهيل مهمة الكويت في سحب القوات البريطانية.
- كان الرئيس عبدالناصر واقعياً في إدراكه للحساسية التي قد تتولد من تقارب الوحدات المصرية من الأردنية والسعودية في الكويت، ولهذا كان متردداً، لكن إملاءات الواقع فرضت عليه المشاركة.
- حدوث الانفصال السوري عن الوحدة مع مصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م بدل الموقف بشكل دراماتيكي؛ فلم تكد تستقر القوة المصرية حتى حدث الانفصال، وليس من الواقعية تجاهل احتمالات الاحتكاك واحتمالات الاستفزاز وتكاثر الاتهامات التي يمكن تبادلها بين الوحدات العربية.

ولهذا فقد أصدر الرئيس قراره في ١٧ أكتوبر بالانسحاب، الذي نقلته برقية طويلة يشرح الرئيس فيها للشيخ عبدالله السالم مسبباته.

وتحمل البرقية مشاعر الرئيس نفسه في مسببات الانسحاب، ومنها أن العلاقات وصلت إلى حد الطعن في إسهامات وعطاء الشعب المصري والاستخفاف بنضاله، واتهام القوة بالتدخل في الكويت.

- انسحبت القوات المصرية في ديسمبر ١٩٦١م، وكانت المجموعة السورية العاملة ضمن قوات الجمهورية العربية المتحدة وعددها أحد عشر شخصاً قد انسحبت مبكراً.

- كانت مشاركة الجمهورية العربية المتحدة في القوات العربية يشكل الساتر المؤثر في المغزى السياسي وفي الردع النفسي، ويمكن الموافقة مع الرأي بأن انسحابها لم يؤثر على الفاعلية القتالية للقوة، ولكنه أثر على جوهر مهماتها، وهو الساتر السياسي وما يحمله من مغزى يصل في تفسيراته إلى اعتبار الاعتداء على الكويت هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة نفسها، وخاصة أن لها آليات دبلوماسية ودعائية وإعلامية ضخمة وفعالة في التأثير على الرأي العام العربي، ولها واقع إقليمي دولي يؤدي المساس بهذا الواقع إلى الكثير من المخاطر.
- كانت الكويت، والأمير بخاصة، واعية لهذا الواقع، ولكن الرئيس عبدالناصر لم يكن في وضع يعيد فيه حساباته.
- بعد انسحاب قواتها، ونجاحها في خروج القوات البريطانية من الكويت، انشغلت القاهرة في صراعاتها مع العرب الآخرين؛ الأردن وسوريا والسعودية، وبعد ذلك جاءت حرب اليمن.
- لم تشارك الجمهورية العربية المتحدة في جهود الجامعة في الحصول على مشاركات من الدول العربية بإرسال قوات رمزية بعد قرار التخفيض، كما لم تظهر انزعاجاً من قرار التخفيض، على اعتبار أن ذلك القرار صادر من اللجنة المختصة التي تتكون من الأطراف المعنية مباشرة، ومنها الكويت التي طالما أن القرار يتفق مع سياستها فلا داعي للخوف من نتائجه.
- تشعر الجمهورية العربية المتحدة بأن الجامعة العربية لن توفر قوة رادعة عسكرياً ولن تكون قوة مدرعة، وأنها ستكون في الأساس رادعاً سياسياً، وهذا هو المطلوب.

وإن الجمهورية العربية المتحدة لا توافق على وجود قوات تابعة للجامعة العربية في الوقت نفسه الذي توجد فيه قوات بريطانية على أرض الكويت.

و – موقف الأردن من القوة العربية :

- بدأ الأردن متردداً، غير موافق على قرار الجامعة بإرسال قوات إلى الكويت، مفضلاً الحل السياسي الذي لم يقدم أي تصور عنه.
- وكشفت التقارير والوثائق البريطانية مقاومة الملك حسين للمساعي البريطانية ولجهود الجامعة العربية، كما لم يعط الأردن طلب الكويت عضوية الجامعة رعاية خاصة، وإنما وافق مثل باقي الدول على القرار مع الشكوك في حكمته.
- ومع الانكشاف المستمر لسياسة اللواء قاسم في ادعاءاته في الكويت وتهديداته، تبدلت أحوال الأردن إلى المشاركة الفعالة تعبيراً عن رفض الأردن لهذه الادعاءات ومساهمة منه في تأمين الهدوء في منطقة الخليج التي بدأ الأردن يتعامل معها باهتمام أكبر، وخاصة في الجوانب الاقتصادية وفي تزايد أعداد الجالية فيها.
- كان الأردن آنذاك في حرب باردة سياسية وإعلامية ونفسيه مع القاهرة. كانت السياسة الأردنية هي المواجهة وليس التوافق، والصلابة وليس التسامح، ولذلك جاء التردد الأردني في بداية الأزمة.
- إرسال الأردن ألف مقاتل تقريباً مدربين على القتال هو تعبير عن قراءة الأردن لطبيعة عمل القوات العربية؛ فهي ستار ورادع سياسي لكنها رادع بأسلحة، فلا يرى جدوى من بقاء قوة بلا أوامر للقتال، ولا يقبل

أن تتعرض قواته للمهانة دون مقاومة، ولذلك كانت سياسة الملك حسين هي القتال عند الاعتداء دون انتظار قرار الجامعة الذي يتخوف الملك من أنه لن يتخذ.

- ورأى كذلك أن تكون القوة محمية بسلاح الطيران وبآلية تحميها من الإبادة، ولذلك تكشف الوثائق البريطانية إصرار الملك حسين على أن توفر القوات البريطانية الغطاء المطلوب لحماية القوات.
- لم يوافق الملك على التخفيض الذي اتخذته الجامعة العربية بعد اتصالات مع الكويت؛ لأن ذلك يخالف مرئياته بشأن صلاحية القوة، وهي المقاومة حتى تأتي النجدة، وهي مرئيات بريطانيا نفسها.
- ولم يوافق الملك على بقاء قوة رمزية من الأردن، وأصر على سحب القوات نهائياً، فلا يرى فائدة من قوة رمزية للمراقبة.
- حاول الملك أن يبقى قواته ويزيد عددها ويزودها بالطائرات، لكن ذلك لم يكن ميسراً بعد أن اتخذ قرار التخفيض.
- نرى من خلال لقاءات الملك مع السفير البريطاني في عمان، وهي لقاءات كثيرة ومستمرة، أنه ينفعل ويتهم الناصرية بتخريب العلاقات مع الكويت، ثم يطالب بإلغاء قرار التخفيض، ثم يعود مؤكداً على التزام الأردن باستقلال الكويت.
- رفض الملك المشاركة في قوة مراقبة عربية اقترحت بعد أن رفضت الدول العربية إرسال قوات رمزية، وسحب قواته من الكويت في بداية عام ١٩٦٣م.
- ظلت الأجهزة البريطانية تراقب تصرفات القوة الأردنية التي – كما أفادت التقارير – لقائدها علاقة قديمة في العراق وهو من قبائلها، وذلك من أجل

معرفة طبيعة هذه الاتصالات التي يقوم بها العقيد خالد الصحن قائد القوة الذي له أقارب في الكويت.

- ومثل الآخرين لم يهتم الملك بمصير القوة بعد سحب قواته، فقد جاءت أحداث العراق وانقلاب البعث على اللواء قاسم مباشرة بعد سحبها من الكويت.
- وأهم ما تظهره الوثائق، غير قرار المقاومة والصمود، هو إصرار الملك حسين على توصيل الرسائل إلى اللواء قاسم بأن القوات الأردنية ستحارب قواته عند تقدمها نحو الكويت؛ لأنه يرى في ذلك رادعاً نفسياً وسياسياً.

وأخيراً فإن الوثائق تكشف حرص بريطانيا على تصويب العلاقات الأردنية - الكويتية التي لم تكن دافئة ويغلب عليها الفتور وسوء الفهم مع تشجيع للجانب الكويتي على العطاء والاستثمار.

ز - السودان والقوة العربية :

- رغم أن ممثل السودان في الجامعة العربية صوت مع قبول الكويت عضواً يوم ٢٠ يوليو، فإنه سجل في الملفات عدم قدرة السودان على إرسال قوات إلى الكويت.
- ورغم هذا التحفظ، تمكنت الاتصالات بين الجامعة والكويت والسودان من مساهمته بكتيبة واحدة مكونة من ١٠٠ شخص، هذه الكتيبة ظلت ملتزمة بقواعد المشاركة، وكرست وقتها للتدريب والاستعداد، ولم يأت ما يشير إلى تدخلاتها في السياسة وفي الحصول على امتيازات.

كما لم يأت من العاصمة السودانية أي شكوى من الكويت أو مطالب، وإنما عالج اللواء حسن بشير - وزير الدفاع - موضوع القوات بحرفية عسكرية، ووافق على التخفيض، ووافق على البقاء في الكويت، لكنه اشترط أن يكون

ذلك ضمن قوات رمزية وليس بمفرده، ولم تنسحب قواته إلا في يوم ٩ فبراير ١٩٦٣م، ليلة الانقلاب على اللواء قاسم.

وكانت رؤية السودان هي التركيز على رمزية القوة ومغزاها، وهو رفض عربي جماعي لادعاءات قاسم، وتعتبر وجودها ظاهرة عربية على الحدود التي يهددها قاسم، وتجمعاً عربياً مناصراً للكويت، وهو حائط معنوي وسياسي.

ولذلك ظلت القوات السودانية سلسة في وصولها وبقائها وخروجها من الكويت، ولم تجعل الخرطوم منها بنداً يتكرر في كل لقاء سواء مع بريطانيا أو مع الجامعة العربية أو الكويت.



عبدالخالق حسونة في مكتبه لبحث سبل توفير قوات عربية بديلة، ويظهر في الصورة عبدالله السيد رجب وكيل وزارة الدفاع وصديق محمد طه

ح – المملكة العربية السعودية والقوة العربية :

- جاءت القوات السعودية تعبيراً عن ترابط المصير بين المملكة والكويت، واتخذ الملك سعود بن عبدالعزيز قراره بإرسال قوات قبل أن تتخذ الجامعة قراراتها.
- ودخلت القوات السعودية الأراضي الكويتية لتدافع وتحارب مع القوات الكويتية، ولم يدخل في مصطلحاتها الردع أو الستار أو الحائط، وإنما جاءت بقرار سياسي كقوة وضعت تحت تصرف الكويت.
- وعندما ناقشت الجامعة العربية طلب الكويت العضوية فيها، كانت القوات موجودة بأسلحتها، لم تشترط المملكة سحب القوات البريطانية، وأصرت على عضوية الكويت وأهليتها للعضوية دون شروط، وأخذت المبادرة في تقديم مشروع القبول في ٢٠ يوليو حتى لا يكون هناك مجالٌ للتسويف أو التأجيل.
- وعندما تشكلت القوات العربية كان من الطبيعي أن تتولى المملكة العربية السعودية القيادة؛ لأنها أكبر القوات وأقرب القوات وألصقها بالواقع الكويتي، وهي قوات تآخ وليست قوات بقرار الجامعة، وهي قوات المشاركة والتداخل بين البلدين.
- جاءت القوات السعودية لتحارب وانسحبت لظروف غير متوقعة في آخر عام ١٩٦٢م بعد انفجار حرب اليمن وانقسامه إلى طرفين، وتولى الجمهورية العربية المتحدة رعاية طرف، وكثفت المملكة من قواتها في الجنوب حفاظاً على أراضيها وعلى سلامتها.
- نقرأ في الوثائق البريطانية أن الشيخ عبدالله السالم، أمير الكويت، يبلغ السفير البريطاني أن الملك فيصل مصر على سحبها لظروف اليمن، ويتفهم الأمير هذه الظروف.

وقد فرضت قضية اليمن على المملكة تجنيد كل قواها وإمكاناتها لتأمين سلامتها.

أما باقي الدول العربية فلم تكن مهتمة بالقوات العربية، ولم يكن لها صلة بها، وإذا ما استثنينا الاتصالات التي تمت مع تونس في آخر أيام عمر القوة عندما ظهر اقتراح بشأن تجميع قوات رمزية من الدول العربية في الكويت، وغير ذلك لا توجد علاقة بين باقي الدول ووحدات الجامعة.

وهذا التباين في المرئيات بين الدول المشاركة في القوة كما شرحت، لا ينسينا موقف الكويت، الذي تعرض لتبدلات وفق الظروف.

ط – الكويت والقوة العربية :

- كانت الكويت متحمسة لاستقبال القوات العربية في بداية الأزمة، وقبلت بالقواعد التي وضعتها الجامعة في حدود ٣٠٠٠ – ٣٥٠٠ جندي.
- رحبت بمشاركة الجميع، ولم تخص قوة ما بمظاهر ترحيبية خاصة، وكانت على استعداد لقبول أكبر عدد من أي دولة.
- تركت القيادة للمملكة العربية السعودية والإشراف العام للجامعة العربية، وتولت القوة منذ وصولها في سبتمبر ١٩٦١م حتى رحيلها في نهاية ١٩٦٢م دون خطة واحدة ودون تمارين مشتركة أو مناورات وفق تصور واحد، وكل وحدة مارست استقلالها دون رابط.
- استوطنت القوة العربية على الحدود، يليها الجيش الكويتي في المطلاع كخط ثان.

ويبدو في الاستنتاج بأن قيادة الجيش الكويتي حددت أهمية القوة العربية في رمزيتها، وليس في قدرتها القتالية، وفي ردعها السياسي، وليس صلاحيتها العسكرية.

وهذا الاستنتاج واضح من أحكام اللواء مبارك العبدالله الجابر، نائب القائد العام على القوة، وعلى معاناة القوات المسلحة الكويتية من مصاريف



الشيخ مبارك مع قائد القوة العربية إبان أزمة قاسم ١٩٦١م

القوات العربية، الأمر الذي أدى إلى برنامج التخفيض وما سببه من تصدعات في تشكيل القوة أدى إلى تلاشيها.

- وقد انسحبت في البداية القوة المصرية، ولم يثر انسحابها جدلاً في الأوساط العسكرية الكويتية، حيث كان الرد: إنها قوة فنية يمكن التعويض عنها.
- جاء قرار التخفيض – كما أشرت سابقاً من ظروف واجتهادات – لكن التخفيض لم يتحقق، وإنما أدى إلى الانسحاب، ولم تظهر قيادة الجيش الكويتي شيئاً من القلق، وإنما جاءت التفسيرات على أن الجيش الكويتي عزز وضعه إلى حد إمكانية الاستغناء عن القوات العربية، بصرف النظر عن رمزيتها.
- كما يتضح من الوثائق أن الكويت تحبذ وصول قوة رمزية للمراقبة تتكون من عدد محدد ومن أكبر عدد من الدول العربية.

ولم يتحقق ذلك أيضاً، وربما وفر حدوث الانقلاب العسكري المفاجئ في بغداد على الكويت التفكير في بدائل رمزية تحل مكان القوات العربية المنسحبة.

الهوامش

١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/9) .

تصريح لزيد الرفاعي لدي السفارة الأردنية في لندن بأن قوات الجامعة العربية لديها أوامر بالانسحاب دون قتال في حالة هجوم العراق على الكويت.

٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/10) .

تعليق على تصريح زيد الرفاعي.

٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/11) .

تقرير من السفير البريطاني في الكويت عن حديثه مع اللواء فواز ماهر.

٤- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/14) .

تعليقات على اقتراح العميد مبارك الصباح بتقليص القوات العربية

٥- المرجع السابق.

٦- المرجع السابق.

٧- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/15) .

برقيات متبادلة حول التقليص الممكن للقوة العربية

٨- المرجع السابق.

٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/16) .

تعليقات متبادلة حول تقليص القوة العربية.

١٠- المرجع السابق.

١١- المرجع السابق.

١٢- المرجع السابق.

١٣- المرجع السابق.

١٤- المرجع السابق.

١٥- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/18) .

تعليقات من الدوائر البريطانية حول أسباب تقليص القوة العربية.

١٦- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/1) .

تتعلق بمغادرة المفرزة النهائية من قوة الجمهورية العربية المتحدة من الكويت.

١٧- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/2) .

تتحدث عن الملاحظات السودانية حول أفراد وفاعلية قوات الجامعة العربية في الكويت.

١٨- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/3) .

تتحدث عن تصميم الملك حسين للقتال إذا قام العراق بغزو الكويت.

١٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/5) .

وسائل من السفارة البريطانية في عمان تتعلق بآراء الملك حسين حول أزمة الكويت.

٢٠- المرجع السابق.

٢١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/20) .

تتعلق بالتقليص المحتمل في حجم القوات الأمنية للجامعة العربية في الكويت

٢٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/22)

تقرير متابعة الإذاعة البريطانية في حجم المساهمة السعودية والأردنية في القوات الأمنية للجامعة العربية في الكويت.

٢٣- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/3) .

تتعلق بسحب القوات السعودية والأردنية من قوات الجامعة العربية في الكويت.

٢٤- المرجع السابق.

٢٥- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/4) .

محادثات السفير البريطاني في عمان مع رئيس وزراء الأردن تناولت أسباب سحب القوات الأردنية من قوات الجامعة العربية في الكويت.

٢٦- المرجع السابق.

٢٧- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/5)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية للسفير البريطاني في الكويت تتضمن ضرورة المشورة مع الأمير.

٢٨- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/7) .

تتعلق بوجهات نظر الجامعة العربية حول انسحاب القوات الأردنية والسعودية من قوات الجامعة العربية في الكويت.

٢٩- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/9) .

تتعلق بالجهود الكويتية لاستقدام قوات رمزية من دول عربية.

٣٠- المرجع السابق.

٣١- وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/10) .

بقاء القوات السودانية في الكويت مرتبط بوجود قوات من دول عربية أخرى.

٣٢ – وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/9)

تتعلق بالجهود الكويتية لاستقدام قوات رمزية من دول عربية.

٣٣ – وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/1)

تتعلق بالانسحاب المحتمل للقوات السعودية من قوات الجامعة العربية في الكويت.

٣٤ – وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/170180- BK1073/1)

تعليقات وملخصات من إذاعات حول فشل الحصول على قوات رمزية عربية.

٣٥ – وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/11)

تقييم ومراجعة بريطانية للقوة العربية.

٣٦ – وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/168764- BK1194/12)

محاضر اجتماعات للآثار المحتملة الناجمة عن سحب القوات العربية.

٣٧ – وثائق الأرشيف البريطاني(FO371/162920- BK1194/13)

تتعلق باقتراح العميد/ مبارك الصباح بتقليص قوات الجامعة العربية من حيث قوتها.

٣٨ – وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/15)

رسائل متبادلة ونقاشات حول التقليص الممكن في حجم قوات الجامعة العربية في الكويت وآثاره.

٣٩ – وثائق الأرشيف البريطاني (FO371/162920- BK1194/14)

تعليقات على اقتراح العميد مبارك الصباح.



الفصل الخامس
حروب الكويت الدبلوماسية في الأمم المتحدة

١. عقبات في طريق انضمام الكويت للأمم المتحدة.
٢. شكوى الكويت في مجلس الأمن.
٣. الدور السوفيتي في أزمة قاسم.
٤. شكوى العراق ضد بريطانيا.
٥. مداولات مجلس الأمن بشأن أزمة الكويت، والفيتو الروسي.



الفصل الخامس
حروب الكويت الدبلوماسية في الأمم المتحدة

١- عقبات في طريق انضمام الكويت للأمم المتحدة :

مع إعلان الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١م توجهت الكويت نحو الأمم المتحدة طالبة العضوية فيها، وكانت كل التوقعات تميل نحو سهولة مرور هذا الطلب، اعتماداً على الأهلية التي تملكها الكويت بموجب قواعد القبول التي تطلبها إجراءات الأمم المتحدة، حيث تنص المادة الرابعة من الميثاق على:

عضوية المنظمة لكل الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات التي يجسدها الميثاق، ولكن وفق قناعة المنظمة، وتملك القدرة والإرادة لتنفيذ هذه الالتزامات.

وعضوية كل دولة مرهونة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصية من مجلس الأمن.

وبالطبع فإن الكويت دولة مسالمة راغبة في التعاون ومتحمسة لقبول تبعات الالتزام بالميثاق. وهي دولة لها شعب وجغرافيا ونظام وارتباطات ومعاهدات، ولها كل المقومات التي تتوقعها الأمم المتحدة، وهي ثاني دولة في حجم تصدير النفط، ولها سجل في المساعدات والتصرف العقلاني بثرواتها. ولم يأت على بال أحد أن هناك من يعترض على عضويتها.

وقد انفجرت الأزمة بعد مؤتمر عبدالكريم قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١م؛ فجندت الدبلوماسية الكويتية الناشئة كل ما هو متوافر في حروبها السلمية للدخول في الأمم المتحدة.

ومع تهديدات اللواء قاسم وعدم تمكن الكويت من بناء قواتها المسلحة اضطرت الكويت إلى طلب المساعدة من بريطانيا وفقاً لبنود اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م.

هذا الوجود الدفاعي الذي جاء بسبب غياب البدائل شكل عقبة أمام عضوية الكويت.

ففي الجانب العربي أعلنت الجمهورية العربية المتحدة بصراحة أنها ستعترض على عضوية الكويت طالما وجدت القوات البريطانية على أراضيها، وطلبت إلى مندوبها السيد عمر لطفي، الذي كان عضواً في مجلس الأمن في ذلك الوقت، الالتزام بهذه التعليمات، والتزم السفير لطفي بها طوال الفترة التي كان فيها عضواً في مجلس الأمن.

ولم تخف الجمهورية العربية المتحدة هذا الموقف، وإنما أعلنته في جامعة الدول العربية، حيث جعلت الأولوية لسحب القوات الأجنبية، وهي ملتزمة بالمعارضة طالما وجدت هذه القوات على أراضي الكويت؛ فهي تراها مهددة للأمن والسلام في المنطقة ومهددة للنهج التحرري الوطني، وتشكل خطراً على الأمة العربية وفق بياناتها.

كما أن الاتحاد السوفيتي الذي ارتبط بعلاقات جيدة مع الكويت قبل ذلك التزم بسياسة معارضة الكويت، لأنه يرى الوجود البريطاني مهدداً لنفوذ الاتحاد السوفيتي في العراق، ويشكل خطراً على أمن وسلامة المنطقة. ولأنه مهدد لحكومة اللواء قاسم الذي يرتبط بعلاقات إستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي.

وبدأت صحافة موسكو تشن حملات على بريطانيا والولايات المتحدة مع اتهامات لهما بإحياء الاستعمار واللجوء إلى دبلوماسية البوارج الحربية، ومتهمة بريطانيا بتدبير المؤامرة من أجل ترسيخ مصالح الاستعمار.

واستفادت موسكو من موقف الجمهورية العربية المتحدة المعارض لدخول الكويت والذي يعطي الأولوية لإزالة التواجد الأجنبي الذي يشكل تهديداً للأمة العربية وفق مرئيات القاهرة.



الأهرام

١٠ صفحات

27 JUN 1961

Al-Ahram

أزمة فى العالم العربى

اعلان اللواء قاسم ضم الكويت الى العراق يفاجئ العالم العربى بأزمة

اللواء قاسم يتخذ قراره - من طرف واحد - فى نفس الوقت الذى كان فيه الأسطول البريطانى يتأهب للجلاء عن الكويت بعد اعلان الاستقلال

قطع الأسطول البريطانى تؤخر رحيلها ريثما تتم المشاورات العاجلة الدائرة الآن بين حكومة الكويت وبريطانيا

حكومة الكويت تصدر بيانا تستنكر فيه قرار اللواء قاسم وتعلن تصميمها على الدفاع عن استقلالها

شكوى كلٍ من الكويت والعراق في مجلس الأمن،والجمهورية العربية تبدي تخوفها من عودة قوات الاستعمار.

٢- شكوى الكويت في مجلس الأمن :

بدأت الخطوة الأولى من الكويت التي أرسلت برقية إلى رئيس مجلس الأمن (سفير الإكوادور) تطلب فيها دعوة مجلس الأمن لاجتماع عاجل لبحث شكوى الكويت من الموقف الناشئ من تهديد العراق لسلامة واستقلال وسيادة الكويت، وهو موقف يحتمل أن يؤدي إلى تهديد السلام والأمن العالميين.

وجاء الطلب بناء على توجيهات أمير البلاد، حيث أرسل السيد بدر الملا، سكرتير حكومة الكويت البرقية التالية إلى رئيس مجلس الأمن الدولي:

"بناء على تعليمات من حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم، وبناء على الفقرة الثانية من المادة الخامسة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة، لي الشرف أن أطلب منكم بوصفكم رئيساً لمجلس الأمن الدولي عقد جلسة للمجلس للنظر بسرعة في شكوى الكويت بخصوص الحالة التي نشأت عن تهديد العراق لاستقلال الكويت، هذا التهديد الذي من المحتمل أن يهدد المحافظة على السلم العالمي وأمنه بالخطر".(١)

جاء الطلب وفق المادة ٣٥ من الميثاق، حيث تقول المادة (٣٥) في الفقرة الثانية:

" تستطيع أي دولة ليست عضوة في الأمم المتحدة أن تطلب اهتمام مجلس الامن أو الجمعية العامة في أي مشكلة هي طرف فيها إذا قبلت الالتزام بالتسوية السلمية لهذه المشكلة كما جاء في هذا الميثاق".

وقد تولت بريطانيا إجراء المشاورات لمتابعة الشكوى الكويتية مدعومة من الولايات المتحدة.

وبناء على ذلك قرر مجلس الأمن عقد اجتماع طارئ يوم الأحد الثاني من يوليو ١٩٦١م، وهو يوم إجازة لا تعمل فيه الأمم المتحدة إلا عندما تنفجر أزمة لها تبعات أمنية تؤثر على الأمن والسلام العالميين.

٣ – الدور السوفيتي في أزمة قاسم :

وقبل الخوض في تفاصيل جلسات مجلس الأمن لبحث الشكويين المقدمين من دولة الكويت ضد التهديدات العراقية، ومن العراق ضد الحشودات البريطانية، لابد من إلقاء الضوء على الدور السوفيتي في الأزمة، وهل كان هناك دور للاتحاد السوفيتي في الأزمة؟ وهل كان هناك دور للاتحاد السوفيتي في تحريض اللواء قاسم وتشجيعه في طلباته؟

في مذكرات نشرتها السيدة مارتا دوكاس بشأن أزمة العلاقات الكويتية – العراقية أشارت إلى عدة عوامل حملت اللواء قاسم على طرح مطالبه في الكويت، ومن تلك العوامل أشارت إلى ما يلي:

لا تزال غامضة العوامل التي حملت قاسم على طرح تلك المطالب، لكن من المحتمل أنه كان يعتمد على مساندة الاتحاد السوفيتي، وكان السوفييت قد أرفقوا رسالة التهنئة إلى حاكم الكويت بالشكوك حول الدرجة الحقيقية لاستقلال الكويت.

وفي ٢٢ حزيران (يونيو) جاء في تعليق أذيع من راديو موسكو أنه "رغم كون إلغاء اتفاقية ١٨٩٩م أو اتفاقية (العبودية) خطوة نحو الاستقلال، فإن إتفاقية ١٩ حزيران التي حلت مكانها كانت دليلاً على أن استقلال الكويت ليس ناجزاً".

وتعلق الكاتبة:

أن بعد ثلاثة أيام جاء الدليل على أن التعليق السوفيتي قد ترسب في عقل عبدالكريم قاسم حين عقد مؤتمره الصحفي في ٢٥ يونيو، وأشار فيه إلى أن الوسائل السلمية لا تنفع مع الإمبريالية لأن الإمبريالية هي عدو السلام. وكانت هذه الجملة نذير الأزمة؛ لأنها تشكل تهديداً باتخاذ إجراءات عسكرية، وفيها تحدٍ لدور بريطانيا ولشرعية الحكومة الكويتية.(٢)

ويؤكد السيد أحمد فوزي في كتابه (نار ودخان) ما جاء في مذكرات مارثا دوكاس، حيث يقول:

ليس من ريب أن قاسم قد حرض سراً من قبل موسكو؛ ذلك أن موقفه من الكويت – التي بعث إليها يوم ٢٠ يونيو برسالة تهنئة بمناسبة ظفرها بالاستقلال – قد انقلب كلية ولما تمض على تهنئته أربع وعشرون ساعة.

فما الذي حدث وكان وراء هذا التحول المباغت؟ في مساء يوم ٢٠ من يونيو استقبل خروشوف سفير العراق في موسكو الذي كان قد ذهب لتوديعه بمحض المصادفة، لمناسبة سفره. وفي مساء يوم ٢١ منه أعلن راديو موسكو أن في استقلال الكويت تضليلاً، إذ إن لندن ستمضي في جذب الخيوط من وراء الستار، وما لبث راديو بغداد أن نهج نفس الطريق. وقبيل مؤتمر قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١م عاد سفير العراق من موسكو إلى بغداد، وسرعان ما عقد قاسم مؤتمره الصحفي الذي أعلن فيه مطالبته بضم الكويت. ومن أعجب المصادفات أنه في مساء نفس اليوم الذي كانت إذاعة بغداد قد بدأت حملاتها، كانت موسكو تتهم في إذاعتها الحكومة الكويتية بالتواطؤ مع البريطانيين.[٣]

لا شك أن الكويت تضررت بالحرب الباردة، وأن الموقف السوفيتي كما أظهرته الوثائق كان جزءاً من تكتيكات تلك الحرب، وكما سيظهر لاحقاً فإن موقف الاتحاد السوفيتي سيظهر جلياً خلال مداولات مجلس الأمن لبحث طلب انضمام الكويت إلى مجلس الأمن.

٤ – شكوى العراق ضد بريطانيا :

في ٢ يوليو وقبل اجتماع مجلس الأمن بساعات تقدم العراق بشكوى ضد بريطانيا، على اعتبار أن قواتها في الكويت تهدد استقلال العراق وأمنه وتهدد السلام والأمن العالميين. وعقد المندوب العراقي مؤتمراً صحفياً قبل اجتماعات مجلس الأمن أعلن فيه أن العراق يأمل في الوصول إلى أهدافه بالوسائل السلمية، وأن بلداً مثل الكويت يعد جزءاً من بلد آخر لا يحق له الانضمام إلى الأمم المتحدة، وزعم أن العراق كان يبحث مسألة الكويت مع بريطانيا، لكن المشكلة تعقدت مع منح بريطانيا الاستقلال.[٤]

وقد أدرجت شكوى العراق على جدول أعمال المجلس، وصار المجلس أمام جدول أعمال متناقض يحتوى على شكويين متعارضتين.

٥ - مداولات مجلس الأمن بشأن أزمة الكويت

أ - الجلسة الأولى - الثاني من يوليو ١٩٦١م[٥]

لم يصل وفد الكويت الذي كان لا يزال في طريقه إلى نيويورك، ولذلك لم تتوافر المشاركة الكويتية.

بدأت الجلسة باعتذار من رئيس المجلس (الإكوادور) لعقد جلسة طارئة في يوم الأحد الثاني من يوليو، رغم أنه عطلة نهاية الأسبوع، لكنه قال إنه أجرى مشاورات شعر بعدها بمبررات عقد جلسة في يوم العطلة.

المندوب الروسي يحتج ويعارض ويقبل:

في بداية الجلسة احتج المندوب الروسي زورين على مذكرة بريطانيا التي تطلب فيها عقد جلسة خاصة للنظر في طلب حاكم الكويت، جاء احتجاجه لتسجيل موقف بأنه غير مقتنع بهذه الشكوى؛ لأن حقيقة الأوضاع في الكويت التي تعرفها موسكو تختلف عن فحوى الشكوى المقدمة من بريطانيا، يقصد أنه لا يوجد تهديد ضد الكويت، لذلك لا داعي لإدراج الشكوى ضد العراق.

لكنه وافق على إدراج الشكويين؛ لأنه أولاً: لا يوجد فيتو على الأمور الإجرائية، وثانياً: لأنه يريد بحث شكوى حكومة العراق التي تتضمن التهديد المسلح الذي يشكله عليها وجود القوات البريطانية في الكويت.

كما اعترض مندوب الاتحاد السوفيتي على جدول الأعمال الذي تمت صياغته

بطريقة ليس لها علاقة بالواقع كما يزعم، لكن طالما أن الاتجاه عقد الجلسة فهي مناسبة لكي تقدم موسكو الحقائق كما هي، كما لا اعتراض من موسكو على الطلبين، واحد من بريطانيا تشكو فيه من العراق، وآخر من العراق يشكو فيه من بريطانيا.

المندوب البريطاني : القوات بإمرة الأمير:

- بدأ الاجتماع رسمياً بمداخلة سفير بريطانيا (السير باتريك دين)، ويبدو أنه اختار أن يكون أول المتحدثين لأنه تبنى الشكوى الكويتية، ولأنه يريد أن يرسم النهج الذي تسير عليه المداخلات والتأثير عليها إيجابياً.
- قرأ السفير البريطاني رسالة سكرتير حكومة الكويت (السيد بدر الملا) إلى رئيس مجلس الأمن وفقاً للمادة ٣٥ من الميثاق (الفقرة الثانية) لعقد جلسة طارئة لبحث الوضع الناتج عن تهديدات العراق ضد السلامة الإقليمية واستقلال الكويت، الأمر الذي يهدد السلام والأمن العالميين.
- أعلن تأييده لطلب الكويت، وتلا البيان الصادر من لندن عن نزول القوات البريطانية في الكويت لمساعدتها ضد التهديدات العراقية.
- ثم شرح تطور العلاقات بين بريطانيا والكويت، مشيراً إلى أن اتفاقية ١٨٩٩م عفا عليها الزمن، ولا تناسب تطور الكويت ولا تتفق مع ممارستها مسؤولياتها الدولية، وتم توقيع الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١م بما يتفق ومبادئ الميثاق، وأن الكويت أعلنت استقلالها بدعم من الأسرة العالمية.
- وأشار إلى مؤتمر اللواء قاسم الصحفي ٢٥ يونيو ١٩٦١م، وما تبعه من حملات تهديد للكويت، وما رافق ذلك من حشود عسكرية في البصرة.
- ويشير أيضاً إلى قرب المسافة واستحالة الانتظار في غياب العمق الجغرافي،

ولهذا فإن أمير الكويت طلب مساعدة بريطانيا ومشاركة المملكة العربية السعودية في الدفاع عن استقلال بلاده.

- وأشار إلى بيان سكرتارية حكومة الكويت الصادر في أول يوليوالذي يتحدث عن حشود عراقية، وأن أمير الكويت اتصل بالملك سعود الذي استجاب لطلب المساعدة.
- كما يشير إلى طلب من الدول الصديقة والعربية لممارسة نفوذها مع العراق لتهدئة الوضع، وأكد نقطتين :

– تأمل لندن ألّا يتدهور الوضع إلى صدام عسكري.

– وأن بريطانيا ستسحب قواتها متى ما قرر أمير الكويت ذلك، وأن وجود القوات لا يشكل تهديداً للعراق.

ومن مداخلة السفير البريطاني يتضح أنه ركز في مداخلته على نقطتين:

الأولى: تاريخ الكويت التي تعاملت مع بريطانيا منذ ١٨٩٩م، وأنها تتمتع بكل شروط الاستقلال كعضو في عدة مؤسسات إقليمية عربية ودولية.

والثانية : أن القوات البريطانية ستنسحب بمجرد أن يرى حاكم الكويت ذلك عند انتهاء التهديد لاستقلال بلاده، وأن القوات نزلت وفق التزامات بريطانيا وبناء على طلب رسمي وعاجل، وأنها لا تشكل تهديداً للعراق ولا نية للاعتداء على العراق، وأن حاكم الكويت طلب أيضاً المساعدة من المملكة العربية السعودية.

كان المندوب البريطاني معتدلاً في طرحه، حريصاً على كسب تأييد الوفود، واضحاً في إبراز استعداد بريطانيا لسحب قواتها، متهماً العراق بأن ادعاءاته في الكويت سببت نزول القوات، وهي بأمر أمير الكويت، وهو الذي يقرر توقيت انسحابها عندما يشعر بأن بلاده غير مهددة.

بيان حكومي في مجلس الأمن

كان مندوب الجمهورية العربية المتحدة السيد عمر لطفي ثاني المتحدثين، وهو حريص أيضاً على التأثير على سير المداولات، وموجز مداخلته:

- استنكار الجمهورية العربية المتحدة لهذا النزاع القائم بين الدول العربية، وأن بلاده ترى أن أي أرض عربية هي ملك للشعوب العربية.
- يأمل ألا يتخذ العراق أي خطوة من شأنها تعكير صفو الأمن والسلام في المنطقة، وأن مبادئ الوحدة العربية ستحل النزاعات الشخصية.
- نزول القوات البريطانية أمر مؤسف، وهذه القوات تقلق بلاده، ولها تأثير سلبي على أمن الدول العربية.
- أفاد بأنه سيلقي بياناً آخر بعد الاستماع إلى المداخلات.

اكتفى عمر لطفي في مداخلته بقراءة بيان صادر من حكومة القاهرة الذي لا يعني شيئاً عند قراءته باللغة الإنجليزية أو الفرنسية التي تحدث بها المندوب المصري، وهو بيان سياسي عقائدي قومي - بعيد جداً - عن لغة التخاطب في الأمم المتحدة، والبيان فيه دعم للكويت، وفيه مؤشرات على الامتعاض من الوجود البريطاني.

وفيما يلي نص البيان الصادر من حكومة القاهرة كما نشرته جريدة الأهرام في عددها الصادر في الأول من يوليو ١٩٦١م.

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، تتابع بقلق، تطور الساعات الأخيرة في الأزمة ما بين حكومة الكويت والحكومة العراقية.

ولقد تلقت حكومة الجمهورية العربية المتحدة عن طريق مصادرها المختلفة ما يشير إلى أن قوات من الجيش العراقي قد صدرت إليها الأوامر بالتحرك صوب

حدود الكويت. كما تلقت الجمهورية العربية أن بعض الدوائر في بغداد تبحث جدياً احتمالات التدخل العسكري.

وفي هذا الجو المشحون بالاحتمالات الثقيلة على نفس كل مواطن من أبناء الأمة العربية، فإن الجمهورية العربية تتوجه برجائها وأملها إلى الشعب العراقي العظيم، واثقة أنه لن يرضى بغير مبادئ النضال العربي بديلاً يلهمه ويرشده إلى طريق الواجب العربي.

كذلك، تتوجه الجمهورية العربية بشعور صادق بالولاء للتاريخ العربي والمستقبل إلى كل مسؤول يشارك هذه اللحظات، من قريب أو بعيد، برأي أو قرار يمس الأزمة، في أي ناحية من نواحيها، أن يضع في اعتباره قبل أي قرار، أن مصير الأمة العربية يعلو على أي مجد شخصي، وعلى أي مطمع إقليمي، وعلى أي معاهدة أو وثيقة قديمة. وإنما من وحدة الدم، من وحدة الفكر والضمير، يمضي مستقبل الأمة العربية إلى أملها في الوحدة القائمة على الإرادة الحرة لشعوبها، بكل ما تنطوي عليه الوحدة من كرامة الوطن العربي وكرامة المواطن العربي.

وتشعر الجمهورية العربية المتحدة في متابعتها للأحداث أن ثمة عناصر كثيرة، بعضها يعرف ما هو مقدم عليه، وبعضها الآخر لا يقدر مسؤولية ما يفعله، تدفع الأزمة بين الشعبين إلى حد لا يفيد منه غير أعداء الأمة العربية وحدهم. وإن الجمهورية العربية المتحدة تتابع بأسف وبشعور عميق من عدم الرضا هذه التحركات العسكرية للأسطول البريطاني، وإنها لتؤمن أنه ليس من حق عربي، على غير أساس من مطلب شرعي من المطالبة العادلة للنضال العربي، أن يعرض سلامة الأمة العربية للمناورات الدولية، ولاحتمالات التدخل العسكري.

وفي مطالب النضال وحدها فإن الأمة العربية على استعداد لمواجهة كل خطر، وتحمل أي مشقة، والاندفاع في القتال إلى غير ما حد حتى يتحقق لها النصر.

ولا ترى الأمة العربية في التصرفات التي تدفع أزمة الكويت والعراق إلى احتمالات الصدام المسلح، أو التدخل الاستعماري الأخير، أي صلة بمطالب النضال العربي.

إن الشعب العراقي العظيم، الصانع الحقيقي لثورة ١٤ تموز يوليه، بمبادئها الأصيلة، يعلم أن لديه داخل الوطن العراقي من مهام للبناء الداخلي، تدعيماً للمبادئ الأصيلة لثورة يوليو، ما يتطلب كل جهد.

كذلك يعلم هذا الشعب العظيم أن قضايا عربية، غالية عالية، في مقدمتها قضية فلسطين، التي تآمر عليها الاستعمار والصهيونية، ما يحتاج إلى بعض هذه الجهود. ولن يرضى هذا الشعب العظيم أن تتعرض مكاسبه الشرعية النابعة من المبادئ الأصيلة لثورته لأخطار من يتربصون بها، لأن ثورته قضت على مطالبهم في العراق، وقضت على الحلف الاستعماري الذي كان يربطه بهم، رغم إرادته ومشيئته.

وإن الجمهورية العربية المتحدة، لتثق في أن الشعب الذي استطاع بثورته أن يملي منطق الإرادة الشعبية، لا يمكن أن يقبل شيئاً لا ينبثق من إرادة شعبية.(٦)


الأهرام

١٠ صفحات

١٠ مليمات

١٥ فلساً

دار "الأهرام"

الخطر حول الكويت

القوات العراقية تتدفق على الحدود المواجهة للكويت تحت ستار القيام بمناورات بالذخيرة الحية

دبابات الجيش الكويتي تتجه إلى الحدود الشمالية لمواجهة حشود القوات العراقية

وحدات الأسطول البريطاني تصدر إليها الأوامر بتغيير خط سيرها والاتجاه إلى مياه الكويت

بيان خطير من الجمهورية العربية المتحدة

المندوب العراقي والمؤامرة البريطانية

تحدث المندوب العراقي "عدنان الباجهجي" واتهم بريطانيا بأنها أنزلت قواتها في الكويت دون مبررات لتهديد أمن واستقلال العراق، وأن شكوى شيخ الكويت مجرد خدعة بريطانية تتستر وراءها، فلا توجد حشود، وأن العملية هي مؤامرة بريطانية لاقتطاع جزء من العراق.

وجاء في مداخلة المندوب العراقي – عدنان الباجهجي – معارضته لعقد جلسة للاستماع إلى شكوى الكويت؛ لأنه فسر المادة (٣٥) من الميثاق بطريقة تناسبه، مدعياً أن الدول المستقلة فقط هي التي لها الحق اللجوء إلى مجلس الأمن، متجاهلاً الفقرة الثانية من نفس المادة التي تتيح للأطراف الأخرى تقديم شكوى إذا قبلت بالالتزامات التي يفرضها الميثاق.

وفي رأيه أن :

مجلس الأمن لا يملك المبرر القانوني للنظر في الشكوى التي قدمتها الكويت، واتهم بريطانيا باقتطاع الكويت من العراق الحديث بموجب اتفاقية ١٨٩٩م غير الشرعية.

ويتحدث عن علاقات الكويت مع البصرة، ويتهم التحالف الاستعماري مع الإقطاعي بحرمان العراق من حقوقه في الكويت.

كانت مداخلة مندوب العراق طويلة في تكرار الحيثيات التي يستند عليها اللواء قاسم في ادعاءاته في الكويت؛ ارتباطها بالدول العثمانية، والنفوذ العثماني فيها، واستعمال العلم العثماني، إلى آخر اللائحة التي يرددها المسؤولون في حكم قاسم بشأن الكويت.

لم يحضر وفد الكويت الجلسة، واكتفى المجلس بالاستماع إلى كلمات السفير البريطاني والسفير المصري وسفير العراق.

انتهت الجلسة الأولى المنعقدة في ٢ يوليو، وتم التأجيل إلى يوم الخامس من يوليو ١٩٦١م.

ب – الجلسة الثانية لبحث شكوى الكويت، جلسة مجلس الأمن رقم ٩٥٨[٧] الخامس من يوليو ١٩٦١م.

في اليوم الخامس من يوليو جاء وفد الكويت برئاسة السيد عبدالعزيز حسين وعضوية كلّ من السيد سعود الفوزان، والدكتور حسين محمد العشماوي مستشاراً قانونياً.

وفي بداية الجلسة طلب مندوب العراق أن يكون أول المتكلمين في الجلسة، رغم أنه سبق له أن قدم خطابه في الجلسة السابقة، ولذلك تشاور الرئيس وبعدها قرر وضع طلب المندوب العراقي للتصويت على قبوله أو رفضه، حيث صوت فقط مندوب الاتحاد السوفيتي بالموافقة على طلب العراق، وامتنع الباقون، وبذلك فشل طلب السفير العراقي أن يكون أول المتكلمين.

المندوب العراقي بين المشكلة والوضع

طرح الرئيس طلب وفد الكويت المشاركة في المناقشة، وتدخل المندوب السوفيتي "زورين – ZORIN" ذاكراً أن مندوب الكويت لا يمثل دولة، وأن موسكو ترى أن مشاركته لن تقدم شرحاً موضوعياً للوضع ليستفيد منه المجلس، ولذلك لا تؤيد موسكو دعوة وفد الكويت للمشاركة.

وقد لخص رئيس الجلسة الوضع في أن جميع الأعضاء – ماعدا وفد موسكو –

يوافق على مشاركة وفد الكويت، ولذلك طلب أن يحتل السيد عبدالعزيز حسين ممثل الكويت مقعده مشاركاً في المداولات.

تدخل مندوب العراق، وذكر أن تعليمات حكومته أن يعارض مشاركة وفد الكويت قبل موافقة المجلس على مشاركته ، وطالب أن يعامل طلب المشاركة من قبل وفد الكويت وفق المادة (٣٩) من لائحة الإجراءات التي تسمح بالاستماع إلى شخصيات فقط – ليس لممثلي دول – وأن تكون مشاركة ممثل الكويت محددة وفق جدول الأعمال بالوضع الناتج عن التهديد، أي أنه ليس طرفاً رئيسياً في الوضع المتأزم.

ومن ثمّ فإن بلاده تعتبر مشاركة السيد عبدالعزيز حسين بصفته الشخصية فقط، وأن هذه المشاركة تفيد المجلس في مناقشته للمشكلة، وأنه ليس طرفاً في جدول الأعمال.

ودخل في خطابه في خلفيات تاريخية عن العلاقات بين البصرة والكويت ومؤامرة بريطانيا في فصل الكويت عام ١٨٩٩م، وتحدث عن أحداث عام ١٩٣٨م وصيحة الوحدة مع العراق، ثم عاد لنفي الحشود العراقية مع تأكيدات على الحلول السلمية، واتهامات لسياسة بريطانيا في بذر مسببات الانقسام في العالم العربي وحماية مصالحها في الخليج.

ودعا مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات لسحب القوات البريطانية من الكويت التي تهدد أمن العراق والمنطقة.

وكان خطاب المندوب العراقي محصوراً في الاتهامات ضد بريطانيا ومؤامرتها ولم يتحدث عن شكوى الكويت، وإنما ردد سياسة اتباع الحلول السلمية مع إصرار وتأكيد على حقوق العراق في الكويت.

المندوب الروسي ونوايا الاستعمار

تحدث المندوب الروسي "زورين" عن الحشود البريطانية في مستعمرة الكويت التي أعلنت بريطانيا استقلالها، مما يهدد أمن العراق، وأن هذه الحشود ليس لها مبرر مع تأكيدات العراق باتباع الحلول السلمية، واتهم بريطانيا بوجود نوايا خفية في مشيخة الكويت. ثم تطرق إلى أحداث الكونغو ولبنان والأردن عام ١٩٥٨م، وحرب السويس وأنجولا، وقال إن المشكلة هي جزء من هذا المسلسل.

وطالب مجلس الأمن بالتحرك لمعالجة الأخطار التي تهدد السلام في المنطقة الناتجة عن الوجود البريطاني وليس عن تهديدات عراقية، وألح على معالجة هذه المشكلة أولاً وبعدها يفكر المجلس في مناقشة الأمور الأخرى.

خطاب المندوب السوفيتي لم يتطرق إلى مطالبة العراق بالكويت، وإنما انحصر في الوجود العسكري البريطاني وفي نوايا الاستعمار وفي تجارب موسكو مع الاستعمار الغربي، وبالمقاييس التي نعرفها يعدّ الخطاب السوفيتي معقولاً، فقد كان ذلك عام ١٩٦١م عند اشتداد الحروب الباردة.

المندوب الكويتي والنوايا الحسنة

تحدث المندوب الكويتي عبدالعزيز حسين لأول مرة، وتناول في مداخلته دحض الادعاءات العراقية؛ وذلك على النحو الآتي :

- أكد أن مشاركته هي وفق المادة (٣٥) من الميثاق (الفقرة الثانية) والتي تسمح بالدول غير الأعضاء بالمشاركة.
- نفى أن الكويت كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية.
- تحدث عن تطور الكويت بمؤسساتها وعملتها وطوابعها وكيانها.
- أشار إلى المراسلات بين حكومة الكويت والعراق الملكي والعراق الجمهوري، مما يثبت عدم تبعية الكويت للعراق.

- أشار إلى رسائل متبادلة بين اللواء قاسم والشيخ عبدالله السالم، وبخاصة الرسالة المرسلة في السابع من سبتمبر ١٩٥٨م، بشأن طلب تبادل القنصليات بين البلدين.
- أشار إلى أن اتفاق الاستقلال مجرد تحصيل حاصل، وأن الوفود العراقية في المؤتمرات الدولية ساعدت في انضمام الكويت إلى مؤسسات ومنظمات عالمية مختلفة.
- أشار إلى البيان الصحفي الصادر من وفود كويتية – عراقية اجتمعت في بغداد لتطوير العلاقات الاقتصادية في أبريل ١٩٦١م.
- وبيّن أنه بدلاً من الترحيب باستقلال الكويت وجدت الكويت تهديدات جدية من العراق، الأمر الذي اضطرها إلى طلب العون من بريطانيا، وأكد أن الكويت ستعمل بكل جدية للحفاظ على استقلالها.
- أكد أن القوات البريطانية في الكويت ستنسحب بعد زوال التهديدات، وأن هذه هي سياسة الكويت الملتزمة بها. فعندما تتأكد الكويت أن سلامتها محفوظة فإن القوات ستنجلي عنها، وأن الكويت تمد يد الصداقة للجميع ومع العراق خاصة، وبيّن أنه يعلق أهمية على قرار مجلس الأمن بشأن شكوى الكويت من تهديدات العراق.

كان خطاب ممثل الكويت عبدالعزيز حسين مكتوباً بأسلوب أنيق ومترفع بعيد عن المهاترات، وفيه نوايا حسنة ومناسب لجلسة مجلس الأمن. وقصد من ذلك أن يؤثر على أعضاء المجلس، بينما كان خطاب المندوب العراقي محترفاً في فنون الأمم المتحدة، لكنه غير مقنع في كثير من النقاط التي تحدث فيها عن شيوخ الكويت ودورهم، وعن أحقية العراق في الكويت، ودخل في عبارات تناسب الإعلام العراقي في ذلك الوقت.

واشنطن تعترف باستقلال الكويت

ثم تحدث نائب المندوب الدائم للولايات المتحدة – السفير بلميتون:

فدعا إلى قيام المجلس بدور فعال في تهدئة الأوضاع، مؤكداً أن واشنطن تعترف بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة، وأن واشنطن سبق لها توقيع اتفاقيات مع الكويت مباشرة.

وأشار إلى أن بيانات العراق لا تتفق مع الدعوة للتهدئة، الأمر الذي دفع أمير الكويت لطلب المساعدة من بريطانيا ومن السعودية.

وأشاد بالدور السعودي – البريطاني وباستعداد الأخير للانسحاب، وأن الولايات المتحدة ترحب بتأكيدات العراق بعدم اللجوء إلى القوة، وتريد أن يقدم العراق، رسمياً، هذه التأكيدات إلى أمير الكويت.

ونلاحظ أن مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن ترك مسؤولية الدفاع عن شكوى الكويت للمندوب البريطاني، مع دعم لمساعي الأخير، وتأكيد الالتزام باستقلال الكويت ودعمه.

الجمهورية العربية تعارض الضم وتؤيد الوحدة

تحدث مندوب الجمهورية العربية المتحدة – السفير عمر لطفي – قائلاً إنّ بلاده تطبق مبادئ القومية العربية في تسوية الخلافات بين المجموعة العربية، وتعارض الضم، مع تأييدها لمبدأ الوحدة أو الاتحاد، ومشيراً إلى واقع الجمهورية العربية المتحدة، المؤسس على اتفاق اختياري بين مصر وسوريا في الوحدة، ثم أكد دعم الجمهورية العربية المتحدة تقرير المصير لشعب الكويت.

وتطرق إلى بيان مندوب العراق الذي أكد النوايا السلمية لحل المشكلة، وطالب بالسماح للمساعي العربية بتجاوز الأزمة، مع تكرار ما ذكره في الجلسة الأولى عن نضال الشعب العربي مستوحياً ذلك مع البيان الذي صدر من القاهرة، ويطالب بأن تحل المشكلة وفق مبادئ الأخوة العربية.

وأشار إلى نزول القوات البريطانية هو الأمر الذي - بحسب قوله - عقد المشكلة، ولهذا تطالب الجمهورية العربية المتحدة بانسحاب هذه القوات. وأوجز موقف الجمهورية العربية المتحدة بأنها تدعم استقلال الكويت وممارسة حق تقرير المصير، وتطالب بسحب القوات البريطانية من الكويت، مع الترحيب بأن العراق لن يلجأ إلى القوة.

كان مندوب الجمهورية العربية المتحدة متأثراً بالبيان المصري - الذى سنورد نصه في الصفحة التالية - الصادر في الخامس من يوليو ١٩٦١م وأذاعه راديو القاهرة، وفيه اتهام بأن عملية تحشيد القوات تشير إلى أن العملية كلها، وإن لم تكن مدبرة من قبل، كانت على الأقل تنتظر أدنى بادرة ليستند عليها التدبير. وكما يبدو فإن مداخلات السيد عمر لطفي تأتي ترجمة حرفية للبيانات السياسية التي تصدر من القاهرة، وتنشرها الأهرام يومياً.

وقد **انتهى الاجتماع الثاني لبحث شكوى الكويت في مجلس الأمن مساء الخامس من يوليو ١٩٦١م، على أن يلتقي المجلس في اليوم التالي.**



الأهرام

Al-Ahram

١٠ صفحات

نطالب بالجلاء فوراً عن الكويت

تعليمات هامة تصل إلى عمر لطفى فى نيويورك تحدّد موقفنا

١- المطالبة بجلاء القوات البريطانية فوراً عن الكويت ... جلاءً تاماً وناجزاً

٢- نوافق على انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة مع ضرورة الجلاء البريطانى عنه

الجمهورية العربية تعلن فى بيان رسمى أن استمرار الحشود البريطانية فى الكويت أصبح خطراً

الحشود لم تعد لها ضرورة بعد أن غيرت حكومة العراق موقفها وتعهدت فى الأمم المتحدة بالمسلك السلمى

جريدة الأهرام المصرية تنشر موقف الجمهورية العربية المتحدة الذي
تحول إلى أساس لمشروع القاهرة في مجلس الأمن

نص البيان الرسمي للجمهورية العربية المتحدة
في ٥ يوليو ١٩٦١م

إن الجمهورية العربية المتحدة، وهي تتابع الصورة التي تتطور إليها الأزمة، التي قامت بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الكويت تجد من واجبها أن ترفع صوتها بالتحذير ضد العمليات الواسعة التي تقوم بها القوات البريطانية في منطقة الخليج العربي وفي الكويت بالذات، منتهزة فرصة الأزمة المفاجئة، التي قامت بها هناك. وترى الجمهورية العربية المتحدة أن عملية حشد القوات البريطانية في الكويت جرت ومازالت تجري بصورة تشير إلى أن العملية كلها، إن لم تكن مدبرة من قبل فهي على الأقل كانت تنتظر أدنى بادرة ليستند إليها التدبير. والجمهورية العربية المتحدة التي حددت منذ الدقيقة الأولى للأزمة موقفها على أساس من المبادئ المستوحاة من تجارب النضال العربي وأمانيه، ترى أن الحشد البريطاني واستمراره على الصورة التي يجري عليها الآن يشكل خطراً على الشعب العراقي وعلى الأمة العربية كلها. وفي رأي الجمهورية العربية المتحدة أن هذه الحشود كلها لم تعد لها الآن أية ضرورة.

فبعد أن غيرت الحكومة العراقية موقفها، وعدلت عن منطق الضم بالقوة، وأعلنت في الأمم المتحدة التزامها بأن يكون السلام هو وسيلتها في الدعوة إلى ما تنادي به، بصرف النظر عن اختلاف الآراء فيه، فإن الحشود البريطانية واستمرارها لم يعد لها معنى إلا معنى التهديد، وإلا التظاهر بالقوة العسكرية على نحو يعرض الأمن العربي للخطر. وترى الجمهورية العربية المتحدة من وحي المبادئ العربية التي تؤمن بها، أن استمرار حشد القوات البريطانية وبقاءها في الكويت على هذا النحو الذي شاهده العالم العربي خلال الأيام المنتهية هو في نفس الوقت خاص

باستقلال الكويت وبحرية شعبها. واستناداً على هذا فإن وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة قد تلقى تعليمات بأن يكون موقفه الرسمى في موضوع قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة على النحو التالي:

أولا- تكرار المطالبة بضرورة جلاء القوات البريطانية فوراً.

ثانيا- أن يرتبط التصويت على قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة، بإتمام جلاء القوات البريطانية جلاءً كاملاً وناجزاً عن أراضيها، لكي يصبح استقلال هذا البلد العربي خالصاً لأهله، سليماً من كل شائبة، ولتكون لهذا الشعب من عضويته في المجتمع الدولي للأمم ضمانه جديدة تعزز ضمانات تطوره السلمي.[٨]

- الكويت ترد على بيان القاهرة

وقد ردت حكومة الكويت على بيان الجمهورية العربية المتحدة ببيان رسمي صدر في ٦ يوليو ١٩٦١م.

لقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، أن على القوات البريطانية أن تجلو عن الكويت فوراً، في أعقاب تصريح الحكومة العراقية بأنها لن تستخدم القوة لتحقيق مطالبها.

وأنه رداً على ذلك، فإن حكومة الكويت تريد أن توضح الآتي:

أولاً- إن حكومة الكويت، إذ ترحب بالتصريحات الصادرة من بغداد، والقائلة بأن الحكومة العراقية لن تلجأ إلى القوة، لا يسعها إلا أن تعرب عن أملها أن تصحب هذه التصريحات خطوات عملية لاستئصال الداء من أساسه.

ثانياً- إن وجود القوات البريطانية في الكويت ليس إلا نتيجة لمطالبة اللواء قاسم

بضم الكويت إلى العراق، ولا يكفي أن تعلن بغداد أنها لن تستخدم القوة لتحقيق مطالب قاسم، بل على اللواء قاسم أن يعلن صراحة بواسطة مندوبيه في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عن تخليه عن مطامعه في ضم الكويت.

ثالثاً- إن حكومة الكويت قد عرضت الأمر على مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، وترحب بأي إجراء سلمي، يمكن أن يعيد المياه إلى مجاريها، ويوحد العرب ويجمع كلمتهم.

رابعاً-يجب ألّا يمس هذا الحل الكويت واستقلالها، كما يجب أن يكون هذا الحل هو الضمانات الدولية الفعالة لحفظ أمن الكويت وسلامتها.[٩]

جـ - الجلسة الثالثة لبحث شكوى الكويت [١٠]

جلسة مجلس الأمن رقم ٩٥٩
في السادس من يوليو ١٩٦١م - الساعة الثالثة بعد الظهر

في ذلك اليوم قدم مندوب بريطانيا (السير باتريك دين) لحل الأزمة مشروع القرار المقترح الذي سمي (المشروع البريطاني)، والذي جاء في ديباجته :

إن المجلس درس مسألة الكويت، واستمع إلى بيانات الأطراف المعنية بالأمر، وأخذ علماً أن قوات سعودية وبريطانية وضعت تحت تصرف حاكم الكويت بناء على طلبه.

كما أخذ علماً من بيان مندوب العراق أن حكومته تتعهد باستخدام الوسائل السلمية فقط في سياستها تجاه الكويت، كما أخذ علماً أيضاً من بيان مندوب بريطانيا

أن القوات البريطانية ستنسحب من الكويت بمجرد أن يقرر حاكم الكويت زوال التهديد عن بلاده.

ويدرك المجلس أهمية إعادة السلام في المنطقة، ولذلك يرحب بأية خطوات تتخذها جامعة الدول العربية، وبما ينسجم مع هذا المشروع.

يقرر المجلس:

١- دعوة جميع الدول إلى احترام استقلال الكويت ووحدة أراضيه الإقليمية.

٢- حث جميع من يعنيهم الأمر بأنه ينبغي لهم أن يعملوا لتحقيق السلام والهدوء في المنطقة.

٣- الموافقة على أن يحتفظ مجلس الأمن بالمسألة قيد النظر والمراجعة.

بعدها دخل المجلس في مناقشة صلب الموضوع ...

- سفير ليبيريا يؤيد استقلال الكويت

كان أول المتحدثين عضو المجلس سفير ليبيريا - Barnes، الذي أشاد بالطرفين (الكويت والعراق) لاختيارهما مجلس الأمن لمعالجة المشكلة بدلاً من المواجهة بينهما. ويأمل أن يتمكن المجلس من التعامل الإيجابي مع الوضع الخطير، ويقترح تأكيد حق شعب الكويت في تقرير المصير وفي استقلاله، ويؤيد هذا الواقع، وأن الكويت تملك مقومات الدولة، ويشير إلى مشاركة الكويت في منظمات عالمية كان العراق يتبنى ترشيحها لهذه المنظمات.

ويشير إلى تأكيدات العراق، من خطاب سفيره أمام مجلس الأمن، باللجوء إلى الوسائل السلمية.

وتحدث عن أن الوجود البريطاني كان بناء على طلب الأمير، وأنه لا يرى في ذلك مشكلة طالما لا يتعرض هذا الوجود لاستقلال الكويت أو يهدد العراق، ويدعو إلى حل سلمي عن طريق الجامعة العربية، ويجدد موقف حكومته بالحل الودي.

وسفير ليبيريا رجل مجرب في الأمم المتحدة كما يبدو من خطابه، ومداخلته جيدة في دعمه لاستقلال الكويت، وفي انسجامه مع لغة الأمم المتحدة، وتصرف كممثل لدولة صغيرة تجد الأمن والطمأنينة في الأمم المتحدة.

- السفير الفرنسي يرفض شكوى العراق

تدخل السفير الفرنسي (السفير بيرارد)، لأول مرة، وقد جاء في مداخلته:

الوضع خطير لكن المشكلة واضحة، استقلت الكويت باتفاق مع بريطانيا، وطالب اللواء قاسم بضمها إلى العراق، ورغم تأكيدات سفير العراق عن النوايا السلمية للعراق فإن مخاوف أمير الكويت شرعية ولا يوجد مبرر لشكوى العراق من القوات البريطانية التي ستنسحب عندما تختفي مسببات وجودها، وهناك قوات سعودية أيضاً جاءت بناء على طلب الأمير، ولذلك لا يوجد سبب يبرر شكوى العراق.

كانت كلمة السفير الفرنسي واضحة؛ ليس فقط في دعم الكويت، وإنما في رفض شكوى العراق، ولا شك في أن مداخلته تركت تأثيراً إيجابياً.

- السفير التركي يرفض اتخاذ إجراء ما

بعد السفير الفرنسي تحدث السفير التركي بشكل عام عن تطمينات حول عدم اللجوء إلى القوة، ويستذكر بأنه استمع إلى ممثل الكويت بأن القوات البريطانية موجودة بناء على طلب من الأمير، واستمع إلى سفير بريطانيا وهو يؤكد انسحاب

القوات متى ما طلب الأمير، وأن المندوب التركي لا يرى سبباً في اتخاذ إجراء ما من مجلس الأمن، ويتمنى نهاية سلمية للمشكلة.

وكان واضحاً أن تركيا لا تريد إزعاج العراق، ولا تريد إزعاج حلفائها في أوروبا، ولا تريد أي قرار من المجلس، وهو موقف سلبي لا يليق بدولة مثل تركيا ملمة بأوضاع العراق ونواياه، لكن حكم المصالح له دور في هذا الموقف المائع.

السفير البريطاني يفند خطاب سفير العراق

تحدث (سير باتريك دين) مندوب بريطانيا قائلاً إن المجلس لا يستطيع أن يتخذ موقفاً إيجابياً من شكوى العراق ومن شكوى الكويت، لأنهما متعارضتين، ويضيف إن حل المشكلة بيد العراق، إذا أسقط ادعاءاته فلن يبقى جنود ولن تكون هناك قولاً وفعلاً، وعندها ستخرج القوات بسرعة. مذكراً المجلس بأن مطالبة قاسم بالكويت هي التي أتت بالشكوى إلى مجلس الأمن.

ودخل السفير البريطاني في عملية تفنيد للخطاب الطويل الذي ألقاه سفير العراق وحدد ملاحظاته في المحطات التالية:

- ادعاءات العراق في الكويت.
- تعليق سفير العراق على دعوة ممثل الكويت في الاجتماع.
- نفي العراق لتهديداته ضد الكويت.

- ادعاءات سفير العراق بشأن الحشود البريطانية في الكويت:

في تصديه للادعاءات العراقية في الكويت أشار السفير البريطاني إلى الاتفاق التركي - البريطاني في لوزان عام ١٩٢٣م، لاسيما الفقرة ١٦ التي تشير إلى أن

الاتفاقية تسقط حق الدولة التركية في الأقاليم التي كانت تحت نفوذها وتقرر شعوب هذه الأقاليم مصيرها بنفسها دون تأثير من واقع سابق.

- ويشير السفير البريطاني إلى أن بيان ممثل الكويت يوضح واقع استقلال الكويت عن الدولة العثمانية.
- يؤكد السفير البريطاني بشأن اعتراض المندوب العراقي على صفة ممثل الكويت أن هذا الممثل جاء بناء على المادة (٣٥)، الفقرة الثانية من الميثاق، ولأن أعضاء المجلس مقتنعون بذلك، وهو يمثل دولة وليس بصفة شخصية.
- ويرفض اقتراح السفير العراقي على أن تكون مشاركة ممثل الكويت وفق المادة (٣٩) التي تؤكد حق مجلس الأمن بالاستماع إلى شخصيات تفيد المجلس في مداولاته.

ثم أتبع المندوب البريطاني مداخلته قائلاً:

أما عن النوايا السلمية فإنني أطلب أن يضع مندوب العراق نفسه في مكان أمير الكويت في واقع الادعاءات التي تأتي من اللواء قاسم.

ثم قرأ المندوب البريطاني رسالة رئيس الأركان العراقي اللواء صالح العبدلي إلى اللواء قاسم والتي جاء فيها:

"وباسمي وباسم قوات الرابع عشر من تموز، نؤيد ما جاء في مؤتمركم الصحفي حول المؤامرة الإمبريالية في الكويت التي هي جزء لا يتجزأ من الجمهورية العراقية الخالدة، ورغم واقع المؤامرة، فنرجوكم التقدم أيها المنقذ العراقي، برعاية الله، وأن جيشكم الذي حطم قلعة الاستعمار في الشرق الأوسط وأنجز أكبر ثورة في القرن العشرين يضع إمكانياته بيدكم."

كما اقتطف المندوب البريطاني جزءًا من بيان اللواء عبدالكريم قاسم الذي ألقاه في يوم ٢٥ يونيو ١٩٦١م:

"إننا نحذر شيخ الكويت من الإضرار بشعب الكويت الذي هو جزء من شعب العراق، وإذا خالف ذلك سيواجه العقاب اللائق، وسيعامل معاملة المتمردين".

كما أشار المندوب البريطاني إلى قرب المسافة بين البصرة والكويت، وحداثة الجيش الكويتي، وقال إن طلب المساعدة من قبل الحاكم في هذه الظروف أمر لا مفر منه. وتابع السفير مداخلته مشيراً إلى بيان الجمهورية العربية المتحدة الذي ذكر أنها استقت معلومات من مصادرها حول أوامر تحريك القوات العراقية تجاه الحدود مع الكويت، ومن هذه البيانات هناك تهديد لسلامة الكويت واستقلالها، ولا بد من تجنب هذا التهديد.

أما عن الحشود البريطانية في الكويت فقد أعلن السفير أن القوات الموجودة في الكويت هي لصد الهجوم العراقي المحتمل ولا توجد أي مهمات أخرى.

وعقب السفير البريطاني على موقف الاتحاد السوفيتي كما جاء في بيان مندوبه (زورين)، وسأله مباشرة إذا كانت موسكو تجد مبرراً معقولاً في ادعاءات قاسم في الكويت.

كما عقب على بيان الجمهورية العربية المتحدة قائلاً :

"إن الجمهورية العربية المتحدة تعترف باستقلال الكويت لكنها تنكر على الكويت وعلى حاكمها أهم آلية للمحافظة على الاستقلال، وهو حق الحاكم في طلب النجدة من الحلفاء والأصدقاء، وأن الإصرار على الانسحاب هو إنكار لسيادة الكويت وإنكار لحاجتها العسكرية".

وتطرق السفير إلى مشروع القرار من بريطانيا، وهو مشروع يتضمن ثلاث نقاط هامة : - الجانب السياسي - الجانب العسكري - مسؤولية مجلس الأمن مستقبلاً.

ويستنتج السفير أن الجميع يعترف باستقلال كيان الكويت بما في ذلك العراق، حيث رحب به رئيس الوفد العراقي السيد العمري في مؤتمر منظمة العمل الدولية قائلاً:

"يسعدني جداً أن أرحب بدولة الكويت العربية الفتية كعضو كامل في مؤتمر منظمة العمل الدولية، وإنني أرحب بها نيابة عن حكومتي العراق وباسم المجموعة العربية". ويواصل ممثل العراق السيد العمري، "وأنه من دواعي الاعتزاز أن نشهد تطوراً لدولة عربية فتية تأخذ مكانها في منظمة العمل الدولية، كما كانت في اجتماعات الأسرة العربية "، كان ذلك في ١٣ يونيو ١٩٦١م.

وبعد أسبوعين فقط يدعي اللواء قاسم أن الكويت جزء من العراق، فمن واجب بريطانيا أن تقول له إنه لا يمكن ضم الكويت.

أما عن الجانب العسكري فإن بريطانيا تريد العودة إلى الوضع قبل بداية الأزمة، وتعمل على زوال التهديد، وعلى مجلس الأمن أن يتأكد من نهاية التهديدات العراقية، ولا بد أن يتعهد العراق إلى حاكم الكويت حقيقة إسقاط الادعاءات، وعندها فقط ستذهب القوات البريطانية بعيداً عن الكويت.

أما عن مسؤوليات مجلس الأمن فلا يمكن أن يطلب وفد المملكة نهاية المناقشات دون تأكيد استقلال الكويت، ولابد أن يتابع المجلس تطورات الأحداث سواء فيما يتعلق بتهديدات العراق أو انسحاب القوات البريطانية.

ويرحب المندوب البريطاني بممثل الكويت في المجلس، ويشيد بسياسة الشيخ عبدالله السالم، مع التأكيد على أن شعب الكويت يستحق التهنئة بالاستقلال، ومن المناسب أن يساند المجلس شعب الكويت في استعادة أفراحه بالاستقلال وذلك بإزالة مسببات الأزمة.

وإن مشروع القرار المقدم هو وصفة لعلاج لهذا الوضع.

كان السفير البريطاني قوياً وواضحاً وبليغاً ومؤثراً، وحافظ على وقاره وعلى اعتداله وأظهر رغبته في حل مرضٍ سلمي للمشكلة.

- مندوب (الصين - تايوان) يؤيد الحل السلمي :

تحدث مندوب الصين - تايون - وتطرق إلى عرض لخلفية الأزمة، (مطالبة عراقية، ونجدة بريطانية وسعودية)، وبسبب الوضع غير الواضح فإن وفد الصين لا يرى داعياً لاتخاذ قرار وإنما تأكيد المعارضة لتدهور الوضع مما قد يسبب الصدام.

ويهنئ بريطانيا على موقفها الذي يؤكد استعدادها للانسحاب متى ما طلب الأمير منها ذلك، وعلى ممارستها ضبط النفس، وكذلك لاحظ المندوب الصيني بارتياح مداخلة ممثل العراق حول النوايا السلمية، ولذلك فإنه يؤيد أي اتجاه من المجلس لتشجيع الحلّ السلمي.

- السفير السوفيتي يرد على السفير البريطاني :

تحدث بعد ذلك السيد زورين المندوب السوفيتي، الذي قال إنّ هناك سببين للتحدث:

أولهما المشروع البريطاني، وثانيهما الإشارة إلى موقف الاتحاد السوفيتي في مداخلة السفير البريطاني.

واتهم بريطانيا بالاستمرار في حشد القوات رغم معارضة أعضاء المجلس، ويتجاهل تأكيدات الحكومة العراقية وسفيرها في نيويورك بالنوايا السلمية للعراق، وأنه رغم ما يقال عن تواصل الحشود العراقية لم يتحرك جندي عراقي نحو الجنوب، وأن الوضع يهدد الأمن والسلام العالميين بسبب تدفق القوات البريطانية، ولهذا فإن مسؤولية مجلس الأمن هو إظهار الجدية أمام هذا الوضع الخطير.

ويعلق على المشروع البريطاني بأن الجزء الأول منه هو تبرير للحشود البريطانية، وإضفاء الشرعية على هذه الحشود وتقنين البقاء العسكري.

ويضيف سفير موسكو بأن المشروع يتناول الوضع القانوني للكويت، وهو أمر ليس على جدول الأعمال في هذه الجلسات، وأن هذه محاولة لإبعاد اهتمام المجلس عن الحشود البريطانية في الكويت، وأن المشكلة الحقيقة التي أمام المجلس هي ضرورة مطالبته بسحب القوات البريطانية من الكويت فوراً. لكي يفي المجلس بالتزاماته وفق الميثاق، والواقع أن مشروع القرار يتجاهل طلب كل من الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة بسحب القوات من الكويت.

ولهذا فإن المشروع لن ينال تأييد الاتحاد السوفيتي، وأن وفد الاتحاد السوفيتي سيمارس حقه في بإدخال تعديلات على المشروع لكي ينسجم مع أهداف الرغبة في تحقيق السلام العالمي والأمن العالميين.

ولم يتحدث مندوب الاتحاد السوفيتي عن مطالب العراق، ولا عن حقوقه في الكويت ولا عن شكوكه في هوية الكويت وشخصيتها، وإنما انصب النقد على الوجود البريطاني والاستعماري وما يمثله من تهديد للأمن والسلام في العالم.

- مندوب تشيلي يأسف للخلافات العربية - العربية

تحدث مندوب تشيلي الذي عبر عن أمله ألّا يتطور الوضع إلى حالة الانفجار، وأنه من المؤسف أن يصل الخلاف بين الدول العربية إلى حد يقضي على إمكانيات التوحد بينها، وعلى هذه الدول حل مشاكلها الإقليمية عبر آلياتها.

وأيد مبدأ حق تقرير المصير، وأنه لا يقبل أن تتجه دولة لضم أخرى بمجرد الإعلان عن الرغبة في ذلك، فكل دولة تستطيع أن تقدم مسببات لادعاءاتها، ولكن الأمر يحسمه حق تقرير المصير، ومبادئ القانون الدولي ومسوغات منطقية.

ووجه عناية المجلس إلى أن الكويت حصلت على استقلالها مدعومة من الدول العربية التي لا توافق على شكوى العراق؛ لأن الشكوى جاءت من منطلق الادعاءات العراقية في الكويت، والوجود البريطاني قانوني بناء على رغبة الحاكم مثل الوجود السعودي. ولا يوافق على أن هناك مؤامرة وعدواناً إمبريالياً، فبريطانيا لا تريد البقاء في الكويت كما أكد مندوبها، ويشير السفير إلى النوايا السلمية التي أكدها أصحاب العلاقة، وعلى المجلس مساعدة الجهود التي يبذلها العرب للخروج من هذه الأزمة.

كان السفير يتحدث بعقليته اللاتينية القانونية، وأخذ معاني البيانات التي ألقيت بجدية، بما فيها بيان العراق حول النوايا السلمية، لكنه أيد الكويت بالتأكيد على حق تقرير المصير.

بيان من مندوب الكويت

تحدث مندوب الكويت السيد عبدالعزيز حسين، قائلاً في بيان قصير:

" إننا سعداء عندما استمعنا بالأمس إلى بيان سفير العراق في المجلس يؤكد فيه على حسن النوايا وعدم اللجوء إلى القوة، ولكنني تسلمت هذا الصباح معلومات من حكومتي بأن الحشود العراقية تزداد على الحدود، وأن

الإعلام العراقي وراديو بغداد يواصل تهديداته. وأن هناك تناقضاً بين ما يقوله مندوب العراق هنا أمام مجلس الأمن، وتصرفات حكومته، وأن حكومتي لا تستطيع الثقة في بيانات حكومة العراق".

- المندوب العراقي يرد على المندوب البريطاني

تحدث مندوب العراق (الباجهجي) رداً على المندوب البريطاني، متجاهلاً ملاحظات مندوب الكويت، ومستنكراً عدم وجود إشارة إلى شكوى العراق من الحشود البريطانية، ويكرر نوايا بغداد السلمية تجاه الكويت، ويطالب بأن يأخذ المجلس في الاعتبار بيانات العراق حول عدم استعمال القوة.

ولذلك يطالب بانسحاب القوات البريطانية من الكويت بعد أن قدم التطمينات بنوايا العراق السلمية.

إن الموضوع أنه لا أمل في حل سلمي طالما القوات البريطانية موجودة في الكويت ضد العراق، والسلام يتحقق فقط بسحب بريطانيا قواتها في الكويت.

وهناك احتمال لإساءة استعمال الوجود البريطاني في الكويت ضد العراق، وبعد أن قدم العراق التطمينات، فيجب أن يتحول اهتمام المجلس نحو بريطانيا. وركز على ضرورة سحب القوات البريطانية لإعادة الوضع لسابق عهده.

وتطرق إلى اتفاقية ١٩١٣م العثمانية - البريطانية التي تحدد حدود الكويت وكيانها، ويقرأ من هذه الاتفاقية المادة الخامسة والمادة السابعة، بأن الكويت قضاء تابع للإمبراطورية العثمانية.

وأشار إلى اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣م، (المادة ١٦ من الاتفاقية)، التي تنص

على (أن تركيا تعلن بموجب هذه الاتفاقية التنازل عن كل الحقوق والامتيازات التي تقع خارج الحدود التركية الحالية).

ويشير إلى المادة (١٥) من تلك الاتفاقية، موضحاً أن تركيا تنازلت في مناطق كانت تابعة لها عن أجزاء من دول مثل إيطاليا، ولم تشر إلى تنازلها عن الكويت لأنها في الواقع جزء من ولاية البصرة، وبعد الحرب انضمت ولايات الموصل وبغداد والبصرة لتشكل الدولة العراقية، بينما فصلت بريطانيا الكويت عن البصرة.

ويضيف أن المؤلف (ممثل الكويت في مجلس الأمن) ذكر أن الشيخ مباركاً طلب الحماية البريطانية في عام ١٨٩٧م - بعد توليه الحكم، وإذا كان ذلك صحيحاً فإن هذا ما يفسر إرسال الدولة العثمانية سفينة حربية إلى الكويت مطالبة الشيخ مبارك بمغادرة الكويت لأي مكان يختاره، وأن ينضم كعضو إلى المجلس الاستشاري للإمبراطورية العثمانية براتب شهري ١٥٠ جنيهاً من الذهب، وهذا هو سبب لجوئه إلى بريطانيا طالباً مساعدتها، فأرسلت باخرة أبعدت البارجة العثمانية. هذا هو التاريخ في رأيه، وهو يؤكد أن الكويت جزء من الإمبراطورية العثمانية.

ويشير إلى أن مشاركة السيد عبدالعزيز حسين جاءت وفق البند (٣٩) من لائحة الإجراءات للمجلس، وأنه جالس بصفة شخصية، وهناك سوابق لهذا النهج، وذلك في عام ١٩٤٨م حينما دعي ممثل الوكالة اليهودية للتحدث أمام المجلس بصفته الشخصية.

ويعود في مداخلته إلى الحشود البريطانية، ويقرأ من صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في نفس اليوم ٦ يوليو ١٩٦١م، ويشير إلى أن المقيم البريطاني في الكويت السير وليام لووس ذكر أن الكويت جزء من ولاية البصرة العثمانية.

ويقول، سيروليام لويس، إنّ طلب المساعدة الكويتية من بريطانيا جاء بناء على تأثيرات دعائية غير حقيقية عن حشود عراقية على حدود الكويت، بالإضافة إلى الإشارة إلى وجود قوات مدرعات وكتيبة مشاه في البصرة، ويتساءل ممثل العراق، هل يعقل أن يطلب المجلس سحب حامية البصرة من مكانها؟

هل هذه شروط تضعها بريطانيا؟، أين الحشود التي تتكلم عنها؟ مستنجداً بما جاء في صحيفة النيويورك تايمز نقلاً عن المقيم البريطاني في الخليج.

ويؤكد رفض الوفد العراقي للمشروع البريطاني، مطالباً بإعطائه الكلمة لتبيان خطورة المشروع على سلامة العراق.

بعد كلمة المندوب العراقي شعر الرئيس بأن هناك حاجة للمشاورات لإعطاء الوفود وقتاً لمراجعة حكوماتها بشأن المشروع البريطاني.

ولهذا تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم التالي يوم الجمعة السابع من يوليو ١٩٦١م.

ويلاحظ أن مداخلات السفير العراقي وليدة خبرة حرفية وواسعة في معرفة أجواء الأمم المتحدة وقواعد السلوك فيها، وفي إلمامه بإجراءات مجلس الأمن.

فقد انصب الاهتمام العراقي على الوجود البريطاني بالكويت، ملوحاً باتباع العراق الأسلوب السلمي، الذي يتصور أنه يسحب مبررات الوجود العسكري البريطاني.

ويتحدث عن مسؤوليات مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الذي تهدده بريطانيا، ويتحاشى الحديث عن ادعاءات اللواء قاسم في الكويت، مردداً فقط مقتطفات تاريخية عن تبعية الكويت لولاية البصرة.

ويريد العون من المجلس لسحب القوات التي هي أس البلاء، كما يقول، ويقلل من المخاطر على الكويت إذا ما انسحبت القوات البريطانية منها.

ويقول إن المشكلة ليست في إدّعاءات الضم وإنما في الهجوم البريطاني، ويساعده في هذا النهج مندوب الاتحاد السوفيتي، ومندوب الجمهورية العربية المتحدة، وتردد تركيا.

ويلاحظ أن صحيفة الأهرام نشرت في عددها الصادر يوم الجمعة السابع من يوليو ١٩٦١م إضافات لموقف الجمهورية العربية المتحدة من الأزمة حيث اجتمع د. محمد الزيات ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجامعة العربية مع السيد ممثل العراق، وقدم له خمس نقاط كقاعدة لموقف الجمهورية العربية المتحدة:

١- ضرورة تأكيد العراق رسمياً ودولياً أمام الجامعة العربية عدم استخدام التهديد أو القوة في أي مشروع يتعلق بمستقبل الكويت واتحاده مع العراق.

٢- سعي الدول العربية مجتمعة لجلاء القوات البريطانية عن الكويت.

٣- عدم إثارة أي منازعات في المنطقة قد تؤدي إلى تدخل من قوة أجنبية فيها.

٤- تأييد الجمهورية العربية المتحدة انضمام الكويت للأمم المتحدة، على أن تكون هذه العضوية مرتبطة بجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الكويتية.

٥- تسوية أي منازعات إقليمية داخل نطاق الجامعة العربية.

د - الجلسة النهائية لبحث شكوى الكويت في مجلس الأمن[١١]

الجمعة الموافق ٧ يوليو ١٩٦١م

استأنف المجلس جلساته بشأن شكوى الكويت، وفي البداية تحدث رئيس المجلس - ممثل الإكوادور - بصفته ممثلاً لحكومته.

- ممثل الإكوادور لا يعتبر مطالبة بلد ببلد مشكلة

يقول ممثل الإكوادور إن هناك شكوى من الكويت من أن العراق يهدد استقلاله، وادعاءات من العراق بأن الكويت جزء منه، وهذا لب المشكلة، وأن بلاده لا تعتبر مطالبة بلد ما ببلد آخر يشكل تهديداً للسلام إذا لم يرتبط ذلك بنوايا عدوانية أو عمليات عسكرية.

إن الالتزام ببنود المعاهدات هو جوهر القانون الدولي، وإن المعاهدات التي تتم نتيجة للقوة ليس لها قابلية وفعالية ومرفوضة.



جلسة التصويت في مجلس الأمن على طلب الكويت الانضمام لهيئة الأمم المتحدة في ٧ يوليو ١٩٦١م

وإن وفد الإكوادور يؤيد كل الجهود لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وفق المبادئ التي جسدها الميثاق. كما أن الوفد متابع باهتمام لهذه المشكلة لأنه من بلد مسالم وصغير ويؤيد الحلول القانونية للمشاكل ولها علاقات مع الشعوب العربية.

ولم يذكر سفير الإكوادور شيئاً عن موقفه من المشروع البريطاني ومن شكوى الكويت أو شكوى العراق.

- مشروع الجمهورية العربية المتحدة

تحدث بعده مندوب الجمهورية العربية المتحدة (عمر لطفي)

فأكد بأن بلاده تريد:

- استقلال الكويت وفق مبدأ تقرير المصير.

- تطالب بانسحاب القوات البريطانية فوراً.

- تأمل بحل سلمي في إطار الجامعة العربية.

وقدم مشروع قرار يعكس موقف الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تمّ نشر مشروع القرار الذي قدمته الجمهورية العربية المتحدة في صحيفة الأهرام في عددها الصادر في الثامن من يوليو، ونص المشروع هو:

بعد الاطلاع على المواد المدرجة في جدول الأعمال، والبيانات التي أدلى بها ممثلا العراق والكويت، وإعلان ممثل العراق أن حكومته تنتهج الوسائل السلمية في حل أزمة الكويت، نرى أنه من الضروري، ونحن نضع نصب أعيننا أن تسود الظروف السلمية هذه المنطقة، أن يطالب المجلس بما يلي:

أولا- حل هذه الأزمة بالوسائل السلمية

ثانيا- مطالبة المملكة المتحدة بسحب قواتها من الكويت فوراً.

ويشير المندوب المصري إلى أن مشروع بريطانيا غير متكامل ولا يتطابق مع

موقف بلاده، ويطلب أن يعالج انسحاب القوات البريطانية، وهو المحور الذي تعطيه الجمهورية العربية المتحدة الأولوية.

وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة أن وجود القوات البريطانية لا يساعد في إحلال السلام، ولا في حل المشكلة سلمياً، وإنما يزيد التوتر، لأن وجود قوات أجنبية على أراض عربية لها مضاعفات خطيرة في رأي الجمهورية العربية المتحدة، ويطالب بطرح المشروع للتصويت.

المندوب الصيني يعترض على الانسحاب الفوري

تحدث المندوب الصيني (تايوان) وقال إن المداولات في مجلس الأمن هدأت الوضع في المنطقة، وأنها ساهمت في الاهتمام العالمي بالأمن والسلام فيها.

وإنه يؤيد المشروع البريطاني الذي يعالج الوضع، وهو المحافظة على استقلال الكويت، ويعترض على طلب الجمهورية العربية المتحدة الانسحاب الفوري.

- المندوب الكويتي لا يرى ضماناً في مشروع الجمهورية العربية

تحدث المندوب الكويتي (السيد عبدالعزيز حسين) حيث قال:

اطلعنا على مشروع الجمهورية العربية المتحدة، ونحن تواقون إلى الانسحاب البريطاني من الكويت مثل الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية الأخرى، ولكن في هذه الظروف التي يهدد فيها العراق سلامة الكويت واستقلالها لا يوجد أي ضمان للمحافظة على هذا الاستقلال في مشروع الجمهورية العربية المتحدة.

هـ - عملية التصويت على المشروعين ونتائجها والتعليق عليها:

بعدها أعلن رئيس المجلس بدء عملية التصويت على المشروعين؛ البريطاني والمقدم من الجمهورية العربية المتحدة.

كان أول المتحدثين عن مشروعي القرار مندوب الاتحاد السوفيتي (السفير موروزف Morozov)، وموجز حديثه:

إن المشروع البريطاني ليس من النوع الذي يحل المشكلة، ولا يتفق مع توقعات العالم لحلها، وقد فكرت موسكو في تقديم تعديلات على المشروع البريطاني؛ لأن الأولوية هي سحب القوات البريطانية فوراً.

ويشير إلى مشروع الجمهورية العربية المتحدة، وخاصة البند الثاني المتعلق بسحب القوات فوراً من الكويت، معلناً أنه ينسجم مع موقف الاتحاد السوفيتي، ولهذا لا يوجد مبرر لتقديم تعديلات على مشروع القاهرة.

إن انتشار القوات البريطانية وأسطولها في الخليج هو استفزاز للأمن ويهدد السلام، ليس فقط في المنطقة وإنما في العالم كله.

إن تبني مشروع الجمهورية العربية المتحدة يؤدي إلى حل مرضي وإعادة الأمن والسلام إلى المنطقة.

ولهذا سيصوت الاتحاد السوفيتي مع مشروع الجمهورية العربية المتحدة.

- السفير البريطاني يعلق على مشروع الجمهورية العربية المتحدة

علق السفير البريطاني السير (باتريك دين) على مشروع الجمهورية العربية المتحدة، قائلا:

إن كل من الكويت وبريطانيا أوضحتا أن الانسحاب سيتم متى ما قرر الأمير بأن الخطر العراقي على بلاده قد زال، وأن المشروع البريطاني يعالج هذه النقطة، وقد أكدت لندن أن الوجود البريطاني لا يشكل خطراً على العراق، وأن القوات البريطانية في وضع دفاعي. (وأقدم تعهداً بذلك أمامكم).

ومشروع الجمهورية العربية المتحدة يتجاهل هذا التعهد الملزم للكويت ولبريطانيا، ولا يقبل الوفد البريطاني مشروع الجمهورية العربية المتحدة لسببين:

- الطلب بسحب قوات بريطانيا من الكويت هو دعوة لبريطانيا بتجاهل التزاماتها الدولية وواجبها وفق الاتفاقية المعقودة مع الكويت، فالأمير طلب مساعدة بريطانيا وفق الاتفاقية الموقعة معه في ١٩ يونيو ١٩٦١م، ولا خيار لبريطانيا سوى تلبية الطلب.
- والسبب الثاني أن هذا الطلب هو تعدي على سيادة الكويت وعلى ممارسة حقها في طلب المساعدة من أي بلد تراه.

وإن هذه المساعدة جاءت تنفيذاً للالتزام باتفاقية لها صفة دولية، وأن الأمير وحده الذي يقرر متى يطلب سحب القوات، عندما يرى وفق قناعته أن الخطر زال، ولا توجد نوايا خفية بريطانية ضد العراق، والقواعد العسكرية لأغراض دفاعية.

ويؤكد السفير أن القائد البريطاني وضع بعض القوات لصد أي احتمال على الحدود الكويتية مع العراق، وأن ذلك تم في المرحلة الأولى من نزول القوات، تحسباً لأي طارئ.

ويسرني إبلاغ المجلس أن القوات البريطانية في الكويت تم تخفيض عددها بعدما اكتمل توزيعها في مواقع دفاعية، وتم إعادة كتيبتين إلى مواقعهما السابقة، وأنهما سيعودان إلى البحرين.

يلاحظ تكرار التأكيد البريطاني على طلب الانسحاب الفوري في مشروع القاهرة، وحدده بالآتي:

- بأن الأمير وحده يقرره عندما يشعر بانحسار الخطر.
- طلب مجلس الأمن بسحب القوات في الكويت معناه إفشال الالتزام البريطاني تجاه الكويت وفق الاتفاقية، وأن هذا الالتزام موثق بمعاهدة دولية، وليس من اختصاص مجلس الأمن التدخل في ذلك.
- إن طلب مجلس الأمن سحب القوات البريطانية هو انتهاك للسيادة الكويتية التي من اختصاصها التصرف وفق منظورها.
- إن القوات البريطانية بدأت في مراجعة خطتها وسحبت بعض قواتها.

– السفير العراقي يعلق على مداخلة المندوب البريطاني

تحدث بعد ذلك السفير العراقي (عدنان باجهجي) ورد على المندوب البريطاني قائلاً:

- إن الاتفاقية بين الكويت وبريطانيا ليس لها فاعلية شرعية في رأي للعراق.
- إن الالتزام بمبادئ الميثاق يأتي فوق أي اعتبار لأي تحالفات أو معاهدات من قبل أي دولة، ولا يحق لأي دولة أن تهدد دولة أخرى عضواً في الأمم المتحدة.
- القوات البريطانية تهدد سلامة العراق ولابد من سحبها سواء جاءت وفق اتفاقية أو معاهدة لأن الاعتبار الأول هو لقوة الميثاق.
- يجدد التأكيد أن العراق سيلجأ للوسائل السلمية فقط، وأن ادعاء بريطانيا بأنها جاءت لصد اعتداء عراقي محتمل غير صحيح لأنه لا توجد حشود عراقية ولا يوجد تهديد عراقي.
- ويشير إلى تقرير في صحيفة التايمز البريطانية نشر في الخامس من يوليو بعثه

مندوبها في الكويت بأن الهدوء والصمت يسيطران على الجانب العراقي من الحدود مع الكويت، ويقول إن هذا رد على ادعاءات بريطانية مزيفة بشأن الحشود، ولابد من سحب قواتها من الكويت، وهذا هو دور مجلس الأمن في مداولته الحالية.

- طالب الرئيس الأعضاء البدء في عملية التصويت؛ فطرح المشروع البريطاني للتصويت أولاً، وقد صوت لصالحه كل من: تشيلي والصين وفرنسا وليبيريا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة.
- وعارضه الاتحاد السوفيتي.
- وامتنع عن التصويت كل من سيلان والإكوادور والجمهورية العربية المتحدة.

وأعلن الرئيس نتيجة التصويت بسقوط المشروع البريطاني بسبب فيتو الاتحاد السوفيتي، مع أنه نال الأغلبية المطلوبة.

- ثم طرح الرئيس مشروع الجمهورية العربية المتحدة للتصويت، وكانت النتيجة:

- امتنع عن التصويت كل من : تشيلي والصين والإكوادور وفرنسا وليبيريا وتركيا والولايات المتحدة.
- المعارض : لا أحد.
- المؤيد: الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي وسيلان.

وسقط مشروع الجمهورية العربية المتحدة لأنه لم ينل عدد الأصوات المطلوبة في المجلس، ولأنه لا يوفر التطمينات التي تريدها الكويت، ويتعرض لسيادة الكويت وحقها في طلب المساعدة.

ونرى أن المشروع الذي قدمه السفير لطفي مندوب ج.ع.م في مجلس الأمن يختلف عن النقاط الخمس التي ذكرتها الأهرام وأهمها: تعهد العراق أمام الجامعة العربية والأمم المتحدة تعهداً إلزامياً باللجوء إلى الحلول السلمية.

فلا يوجد تعهد، مجرد خطاب ألقاه السفير العراقي الذي سعى - بكل قوته- لإبعاد المشكلة الحقيقية، وهي ادعاءات العراق، عن اجتماع المجلس، وتركيزه على وجود القوات البريطانية في الكويت وتهديدها للعراق.

- المندوب البريطاني يعلق على نتيجة التصويت

بعد التصويت تحدث السفير البريطاني الذي أشار إلى الفيتو الروسي ضد الكويت، وتساءل عن أعداد الفيتو التي لجأ إليها الاتحاد السوفيتي، تاركاً ذلك للكمبيوتر وللتاريخ، ويشير إلى أن الفيتو عطل رغبة المجلس في التعامل من أجل تخفيف التوتر واستعادة الهدوء في جزء مضطرب من العالم، ولا يعرف ما هي أهداف موسكو من ذلك.

ولقد قدمت بريطانيا مشروعاً فيه كل النقاط المعقولة لمعالجة الوضع بين الكويت والعراق، وهو يعكس شعور الأغلبية في المجلس التي صوتت مع المشروع.

ومن المؤسف أن تنتهي أعمال المجلس دون قرار متخذ، ومع ذلك فلا يوجد أي شعور بالإحباط؛ لأن المجلس ناقش الموضوع وتداول فيه دون نتيجة، فقد شعرت بريطانيا بأن واجبها إبلاغ المجلس بالخطوات العسكرية التي اتخذتها بناء على طلب أمير الكويت في مواجهة تهديدات ضده.

والمرجو أن تعطى هذه المداولات فرصة لحكومة بغداد لتدرس النتائج

الخطيرة التي قد يفرزهاممارسة سياسة الضم ضد دولة جارة وصغيرة، والأمل أن تستوعب بغداد الدرس.

وإنه سعيد بالدعم والتعاطف مع الكويت في محنتها، وبالإجراءات التي اتخذتها بريطانيا، وإن لندن سعيدة بأن تلاحظ أنه لا يوجد أي عضو في المجلس – ربما باستثناء دولة واحدة – تظهر تعاطفاً مع الادعاءات العراقية ضد الكويت، ويمكن القول إن هذه الحقيقة تعطي لمداولات المجلس إيجابيات، ووفرت دعماً للعمل لترسيخ حسن العلاقات بين الشعوب.

وإن البيانات العراقية التي يصدرها كبار المسؤولين لا زالت تبعث على القلق، وإن التهديدات عبر الحدود لا زالت مستمرة.

ويمكن القول إن التعاطف والتأييد لاستقلال الكويت والحفاظ على سيادتها يجعل الاستمرار في تهديدات العراق ضد الكويت أمراً لا يقبله المجلس.

ورأي بريطانيا أن المطلوب من المجلس الآن متابعة الوضع في المنطقة والاجتماع مرة أخرى دون تأخير.

– مندوب سيلان: بين فايولا وسباستين

تحدث بعد ذلك مندوب سيلان لأول مرة، وسيلان لها علاقات حميمة بالقاهرة، ورئيس الوزراء (السيدة باندرنايكه) صديقة الرئيس عبدالناصر في مؤسسة عدم الانحياز.

وكانت كلمته شرحاً للتصويت؛ أي إعطاء تفسيرات ومسببات للموقف المتخذ، وليس مداخله في صلب الموضوع، وقد قال السفير السيلاني:

إنه لمؤسف أن يتزامن استقلال الكويت مع عدم وضوح مواقف جيرانها،

وتأمل سيلان أن تتبدل الأوضاع ويزال هذا اللبس، وأن تفتح أبواب التفاهم بين أبناء وورثة حضارة عظيمة، ويستشهد بأبيات من مسرحية شكسبير (الليلة الثانية عشرة) ويقارن في تلك المسرحية بين فايولا وسباستين Viola and Sebastain وهما بطلتا المسرحية، ويقتطف العبارات التالية:



الأهرام

١٠ صفحات

رئيس التحرير محمد حسنين هيكل

Al-Ahram

مشروع للجمهورية العربية فى مجلس الأمن

المشروع العربي يقترح حل أزمة الكويت بالوسائل السلمية وانسحاب القوات البريطانية من الكويت فورًا

بريطانيا تعترض على كلمة «فورًا» فى المشروع العربي وتطالب بالاقتراع على مشروعها

المجلس يرفض المشروع العربي - روسيا تعلن الفيتو ضد المشروع البريطانى

جريدة الأهرام تبرز مشروع الجمهورية العربية المتحدة وفيتو الاتحاد السوفيتي

- صوت واحد وأسلوب واحد ووجه واحد، لكنهما شخصان.
- وجه طبيعي واحد.
- هل قسمتما نفسيكما.
- وأنهما أكثر تشابهاً من نصفين من تفاحة واحـدة، أيهما فايولا وأيهما سباستين؟

ثم يضيف السفير: الأمل أن يأتي المستقبل بتقاربهما أكثر، لأننا أصدقاء الأطراف كلها، ويأتي دعاؤنا معبراً عن ذلك، ونأمل من الأطراف التي لها وزن وتأثير في المنطقة ألّا تسبب إشكاليات يتأثر منها المجتمع الدولي، وإننا نتفهم التصرف المسؤول من هؤلاء الذين عرفوا المنطقة جيداً.

ولم يعط سفير سيلان تفسيراً مباشراً لموقف بلاده، ولم يشر إلى حقائق الكويت أو إلى نوايا بغداد ضدها، وإنما قدم تفسيراً أدبياً من مسرحية وجدها تخلصه من اتخاذ الموقف الواضح الذي تتطلبه القضية.

– الحرب الباردة في لهجة السفير الروسي

يعود السفير الروسي (موروزف) ليأخذ الكلام، بحدة الحرب الباردة، ويرد على ملاحظات السفير البريطاني حول "الفيتو" وتاريخ موسكو المستمر، مع هذا الفيتو..

- من المنطق أن يرفض مجلس الأمن المنوط به ترسيخ السلام والأمن، مشروع بريطانيا الذي يكرس الاحتلال البريطاني للكويت، وعلى السفير البريطاني أن يتذكر دائماً كيف صوتت بريطانيا على مشروع الجمهورية العربية المتحدة، حيث امتنعت عن التصويت عليه، وطبعاً لم يعارض مشروع الجمهورية العربية المتحدة لأن هناك أغلبية دائمة تصوت مع المصالح الغربية، لذلك فهو غير مضطر إلى فيتو، والتقليد المتبع من دول الغرب هو عدم التصويت أو الامتناع، فلا حاجة إلى فيتو لكن الغرب مع ذلك أفشل مشروع الجمهورية العربية المتحدة، الذي لم يحصل على الأصوات المطلوبة.
- وبريطانيا مثل الاتحاد السوفيتي منعت تبني المشروع الذي لا تريده، الفرق أن موسكو تلجأ إلى الفيتو لأنها لا تملك الأغلبية، بينما الآخرون يكتفون بالامتناع لإسقاط المشروع، وليست موسكو وحدها التي اعترضت، وهناك سيلان، والجمهورية العربية المتحدة، والإكوادور.

- ويشير السفير الروسي إلى برودة الإنجليز وهدوئهم، الأمر الذي يثير تعجب السفير الروسي.
- ويعود إلى محتويات المشروع البريطاني ذاكراً بأن المشروع لم يتحدث عن نزول القوات البريطانية في الكويت أو عن طلب الأمير، موقف موسكو رفض الاحتلال، فالأمير ليس بمقدوره أن يطلب سحب القوات البريطانية أو إعادة النظر في وجودها، وأن أمير الكويت لا يقدر على التصرف طالما القوات البريطانية موجودة على أراضي كويتية، ورغبات الأمير تلتقي في الواقع مع رغبات بريطانية.
- ويعلق السفير الروسي في هذا الصدد قائلاً: إن الادعاء بأن انسحاب القوات البريطانية سيتم عندما يريد الأمير ذلك معناه في الواقع انسحابها من الكويت عندما تقرر بريطانيا ذلك بنفسها.

هذا هو جوهر المشروع البريطاني كما تراه موسكو، ويتابع السفير السوفيتي تعليقه قائلاً:

- إن السفير العراقي أكد للمجلس أن بلاده لن تلجأ للقوة، وحكومة بغداد أكدت ذلك، ولا يوجد تناقض بين ما يقوله سفير العراق إلى المجلس وما تقوله حكومته في بغداد، بينما التناقض الواضح بين ما يقوله السفير البريطاني عن سحب القوات من الكويت عندما يريد الأمير، وبين ما يقوله سير وليام لووس المقيم البريطاني في البحرين.
- ويستشهد السفير الروسي بما يقوله السير وليام لووس – المقيم السياسي البريطاني في الخليج.

ففي رأيه أنه طالما يستمر اللواء قاسم في ادعاءاته فلا بد من بقاء شكل من

أشكال القوة في الكويت، ويبدو أنه لم يسحب ادعاءاته، ومعنى ذلك أننا لن ننسحب إلى أن نجد البديل.

يقول السفير البريطاني إن القوات ستستجيب عندما يتضاءل خطر الاعتداء العراقي على الكويت، بينما يقول السير وليام لووس إن القوات باقية حتى تسقط حكومة بغداد ادعاءاتها.

ويستند السفير الروسي أيضاً إلى تفسيرات سفير الإكوادور رئيس الجلسة، الذي يقول فيه: إن الادعاء من دولة على دولة أخرى لا يشكل تهديداً للأمن والسلام العالميين إذا لم ترافقه إجراءات غير عادية، ومع ذلك يصر السفير البريطاني على وجود تهديدات ضد الكويت، ومعنى ذلك تجاهل تام لمشاعر بعض الوفود في مجلس الأمن التي تطالب بسحب القوات البريطانية من الكويت.

ويعود إلى مشروع الجمهورية العربية المتحدة الذي لم ينجح مشيراً إلى أن مشروع الجمهورية العربية المتحدة جاء من دولة في المنطقة، وأيدته دول المنطقة.

ويتصور السفير موروزف أن المداولات في مجلس الأمن حققت مكاسب تختلف عن تلك التي لخصها السفير البريطاني، وأول المكاسب أن دول المنطقة خاصة التي جربت الاستعمار البريطاني عارضت بقوة وجودها في الكويت، ولابد أن تستجيب بريطانيا لصوت المجلس وتسحب قواتها وإلا ستدفع ثمناً إذا تحدت أصوات الشعوب المحبة للسلام.

هذه المداخلة هي مرآة حقيقية للصدامات والجدليات والمواجهات اللفظية التي تسيدت مجلس الأمن خلال الحرب الباردة.

وواضح أن السفير الروسي موروزف يستمتع بهذا النوع من المجابهات،

مثل غيره الذين اشتهروا في مداخلاتهم في مجلس الأمن أمثال السفراء من الجانب السوفيتي (جيكوب مالك، فيشنسكي، وزورين، وفيدرنيكو).

- السفير العراقي لم يخامره الشك :

تدخل السفير الباجهجي الذي لا يترك فرصة تضيع عليه:

يقول السفير العراقي إن وفده يأسف لعدم تبني المجلس قرار الجمهورية العربية المتحدة، ولكنه راضٍ عن المداولات للأسباب التالية:

- لم يعترض أحد على طلب انسحاب القوات البريطانية من الكويت ولم يصوت أحد ضد مشروع الجمهورية العربية المتحدة.
  ثلاث دول صوتت معه والباقي امتنع عن التصويت.
- يأمل في أن تراجع بريطانيا موقفها في ضوء المناقشات وأن تتوصل إلى حتمية الانسحاب.
- يشكر الجمهورية العربية المتحدة وموقفها، ويشيد بها نيابة عن حكومة العراق، ولم يخامره شك في أن هذه الدولة العربية العظيمة ستأتي لنجدة العراق في وقت الشدة. ويشكر السفير عمر لطفي نيابة عن شعب العراق.
- ومع تحفظاته على الفقرة الثانية في الديباجة التي تشير إلى استقلال الكويت فإن هذا التحفظ لا يؤثر في تأييده للفقرة الجوهرية، (سحب القوات البريطانية فوراً)، وأن العراق والجمهورية العربية المتحدة يلتقيان في موقف واحد حول هذه النقطة، وأن هذا هو موقف الأمة العربية كلها، ومعظم الدول العربية.

- وعلى شيخ الكويت وحماته (بريطانيا وغيرها) أن يستخلص العبر من واقع أن العرب في كل بلدانهم يطلبون سحب القوات البريطانية من الكويت.
- ويشكر الاتحاد السوفيتي وممثله لدعمه موقف العراق خلال المناقشات وكذلك ممثل سيلان والآخرين لاسيما سفير الإكوادور – رئيس الجلسة لتفهمه الصادق.
- ويختتم بالشكر للرئيس ولأعضاء المجلس للسماح له بالحديث في المناقشات، وبالذات الرئيس لأدبه وأخلاقه العالية وحياديته خلال المناقشات.

– مندوب الكويت راضٍ عن مشاعر الدعم والتأييد :

تحدث السيد عبدالعزيز حسين ممثل الكويت بعد ذلك، وترجمة مداخلته كما يلي:

- أتينا إلى المجلس نشكو من تهديد لاستقلال الكويت ولحرية شعبه، وهذا التهديد لازال قائما، ونأسف لأن المجلس لم يستطع اتخاذ الإجراءات لمعالجته.
- وإننا راضون عن مشاعر الدعم والتأييد التي نلمسها لموقف الكويت وشعبها، ونأمل أن يتابع المجلس الوضع باهتمام.

ووفقاً لتقاليد مجلس الأمن يتحدث الرئيس – سفير إكوادور – في نهاية المناقشات ويلخصها:

يأسف لانتهاء المداولات دون قرار لمعالجة وضع يهدد الأمن والسلام، ويأمل أن تتفهم الأطراف المعنية خطورة الوضع، ويتوجه بالنداء لها نيابة عن المجلس بكامله، بالامتناع عن أي عمل يزيد من خطورة الوضع، هذا الأمل عبر عنه بصفته رئيساً للمجلس.

يقول الرئيس نيابة عن الأعضاء:

إننا سنظل مراقبين متابعين للوضع الخطير الذي مع الأسف يسود المنطقة.

وإنني مستعد لدعوة المجلس - كرئيس - عندما تستدعي الحاجة، وأشكر الوفود لمشاعرهم والسكرتارية لكفاءتهم.

و - حقائق بشأن الجلسة :

انتهت شكوى الكويت في مجلس الأمن في اليوم السابع من يوليو ١٩٦١م بفيتو روسي قتلها بلا اعتبار للحقائق التي كانت ماثلة أمام أعضاء مجلس الأمن، وإذا كان مصير الشكوى انتهى بالفيتو، فإن هناك بعض الحقائق التي يمكن أن أشير إليها بشأن المداولات:

أولاً- تبنت بريطانيا شكوى الكويت، وأيدتها، وشرحت الأوضاع، وقدمت مشروع القرار الذي ذكرناه سابقاً بشأن الحفاظ على استقلال الكويت وطلب التخلي عن ادعاءات اللواء قاسم، وقد تولى السفير البريطاني المسؤولية بكفاءة وبحرفية؛ سواء أكان في المداخلات أم في الرد على الملاحظات التي قدمتها بعض الدول في المناقشة، وتولى التصدي لتشويهات المندوب العراقي للحقائق.

- جاءت شكوى الكويت إلى قاعة مجلس الأمن، وهي منذ قيام الأمم المتحدة الحلبة التي يتم عليها الصراع بين الشرق والغرب؛ فمنذ قيام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م وحتى انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٠م، وقاعة مجلس الأمن هي ساحة ملاكمة بالكلمات والمصطلحات والتلاعب في لائحة الإجراءات والمناورات في تفسيراتها بين أقطاب الحرب الباردة.

- لم يكن عام ١٩٦١م سهلاً في الصدام والمواجهة بين القطبين، كانت الكونغو والجزائر والشرق الأوسط وآسيا من بين بؤر التوتر بين الطرفين، وجداول أعمال المجلس مملوءة بالصراعات بين الشرق والغرب.

- وجاءت كلمات المندوب السوفيتي مرآة لذلك الوضع في عنفه ضد بريطانيا وفي اتهاماته لسيطرتها على الكويت، ولم يكن في وضع يريد فيه تفهم حقائق الكويت، ولم يكن مقتنعاً بأن أمير الكويت هو صاحب القرار في توقيت انسحاب القوات البريطانية من الكويت.

وتتضح حدة الحرب الباردة أيضاً في تعليق السفير البريطاني على الفيتو الروسي وإشارته إلى العدد المتراكم من الفيتو الذي لا يحصيه إلا الكمبيوتر.

ثانياً- لم يكن موقف الجمهورية العربية المتحدة إيجابياً في المداولات، فجاءت مداخلات السفير عمر لطفي - كلها - منصبة على الوجود البريطاني الذي يهدد المنطقة ويهدد شعب العراق وثورته، ولحسن الحظ فإن السيد عمر لطفي الذي كان يتحدث اللغة الفرنسية لم يترجم ما تردده وسائل الإعلام المصرية في الصحافة والتلفزيون وبياناتها الرسمية من كلام لا يمكن تسويقه في الأمم المتحدة في التبريرات.

وأكثر الكلمات حساسية في موقف الجمهورية العربية المتحدة هي تلك التي تشير إلى سحب القوات البريطانية "فوراً"؛ لأن العراق استعمل كثيراً من العموميات في مواصلة التزامه بالوسائل السلمية، وإصرار الجمهورية العربية المتحدة على الانسحاب البريطاني الفوري هو في جوهره سحب الرادع المتوافر من يد الكويت وتعريتها أمام ادعاءات العراق، وهو تشكيك

في البيانات والالتزامات التي قدمتها الكويت في مجلس الأمن وكذلك إلى الجمهورية العربية المتحدة مباشرة حول تأكيد طلب الانسحاب عندما ينحسر الخطر.

وقد أثر موقف الجمهورية العربية المتحدة في موقفي سيلان والإكوادور، وعزز الموقف العراقي المهزوز، وسلح الموقف السوفيتي بمبررات ومسببات لمعارضة شكوى الكويت ولجوئه إلى الفيتو.

ثالثاً- كان من الفروض أن تتبنى الجمهورية العربية المتحدة طلب الكويت وترعاه، انسجاماً مع التوصيات التي في ملفات الجامعة حول بذل الدول العربية مساعيها ودعمها لعضوية الكويت في الأمم المتحدة.

ومسببات الجمهورية العربية المتحدة في معارضة الوجود البريطاني - أشير إليها في فصل لاحق - تعود إلى أنها في مأمورية تاريخية لتحرير الأراضي العربية من النفوذ الأجنبي، وهي تتبع فلسفة أحادية مقتنعة بضرورة تبنيها من قبل الدول العربية، وتشعر بأنها تملك التفويض القومي للتلويح والتصريح بما يناسبها، افتراضاً بأنه مناسب أيضاً للآخرين من العرب بصرف النظر عن تباين المصالح واختلاف السياسات والمنظور، وتجاوزات على أحكام الجغرافيا.

من المؤكد أن الموقف سبب ضرراً للكويت بينما كانت التوقعات أن تسعى الجمهورية العربية المتحدة مع الكويت بدلاً من أن تسعى لسحب الرادع منها.

وقد ردت الكويت على بيانات الجمهورية العربية المتحدة بفورية الانسحاب - كما ذكر سابقاً - وخاصة إشارتها إلى تصديق نوايا العراق كما جاءت في بيانات بغداد.

ومع ذلك فعلينا أن نحكم على موقف الجمهورية العربية المتحدة بأحكام الستينيات وليس بقواعد اليوم، كان المشروع السياسي للجمهورية العربية المتحدة آنذاك قومياً عروبياً وحدوياً يتسيد عروق الثورة، ويتسلل إلى دبلوماسيتها وإعلامها ومواقفها في مهمة تثقيفية داخلية وخارجية أثرت على علاقاتها مع الدول العربية وعلى علاقاتها أيضاً مع العالم الغربي، وموقف الجمهورية العربية المتحدة لا يلتقي مع الأسلوب الخليجي المتوارث في التدرج والتشاور واتباع نهج الاعتدال في علم الدبلوماسية والاحتكام للواقعية، بينما الموقف الصادر من الجمهورية العربية المتحدة يستلهم الآمال والأحلام ويسعى لبناء ساحة عربية واحدة متشابهة في أحكامها السياسية.

رابعاً- جاء الوفد الكويتي - الذي أعد كلمته جيداً - بروح مختلفة عن أجواء مجلس الأمن، لأن مجلس الأمن - حتى يومنا هذا - ليس محكمة تنصف، ولا قاضياً يحكم بالعدل، وإنما ساحة تتفوق فيها المصالح على الحقوق، والارتباطات على القناعات، واتبع الوفد الكويتي، الذي لم يكن على دراية بأساليب المجلس، موقف الجنتلمان المسالم والمحافظ على الوقار، كانت الساحة أمامة ليصول ويجول، ويأخذ المبادرة من المندوب البريطاني بدلاً من الاعتماد عليه، ومن المؤكد أن الوفد تأثر بموقف الجمهورية العربية المتحدة الذي تحول إلى شبه خصم بدلاً من المساندة، ولا أعتقد أن الحصيلة ستكون مختلفة مهما عمل الوفد الكويتي، لكننا نتحدث عن فرصة أمام المجلس والرأى العالمي لتعرية المواقف العراقية في ذلك الوقت.

خامساً- لم يترك المندوب العراقي فرصة لم يستفد منها في ممارسة المداخلات

والتوسع والتكرار، في سعي واضح للتركيز على تهديد بريطانيا لأمن العراق وسلامته، ومخاطر ذلك على المنطقة.

كانت هذه إستراتيجية الموقف العراقي والمندوب العراقي عدنان الباجهجي الذي اتبع أسلوب تطويق الاتهامات للعراق والابتعاد عن ادعاءات العراق بالكويت، وحشر المجلس في الوجود البريطاني المهدد للسلام والأمن، والذي يشكل خطراً على العراق.

صحيح أنه في مداخلته الأولى تحدث عن اتفاقيات ١٨٩٩م، ١٩١٣م، ولوزان في ١٩٢٣م، وعن علاقات الكويت مع العراق، لكن ذلك لم يكن مقنعاً للوفود، ولم تقبل ادعاءاته في هذا المجال، كانت ظروف المجلس وتشكيلته في تلك الفترة مقيدة باعتبارات عقائدية وقانونية، لم تكن مريحة للكويت؛ فنرى دور الجمهورية العربية المتحدة بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي فضلاً عن تردد مندوب الإكوادور - وهو رئيس الجلسة - الذي مارس الحياد السلبي، فلم يكن إيجابياً وامتنع عن التصويت على المشروعين البريطاني والمصري، وقدم تفسيراً غامضاً، وكذلك مندوب سيلان الذي مارس التصوف السياسي بمقارنة الكويت والعراق بالشقيقتين فايولا وسباستين في مسرحية شكسبير، كل هذه العوامل خدمت العراق، بالإضافة إلى خبرة المندوب العراقي في لوائح الأمم المتحدة وصداقاته مع الوفود، لاسيما مع أعضاء مجلس الأمن.

سادساً- لم يتبدل موقف الاتحاد السوفيتي حتى بعد انسحاب القوات البريطانية من الكويت في سبتمبر ١٩٦١م، بعد مجيء قوات الأمن العربية كقوة رمزية؛ فقد ظل يعارض انضمام الكويت، ويتهرب من مساعيها، ويعاملها بجفاء،

رغم انتفاء المسببات التي ذكرها عندما لجأ إلى الفيتو؛ فلا يوجد حضور بريطاني عسكري في الكويت، وجاءت قوات عربية من ضمنها قوات من الجمهورية العربية المتحدة، وأثبت أمير الكويت أنه هو الذي يقرر متى تأتي ومتى تنسحب القوات الأجنبية، على عكس ادعاءات المندوب السوفيتي في المجلس.

ولم يتبدل موقف الاتحاد السوفيتي إلا بعد تبدل النظام في العراق بسقوط اللواء قاسم ونهاية حياته.

سابعاً وأخيراً – فإن شكوى الكويت ضد التهديدات العراقية في مجلس الأمن أفادت الكويت التي حصلت على اهتمام العالم، وعلى التعريف بمشكلتها مع اللواء قاسم، وعلى تأييد المجتمع الدولي بالحفاظ على استقلالها وسيادتها، مع رفض لادعاء العراق فيها، فالعالم كله حتى مع وجود القوات البريطانية يرفض تهديدات اللواء قاسم بضمها، ومن متابعة بيانات الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لا نجد أية إشارة إلى تأييد أو حتى تعاطف أو الإشارة إلى مطالب العراق في الكويت.

وإذا كان الفيتو قد منع قراراً يرسخ معنوياً وسياسياً واقع الكويت واستقلالها فإن المناقشات تبنت همومها ومخاوفها وكشف حرص المجتمع الدولي على سيادتها واستقلالها وحرية شعبها.

كان يوم السابع من يوليو ١٩٦١م أول فيتو تتجرعه الكويت، كان تصويت الاتحاد السوفيتي متوقعاً، لكن الذى تجاوز التوقعات هو جر الكويت إلى حلبة الصراع بين حلف الناتو وحلف وارسو، وهو الأمر الذي أشار إليه السفير البريطاني في مساهمته للتخفيف من الأحزان الكويتية في مجلس الأمن.

ويشير تقرير السفير البريطاني في الكويت بعد مقابلته الشيخ عبدالله السالم في ١٦ يوليو ١٩٦١م إلى أن أمير الكويت يشعر بأن الفيتو الروسي قلل من فرص تدخل الأمم المتحدة لإنشاء قوة مراقبة دولية، وأن الأمير يثمن وجود القوات السعودية في الكويت، لكنه يراها قوة صغيرة غير كافية، ويرحب ببعثة تدريب بريطانية لمساعدة الجيش الكويتي، وأنه يرى أن القوة العربية التي يمكن تشكيلها رمزية، لذلك يفضل الاحتفاظ ببنود اتفاقية ١٩ يوليو ١٩٦١م مع بريطانيا لأطول مدة ممكنة.

وبعد أن تجاوزت الكويت معضلة الفيتو الأول، جاء الفيتو الثاني في شهر نوفمبر من العام نفسه.



جانب من جلسة التصويت في مجلس الأمن على طلب الكويت الانضمام لهيئة الأمم المتحدة يوليو ١٩٦١م

الهوامش

١- الكويت المستقلة - محمود قلعجي - ص ١٨٨.

٢- أزمة الكويت (العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣م) مارثا دوكاس.

٣- كتاب قاسم والكويت (بترول ودخان) ص ١٥٦-١٥٨.

٤- جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر يوم ٣٠ يونيو ١٩٦١م.

٥- وثائق مجلس الأمن - جلسة مجلس الأمن رقم ٩٥٧/ ٢ يوليو ١٩٦١م.

٦- جريدة الأهرام في عددها الصادر يوم ١ يوليو ١٩٦١م.

٧- وثائق مجلس الأمن - جلسة مجلس الأمن رقم ٩٥٨/ ٥ يوليو ١٩٦١م.

٨- جريدة الأهرام في عددها الصادر يوم ٦ يوليو ١٩٦١م.

٩- كتاب قاسم والكويت (بترول ودخان) ص ٢٤٨-٢٤٩.

١٠- وثائق مجلس الأمن - جلسة مجلس الأمن رقم ٩٥٩/ ٦ يوليو ١٩٦١م.

١١- وثائق مجلس الأمن - جلسة مجلس الأمن رقم ٩٦٠/ ٧ يوليو ١٩٦١م.

الفصل السادس
الفيتو الثاني وأحزان الكويت

أولاً - جلسة مجلس الأمن رقم ٩٨٤ في ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م
ثانياً - جلسة مجلس الأمن رقم ٩٨٥ في ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م



الفصل السادس
الفيتو الثاني وأحزان الكويت

أولاً – جلسة مجلس الأمن (٩٨٤) صباح ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م:

١- بعد إتمام انسحاب القوات البريطانية في منتصف أكتوبر أعادت الدبلوماسية الكويتية طرق أبواب مجلس الأمن لتأكيد حقها في عضوية الكويت في الأمم المتحدة، وذلك في ضوء ما يلي:
   - لم تتغير تشكيلة أعضاء المجلس منذ اجتماعات يوليو الماضي.
   - في جدول الأعمال قبول أعضاء جدد للانضمام إلى الأمم المتحدة.
   - رسالة من سكرتير حكومة الكويت مؤرخة في ٣٠ يونيو ١٩٦١م، بطلب عضوية الأمم المتحدة.
   - رسالة من مندوب الجمهورية العربية المتحدة لدراسة طلب عضوية الكويت.

٢- الرئيس مندوب الاتحاد السوفيتي الدائم السيد زورين Zorin يدعو للتأجيل:

تحدث الرئيس قائلاً: إنه تلقى رسالة من مندوب الجمهورية العربية المتحدة يطلب فيها عقد اجتماع للمجلس لدراسة طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة، وأنه أجرى المشاورات بشأن هذا الطلب.

ويضيف الرئيس: إنه كمندوب للاتحاد السوفيتي يعترض على تبني جدول الأعمال؛ لأنه ليس من الفائدة مناقشة هذا الطلب في هذه المرحلة؛ لأن المعلومات عن الكويت لا تقنع المجلس بأنها دولة مستقلة يمكن قبولها في الأمم المتحدة، ويرى تأجيل الموضوع.

ويرد السيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة: إن المعلومات عن الكويت تبرر تقديم طلبها للعضوية كدولة مستقلة، ولهذا فهو يدعو إلى الموافقة على جدول الأعمال.

ويسأل الرئيس عمن يعارض، ويتبنى المجلس جدول الأعمال مع اعتراض الاتحاد السوفيتي (حيث لا يوجد فيتو على الجوانب الإجرائية).

ويشير الرئيس إلى طلب مندوب العراق المشاركة في المناقشة، ويدعو الرئيس مندوب العراق عدنان الباجهجي لأخذ مكانه في قاعة المجلس.

وتبدأ المداولات بإشارة الرئيس إلى رسالة مؤرخة في ٣٠ يونيو ١٩٦١م من سكرتير حكومة الكويت يطالب بالانضمام إلى الأمم المتحدة، وأن مندوب الجمهورية العربية المتحدة قدم مشروع قرار المجلس بشأن الموافقة على طلب الكويت.

٣ – عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية يقدم مشروعاً:

كان السيد عمر لطفي – أول المتحدثين – وجاء في كلمته:

"يسعد حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن تتبنى وبكل سرور مشروع قبول الكويت في الأمم المتحدة، التي تعرف التزاماتها وفق الميثاق وتريد الانضمام إلى عضوية الأسرة العالمية، وهي مؤهلة لذلك داخلياً ودولياً، مساحة الكويت ٩٣٧٥ ميلاً، وسكانها ٣٢٢ ألف من أصول عربية بثقافة عربية، ويحكمها الشيخ عبدالله السالم الصباح.

وهي الدولة الثالثة في العالم من حيث تصدير النفط، والرابعة في الإنتاج؛ ففي عام ١٩٦٠م أنتجت ٦٥٠ مليون برميلاً، وبما يشكل أكثر من ثلث إنتاج الشرق

الأوسط كله، واحتياطها ٢٢٪ من الاحتياط العالمي، وقد أحسنت الحكومة استغلال الدخل في تحسين مستوى مواطنيها وتطور حياتهم في كل المجالات.

فيها ١٨٢ بين مدارس ومراكز تعليم، وترسل بعثات للتعليم في الخارج، وميزانية التعليم أحد عشر مليوناً ونصف مليون جنيه إسترليني، ودخلها يصرف على التعليم والصحة وإصلاح الصحراء.

هناك مجالس للتعليم، والصحة، والبلدية، والتخطيط الاقتصادي، ومن فترة قصيرة تم الاتفاق على قانون الانتخاب بالاختيار الحر، وأن أول جمعية تأسيسية سيتم انتخابها في ديسمبر ١٩٦١م، من أجل وضع دستور للبلاد.

الكويت بلد مستقل منذ يونيو ١٩٦١م، وحتى ذلك التاريخ فإن العلاقات مع بريطانيا مبنية على اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م، حيث بموجبها تتولى بريطانيا الشؤون الخارجية، بينما تتمتع بالاستقلال الداخلي، ولها وضع المحمية البريطانية.

في ١٩ يونيو ١٩٦١م اتفق الطرفان على إنهاء اتفاق ١٨٩٩م، ووفق اتفاق يونيو ١٩٦١م تتولى الكويت شؤونها الخارجية. ولهذا فإن الأغلبية العظمى في الأمم المتحدة تعترف بالكويت، وفي هذا الوقت ٦٦ دولة لها علاقات معها.

وقد انسحبت القوات البريطانية التي ناقش المجلس وجودها في شهر يوليو ١٩٦١م، وانضمت إلى الجامعة العربية في ٢٠ يوليو، واتخذت الجامعة قراراً بدعم عضويتها في الأمم المتحدة.

وهي عضو في كثير من المنظمات الدولية، وتتصرف باستقلال تام في هذه الهيئات. وتدعو الجمهورية العربية المتحدة مجلس الأمن للموافقة على مشروع القرار الآتي المقدم منها:

"إن مجلس الأمن بعد أن تدارس طلب الكويت يوصي الجمعية العامة بقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة.

وتأمل الجمهورية العربية المتحدة أن ينال هذا المشروع الموافقة الجماعية".

٤ - بريطانيا وتاريخ طويل من العلاقات الودية والصداقة:

تحدث بعد ذلك السير باتريك دين - مندوب بريطانيا وهو يشير إلى أن مشروع القرار يستحق نيل الإجماع، وأن بريطانيا سعيدة بالمشاركة والدعم، ويضيف:

"إن تاريخاً طويلاً من العلاقات الودية والصداقة يربط بين البلدين؛ حيث نالت الكويت استقلالها مؤخراً، ومنذ سنوات والكويت تتطور داخلياً، وكذلك في علاقاتها الخارجية، وعضوية متعددة في هيئات عالمية، ووجودها في الأمم المتحدة أمر منطقي يتوج تطورها ونموها. وإن الكويت مؤهلة بموجب المادة الرابعة من الميثاق، وأدعو المجلس للترحيب الجماعي". ويشير السيرباتريك إلى تطور الكويت الاجتماعي والاقتصادي وحسن إداراتها لدخلها حتى أصبحت نموذجاً للحكم الراشد.

ويقول: "إن وجودها في الأمم المتحدة سيترافق مع مساهمة إيجابية منها".

٥ - عدنان الباجهجي يرفض طلب الكويت:

بعد ذلك أعطى الرئيس الكلمة للسيد عدنان الباجهجي سفير العراق، فقرأ المادة الرابعة من الميثاق، ودعا إلى رفض طلب الكويت لثلاثة أسباب:

١- لم تكن الكويت دولة في يوم ما، ولا تملك مؤهلات الدولة.

٢- ينظر إلى الكويت على أنها جزء من العراق تاريخياً وعضوياً، والعراق عضو في الأمم المتحدة.

٣- الكويت مستعمرة بريطانية.

وتحدث عن الكويت كصحراء جرداء، مدينة صغيرة على ساحل الخليج سكانها ٢٥٠ ألف، ٦٠٪ يقطنون المدينة، وخارجها بدو رحل يجوبون الصحراء الممتدة من جنوب العراق حتى وسط الجزيرة.

معظم سكان مدينة الكويت التي يحكمها شيخ الكويت أجانب لا حقوق لهم، ولا امتيازات؛ لهذا فإن طلب اليوم ليس من دولة، وإنما من حاكم فعلي لمدينة صغيرة معظم سكانها من العناصر التي يعتبرها حاكم الكويت أجانب، وهو حاكم منطقة لم تشكل أبداً كياناً منفصلاً، ولهذا لا تنطبق عليهما المادة الرابعة، وهي غير مؤهلة لشروط القبول.

وتساءل كيف يقبل مجلس الأمن مدينة سكانها من الأجانب عضواً في الأمم المتحدة؟، وهي قرية كبيرة وخارج حدود هذه القرية بدو رحل، هل يمكن قبول قرية داخل الأمم المتحدة؟..

والسبب الثاني أنها جزء من العراق، وهو ليس ادعاء إنما حقائق.

منذ القدم وأرض مشيخة الكويت جزء من بلاد النهرين، مهد الحضارة الإنسانية، ثم شكلت في عهد الخلافة الإسلامية الجزء الجنوبي للكيان الذي سماه العرب (العراق) ومركزه البصرة، منذ أن أسسها العرب في القرن السابع، وكانت بوابة الشرق الأوسط إلى الهند والشرق الأقصى.

تأسست مدينة الكويت بداية القرن الثامن عشر، وتطورت إلى قرية صيادين، وإن هؤلاء الصيادين وسفنهم مرتبطين بالبصرة التي تبعد سبعين ميلاً فقط. وما يؤكد ذلك أن حكام الكويت آل الصباح قدموا من أم قصر التي تقع على بعد ٣٥ ميلاً غرب البصرة.

كانت البصرة وأرض الكويت الحالية جزءاً من ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية، وهو واقع اعترفت به الحكوم البريطانية.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان هم بريطانيا حماية الممر المائي إلى الهند.

وقد أبعدت بريطانيا كل القوى الأوروبية عن التدخل في شئون الإمبراطورية العثمانيةالمتآكلة، حاربت نابليون وأيدت السلطان العثماني ضد محمد علي باشا والي مصر، وانضمت إلى فرنسا والدولة العثمانية ضد قيصر روسيا، وصدت الجيش الروسي عام ١٨٧٧م عن احتلال العاصمة العثمانية.

تغير الحال بعد توحيد ألمانيا وتحالفها مع الدولة العثمانية حيث أصبحت السياسة البريطانية هي إضعاف النفوذ العثماني.

وقد انتهزت بريطانيا فرصة تولي مبارك الصباح الحكم فوقعت معه اتفاقية ١٨٩٩م من أجل حماية الشيخ مبارك.

ويعلق مندوب العراق على الاتفاقية بأنها منحت بريطانيا حق الدفاع وحماية الكويت، وبموجبها فصلت الكويت عن البصرة.

وأنه لا يحق للشيخ مبارك عقد اتفاقيات فهو ممثل إداري وزعيم قبلي، وهو قائمقام ويعترف بنفسه بأنه من رعايا الدولة العثمانية.

واتفاقية ١٨٩٩م وقعتها بريطانيا مع موظف إداري، تابع لحكومة ذات سيادة، وتتمتع بعلاقات دبلوماسية مع بريطانيا.

فمبدأ الحماية يكون بين دولتين، فالكويت ليست دولة، وهي تابعة للدولة العثمانية، وسكانها من رعايا الدولة العثمانية.

ولا يوجد شيء اسمه مواطن كويتي، وشيخ الكويت نفسه من الرعايا العثمانيين، واستعمل العلم العثماني حتي بداية الحرب العالمية الأولى، وتواجدت عليها كتيبة حراسة عسكرية عثمانية.

ولهذا فإن اتفاقية ١٨٩٩م غير قانونية، وليس لها مكان وفق معايير الأخلاق.

ومع ذلك ظل الشيخ مبارك معترفاً بالسيادة العثمانية ومعترفاً بوصفه مسؤولاً إدارياً تحت سلطة والي البصرة، وقد زار الوالي العثماني في البصرة عدة مرات بعد توقيع الاتفاقية، وفي كل زيارة كان يعلن ولاءه للوالي.

ويلجأ سفير العراق إلى مقتطفات من رسائل وزير الخارجية البريطاني في مطلع القرن الماضي إلى سفيره في إسطنبول عن الشيخ مبارك.

ويشير إلى الاتفاق العثماني - البريطاني عام ١٩١٣م الذي تعترف بريطانيا بموجبه بالسيادة العثمانية على الكويت كقضاء تابع للإمبراطورية.

وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، كان شيخ الكويت وبريطانيا يعترفان بأن الكويت جزء من ولاية البصرة.

ويتحدث عن مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م؛ حيث ضمت ثلاث ولايات عثمانية سابقة في العراق لتشكل العراق الجديد، غير أن بريطانيا لم تلحق الكويت وفصلتها بشكل غير قانوني عن البصرة.

وفي عام ١٩٢٣م يوجه المندوب السامي البريطاني في بغداد رسالة إلى شيخ الكويت يحدد فيها حدود الكويت الشمالية بموجب الاتفاق العثماني البريطاني الموقع عام ١٩١٣م.

ويواصل السفير العراقي مداخلته أمام مجلس الأمن قائلاً:

إن اتفاقية ١٨٩٩م، وتحديد حدود الكويت الشمالية للكويت غير قانونية لسببين، الأول: أنه يتطلب التوقيع بين دولتين، والثانية: أن تتخلى فيها بريطانيا عن التزاماتها كقوة الانتداب على العراق.

هذا هو واقع الدولة التي تريد بريطانيا إدخالها إلى الأمم المتحدة وهي وليدة صراع وخيانة، ونقض لمعاهدات دولية، وخاصة المتعلقة بميثاق عصبة الأمم.

ولن يقبل الشعب العراقي تجزئة بلاده رغم وجود القوة البريطانية على أراضي العراق، ولم يعترف بالحدود غير القانونية التي حددها المندوب البريطاني في بغداد.

ويشير السفير العراقي إلى أحداث ١٩٣٨م مدعياً أن المجلس التشريعي أخذ قراراً بالإجماع بضم الكويت إلى العراق، وقامت مظاهرات تأييد لذلك.

ثم تحدث السفير عن الاعتراض الثالث – الكويت مستعمرة بريطانية:

إن شعور التهاني بالاستقلال الذي قدمته بريطانيا إلى الكويت عبر تبادل مذكرات بين بريطانيا وشيخ الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م، غير قانوني، وتبادل مذكرات ليس الأسلوب المتبع في إعلان الاستقلال، وإنما هو آلية استعملتها بريطانيا التي لا تعتبر الكويت نداً، لإخفاء نواياها، وهو استمرار السيطرة وحماية مصالحها وإعطاء بقائها غلافاً قانونياً يغطي حقيقتها.

ويستعرض السفير بنود اتفاقية ١٩ يونيو، ويدخل في تحليلات خاصة في الفقرة الثالثة التي تدعو للتشاور بين البلدين عندما تستدعي الحاجة.

ثم يتساءل: ما هي الاستشارات ؟ ومن الذي يقرر توقيتها؟ وما هي حدود مدة التشاورات؟.

أسئلة يطرحها ويصل إلى نتيجة هي أن الخيار سيكون لبريطانيا، وأن شيخ الكويت سيقبل النصيحة ويستهدي برأيها.

ويتطرق إلى الفقرة الرابعة من اتفاق ١٩ يونيو، ويقول: إن هذه الفقرة متعلقة بمساعدة بريطانيا للكويت، ويتساءل: ما هي نوعية هذه المساعدة، وقيودها وسقفها وشروطها؟ ويصل إلى حصيلة بأن شيخ الكويت الإقطاعي - القبلي سيقبل ما يملى عليه.

ويشير إلى نزول القوات البريطانية في أوائل يوليو ١٩٦١م كحصيلة للتشاور وكمثال على سوء استخدام الفقرة الرابعة.

ويدعى أن ضباطاً وطيارين وفنيين بريطانيين موجودون في الكويت تحت غطاء خبراء في الجيش الكويتي، وأن القوات البريطانية موجودة في البحرين لتعود إلى الكويت في أسرع وقت.

ويستهزئ السفير بما يسمى الاستقلال، وأنها خدعة للتدخل في الشؤون العربية بما في ذلك التدخل العسكري، ويستهدي بما قاله وزير خارجية العراق أمام الجمعية العامة عن أن الكويت قاعدة تهدد الدول العربية.

هذا موجز لمداخلة السفير العراقي الطويلة التي أخذت حيزاً، ودخلت في تفاصيل أكثر من تلك التي قدمها في بداية يوليو ١٩٦١م.

٦ – ليبيريا مع مشروع الجمهورية العربية المتحدة :

تحدث بعده مباشرة سفير ليبيريا Barenes ؛ تحدث عن مبدأ العالمية Universality للمنظمة ، وبيّن أنه يؤيد دخول الكويت؛ فهي عضو في الجامعة العربية وفي منظمات دولية أخرى، وهي دولة متطورة لها نظام سياسي متقدم، وهي تنسجم مع الشروط الموضوعة في الميثاق، وسيصوت وفد ليبيريا على المشروع بالإيجاب.

٧ – الصين – تايوان ستصوت مع الكويت :

ويعطي رئيس الجلسة سفير الاتحاد السوفيتي الكلمة إلى السفير الصيني، ولكن لا يذكر صفته، وإنما ينادي قائلاً أعطي الكلمة للسيد Chang .

ويرد السفير شانج مندوب (الصين – تايوان) قائلاً: إنه يمثل دولة ولا يحضر في المجلس بصفته الشخصية، ويطالب بأن ينادى بهذه الصفة، ثم يعلن:

ستصوت الصين مع الكويت، الدولة التي لها علاقات مع ستين دولة في العالم، وعضو في الجامعة العربية، وهي دولة صغيرة ولكنها نشطة دولياً وعضو في منظمات دولية كثيرة، ودولة محبة للسلام.

٨ – الولايات المتحدة تؤيد انضمام الكويت :

بعدها يأتي دور الولايات المتحدة – السفير Plimoton – نائب المندوب الدائم الذي قال :

تؤيد الولايات المتحدة عضوية الكويت، ولها علاقات وطيدة معها، وهي عضو في الجامعة العربية وفي عدة منظمات عالمية، وهي دولة لها ماضٍ مثير ومستقبل باهر، وتسير وفق خطوات مستنيرة.

وترحب بطلب الكويت وتحيي شعبها الشجاع والموهوب، وستصوت مع مشروع الجمهورية العربية المتحدة.

٩ – سفير سيلان – Mala Lasekera:

أشار في كلمته إلى أن بلاده تود أن تحل بلدان الشرق الأوسط المشاكل فيما بينها، ولا تريد سيلان أن تتدخل في ذلك، لأن الخلاف بين الكويت والعراق يمكن حله بينهما، هذا موقف سيلان من موضوع الخلاف.

وأما عن طلب الكويت فهناك مبادئ تلتزم بها سيلان وترى في الكويت دولة مؤهلة للعضوية، وستصوت مع مشروع الجمهورية العربية المتحدة.

١٠ – السفير الفرنسي بيرارد Berard:

تؤيد فرنسا عضوية الكويت، وهي دولة مستقلة وقادرة على الوفاء بالالتزامات، وقد درس الوفد وثائق عن تاريخ الكويت، ووصل إلى نتيجة أن الكويت دولة شبه مستقلة منذ عام ١٨٩٩م، وأن الوثائق الصادرة تشير إلى أن الكويت منذ ١٩١٤م كانت إمارة تحت الحماية البريطانية، وفي ١٩ يونيو ١٩٦١م انتهت الحماية وصارت الإمارة دولة ذات سيادة.

والكويت عضو في الجامعة وفي منظمات عالمية كثيرة؛ الصحة واليونسكو والطيران والعمل والبحرية... إلخ.

ويلاحظ السفير أن الثلاث الدول الأفريقية والآسيوية الأعضاء في مجلس الأمن التي تحدثت قبله تؤيد عضوية الكويت.

١١ – مصير العرب يقرره العرب:

أثار السفير التركي – منعن جيكلو – Menemen Cioglu إلى

أن علاقات تركيا مع جيرانها الإخوة العرب مستمدة من روابط ثقافية واجتماعية، وأنها تؤيد حق تقرير المصير لجيرانها العرب دون تدخلات خارجية، وهي تسعى لتحقيق هدوء وسلام في المنطقة لا يتحقق إلا بعلاقات أخوية بين العرب أنفسهم، وفق رغباتهم.

وتركيا لا تقبل مبدأ الانتداب على الشعوب، ورفضت اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣م، ورفضتها في عهد عصبة الأمم، وتؤكد دائماً أن مصير العرب يقرره العرب أنفسهم، وبما يتفق مع مبادئ حق تقرير المصير.

وهذا الموقف التزمت به تركيا، وتلاحظ تركيا أن الكويت عضو في الجامعة العربية وفي عدة هيئات عالمية ولهذا فإن تركيا تؤيد طلب انضمامها.

وينهي خطابه بالتمنيات بأن يسود العلاقات بين العرب الانسجام والتفاهم مع التمني بحل الإشكاليات وبما ينسجم مع مصالح الشعوب العربية.

١٢ – الإكوادور تؤيد مشروع القرار

جاء دور الإكوادور السفير Bentes Vinueza– كان رئيساً لمجلس الأمن خلال جلسة يوليو فقال:

إن الإكوادور تثمن الالتزام بالمعاهدات الدولية، لأن هذه المعاهدات لها دور فعال في استتباب الهدوء، والمشكلة التي أمام المجلس هي سياسية وليست قانونية، والكويت عضو في الجامعة العربية وفي منظمات أخرى، ومن الصعب معارضة طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة.

والإكوادور تؤيد مشروع القرار حول الكويت، وتمتنع عن إبداء الرأي حول الخلاف الموضوعي الذي طرحه مندوب العراق.

وقد امتنعت الإكوادور عن التصويت على المشروع البريطاني خلال أزمة يوليو.

١٣ – تشيلي تتعاطف مع الكويت:

تبعه مندوب تشيلي السفير – Schweitzer ، الذي قال:

تؤيد تشيلي دخول الكويت: وعبر عن تعاطفها معها، وأنه سبق أن أيدت تشيلي طلب الكويت قبل عدة أشهر، وهي دولة صغيرة مؤهلة للعضوية ولها علاقات كثيرة مع أعضاء في الأمم المتحدة.

وهي عضو في الجامعة العربية، ويتبنى دخولها وفد عربي طرح مشروع القرار، وستصوت شيلي على المشروع، والكويت قادرة على الوفاء بالالتزامات، وتتمنى لشعبها كل الخير.

١٤ – المندوب الروسي يصر على التأجيل

وتحدث رئيس المجلس سفير الاتحاد السوفيتي السفير – روزين – كسفير لبلاده، ويقترح تأجيل الطلب، لأن الانسحاب البريطاني أسلوب لا يؤهل الكويت كدولة مستقلة، مضيفاً:

في ٢٢ أكتوبر ١٩٦١م أرسلت السلطات الكويتية برقية إلى رئيس مجلس الأمن تبلغ المجلس عن إتمام الانسحاب البريطاني من الكويت في يوم ١٩ أكتوبر، وأن القوات العربية حلت مكان القوات البريطانية لحماية استقلال الكويت وسيادتها.

ويشير السفير السوفيتي إلى الفقرة الثالثة من اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م، المتعلقة

بالتشاور، وإلى الفقرة الرابعة المتعلقة بالمساعدة البريطانية التي تقول بأن يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر خلال ثلاث سنوات برغبته في وضع نهاية للاتفاقية، ويفسره على أن شيخ الكويت ربط نفسه لمدة ثلاث سنوات بحماية بريطانية، وأن حاكم الكويت يعتمد كلياً على بريطانيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، مما يعرض الحاكم إلى النفوذ والضغط البريطاني.

ولهذا خرجت القوات البريطانية إلى البحرين، وهي قريبة من مسرح الكويت، ويشير إلى أن هناك حوالي ما بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف جندي بريطاني في قواعدها في الشرق الأوسط، ويستشهد من تقرير نشرته صحيفة التايمز البريطانية في عددها ٩ أكتوبر بأن القوات في عدن معدة لعمليات شبيهة بواقع الكويت.

ويتابع السفير السوفيتي مداخلته قائلاً:

تم نقل ٤٣٠٠ جندي بريطاني، و٦٤٣ طناً من الذخيرة خلال الأيام الأربعة الأولى للأزمة في صيف ١٩٦١م. وإن الكويت واقعة تحت النفوذ البريطاني حيث تستطيع بريطانيا إرسال قوات في أي وقت ليس لحماية الكويت وإنما لتهديد الدول العربية.

لهذا تلعب الكويت في المخطط البريطاني المرسوم للشرق الأوسط قاعدة للاعتداءات المستقبلية، وخاصة أن الاقتصاد الكويتي يعتمد على شركات النفط الاحتكارية الأمريكية والبريطانية، وإن حصيلة النفط التي تذهب إلى الاحتكارات الأمريكية البريطانية هي دافع البقاء البريطاني في الكويت.

ويقتبس السفير زورين – Zorin مرة ثانية من خطاب هاشم جواد الوزير العراقي أمام الجمعية العامة بالأمم المتحدة، الذي يقول فيه إن الاستعمار البريطاني الجديد يخرج دولاً نفطية لا تملك مؤهلات الدولة، ويسعى أن تتحول حقول النفط إلى دول، هذه هي الإمبريالية النفطية، وهذه الحقيقة التي جعلت الدول الكبرى

تستعبد دول النفط، حيث تثير هذه الدول الكبرى الفتن والحروب الأهلية وتزيل حكومات وتعين عملاء من أجل الامتيازات النفطية.

هل الكويت دولة مستقلة؟ مهما حاولت بريطانية تغطية الواقع تظل الكويت مستعمرة بريطانية، وكقاعدة عسكرية وسط المنطقة.

ويرى الاتحاد السوفيتي أنه طالما تستمر الترتيبات التي تتيح لبريطانيا إرسال قواتها فإن الكويت في واقعها دولة تابعة ومستعمرة، وقناعة موسكو لم تتغير.

ويلاحظ سفير الاتحاد السوفيتي الخلاف بين الدول العربية في تحديد موقفها، فهناك بيان الجمهورية العربية المتحدة، وهناك بيان مناقض من سفير العراق.

ويلاحظ أيضاً أن استبدال القوات البريطانية بقوات عربية لن يوفر الحل العادل الموضوعي لمشكلة الكويت، ويطالب المجلس بالاهتمام بأقوال سفير العراق.

ويأسف لأن الجمهورية العربية المتحدة الصديقة للاتحاد السوفيتي، مثلها مثل العراق، تصر على القبول الفوري للكويت في الأمم المتحدة، مع علمها بأن هناك دولة عربية أخرى لها اعتراضات جدية، والإصرار في هذه الظروف لن يخرج سوى الحل السلبي.

كما يشير سفير موسكو إلى أن مندوبي سيلان وتركيا والإكوادور تحدثوا بحيادية، ولم يريدوا اتخاذ موقف في خلافات عربية، وهناك خلافات موجودة لا يمكن إنكارها.

وبعض آخر من أعضاء مجلس الأمن رغم تأييده لعضوية الكويت ابتعد عن تحديد موقف من جوهر المشكلة، ويختلف تقييم الاتحاد السوفيتي مع هذه الدول؛ ففي رأي موسكو قبول الكويت سيعقد أي تسوية قادمة للمشكلة بين العرب،

وهي لا توافق على هذا النهج، وترى أنه مضر بالمصالح العربية، لأن دخول الكويت سيعمق الخلافات بين العرب ويفيد القوى الإمبريالية والاستعمارية التي تتبنى مبدأ (فرق تسد).

ولهذا فإن الاتحاد السوفيتي يصر على تأجيل الموضوع وإعطاء الدول العربية فرصة لحل مشاكلها بأنفسها، وإبعاد مجلس الأمن عن الانزلاق في خطط لا تتفق مع الحفاظ على الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويرغب الاتحاد السوفيتي في تأجيل الطلب رسمياً وفق المادة ٣٣ - الفقرة الخامسة - من لائحة الإجراءات الداخلية لمجلس الأمن، ويدعو الجميع للعقلانية وعدم الدفع نحو التصويت الذي لن يكون إيجابياً.

هذه ملاحظات الاتحاد السوفيتي حول الموضوع. ثم أعلن السفير السوفيتي تأجيل الاجتماع حتى الثالثة بعد الظهر.

وقد انتهى الاجتماع الساعة الواحدة والربع

١٥ - خلاصة الجلسة الصباحية:

- إصرار الاتحاد السوفيتي على تأجيل التصويت تلافياً للجوء إلى الفيتو.
- استمرار مندوب العراق في التلاعب بالتاريخ والعبث بالحقائق مع اتباع أسلوب التحدي والاستفزاز.
- جميع الدول الأعضاء التي تحدثت صباحاً أيدت طلب الكويت بحماس، ما عدا الاتحاد السوفيتي الذي لا يملك الحجة في معارضة طلب الكويت سوى ما ترسمه له ديالكتيك الحرب الباردة.

وقد استأنف المجلس جلسته الساعة المسائية الثالثة من بعد ظهر الخميس ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م.

ثانيا – جلسة مجلس الأمن (٩٨٥) مساء ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م

١ – عمر لطفي: مداخلة المندوب الروسي غير مقنعة:

كان السيد عمر لطفي – أول المتحدثين، قائلاً:

إن مداخلة مندوب الاتحاد السوفيتي غير مقنعة؛ فالكويت دولة مستقلة وتملك كل شروط الانتساب للأمم المتحدة، وقدم وفد الجمهورية العربية المتحدة معلومات تثبت استقلالها، بعد قرار الجامعة العربية قبول الكويت عضواً، وبعد انسحاب القوات البريطانية.

ويتمنى ألا يعترض الاتحاد السوفيتي لأن المشروع يعكس الموقف العربي وموقف دول أخرى في الأمم المتحدة معترفة بالكويت.

وإن وفد الجمهورية العربية المتحدة يعارض طلب الاتحاد السوفيتي تأجيل دراسة طلب الكويت الانضمام، ويريد التصويت على مشروع الجمهورية العربية المتحدة دون تأجيل.

٢ – الكويت ستنضم إلى الأمم المتحدة مهما تكن الظروف العربية:

وتحدث السفير السير باتريك دين – مندوب بريطانيا – يعلق على المداخلتين العراقية والسوفيتية قائلاً:

إن هدف مداخلة السفير العراقي هي إلقاء الشكوك حول استقلال الكويت، وعلى علاقاتها مع بريطانيا، فأفضل رد هو أن الكويت ستنضم إلى الأمم المتحدة كدولة مستقلة، مهما كانت الظروف العربية، وهذا هو الرد العالمي القوي على ادعاءات العراق، فالكويت تسانده كل الدول العربية وأكثر من ستين دولة، كلها

لها علاقات مع الكويت، وإن الجامعة العربية في قرارها تتبنى دخول الكويت للأمم المتحدة وتدعمه.

وأما الرد على التهمة الثانية المتعلقة بالعلاقات الكويتية – البريطانية، فإن مجلس الأمن يناقش طلب الكويت بناء على قرار من الجمهورية العربية المتحدة ولا يناقش العلاقات بين بريطانيا والكويت، وهو قرار يمثل موقف الغالبية من دول العالم، ويدعو السفير البريطاني للتصويت على المشروع، لأنه لا يريد تضييع الوقت على جوانب قانونية وتاريخية.

فالعلاقات البريطانية – الكويتية هي علاقة حميمة وصداقة بين دولتين مستقلتين، والوفد البريطاني لا يوافق على تشويه الحقائق التي قام بها مندوب العراق.

ثم يواصل السفير البريطاني للرد على مداخلة الاتحاد السوفيتي لأنه طلب تأجيل انضمام الكويت، ويعزو سفير الاتحاد السوفيتي ذلك إلى سببين: أن الكويت ليست مستقلة وأن بريطانيا تستطيع أن ترسل قواتها إلى الكويت متى ما أرادت.

والواقع أن بريطانيا لا تستطيع إرسال قوات إلا بعد طلب من حاكم الكويت، وهذا مبدأ يتفق مع سيادة الكويت.

ومن حق الكويت وغيرها من الدول المستقلة وضع الترتيبات التي تراها للدفاع عن نفسها، والاتحاد السوفيتي له ترتيبات دفاعية مع عدة دول، وإن المبدأ الذي يثيره الاتحاد السوفيتي لو طبق على الدول الاشتراكية لانتفت منها السيادة.

إن المادتين ٥٢ ، ٥١ من الميثاق تسمحان بالترتيبات الدفاعية، ولهذا فإن إثارة هذه المشكلة لا تفيد موسكو.

والنقطة الثانية هي الخلاف بين الدول العربية حول سيادة الكويت، والواقع أن العراق وحده الذي يعارض، ولا يوجد خلاف بين الدول العربية، وأنه من حق الدول العربية أن تتساءل عن أهداف موسكو في التشكيك في فاعلية القوات العربية في الدفاع عن استقلال الكويت.

والهدف من مداخلة موسكو هو التشكيك في موضوع واضح جداً، خاصة الإشارة إلى الاحتكار النفطي والمصالح الاستعمارية، ومن المفيد تجاهل هذه المداخلات العقيمة والتركيز على أن المجلس أمام دولة مستقلة تطالب بالعضوية، تؤيدها الجامعة العربية، وهناك مشروع أمام المجلس مقدم من دولة عربية، وكل الأعضاء ما عدا الاتحاد السوفيتي تؤيد دخول الكويت، وإن وفد بريطانيا يؤيد طلب التصويت.

٣ – مندوب العراق يؤيد التأجيل:

تحدث بعد ذلك عدنان الباجهجي – سفير العراق:

وأشار إلى أن العراق تحفظ على قرار الجامعة العربية بقبول الكويت والموقف مسجل في الجامعة العربية، ويشير أيضاً إلى قرارات الجامعة العربية وضرورة احترامها من قبل مجلس الأمن دون انتقائية، كما يطالب السفير البريطاني، ويطالب لندن بضرورة الموافقة على قرارات الجامعة المتعلقة بموضوع عمان – في اللجنة السياسية الخاصة، حيث كانت تناقش اللجنة الوجود البريطاني في عمان.

ويتهم سفير بريطانيا بأنه وراء مصالحه، في الإشارة إلى قرار الجامعة، وهو يعرف مصالح بريطانيا أكثر من الكثيرين من العرب الذين أيدوا الكويت.

ويشير إلى أن الكويت ليست كياناً مستقلاً، سواء كان ذلك في عام ١٨٩٩م، أو في عام ١٩٦١م، ولا يحق لها توقيع معاهدات.

ويتساءل طالباً من المندوب البريطاني أن يحدد الوقت الذي كانت فيه الكويت دولة مستقلة.

ويثير طبيعة العلاقات بين الكويت وبريطانيا، التي لا تقوم على التكافؤ، وأن الاتفاقيات المعقودة ليست بين طرفين متكافئين، ويرد بأن اتفاقية يونيو ١٩٦١م تثير الريبة والخوف لدى العراق.

ويتساءل عن عظمة بريطانيا التي تسلم كل جاهها لحاكم الكويت، وكيفية وضعها الثقة في قيادة شيخ الكويت؛ حيث تعطيه القوة لأن يطلب منها المساعدة في الوقت الذي يختاره هو، ويتساءل: هل هناك اتفاق مشابه مع أية دولة أخرى؟ هل يحق لشيخ الكويت أن يتصل بالسلطات البريطانيةويطلب ٢٠٠ ألف جندي تحت تصرفه دون تردد؟ وربما في ذلك دليل على أن الاتفاقية ليست بين فريقين متساويين.

لهذا يؤيد تأجيل طلب الكويت كما اقترح مندوب الاتحاد السوفيتي، ويرى أن يرفض المجلس طلب الكويت نهائياً؛ فهي لا تنطبق عليها شروط المادة الرابعة من الميثاق.

ويرى أن اقتراح التأجيل حكيم، ويأسف أن مندوب الجمهورية العربية المتحدة يعترض عليه لكي لا ينشأ خلاف بين الدول العربية، التي لم تختلف على أي بند في الأمم المتحدة، ويدعو المجلس لرفض مشروع الجمهورية العربية المتحدة.

٤ - الإصرار على التأجيل :

يأخذ الرئيس - سفير الاتحاد السوفيتي - الكلمة رداً على بعض النقاط التي أثارها المندوب البريطاني.

ويثير حق أمير الكويت في طلب المساعدة وفق اتفاقية يونيو١٩٦١م، ويتساءل عن حقيقة (الكارت بلانش) الذي تعطيه بريطانيا لشيخ الكويت في طلب المساعدة، وهذا ما يثير شكوك موسكو، ورأي موسكو أن بريطانيا هي التي تتحكم في ظروف المساعدة وتوقيتها وليس أمير الكويت.

وأما عن الخلافات بين العرب داخل جامعة الدولة العربية فإن العراق تحفظ على القرار، وأن قرار الجامعة بقبول عضوية الكويت ليس في مصلحة العرب وإنما في مصلحة بريطانيا - كما يقول سفير العراق، ثم يعلق قائلاً:

هذا موضوع يهم العرب ولا تتدخل موسكو في شؤونهم، ويشير إلى قلق الاتحاد السوفيتي من وجود خلافات بين العرب، لأن الاتحاد السوفيتي يؤيد حركات التحرر والاستقلال وإنهاء الاستعمار، أما بريطانيا فهي تتبع سياسة فرق تسد، أما سياسة موسكو فهي توحيد القوة المناضلة ضد الاستعمار.

لهذا فإن موسكو تريد وحدة العرب وتدعم نضالهم الطويل؛ لأن المصالح النفطية ستستمر لمدة طويلة، وموسكو تريد تقوية عناصر النضال أينما كانت.

ويشير السفير السوفيتي إلى نضال شعب العراق ضد الاستعمار البريطاني الاحتكاري النفطي، وبيانات العراق وليدة تجارب مع الاستعمار، ومن الواجب الاستماع إلى تجارب المناضلين مثل العراق.

ويأسف لرفض مندوب الجمهورية العربية المتحدة طلب التأجيل الذي

اقترحه، ويدعو إلى فهم حقيقة موقف موسكو من طلب الكويت، ويريد إزالة الوهم؛ فلا توجد فرصة لقبول طلب الكويت، ولهذا يريد التأجيل، وإذا لم يتم التأجيل سيصوت ضد المشروع، ومن مصلحة المناضلين في الدول العربية ووحدتهم تأجيل الطلب.

وينهي كلمته بالإصرار على التصويت على التأجيل.

٥ - تمّ وضع اقتراح التأجيل للتصويت عليه أمام أعضاء المجلس وفق المادة ٣٣ من لائحة الإجراءات؛ وكانت نتيجة التصويت كالآتي:

- مع التأجيل، الاتحاد السوفيتي فقط.
- معارض، لا أحد
- امتناع عن التصويت: سيلان، تشيلي، الصين، الإكوادور، فرنسا، ليبريا، تركيا، الجمهورية العربية المتحدة، بريطانيا، الولايات المتحدة.

فتمّ رفض طلب الاتحاد السوفيتي تأجيل التصويت على طلب الكويت.

٦ - وضع الرئيس مشروع الجمهورية العربية المتحدة للتصويت (طلب انضمام الكويت للأمم المتحدة)، وكانت النتيجة :

- أيد المشروع كل من : سيلان، تشيلي، الصين ، الإكوادور، فرنسا، ليبريا، تركيا، الجمهورية العربية المتحدة، بريطانيا، الولايات المتحدة. (عشرة دول مع طلب الكويت).
- امتناع - لا أحد.
- معارض - الاتحاد السوفيتي.

وبذلك سقط مشروع الجمهورية العربية المتحدة بسبب الفيتو السوفيتي.

٧ – مندوب الجمهورية العربية المتحدة متحسراً :

تحدث بعد ذلك عمر لطفي بصفته ممثل الدول التي قدمت المشروع :

- شكر الوفود التي أيدت الكويت.
- ويأسف لموقف الاتحاد السوفيتي الذي عارض رغبة عربية ويأمل بتغيير موقفه مستقبلاً.
- أشار إلى تعليقات المندوب الروسي والمندوب العراقي حول موقف الجمهورية العربية المتحدة، المختلف عن مواقف بعض الدول العربية، قائلاً بأنه يرفض الانزلاق نحو هذا النهج.

٨ – خيبة أمل واشنطن من موسكو :

بعدها تحدث نائب المندوب الأمريكي، السفير بلمبتون – Plimpton

فعبر عن خيبة أمل واشنطن بأن تلجأ موسكو إلى الفيتو ضد دولة مؤهلة ومحبة للسلام، تعترف بها أكثر من ستين دولة، وعضو في الجامعة العربية، ومنظمات أخرى دولية، حيث أوضح ممثل الجمهورية العربية المتحدة بلا لبس الحقائق عن الكويت.

وقال السفير الأمريكي:

ولعل مواساة الكويت بأن العديد من الذين اعترض عليهم الاتحاد السوفيتي في الماضي هم أعضاء في الأمم المتحدة الآن.

وعلق قائلاً: إن هذا التأخير عارض مؤقت، وقريباً ستكون الكويت عضواً في الأمم المتحدة.

٩ – الأمم المتحدة ليست نادياً :

وتحدث بعده السفير البريطاني، سير باتريك دين:

معبراً عن الأسف لاستعمال الفيتو ضد الكويت، فهي دولة عربية تفي بكل الالتزامات المطلوبة، ومعلقاً بأنه يجب ألّا ينسى العالم أن الأمم المتحدة خلقت لمساعدة دول مثل الكويت، ومن العار أن تحرم دولة تحت حجج واهية لا يمكن أن تخدع مجلس الأمن ولا شعب الكويت أو حكومتها، وهذا الموقف متوقع من موسكو، فقد حرم الفيتو الروسي دولة موريتانيا لمدة سنة من العضوية.

ثم يعلق السفير البريطاني بقوة قائلاً:

بأن الأمم المتحدة ليست نادياً نبعد عنه خصومنا وندخل أصدقاءنا؛ لأن هذا هو موقف الاتحاد السوفيتي تجاه المنظمة، لكن يجب عدم التساهل، لا بد من مواصلة المسيرة لجعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحاً، ولا يمكن قبول أن تمنع دول بسبب أنها أدخلت في لعبة الحرب الباردة كما يراها الاتحاد السوفيتي.

١٠– المندوب العراقي لن ينضم إلى موكب المتأسفين

يعود السفير العراقي الباجهجي للحديث، فيقول:

إنه لن ينضم إلى موكب المتأسفين على رفض الكويت، ويثني على تصرف المجلس، ويشكر الاتحاد السوفيتي نيابة عن شعب العراق وحكومته، ويردد أن الكويت ليست دولة مستقلة، وأنها مستعمرة بريطانية، وسيستمر في معارضة المستعمرات من دخول الأمم المتحدة.

ويتذكر أن دولة منغوليا منعت لسنوات طويلة من قبل الدول الغربية، ويقول إن العرب لن ينسوا الفيتو البريطاني أيام السويس.

١١- موقع موسكو من الكويت لا يفهمه إلا المناضلون

يعود الرئيس مرة أخرى متحدثاً بصفته مندوب الاتحاد السوفيتي متسائلاً عن انعدام أسف مندوب بريطانيا على عدم استعادة الصين الشعبية مقعدها في مجلس الأمن بسكانها ٦٥٠ مليوناً، ويتساءل عن دموع التماسيح البريطانية ولا يرى فيها حقيقة مشاعر الأسى.

أما عن موقف موسكو من مشكلة الوضع في الكويت فلا يفهمه إلا المناضلون ضد الاستعمار الذي يحاربون من أجل العدالة ومن أجل إزالة الخلافات بين الشعوب والدول.

١٢- وينهي الرئيس الاجتماع قائلاً:

إنّ سكرتارية مجلس الأمن ستعد تقريراً وفق اللائحة الداخلية للمجلس (المادة ٦٠) حول أسباب عدم قبول طلب الكويت، وستعد السكرتارية مشروع القرار الذي سيرسل إلى الجمعية العامة، وإذا لم تبد أي دولة ملاحظات خلال ثمان وأربعين ساعة فسيرسل الرئيس التقرير إلى الجمعية العامة.

١٣- ولا بد من ملاحظات بشأن هذه الجولة الثانية من حروب الكويت الدبلوماسية في الأمم المتحدة.

فقد انتهت الجولة الأولى بفيتو سوفيتي في السابع من يوليو ١٩٦١م.

"والآن يأتي الفيتو الثاني ضد طلب الكويت الانضمام للأمم المتحدة، بعد أن نفذت الكويت الشرطين في الجامعة العربية، وهما سحب القوات البريطانية، ووصول قوات عربية، ولم تتمكن من الانضمام رغم الجهد الكبير

الذي بذلته في الانسجام مع الشروط وفي الاتصال مع الدول الأعضاء، ومن أهم هذه الملاحظات:

أولاً- تولى سفير الجمهورية العربية المتحدة تبني الطلب، وشرح واقع الكويت، ورفض أن يعطي الاتحاد السوفيتي غطاء للتخلي عن اللجوء إلى الفيتو - ورغم إصرار المندوب السوفيتي على سلبية الحصيلة من المناقشات فإن سفير الجمهورية العربية المتحدة لم يعبأ بها، لأنه ملتزم بقرار مساعدة الكويت في الأمم المتحدة، كما جاء في قرار الجامعة العربية، وأيضاً لأنه يعرف فنون المناورات وممارستها في المنظمة الدولية.

ونلاحظ أن السفير عمر لطفي في يوليو ١٩٦١م غير السفير عمر لطفي في نوفمبر ١٩٦١م؛ كان الأول قاسياً على الكويت، وبعيداً عن التقدير الواقعي والفاهم لظروفها، وكان الثاني صلباً في الدفاع عنها. كان التباعد في الموقفين انعكاساً لقرارات حكومة القاهرة، التي كانت شرسة في معارضة وجود القوات البريطانية في الكويت، ومصممه في نفس الوقت على عضوية الكويت في الأمم المتحدة بعد الانسحاب.

ثانياً- كان سفير الاتحاد السوفيتي ملتزماً أيضاً بسياسة موسكو؛ فمن خلال مداخلته انصبت معارضته على الوجود البريطاني الواضح، ثم المستتر كما يقول، ورغم إعلان الانسحاب من الكويت كان يردد أن الكويت محطة وقاعدة للنفوذ البريطاني ضد الدول العربية وضد التيار التحرري، واعتمد في معارضته لانضمام الكويت على حجة ضرورة حلها في الإطار العربي، ورغم توضيح السفير المصري بقرار الجامعة العربية حول دعم الكويت فإنه رأى في معارضة العراق خلافاً وتبايناً عربياً، والواقع أن موقف

موسكو هو ترجمة لسياستها في دعم بغداد وفي سعيها لتوسيع مصالحها هناك.

ولا نجد في مداخلة الاتحاد السوفيتي، سواء في شهر يوليو أو في نوفمبر، ما يشير إلى قبول موسكو ادعاءات قاسم في الكويت، وإنما سياستها وضعت الكويت في إطار الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

وقد سعى المندوب السوفيتي إلى تأجيل التصويت هروباً من الإحراج، ورغم توضيحاته وإصراره على معارضة دخول الكويت لم يعر المجلس الأهمية للمعارضة الروسية، ولم يترك السفير المصري الفرصة له حيث أصر على التصويت دون تأجيل، الأمر الذي دفع سفير الاتحاد السوفيتي إلى اللجوء إلى الفيتو لإسقاط طلب الكويت.

ثالثاً- أثبت السفير العراقي أنه لا يترك مناسبة تسمح له بالكلام دون استغلالها، حيث أسهب في التفاصيل عن تاريخ الكويت وعلاقتها مع الدولة العثمانية، وكان مدفوعاً من أجل خلق قناعة لدى مجلس الأمن بأن الكويت جزء من ولاية البصرة، وأن هناك عدم وضوح حول كيانها، ومارس هذه اللعبة بجرأة ودون حرج في التطاول على الحقائق وممارسة تشويهها، وواصل التنديد بأسلوب الحكم في الكويت الذي اتهمه باستغلال أموال النفط للأسرة الحاكمة، وأن شيخ الكويت رجل إقطاعي لا يمت للعصر بصلة.

ولأنه على إطلاع تام على إجراءات مجلس الأمن، وعارف بأجواء المنظمة الدولية، فقد واصل لعبة المداخلات وكأنه في رحلة استمتاع يمارس فيها هواياته وفق ما يريد.

ونرى هذه اللعبة في إصراره على التأجيل عندما وقف على آراء أعضاء

مجلس الأمن، كما نراها فيما بعد في شهر مايو ١٩٦٣م عندما طلبها رسمياً، وأخفق في المحاولتين، في الأولى أنقذه الفيتو، وفي الثانية لم ينقذه أحد فصارت الكويت عضواً في المحاولة الثانية. ونراه أيضاً يتجمل مع سفير الجمهورية العربية المتحدة الذي لم يستجب لمحاولاته التأجيل، ويشكك في سيادة الكويت، ويصر على أنها مستعمرة بريطانية تستغل لضرب الشعوب العربية، في محاولة للتأثير على الأعضاء الآسيويين والأفارقة، واللاتينيين في المجلس.

وكانت إستراتيجية السفير العراقي هي خلط الأوراق، وإدخال جو من الشوشرة وعدم الوضوح على حقائق الكويت، ولم ينجح لأسباب كثيرة؛ منها أن الذي تصدى له هو مندوب الجمهورية العربية المتحدة، وبقوة، ومنها عضوية الكويت في الجامعة، ومنها دور الكويت العربي والدولي في المنظمات المختلفة، ومنها عدم قبول العالم لادعاءاته.

رابعاً–كان السفير البريطاني أفضل في الأداء وأكثر عقلانية، وأكثر تأثيراً في الإقناع من زميله مندوب الاتحاد السوفيتي في صراع الحرب الباردة بينهما، وأعتقد بأن المبالغات التي اتسمت بها مداخلات سفير موسكو حول الهوية الكويتية أفادت السفير البريطاني كثيراً، الذي كان مسانداً للدور المصري ومساعداً للسفير عمر لطفي، وعلى غير ما كان عليه في يوليو حيث كان هو المتصدي في المناقشة، وتبدلت الأحوال وصار في مرحلة نوفمبر مؤيداً ومسانداً للمبادرة المصرية.

خامساً– لم يحضر أحد من الكويت، ولم تمثل الكويت في تلك المداولة الهامة، الأمر الذي سهل مهمة السفير العراقي في التشويه والتوسع في التفسيرات

وإعطاء صورة مشوهة ومهزوزة عن أوضاع الكويت الداخلية، وسياستها في المنطقة، وتركيبتها السكانية، ونظام الحكم فيها.

سادساً- كان الدور الأفريقي ممثلاً في ليبيريا في أزمتي يوليو ونوفمبر ١٩٦١م، قوياً ومؤثراً في مساندته للكويت، وبعد ليبيريا جاءت كل من غانا والمغرب عند قبول الكويت في مايو١٩٦٣م، وساعدت هذه التركيبة مواقف الكويت، كما ساعدتها تشيلي في المرحلة الأولى، والبرازيل وفنزويلا في مرحلة ١٩٦٣م.

ولم أجد كثيراً من الارتياح في مواقف سيلان، الذي كان يتحاشى ممثلها الإجهار بالواقع، ويدعو إلى حل عربي للمشكلة.

شاهدت دبلوماسية الكويت في حروبها في الأمم المتحدة ثلاثة مندوبين للاتحاد السوفيتي؛ روزين، ومـوزوروف، وفدرينكو. وثلاثتهم إنتاج حروب باردة، وتصلب أيدولوجي، وممارسات لفظية عقيمة في الأمم المتحدة، وشطارة في المماحكات، ومعرفة دقيقة بالإجراءات، وهم في أسلوب طرحهم يقتربون من سفير العراق.

سابعاً - ربما نستذكر كلمة السفير الأمريكي بعد الفيتو موجهة إلى الكويت، داعياً ألّا تضعف الهمة، وأن يستمر الضغط، وأن الذين حرمهم الاتحاد السوفيتي من العضوية كثيرون في اللائحة، صاروا الآن أعضاء مؤثرين في الأمم المتحدة، وكانت تلك النبوءة في نوفمبر ١٩٦١م، وفي مايو ١٩٦٣م كانت الكويت في الأمم المتحدة عضواً مساهماً في بناء منظومة السلام والأمن العالميين.



الفصل السابع
الكويت في الأمم المتحدة

أولاً - موقف الحكم الجديد في العراق من أزمة الكويت.
ثانياً - الكويت في الأمم المتحدة - جلسة مجلس الأمن رقم (١٠٣٤).
ثالثاً - الكويت عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة - جلسة الجمعية رقم (١٢٠٣).



الفصل السابع
الكويت في الأمم المتحدة

أولاً – موقف الحكم الجديد في العراق من أزمة الكويت:

١ – انتهى عهد اللواء قاسم في الثامن من فبراير ١٩٦٣م، بالانقلاب البعثي المشهور، وصدرت من العراق بوادر انفراج وتعبيرات مطمئنة أدت إلى تجاوب حسن من الكويت، تمثل في طلب وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد من الأمين العام عبدالخالق حسونة وقف اتصالاته التي كان يجريها لإرسال فرقة مراقبة عسكرية تابعة للجامعة العربية.

٢– وفي العاشر من فبراير ١٩٦٣م، اجتمع مجلس الوزراء الكويتي وتدارس مصير القوات العربية، وقرر إرسال رسالة إلى الأمين العام لإبلاغه بأن أحداث العراق أزالت الحاجة لوجود قوة عربية تدافع عن الكويت، مع توجيه الشكر والإطراء للجامعة وجهودها في هذا الصدد، ومع الرجاء بمواصلة الاتصالات لإيجاد حل سلمي للوضع بين الكويت والعراق بعد الأحداث في بغداد.

٣– ومن رأي الكويت أن الجهود يجب أن تنصب للاستفادة من الروح التوفيقية للحكومة العراقية الجديدة لمصالحة الجامعة، والأمل بأن يخلق ذلك أجواء لعودة علاقات طبيعية بين الكويت والعراق.[١]

٤– وفي ١٢ فبراير ١٩٦٣م أرسل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – وزير الخارجية – برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية يشير فيها إلى تبدلات الأوضاع في العراق والروح الجديدة التي أظهرها النظام الجديد بالتعاون مع الدول العربية في تحقيق الحرية والوحدة، ويقول باسم الأمير نبلغكم بإعادة

تقييم الوضع في العراق، ونرجوكم التأجيل، في الوقت الحاضر، لتشكيل قوة عربية للكويت، مع الإشادة بجهود الأمين العام والجامعة لتفهم مواقف الكويت وإيمانهم بحق تقرير المصير.[٢]

٥ – كما اختفت مظاهر القوة العسكرية بحلول ١٩ فبراير ١٩٦٣، واستؤنفت الاتصالات البرقية والمواصلات وجميع أنواع الاتصالات التي كانت سائدة بين البلدين قبل ادعاءات قاسم.

٦ – وفي ٢٦ فبراير ١٩٦٣م وقع البلدان أول اتفاق تجاري بينهما يزود العراق بموجبه الكويت بما لا يقل عن ١٠٠ ألف طن من الأسمنت سنويًا.[٣]

وأهم ما في الاتفاقية ليس موضوع الأسمنت وإنما إسهامها في وضع قواعد جديدة للعلاقات بين البلدين، وفتح صفحة جديدة للتعاون لا سيما في المجالات الاقتصادية، وإغلاق باب الادعاءات.

٧– وفي هذا الصدد تحدث الوزير البعثي البارز "طالب شبيب" وزير خارجية البعث العراقي – كما جاء في كتاب – "من حوار المفاهيم إلى حوار الدم – مراجعة في ذاكرة طالب شبيب" – تأليف د. على كريم سعيد، ص ٢٣١ وما بعدها:

"جئنا للسلطة عام ١٩٦٣م بخلفية موقف سياسي معارض لمطلب عبدالكريم قاسم ضم الكويت، انطلاقًا من مشاعر جياشه أخرى هي أننا طلاب وحدة عربية شاملة وكبرى، فلم نكن نعبأ بالحدود بين الأقطار العربية ولا بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية. بل نراها جميعًا مفروضة على العرب بالقوة والحرب، بما في ذلك ما حصل لفلسطين والإسكندرونة وغيرها، وكانت هذه المشاعر مسيطرة وطابعة لفكرنا وعقلنا وجعلتنا أكثر ميلاً لترجيح منطق الأصول والحق على منطق الأمر الواقع.

وجرى بحث في القيادة القومية، وأصدرت قرارًا، أعلن رسميا ونشر، ويتضمن المبدأ التالي:

إن الدول العربية كلها أجزاء في الوطن العربي الواحد، ويجب ألّا يكون هناك قرار بضم أجزاء إلى أجزاء بالقوة وبصورة تعسفية، وإن قرار التوحيد يجب أن يتم بموافقة كل الأجزاء التي تقرر الوحدة أو التوحيد أو التعاون، وأن تستند بالموافقة إلى استفتاء الإرادة الشعبية الحرة بين الأطراف الداخلة فيها.

وكانت هناك قيود أو شروط فكرية وحزبية وسياسية ودولية كثيرة تحكمت في توجيه موقفنا من المسألة الكويتية، ولعب موقف عبدالناصر أهمية كبرى لتوجيه موقفنا بسبب احترامنا وتقديرنا لآرائه.

فبعد أسبوعين من ثورة رمضان (فبراير ١٩٦٣م) أثار عبدالناصر معنا في القاهرة موضوع الكويت، قائلاً إن وفدًا كويتيًا بارزًا، كان يترأسه على ما أذكر الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، زاره، وعبَّر عبدالناصر عن تعاطفه مع الوفد الكويتي في رغبته في أن تكون الكويت دولة مستقلة تحظى بتعاون كافة الدول العربية الأخرى، ومال على مرة أخرى قائلاً: الشيخ صباح شاب سنه مقارب لسنك، ولديه تطلعات تقدمية لا تقل عن تطلعاتك."

ويضيف طالب شبيب:

"شرحنا للرئيس عبدالناصر أن شأن الكويت فيه شيء من الحساسية، وأمرها يتطلب الروَّية وعدم التسرع ورجوناهم أن يصبروا علينا، ورجونا عبدالناصر أن يكون واسطة مع الإخوان لطمأنة مخاوفهم.

وبعد العودة من القاهرة فوجئنا بوصول برقية من الكويت عبرت عن رغبة الشيخ صباح الأحمد الجابر – وزير الخارجية بزيارة العراق للتهنئة بنجاح الثورة،

ولم نكن حتى ذلك الحين قد أخذنا وقتًا كافيًا لترتيب أوراقنا وأولوياتنا خصوصًا في ما يتعلق بقضية الكويت، ولكن الخلق العربي وبغض النظر عن الاعتراف أو عدمه يحتم علينا استقباله والترحيب به في بغداد.

ولم استقبله في المطار رغم رغبتي في ذلك، بل أوفدنا وزير التجارة الأستاذ شكري صالح زكي لاستقباله، وحل ضيفًا في القصر الأبيض، وهو المكان الوحيد الصالح للضيافة.

وأدرك الوزير الضيف مغزى عدم خروجي لاستقباله، وحقيقة الأمر أن الدبلوماسيين نصحوني قائلين إن استقبال وزير خارجية لوزير خارجية دولة أخرى بمثابة اعتراف رسمي بها.

وجرت مع الشيخ صباح الأحمد اجتماعات متعددة وغير رسمية، وكان المنطلق – كما يقول طالب شبيب – أن الكويت لا تحتاج أن تكون دولة، لأن هناك علاقات خاصة مع العراق، ويمكن ترجمة هذه العلاقات عبر فيدرالية بين البلدين دون حاجة إلى سفارات وسفراء كويتيين، ورجع الوفد الكويتي دون عقد أية اتفاقيات حول الاعتراف، لكنه يعترف بأن الموقف العراقي كان ضعيفًا، فقد خسر العراق الفيتو الروسي الذي كان يشهر في وجه الكويت.

وبعدها بفترة تقرر سفر وفد عراقي إلى الكويت برئاسة صالح مهدي عماش – وزير الدفاع – يضم في عضويته حردان التكريتي وطالب شبيب إلى الكويت، ردًا على زيارة الشيخ صباح الأحمد إلى بغداد.

وفوجئ الوفد وطالب شبيب كما يقول باستقبال غير متوقع، كان حافلاً وترحابًا يفوق المتوقع بكثير، ومنذ اللحظة الأولى أدركت أن هدفهم إخراج الزيارة بصورة احتفالية توحى باعتراف عراقي بدولة الكويت، واستثمار ذلك في

المحافل العربية والدولية، استقبلونا رسميًا، وعزفوا نشيد الكويت ونشيد العراق الوطني، ورفعوا العلمين.

أجرينا مباحثات تقليدية طويلة، وأدركت خلالها أن لديهم خطة يسيرون عليها، ولم يكن لدينا ما يقابلها، ولم يحاولوا الوصول إلى نتائج فورية، بل ركزوا على الشكليات والمفاهيم وعلى استغلال الأعلام لتدخل عنصرًا من عناصر الأمر الواقع، تمهيدًا لتوقيع وثيقة الاعتراف في جولة قادمة.

وقد خضنا في مجلس الأمن في نيويورك معركة خاسرة ضد دخول دولة الكويت للمنظمة الدولية، وإن أسباب العناد والممانعة التي أبديناها تعود إلى أننا وضعنا نصب أعيننا هدفًا بسيطًا آخر، وهو إذا لم يكن بالإمكان منع الكويت أن تكون عنصرًا في الأمم المتحدة فعلى الأقل يجب علينا أن نخرج من الأمر بشيء، واعتقد أن أغلب أعضاء القيادة والمجلس الوطني لقيادة الثورة قد فكروا حينذاك بنفس الطريقة للحصول على مكاسب معينة وامتيازات في الكويت للعراق. بل إن عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية العراقية كان قد سبق الجميع وسبق مجيء وفد التهنئة إلى بغداد بتبادله برقية مع أمير الكويت، وكانت أول إشارة على قرب الاعتراف العراقي.

ويدخل السيد طالب شبيب بكل وضوح في الاستفادة القصوى من الواقعية التي قال عنها: " إنّ استمرار المطالبة بالكويت محاولة غير جادة وعابثة وتصطدم بالجامعة وعبدالناصر، وصار الاتجاه أن يحصل العراق على أكثر ما يستطيع من حقوق بالمفاوضات وامتيازات مالية واقتصادية ووعد بعلاقات مميزة مع الكويت". وبهذا المنطلق وعبر اتصالات تمت في لبنان بين طالب شبيب والشيخ صباح السالم رئيس الوزراء، تم الاتفاق على قرض تقدمه الكويت بقيمة ثلاثين

مليون دينار كويتي بنسبة أرباح رمزية ١ ٪ تبدأ بعد عشر سنوات بالاستحقاق، مع مليوني دينار تقدم تبرعاً من الكويت لعوائل شهداء ثورة رمضان.

- وتمهيدًا لتوقيع وثيقة الاعتراف بين البلدين أعلنت الحكومة الكويتية جلسة مجلس الأمة في ٩ أبريل ١٩٦٣ نيتها مراجعة الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في ١٩٦١م، انسجامًا مع المستجدات في العلاقات بين العراق والكويت.
- وفي مايو ١٩٦٣م، قام وفد عراقي برئاسة الفريق صالح مهدي عماش وزير الدفاع يضم في عضويته حردان التكريتي والسيد طالب شبيب بزيارة الكويت ردًا على زيارة الشيخ صباح.
- وفي أول أسبوع من أكتوبر ١٩٦٣م قام الشيخ صباح السالم رئيس الوزراء بزيارة إلى بغداد لبحث العلاقات بين البلدين، وجرت مباحثات مع اللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء، أسفرت عن توقيع محضر الرابع من أكتوبر الذي يتضمن تعاون الجانبين.

وكان من نتائج الاتفاق المتبادل الاعتراف بتقديم القرض المشار إليه (٣٠ مليون دينار لدعم الاقتصاد الوطني ومليونين لصندوق الشهداء).[٦]

وسجلت الكويت تلك الاتفاقية في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بعد أن أصبحت الكويت عضوًا في الأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٦٣م.

- في مايو ١٩٦٨م أعلنت الكويت إلغاء اتفاقية التشاور مع بريطانيا التي تم التوقيع عليها في ١٩ يونيو ١٩٦١م، وأعلنت أنها في ضوء العلاقات الطيبة والاعتراف المتبادل مع العراق لن تسمح بوجود أي أجنبي على أراضيها، ولا تجد مبررًا لبقاء الاتفاق.

١ – محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت[٥]

بغداد ٤ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٣م

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في إزالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين اجتمع الوفد الكويتي الرسمي، الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها، بالوفد العراقي، وذلك في بغداد، في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٣م.

وكان الوفد العراقي يتألف من:

١ –	**اللواء السيد أحمد حسن البكر**	**رئيس الوزراء**
٢ –	**الفريق الركن السيد صالح مهدي عماش**	**وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة**
٣ –	**الدكتور محمود محمد الحجي**	**وزير التجارة**
٤ –	**السيد محمد كبارة**	**وكيل وزارة الخارجية**

وكان الوفد الكويتي يتألف من:

١ –	**سمو الشيخ صباح السالم الصباح**	**ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء**
٢ –	**سعادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح**	**وزير الداخلية، وزير الخارجية بالوكالة**
٣ –	**سعادة السيد خليفة خالد الغنيم**	**وزير التجارة**
٤ –	**سعادة السفير عبدالرحمن سالم العتيقي**	**وكيل وزارة الخارجية**

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الأخوي والتمسك برابطة العروبة، والشعور بأواصر الجوار، وتحسس المصالح المشتركة.

وتأكيدًا من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات، لما فيه خير البلدين، بوحي من الأهداف العربية العليا.

وإيمانًا بالحاجة لإصلاح ما ران على العلاقات العراقية - الكويتية، نتيجة موقف العهد القاسمي البائد تجاه الكويت، قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقينًا بما يمليه الواجب القومي، من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين، تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الفجوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وانطلاقًا من إيمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية، وحتمية وحدتها، وبعد أن اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت، الذي ألقي بمجلس الأمة الكويتي، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٦٣م، والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا، في ذلك الوقت.

اتفق الوفدان على ما يلي:

أولاً- تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت، وسيادتها التامة، بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق، بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢م، والذي وافق عليه حاكم الكويت، بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٣٢م.

ثانيًا- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة، والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثًا- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون، ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقاً لذلك، يتم فورًا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، على مستوى السفراء.

وإشهادًا على ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر.

اللواء أحمد حسن البكر	**الشيخ صباح السالم الصباح**
رئيس الوفد العراقي	**رئيس الوفد الكويتي**

بغداد في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٣م

٢ - المذكرتان المتبادلتان بين دولة الكويت والمملكة المتحدة بشأن إلغاء الاتفاقية بين الدولتين الموقعة في ١٩ يونيو ١٩٦١م.

المذكرة (١)[٧]

من وزير خارجية دولة الكويت إلى سفير المملكة المتحدة في الكويت:

الموافق ١٣ مايو ١٩٦٨م.

يا صاحب السعادة،

أشير إلى المحادثات التي تمت بيننا بخصوص الاتفاقية المنبثقة عن تبادل المذكرات بين صاحب السمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح وبين صاحب السعادة السير وليام لوس المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦١م بشأن العلاقات بين المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال أيرلندا وبين دولة الكويت.

لقد اتفق أثناء المحادثات على أنه بعد أن حققت الكويت نجاحًا في علاقاتها الدولية أصبحت الالتزامات المترتبة على اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م غير مناسبة.

وعليه وبناء على تعليمات من صاحب السمو أمير البلاد المعظم، أود أن أعلم سعادتكم بأن دولة الكويت تطلب بأن يوقف العمل باتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م، ابتداءً من تاريخ هذا الطلب، وذلك وفق الحد الأدنى للأخطار الواردة ضمن الاتفاقية المذكورة.

وبهذه المناسبة أود أن أعبر عن أملي في أن تستمر العلاقات بين بلدينا متسمة بروح الصداقة العميقة والتعاون، فإذا وافقتم على هذا الرأي المشار إليه، فإني

أطلب أن يشكل هذا الكتاب مع جواب سعادتكم بهذا الصدد، اتفاقية بين دولة الكويت والمملكة المتحدة.

وتقبلوا اسمى آيات التقدير والاحترام،

صباح الأحمد الجابر

وزير خارجية دولة الكويت

المذكرة (٢)[٨]

من سفير المملكة المتحدة في الكويت إلى وزير خارجية دولة الكويت

الكويت ١٣ مايو ١٩٦٨م.

يا صاحب السعادة.. لي الشرف أن أشير إلى مذكرة سعادتكم بتاريخ اليوم التي تقرأ كما يلي، كما جاء في المذكرة رقم ١.

لي الشرف أن أوكد أن هذا الاقتراح مقبول لدي حكومة المملكة المتحدة التي تأمل كذلك أن العلاقات بين الدولتين ستستمر تسودها روح الصداقة والتعاون بحسب رغبة سعادتكم، وبناء على ذلك أؤكد أن مذكرة سعادتكم وجوابي هذا عليها يشكلان معًا اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الشأن. لي الشرف أن أتقدم إلى سعادتكم بأسمى تقدير واعتبار.

خادمكم المطيع

جيفري أرثر/ سفير المملكة المتحدة في الكويت

٣- وينهي السيد طالب شبيب حديثه عن الكويت قائلاً:

" كان يجب أن نحصل على شروط أفضل وأشياء كثيرة، لكن وضعنا كان مهتزًا، ولم يكن لدى العراق غطاء شرعي عقائدي أو عربي أو دولي لمنع دولة قائمة من إعلان استقلالها.[٩]

وليس موضوع هذا الكتاب الاستطراد في شرح تطورات العلاقات بين البلدين؛ فالموضوع هو حروب الكويت الدبلوماسية - إشكاليات قوات الأمن العربية، وتطورات بقائها وكيفية نهايتها، وظروف سحبها النهائي وصرف النظر عنها، كما جاء في برقية الكويت إلى الأمين العام للجامعة العربية في العاشر من فبراير ١٩٦٣م.

وما حدث بعد ذلك في مجرى العلاقات سجل في وثائق كثيرة خارج أهداف هذا الكتاب.

وتبقى نقطة مهمة في حديث طالب شبيب وزير الخارجية العراقي، الذي اعتمدت على روايته وهي الأدق، لأنه عضو بارز في مجموعة أصحاب القرار، وفي حديثه نوع من الأسف بأنه لم يستطع الحصول على شكل من أشكال الفيدرالية التي سعى هو شخصيًا إليها، لكنه يعترف بأنه لم يكن للعراق أي قدرة على وقف ترسيخ استقلال الكويت كدولة مستقلة.

ثانياً - وأخيراً الكويت في الأمم المتحدة (جلسة مجلس الأمن رقم (١٠٣٤) ٧ مايو ١٩٦٣م)

بزوال نظام اللواء قاسم، وبعد الزيارات المتبادلة بين النظام الجديد في العراق، والمسؤولين في الكويت، وبعد انتظار سنتين، حققت مساعي الكويت ثمرة جهودها، وذلك في السابع من مايو ١٩٦٣م، بعد اجتماع تاريخي لمجلس الأمن.

كانت تشكيلة عضوية المجلس مكونة من الدول الخمس الكبرى، بالإضافة إلى كّل من : البرازيل وغانا والنرويج والفلبين وفنزويلا والمغرب، وهو محسوب على المجموعة العربية في عضويته.

ترأس الاجتماع السفير سيدو Seydoux مندوب فرنسا الدائم في الأمم المتحدة.

وطلب مندوب العراق السيد عدنان الباجهجي كالعادة المشاركة في الجلسة – دون حق التصويت.

جدول الأعمال أمام المجلس: رسالة من الشيخ صباح الأحمد الجابر – وزير خارجية دولة الكويت – يطلب فيها الانضمام إلى الأمم المتحدة.

١ – العراق يطلب التأجيل

- كان مندوب العراق أول المتكلمين بناء على إصراره في أن يكون أول المتكلمين.
- ذكر مندوب العراق أنه تلقى تعليمات من حكومته بأن يدون ملاحظات من أجل توثيق المواقف.. وهذا الموقف ينسجم مع الإستراتيجية العراقية في تعطيل قبول الكويت عضوًا في الأمم المتحدة.
- وأعلن أن حكومته حاولت خلال العشرة الأيام الماضية تأجيل طلب الكويت، وأنها أوضحت مسبباتها، وتشعر حكومة بغداد بأن الاستعجال في قبول الكويت سيضر بالمساعي التي تبذل لإيجاد حل مرضي للطرفين، وقال إن هناك اتصالات تتم وجهوداً تبذل لحل يراعي مصالح الأطراف المعنية، وهذه الجهود بحاجة إلى مزيد من الوقت. وموقف حكومته هو الحوار المباشر لحل موضوع يعلق عليه شعب العراق أهمية خاصة، ويشعر بأن هذا الحوار بين طرفين تربطهما روابط تاريخية لا تنفصم، وتجمعهما قاعدة قومية واحدة، وهو طلب مشروع، وأنه مؤمن بأن التأجيل سيوفر

الفرصة الثمينة لحل مرضٍ وسلمي، وبما يتفق مع السياسة السلمية لحكومة العراق.

- وقد ساندت أغلبية الدول العربية موقف العراق في طلب التأجيل، وكان واجبًا على المجلس أخذ هذا الموقف في الاعتبار.
- ويواصل مندوب العراق حديثه بأنه أبلغ من سفير المغرب – العضو العربي في مجلس الأمن، أن حكومته تؤيد التأجيل، ولا مجال هنا لسوء الفهم لأن الموقف المغربي كان واضحًا.
- إن رأي حكومة بغداد أن انعقاد هذه الجلسة يتم بما لا يتفق مع رغبة الأغلبية من دول المنطقة، وهذه الجلسة تنعقد أيضًا بما لا يتفق مع التقليد المتبع في الأمم المتحدة وهو الاستفادة من آراء دول المنطقة، وبخاصة الدولة التي تمثل المنطقة في مجلس الأمن، ولا أدري هل هناك سوء فهم أو تقصير في وضوح مواقف الأطراف المعنية؟ وأرى من مسؤولية المجلس التوصل إلى حل سلمي للقضايا الشائكة والقضية التي أمام المجلس واحدة منها.
- اعتبر مندوب العراق أن المجلس قد استعجل بعقد الجلسة دون الأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على الاستقرار والهدوء في المنطقة، وأن التأجيل لمدة أسابيع أو أشهر لن يسبب أي ضرر، وفي رأي حكومته أن الإسراع في الجلسة رغم طلب التأجيل لا ينسجم مع المنطق والعقل، ويرى أن المجلس على وشك اتخاذ قرار له تعقيدات ونتائج مباشرة على المنطقة، ولهذا فليس أمام حكومة العراق سوى إعلان التحفظ القوي والواضح تجاه أي قرار يتخذ هذا اليوم، وأنها تؤكد حقوقها الشرعية، ولن تسمح لأيّ طرف بالتأثير على الروابط التاريخية مع الكويت وشعبها. وبناء على تعليمات من حكومتي أعلن أن أي قرار يتخذه المجلس لن يؤثر على الروابط التاريخية.

- ويضيف السفير العراقي قائلاً: ودون الدخول في جوهر المشكلة، يوجد في العالم العربي تياران؛ واحد يتطلع إلى التطور المستقبلي للشعب العربي، والآخر يعمل على مقاومة التطور ويلتزم بثقل تركة الماضي، وإن اتحاد الشعوب العربية الحرة الذي أعلن في الماضي - يشير السفير العراقي إلى مفاوضات الوحدة في القاهرة بين (العراق، سوريا، مصر) - قد أفرز تيارًا لا يقاوم ولا يصد، وسيزيل كل ما هو فاسد وعقيم في العالم العربي، وسيعجل بتحرير شعبنا من بقايا الإمبريالية الموجودة في عالمنا العربي.

ولقد بذلت جهود في صد هذا التيار ولكن مجرى التاريخ وتصميم الشعوب قد أفشلها، وتحررت الشعوب من الظلم والحكم الأجنبي.

- وإن هذه الشعوب العربية الحرة ستنضم إلى موكب المتحررين، وستساهم كما ساهمت في الماضي في مسيرة الاستنارة والحضارة.

٢- بعدها أعلن المندوب الفرنسي - الرئيس - أنه تلقى خطابًا من ممثل الكويت يطلب فيه المشاركة لتوضيح موقف حكومته من النقاط التي أثارها مندوب العراق - وقع الرسالة السيد طلعت الغصين ، ممثل الكويت.

٣- الوفد المغربي لا يصر على التأجيل

بعد ذلك تحدث مندوب المغرب السفير السيد أحمد بن هيمة، مشيرًا إلى أنه طلب الكلمة للرد على ملاحظات مندوب العراق، وتوضيح طبيعة المشاورات التي تمت قبيل عقد هذه الجلسة؛ فقال.

- صحيح أنني طلبت باسم وفدي ونيابة عن بعض الوفود التي أمثلها تأجيل الجلسة إلى تاريخ آخر، وأن أعضاء مجلس الأمن أظهروا التقدير وتشاوروا

مع حكوماتهم، ولكن ظهر من هذه المشاورات ميل نحو عقد الجلسة، ولهذا لم أستطع أن أصر على التأجيل، وأؤكد للمندوب العراقي أن طلب العراق نال اهتمام أعضاء المجلس خلال المشاورات، لكن الميل القوي نحو عقد الجلسة جعل وفد المغرب لا يصر على التأجيل، وأعتقد أن مندوب العراق لو كان مكاني لأظهر نفس الاحترام لرغبات أعضاء المجلس.

٤- مندوب الكويت: الدول العربية قادرة على التعبير عن مواقفها

تحدث مندوب الكويت السيد طلعت الغصين، وشكر المجلس للسماح له بالحديث، ثم قال:

- لقد توقعت عندما طلب مندوب العراق الحديث، كلمة ترحيب وتأييد منه، ونحن على علم بمساعي العراق للتأجيل، وأخبرت ممثلي الدول العربية خلال المشاورات بأن حكومتي لا ترى سببًا لطلب التأجيل.
- إن مندوب العراق يقول إن هناك مشكلة، ونحن لا نرى أي مشكلة بيننا وبين العراق، ولحسن الحظ فإن الأغلبية العظمى في الأمم المتحدة لا ترى مشكلة، إن ادعاءات العراق في الكويت معروفة، والمعروف أيضًا أن الأغلبية العظمى ترفض هذا الادعاء ونجدد الآن رفضنا له.

ويواصل مندوب الكويت حديثه:

- ويدعي مندوب العراق برغبة الأغلبية من الدول العربية في التأجيل، ولست أنوب عنهم في الحديث، فكل واحد قادر على التعبير عن موقفه، وإننا نتطلع إلى موافقة المجلس على مشروع القرار الخاص بطلب عضوية الكويت، وستكون أمام الدول العربية فرصة للتعبير عن آرائها عند مصادقة الجمعية العامة على قرار مجلس الأمن في دورتها الرابعة الخاصة.
- وترحب الكويت بإعلان مندوب العراق بأن العراق سيتبع الوسائل السلمية، وفي رأينا أيضًا بأن اعتراضات مندوب العراق لا تتفق مع الروح

التي اتسمت بها عملية تبادل الاتصالات بين سمو أمير الكويت وأعضاء الحكومة العراقية الجديدة، لقد أبدينا الرغبة الصادقة لوضع نهاية لهذه الادعاءات ونحن نرفضها، فنحن دولة مستقلة عضو في الجامعة العربية وذات سيادة تشعر بأنه ليس من المناسب أن يثير طلب عضويتنا جدلاً حول تجاوز الادعاءات.

٥- مندوب غانا: نأمل ألا تقع الكويت في محاور لعبة الكبار

تحدث مندوب غانا مرحبًا بعضوية الكويت، مشيرًا إلى أن حكومة الكويت قدمت طلبًا منذ سنتين للعضوية وتم الاعتراض القوي على ذلك الطلب، والآن تجديد الطلب يأتي في ظروف مختلفة، ويأمل بأن يتوافر إجماع المجلس، ثم قال:

لقد تبنت غانا منذ بداية عضويتها في مجلس الأمن طلب العضوية لعدة دول تحررت من الاستعمار، وإننا سعداء في رؤية انحسار الاستعمار.

وتحدث السفير الغاني عن فلسفة حكومته ومحاربتها للاستعمار الجديد، وبيّن أنه يرى أن الكويت ليست مستعمرة وأنها تتمتع بكل مؤهلات الدولة، وأنها تتمتع بالاستقلال الداخلي منذ حكم آل صباح عام ١٧٥٦م، ثم أشار إلى المعاهدة مع بريطانيا عام ١٨٩٩م، ورحب بإعلان الاستقلال عام ١٩٦١م، وبيّن أنها عضو في ١٤ منظمة دولية بالإضافة إلى الجامعة العربية، معلقًا على دور صندوق التنمية الكويتي.

وأشاد مندوب غانا بالسياسة الداخلية الحكيمة التي تميزت بها الكويت في الاستفادة من ريع النفط، وأنها ستساهم كثيرًا داخل الأمم المتحدة مستهدية بالميثاق وخاصة في السلوك السلمي في حل المشاكل.

وهنأ الكويت على العضوية مع الأمل بألاّ تقع في محاور لعبة الكبار.

٦ - المغرب ترحب بعضوية الكويت في الأمم المتحدة

تحدث سفير المغرب - أحمد بن هيمة - وتطرق إلى انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، والاعتراف العربي بها. وإلى المداولات التي جرت في نوفمبر ١٩٦١م عند بحث طلب الكويت الانضمام للأمم المتحدة، وإلى المبادرة التي طرحتها وتبنتها الجمهورية العربية المتحدة، غير أن المحاولة لم تنجح، ومع ذلك لعبت الكويت دورًا في العلاقات الدولية والعربية، وهي تملك كل مقومات الدولة، وهي عضو في ١٥ منظمة دولية، ولها دعم من مختلف الدول.

ولاحظ السفير المغربي أن طلب الكويت لم يتم تقديمه من الدول العربية العضو في مجلس الأمن، وقال: إن المكانة والاحترام التي كسبتها الكويت خلال العامين الماضيين جعلاها في موقع لا تحتاج فيه لمن يتبنى طلبها، فحكومته واثقة بأن شعب الكويت قادر على الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن الكويت ستواصل نهجها السلمي. وكما رحبت حكومة المغرب بعضوية الكويت في الجامعة، فإنها ترحب الآن بعضويتها في الأمم المتحدة.

٧- مندوب بريطانيا: ترحيب حكومة بريطانيا بانضمام الكويت نقيّ وصافٍ:

تحدث مندوب بريطانيا السفير (السير باتريك دين) قائلاً:

هذه هي المرة الثانية التي يناقش المجلس فيها طلب الكويت بعد طلبها عام ١٩٦١م، ودون الرغبة في إثارة الأسباب التي حرمت الكويت من العضوية نرحب الآن بدخولها، ملاحظين أن جميع أعضاء المجلس اعترفوا بها رسميًا، وترى بريطانيا أن الكويت تملك المؤهلات؛ فهي عضو في الجامعة العربية وفي عدد كبير من المنظمات الدولية، وأظهرت مسؤولية عالية في المجال الاقتصادي، وتتمتع بمصادر طاقة ثابتة لن تتأثر بالاكتشافات العلمية، وتحافظ على ثرواتها

النفطية الضخمة، مما يثير دهشة الجميع لا سيما سكان تكساس (المعروفة بالثراء في احتياطي النفط).

وبفضل توجهات أميرها الحكيم، تتصرف الكويت بثروتها بعقل وعدالة؛ لقد أسس دولة للرفاه خلال السنوات العشر الماضية، لا يضاهيها في المستوى إلا القليل، ومساعدتها للخليج ولليمن، إضافة إلى صندوق التنمية الكويتي، معروفة، بما في ذلك تقديم المساعدات إلى بعض الدول الأفريقية المستقلة حديثًا.

وإن هذه السياسة تدل على إدراك شعب الكويت للمسؤولية تجاه الجيران وتجاه الآخرين، ونتذكر كلنا أن الصراعات تأتي من التباين في مستويات الحياة، كما تأتي من الأيدولوجيات، وإن الكويت دولة تستحق العضوية بتقديرات عالية، ولها علاقات طويلة ومريحة مع بريطانيا، ولذلك فإن ترحيب حكومة بريطانيا بالكويت نقي وصافٍ، ونتطلع إلى العمل الجدي مع وفدها.

٨- المندوب الأمريكي مرحباً بانضمام الكويت : السفير البريطاني استرق النظر لخطابي المؤيد لانضمام الكويت

تحدث مندوب الولايات المتحدة السفير ادي استفستون (السياسي الأمريكي المعروف) الذي رشح نفسه ضد الرئيس إيزنهاور عام ١٩٥٢م، قائلاً بروح مرحة:

إن ممثلي الدول الذين سبقوه عبروا عما يريد قوله، وإن السفير البريطاني استرق النظر إلى نص خطابه، ولهذا فإنه سيبدأ بالتأكيد على الترحيب بالكويت التي تعترف بها حكومته دولةً مستقلة، وأن عضويتها تلتقي مع تطور المنظمة الدولية في الترحيب بالدول المستقلة حديثًا.

والكويت دولة مستنيرة، ومستوى شعبها مرتفع، ولها برامجها التنموية في العالم، وفي تقديم المساعدات الدولية، وإن الطلب الذي أرسله الشيخ صباح الأحمد الجابر في ٢٠ أبريل ١٩٦٣م أكد مجددًا التزام حكومته بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإن حكومة الولايات المتحدة تدرك منذ زمن أن الكويت قادرة وراغبة في تنفيذ التزاماتها ومؤهلة للعضوية، ولهذا نرحب بطلب الكويت، وسنصوت لها، ولن أقوم بالدفاع عن تكساس، التي أشار إلى غيرتها النفطية من الكويت سفير بريطانيا.

٩- السفير الفنزويلي يهنئ الشعب الكويتي:

قال سفير فنزويلا السيد سوزا رود رغفيس Sosa Rod Rigves :

إننا نرحب بوفد الكويت، ونؤيد عضويتها، إنها مؤهلة وفق الميثاق وتنطبق عليها الشروط، وإن فنزويلا تلتقي مع الكويت في دبلوماسية الطاقة وبها يعزز المصالح الاقتصادية، ويربط بين البلدين علاقات مريحة. وستلعب الكويت دورًا في حل المشاكل الكثيرة التي تواجه الأمم المتحدة، وستساهم في تحقيق الغايات والأهداف التي حددها الميثاق.

أهنئ شعب الكويت وسمو الشيخ عبدالله السالم أميرها على العضوية، متمنين لها الازدهار والهناء.

١٠ - مندوب النرويج السفير نيلسين Nielsen مؤيدأ: لابد من التوصية إلى الجمعية العامة:

أكد السفير التزام بلاده بمعايير القبول التي وضعها الميثاق، وهي الالتزام بمبادئ وأهداف الميثاق، والقدرة على تنفيذ هذه الالتزامات، وبصرف النظر عن

حجم الدولة التي تريد الانضمام فإن النرويج تستذكر طلب الكويت الانضمام في ٣٠ يونيو ١٩٦١م حين جاء الطلب من سكرتير الحكومة، مرفقاً بإعلان من أمير الكويت التزامها بالميثاق والوفاء بمتطلباته، وإن هذا الطلب جدد الآن من وزير خارجية الكويت، التي تعترف بها أكثر من ثمانين دولة عضو في الأمم المتحدة بما فيها النرويج، والكويت دولة تتمتع بالاستقرار السياسي ونهج اجتماعي متطور، ولقد ظهر هذا الالتزام في عضوية الكويت في عدة منظمات دولية، ويشير إلى شراء الكويت سندات الأمم المتحدة من أجل دعم المنظمة ماليًا.

وإن النرويج والكويت لهما علاقات تجارية قديمة أفادت الطرفين بما فيها نشاط السفن النرويجية التي تحمل بضائع إلى الكويت، وفي عام ١٩٦٢ تم افتتاح قنصلية نرويجية في الكويت.

وإننى أؤكد أن انضمام دولة عربية إلى الأمم المتحدة لن يؤثر سلبًا في الدعوة للوحدة بين العرب، وفي رأي النرويج لابد من توصية إلى الجمعية العامة بقبول الكويت.

وأشار السفير إلى أنه ليس من مهمة مجلس الأمن إصدار حكم على توقيت انتساب الكويت للأمم المتحدة، طالما أن شروط العضوية تنطبق عليها، فربما الأنسب التوصية بانضمامها خلال هذه الدورة الخاصة. وفي النهاية جدد السفير رغبة النرويج في التعاون مع الكويت في قضايا الأمم المتحدة.

١١- مندوب الفلبين: الكويت دولة محبة للسلام

أيد مندوب الفلبين السيد موتيوك Mutuk انضمام الكويت التي قال عنها إنها قادرة على الوفاء بالالتزامات كما حددتها المادة الرابعة من الميثاق، وأنها دولة محبة للسلام وشعبها محب للسلام، وليس عنده شك في إنها ستنهض بمسؤولياتها

كعضو جديد في الأسرة العالمية، وهي تنتمي إلى منطقة تشهد تبدلات وتطورات، وإنها ستساهم في هذه التطورات؛ فهي تتمتع بالاستقرار السياسي والتحديث الاقتصادي، وسيكون لها دور بارز في استقرار المنطقة، وكذلك فإنها ستمد المنظمة الدولية بالقوة الحيوية، بسبب نظرتها الواسعة لشؤون العالم التي ستعطي زخمًا كبيرًا نحو القيم التي تسعى إليها الأمم المتحدة، لأن العالم يعيش في فصل مملوء بالتحديات ولابد من التوافق الجماعي لمعالجة هذه التحديات، وكلما جاءت دولة جديدة خطت المنظمة نحو أهدافها، ولذلك نأمل بأن يوافق المجلس على طلب الكويت.

١٢- مندوب الصين (تايوان) السفير ليو: زادت غبطتنا بتقدم الكويت:

في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦١م، أيدت الصين طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة، وكانت الكويت عضوًا في منظمات دولية كثيرة، وهي عضو في الجامعة العربية وإنها دولة مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة.

ومع مرور الزمن لم يتغير موقفنا من أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وقد زادت غبطتنا بعد الاطلاع على خطواتها الاقتصادية والاجتماعية لرفاهية شعبها، ونتطلع إلى التعاون مع ممثل الكويت في الأمم المتحدة.

١٣- مندوب البرازيل : ستقدم الكويت مساهمة كبيرة لترسيخ الأمن والسلام العالميين

قال سفير البرازيل كارفلو سيلوس Carvallo Silos :

يلتقى مجلس الأمن للقيام بعمل مبهج في استقبال دولة تقبل الالتزام بأهداف الميثاق وقادرة على تنفيذ التزاماتها، وإنها خطوة ستساهم في تقوية الأمم المتحدة وفي دعم مسيرة السلام العالمي.

وحكومة البرازيل ترحب بطلب الكويت، وهو طلب ينسجم مع الدعوة لتقرير المصير وتأييد استقلال المنطقة العربية الواسعة.

إن هذا الشعب العربي الواسع ساهم في حضارة فيها الجمال والحكمة، وحضارة معروفة لا يتطلب الوضع مني شرحها، ومساهمة الدول العربية في الأمم المتحدة معروفة، والبرازيل ترحب بالكويت التي ستقدم مساهمة كبيرة لترسيخ الأمن والسلام العالميين.

١٤- السيد فدرينكو Fedorenko - مندوب الاتحاد السوفيتي: منظومة الاستعمار تتأكل، ويقول:

إن أمام المجلس طلب الكويت للعضوية والالتزام بشروط الأمم المتحدة، ونحن سعداء بأن الخطوات على طريق الاستقلال وتقرير المصير تتواصل مع التأكيد على الوفاء لمبادئ الميثاق، وهي مبادئ سامية ولكنها أيضًا مرتفعة التكاليف، وأبرزها حيادية الميثاق في حماية مصالح الشعوب؛ كبيرة كانت أو صغيرة.

إن المجلس سبق أن نظر في طلب الكويت في نوفمبر ١٩٦١م، ولكن الوضع الذي كانت فيه الكويت لم يساعدها على القبول الإيجابي، وخلال عام ونصف منذ ذلك الوقت حدثت تطورات بدلت الوضع، وهي تبدلات صنعتها حركة قواعد التاريخ، ولهذا فإن آراء ومواقف بلدي تتفق مع آراء ومواقف دول كبرى تشاركني الجلوس حول طاولة المجلس.

لقد انسحبت القوات البريطانية التي كانت هناك، وكذلك تم سحب القوات التابعة للجامعة التي ذهبت إلى الكويت بعد انسحاب بريطانيا، وإن حكومة الكويت طلبت إلى الجامعة في فبراير الماضي تأجيل إرسال بعثة مراقبة عربية لمراقبة الوضع على الحدود.

والأمر عاد إلى وضعه الطبيعي، وتحسنت العلاقات بين الكويت وجيرانها وفق قواعد حسن الجوار والمنافع المتبادلة.

وأنشأت الكويت صندوق التنمية، ووقعت مع الجزائر اتفاقية تقديم قروض وكذلك مع اليمن الجمهوري.

ونلاحظ ضغط الكويت على شركة نفط الكويت لتتنازل عن مساحات الامتياز، وهو أمر يعكس إصرار الكويت على الاستقلال، والواقع أن الامتياز لم يستغل، وإنما أصبح وسيلة لمنع قيام شركة نفط وطنية؛ لأن شركة نفط الكويت الحالية هي تحالف بين شركة نفط الخليج الأمريكية، وشركة النفط البريطانية، ونرى الآن شركة نفط وطنية كويتية. ونلاحظ أن الكويت لها علاقات مع أكثر من ثمانين دولة ومع الغالبية العظمى من الدول العربية، وبسبب هذه التبدلات، فقد وافق الاتحاد السوفيتي على إقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت على مستوى السفراء، وقد تأكد ذلك في المذكرتين المتبادلتين في الحادي عشر من مارس ١٩٦٣م بين سفير الاتحاد السوفيتي في واشنطن والقائم بالأعمال الكويتي هناك.

وبناء على ذلك فإن الاتحاد السوفيتي يرحب بالكويت عضوًا في الأمم المتحدة، لكي تنضم إلى الأسرة الدولية، في إطار المنظمة العالمية.

ونحن سعداء بأن منظومة الاستعمار العنيفة تتآكل بانتظام، ونراه هنا يعاني من صفعة، فالعالم العربي يقترب من الوضع الطبيعي الذي يجب أن يكون عليه، وإن عضوية الكويت ستؤكد استقلالها وتحميها من مؤامرات القوى الماكرة، التي رغم ادعاءاتها، فإنها تسلك طريقًا لا يتفق مع مصالح الشعوب العربية.

ولعل أبلغ مثال على مؤامرات هذه القوى الماكرة هو استعراض القوة الأمريكي البريطاني الذي نراه حول الشرق الأوسط، ففي هذه اللحظات فإن

الأسطول الأمريكي السادس في حوض المتوسط، وقوات بريطانيا في قبرص، وعدن في حالة طوارئ، وفي استعراض للقوة ضد العرب.

إن هذا التصرف لا يساهم في الاستقرار والهدوء، ونحن متفائلون بالرغم من ذلك، لأن مصالح وطموح الشعوب العربية ستنتصر على قوى التآمر والإمبريالية، ونأمل بأن تساهم هذه الدولة الجديدة – الكويت – في الانضمام إلى القوى المعادية للاستعمار، وننتهز هذه المناسبة لنتمنى للكويت وشعبها النجاح في تكريس السيادة والاستقلال الوطني.

١٥– مندوب فرنسا يدعو لدعم الكويت :

كان الرئيس – السفير الفرنسي – آخر المتحدثين، فقال:

نلاحظ أن طلب الكويت ليس جديدًا، ولقد مرت فترة راجعت فيها السلطات الكويتية الأوضاع، وجددت طلبها الآن، وتؤيد فرنسا هذا الطلب، كما أيدناه سابقًا؛ ففي يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م، ألقى السفير الفرنسي الذي سبقني كلمة ترحيب بطلب الكويت، ولا نرى أن في الأحداث التي شهدتها الكويت سببًا لتبديل المواقف.

ففي رأي فرنسا أن الكويت دولة ذات سيادة منذ أن وقعت مع بريطانيا اتفاق ١٩ يونيو ١٩٦١م، وهو أمر يتفق مع أهداف الأمم المتحدة.

كما أظهرت الكويت الوفاء بالالتزامات وتنفيذها والقيام بأعبائها، وإن حكمة سلوكها وقيادتها تؤهلها للعضوية، وكذلك انضمامها لهيئات دولية كثيرة، وقيام علاقات مع ثمانين دولة تعترف بها بما فيها أعضاء مجلس الأمن الأحد عشر.

وأنها تمارس النشاط في هذه المنظمات، لذلك فإن فكرة تأجيل طلب الكويت العضوية هو تحدٍ لمبادئ الميثاق ولمبدأ الكونية التي يدعو لها الميثاق.

وهذه جوهر الأسباب التي تدعو فرنسا لدعم الكويت.

١٦- مشروع الرسالة إلى الجمعية العامة

بعد ذلك أعلن الرئيس أنه سيرسل إلى السكرتير العام للأمم المتحدة مشروع الرسالة التي تنص على ما يلي:

لي الشرف أن أدعوكم لإبلاغ الجمعية العام للأمم المتحدة بأن مجلس الأمن في جلسته رقم (١٠٣٤) في السابع من مايو ١٩٦٣م، وبعد أن تدارس طلب الكويت في الانضمام إلى الأمم المتحدة، فإن المجلس بالإجماع يوصي الجمعية العامة بقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة.

وانسجامًا مع الفقرة الثانية من المادة (٦٠) من لائحة الإجراءات المؤقتة لمجلس الأمن، فإنني أدعو إلى أن يوضع أمام الجمعية العامة المحضر المعتمد للجلسة رقم (١٠٣٤) التي عقدها مجلس الأمن وتدارس فيها طلب الكويت.

وقد وافق المجلس على مشروع الرسالة التي اقترحها الرئيس.

- وطلب ممثل الكويت السفير طلعت الغصين الكلمة، فوجه الشكر إلى أعضاء المجلس على المشاعر المتدفقة نحو الكويت والدفاع عنها، ونيابة عن حكومة الكويت فإنه يعبر عن مشاعر الشكر والتقدير، ويؤكد رغبة وفد الكويت في التعاون مع الوفود على أساس مثمر ومخلص.

وأنهى الرئيس الاجتماع في السادسة مساءً.

وبهذا قطعت الكويت في رحلة الإصرار والإيمان أهم مرحلة في عملها الدبلوماسي في بداية حياتها كدولة مستقلة.

١٧- ملاحظات بشأن هذه الجلسة التاريخية :

أولاً- لم تكن نوايا حكومة بغداد الجديدة صافية؛ فالتعليمات صدرت بطلب التأجيل رسميًا، بعد جهود بذلت وراء الكواليس لفترة طويلة لإجهاض طلب الكويت.

ولعل الكلمة التي ألقاها المندوب العراقي بشأن موافقة مندوب المغرب على التأجيل، وطلبه إلى الوفود الأخرى تأييده لتأخير طلب الكويت، هو أمر غير مسبوق في السلوك المعترف به في الأمم المتحدة؛ حيث لا يجوز إحراج طرف ما علنيًا في حال تطوعه للمساعدة، وهو أمر استدعى من السفير المغربي أحمد بن هيمة الرد السريع.

ولم يحدد السفير العراقي ماهية الاتصالات بين الطرفين بشأن الحلول السلمية، بينما الواقع يشير بطريقة غير مباشرة إلى سعي الحكومة العراقية الجديدة لقيام اتحاد فيدرالي مع الكويت تخلقه الدينميكية التاريخية.

ثانيًا- كان خطاب مندوب العراق مملوءاً بالمصطلحات البعثية القومية التي ربما استوحاها من بيانات حكم البعث الجديد، أو من التجربة الناصرية التي أشار إلى إنجازها في الاتحاد الثلاثي الذي وقع في القاهرة ثم مات في اليوم التالي.

ثالثًا- كان المندوب الكويتي مؤدبًا وملتزمًا بآداب المجلس، وكان بمقدوره الرد على البيان العراقي غير المنطقي، وكان أيضًا بمقدوره التوسع في كلمة الشكر الأخيرة في تأكيد سيادة الكويت وإبراز أهليتها للعمل في إطار الأمم المتحدة.

وكالعادة جاءت كلمات الوفود؛ الأمريكي والبريطاني والفرنسي وبقية الوفود، بوصول الكويت إلى الأمم المتحدة، وبخاصة كلمة سفير غانا – نكروما – التي أعطت الكويت حقها في دورها الإقليمي الاقتصادي وخروجها بحيوية جديدة على المسرح العربي.

- كانت كلمة السفير السوفيتي فيدرنكو، مجاملة للكويت، وفيها الإشارة إلى تبادل السفراء، كما فيها إشارة إلى قبول أوضاع الكويت الجديدة، لكنه لم يتخل عن مصطلحات الحرب الباردة في غمزات ولمزات عن الأساطيل ودبلوماسية البوارج وقوارب الحروب.

وبعد الجلسة التاريخية في مجلس الأمن أرسل طلب الكويت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً – الكويت في الجمعية العامة لأول مرة عضواً رقم (١١١)

جلسة الجمعية العامة رقم (١٢٠٣) ١٤مايو ١٩٦٣م

١- عقدت الجمعية العامة اجتماعها يوم ١٤ مايو في الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٩٦٣م.

وجاءت الدورة الرابعة الخاصة، بناء على موافقة الدول الأعضاء لبحث الوضع المالي المتدهور للمنظمة، بسبب مقاطعة الاتحاد السوفيتي للأمانة العامة – وللسكرتير العام للأمم المتحدة – همرشولد – خلال حرب الكونغو، وعدم الوفاء بالتزاماته بالاشتراك مع دول حلف وارسو، الأمر الذي خلق عجزًا ماليًا تواجهه المنظمة، كما قاطع الرئيس ديجول المنظمة بعد خلافه مع همرشولد.

واتفقت الوفود على عقد دورة طارئة لبحث الموضوع الذي يشغل المنظمة، وكان رئيس الدورة الاعتيادية هو السيد ظفر الله خان – السياسي الباكستاني المشهور – وقد أعيد اختياره رئيسًا للدورة الرابعة الخاصة بناء على تزكية وفد تونس (السفير الطيب سليم)، كما اقترح وفد تونس إحالة بند (الوضع المالي للمنظمة) إلى اللجنة الخامسة المختصة بالشئون المالية والإدارية.

٢- سفير تونس يقترح مناقشة توصية مجلس الأمن

كما اقترح سفير تونس أيضًا أن تناقش الجمعية العامة مباشرة رسالة رئيس مجلس الأمن بشأن قرار مجلس الأمن قبول الكويت بالإجماع، والتوصية إلى الجمعية العامة بالموافقة على ذلك، بدلاً من تحويل ذلك إلى اللجنة العامة التي تنظم جداول أعمال الدورة.

وأثنى مندوب تونس على أهلية الكويت، مشيرًا إلى علاقات تونس مع الكويت، ومشيرًا أيضًا إلى مساهمتها في المنظمات الدولية، مما يدل على نضجها واعتدالها، وطالب بأن تناقش الجمعية طلب عضوية الكويت في ذلك اليوم.

٣- النرويج وعشرون دولة تطالب مصادقة الجمعية العامة

وتحدث بعده مندوب النرويج – الذي تحدث قبل أسبوع في مجلس الأمن – مثنيًا على مقترح تونس، ومشيرًا إلى أن النرويج بمشاركة عشرين دولة تطالب بأن تصادق الجمعية العامة، بلا تأخير، على توصية مجلس الأمن بشأن الكويت، وأن يتم ذلك هذا اليوم.

٤- ظفر الله خان يتلو مشروع قبول الكويت

وعلق السيد ظفر الله خان، رئيس الجمعية العامة، على مقترح تونس بمناقشة طلب الكويت بتوصية من مجلس الأمن، وذكر أن مشروع قرار قبول الكويت بناء على توصية من مجلس الأمن، تبنته عشرون دولة بقبول الكويت بلا مناقشة.

٥- المندوب الرفاعي: شاعري

وكان أول المتحدثين السيد عبدالمنعم الرفاعي - مندوب الأردن - وقدم مشروع عضوية الكويت نيابة عن المتبنين وهم: كوستاريكا والإكوادور وماليزيا وغينيا وهنغاريا والهند وإيرلندا وليبيريا والمغرب والصومال ونيجيريا وباكستان والمملكة العربية السعودية وسيراليون والسودان وتونس. وطالب بأن تبت الجمعية العامة في الموضوع حالاً.

وتحدث الرفاعي بلغة شاعرية، باللغة الإنجليزية العالية، عن صحراء العطش التي تبحث عن الماء، فوجدت النفط المغذي للحضارة والدفء والحياة، وتأتي الكويت فوق ذلك بالقيم والحكمة وبالإيمان بالتراث وبالاكتشاف النادر.

وتحدث عن تاريخ الكويت مع بريطانيا وعضويتها في منظمات عالمية منها الجامعة العربية، كما أشار إلى التطور الداخلي والعطاء الاقتصادي بما فيها العون للأردن، كما فتحت أبوابها للعرب الآخرين الباحثين عن الحياة، وذكر أن أربعين ألف أردني يعيشون فيها، وأن الكويت حالة دينميكية في تطور الأمة العربية التي تعتمد على الإرادة العربية الجماعية مهما اختلفت بنود دساتير الدول الأعضاء.

وإن المتبنين لمشروع القرار طلبوا إليه تقديمه نيابة عنهم إلى الجمعية العامة، وطالب بقبول توصية مجلس الأمن بضم الكويت حالاً.

٧-الرئيس يعلن الكويت عضواً جديداً في الأمم المتحدة

أخذ الرئيس الكلمة قائلاً أمام أعضاء الوفود إن مجلس الأمن أوصى بقبول الكويت وطالب الجمعية العامة بالموافقة.

وأعلن بعدها الكويت عضواً جديداً في الأمم المتحدة، وردّت القاعة بالتصفيق والترحيب..

ورافق مدير المراسم في الأمم المتحدة وفد الكويت إلى مكانه في القاعة، فاستقبل مرة أخرى بالتصفيق.

وتحدث الرئيس ظفر الله خان قائلاً: إنه في العام الماضي استقبلت الجمعية العامة ستة أعضاء جدد، واليوم يرحب بالكويت عضواً رقم ١١١ في الأمم المتحدة، ويرجو من سعادة وزير خارجية دولة الكويت نقل تحياته إلى صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم، وإلى شعب الكويت، مع أجمل التهاني وأطيب التمنيات للمستقبل.

وبدأ موكب المهنئين داخل قاعة الجمعية العامة يرحبون بعضوية الكويت.

ووفق تقاليد الأمم المتحدة فإن ممثلي القارات وممثلي بعض الدول التي لها علاقات خاصة مع الدولة العضو الجديد، يعبرون عن تهانيهم ودعمهم لها.

٨- الكويت ستتحرك نحو مساعدة أبناء المنطقة

وكان أول المتحدثين من المهنئين سفير المغرب (أحمد بن هيمة)؛ فقال:

إن المجموعة العربية شرفتني بالتحدث عنها في تهنئة العضو رقم ١١١ في الأمم المتحدة، ومن السهل تقدير مشاعري برؤية الكويت التي استقلت منذ سنتين تقبل الآن بعد جهود كثيرة ومساعي مستمرة، فقد واصلت الكويت سعيها

للتخلص من القيود الخارجية، وانضمت إلى الجامعة العربية والآن نراها في الأمم المتحدة، وإن التطور السلمي في حالة الكويت ناتج عن الوعي العالمي للتحرر، والكويت من منطقة تعاني من مشاكل اجتماعية بسبب الخلل الاقتصادي، ولا شك في أن ثروة الكويت التي وهبتها الاستقرار والحياة السعيدة ستتحرك نحو مساعدة أبناء المنطقة في طموحاتهم.

وإن وفد المغرب بصفته عضوًا في مجلس الأمن يؤيد قرار مجلس الأمن، وإنني أتحدث باسم أعضاء مجلس الأمن في التعبير عن الترحيب بالكويت، وانقل إلى سمو أمير الكويت تمنيات حكومة المغرب وشعبها.

٩- الكويت ستسهم في مداولات الأمم المتحدة

تحدث مندوب الهند السفير Chakravarty ، نيابة عن كل من؛ أستراليا وكندا وكمبوديا وسيلان وأندونيسيا ونيبال ونيوزلندا وماليزيا، مرحبًا بالكويت عضوًا في الأمم المتحدة.

وأثنى على السياسة المستنيرة لحكومة الكويت تحت قيادة الشيخ عبدالله السالم، وكيف تطورت اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا حيث فيها برلمان منتخب.

وقال إنها دولة محبة للسلام، ولها علاقات دولية ذات سمعة طيبة، ومنحتها الطبيعة ثروة ساعدت جيرانها، وأسهمت في اقتصاديات الدول العربية عبر صندوق التنمية، وإنها عضو في كثير من المنظمات.

وتتمتع الهند بعلاقات طيبة مع الكويت أفادت الطرفين، وقد قدم سفير الهند أوراق اعتماده إلى الأمير في الشهر الماضي، متوجًا علاقات قديمة.

وإن الوفود التي أتحدث باسمها على ثقة بأن الكويت ستسهم في مداولات الأمم المتحدة، وبما يدفع المسيرة نحو تحقيق الأهداف في الأمن والسلام.

١٠- المندوب الجزائري يشيد بعطاء الكويت نحو الوحدة العربية

تكلم سفير الجزائر (عبدالقادر الشندرلي) قائلاً:

شعب الجزائر الجديد يرحب بالكويت. وتطرق السفير الجزائري إلى مسيرة التحرير، ومثال ذلك اعتراف الأمم المتحدة بحكومة الجمهورية العربية اليمنية، وتطرق إلى العلاقات بين الثورة الجزائرية والكويت، وإلى أن الكويت عبرت عن انتمائها إلى الوطن العربي بالأفعال، واتخذت مبادرات وخطوات على الصعيد الدولي، ومن خطواتها مبادرة صندوق التنمية الذي يمثل مساهمة بارزة نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي.

ولقد رحبت الجزائر بعضوية الكويت في الجامعة العربية، وذكرت أن العلاقات بينهما تتسم بالود في كل المجالات، وأشار السفير إلى أعداد الطلبة الجزائريين في الكويت؛ مشيدًا بعطاء الكويت لتحقيق أهداف الوحدة العربية، وطلب إلى وفد الكويت نقل مشاعر الصداقة إلى الشعب الكويتي، وأشار سفير الجزائر إلى أنه يتحدث نيابة عن إيران والصومال.

١١- المندوب الياباني يتذكر حسن الضيافة والمشاعر الطيبة

تحدث سفير اليابان السيد أوكازاكي Okazaki

فهنأ الكويت، مؤكدًا حسن العلاقات بين اليابان والكويت، وأنه زار الكويت، أكثر من ١٢ مرة، ويتذكر حسن الضيافة والكرم والمشاعر الطيبة، لذلك فهو الشعب السعيد الذي أعطاه الحظ دولة رفاهٍ تحت قيادة حكيمة.

ولاحظ تطور دور الكويت في المحيطين العربي والعالمي، وبروز قدرتها على الإسهام في أعمال كثير من المنظمات الدولية. كما أشار إلى أن كلاً من اليابان والفلبين وتايلاند ولاوس هي دول لها علاقات طيبة مع الكويت التي تعترف بها

٩٢ دولة، ويتطلع إلى المزيد من الروابط والمزيد من المصالح للشعبين الصديقين.

وقال إنه يحيي الكويت ويرحب بها في الأمم المتحدة باسم هذه الدول المشار إليها.

١٢- مندوب ليبيريا: الكويت ستسهم في بناء النظام العالمي:

تحدث مندوب ليبيريا السفير باريس Parres باسمها ونيابة عن سيراليون وأوغندا.

فأشار إلى شكوى الكويت في يوليو ١٩٦١م، حين كان عضوًا في مجلس الأمن وإلى موقف ليبيريا الداعم للكويت.

كما أشار إلى طلب الكويت عضوية الأمم المتحدة التي قدمت لمجلس الأمن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م، ودور ليبيريا في تأمين ذلك الطلب، اقتناعًا منها بأهلية الكويت للعضوية، وأن الدول الثلاث موافقة على مشروع انضمام الكويت للأمم المتحدة، لقناعة هذه الدول بقدرة الكويت على الإسهام الإيجابي في جهود الأمم المتحدة، وأنها ستسهم ماديًا وسياسيًا في بناء النظام العالمي الهادئ المنشود. وأن عضوية الكويت الحادية عشرة بعد المائة تدفع المنظمة العالمية نحو العولمة المطلوبة.

وقد تحدث سفير ليبيريا المخضرم بإخلاص ونقاء في قناعته بأهلية الكويت، كما سبق له أن فعل في مجلس الأمن خلال عام ١٩٦١م.

١٣- بريطانيا سعيدة بانضمام الكويت إلى الأسرة العالمية

رحب مندوب بريطانيا السير باتريك دين Sir Patrick Dean بعضوية الكويت وبسعادة وزير الخارجية الكويتي، وأكد له سعادته بانضمام الكويت

للأمم المتحدة، وهي مناسبة سعيدة تبهج شعب الكويت وكذلك الأمم المتحدة، التي على دراية تامة بأن عطاء الكويت في الأمم المتحدة سيتسم بالخبرة التي تملكها للعلاقات التي أسستها مع كثير من الدول والمنظمات الدولية، وترتبط بريطانيا مع الكويت بتاريخ حافل مملوء بالصعوبات أحيانًا لكنه أيضًا مملوء بالارتياح.

ويجدد السفير سعادة بريطانيا بانضمام الكويت إلى الأسرة العالمية.

١٤- سفير هنغاريا: الدول الاشتراكية تؤيد انضمام الكويت

تحدث السفير الهنغاري كساتوداي - Casto R. Day نيابة عن الدول الاشتراكية، وأشار إلى الأحداث التي تمت بين شهر نوفمبر ١٩٦١م، (الفيتو السوفيتي ضد انضمام الكويت) وبين اليوم السابع من مايو ١٩٦٣م، وأن هذه التبدلات مهدت لانضمام الكويت إلى الأمم المتحدة.

وأشار إلى انسحاب القوات البريطانية من الكويت، ووصول قوات عربية مكانها، وتوطيد مكانة الكويت خلال سنوات بانضمامها إلى هيئات عالمية متعددة مثل اليونسكو، والعمل الدولية والفاو والصحة، وغيرها، مع نيلها الاعتراف من أكثر من ثمانين دولة.

كما أشار إلى صندوق التنمية كآلية لحسن علاقاتها مع دول الجوار والدول العربية، وتقديمه قروضًا إلى الجزائر واليمن.

وهناك في الداخل تطوير جماعي، وبناء منظومة لدولة الرفاه، وتأكيد على استقلال الثروة الوطنية بدلاً من التأثير الأجنبي (إنشاء شركة نفط الكويت الوطنية).

ولهذه الأسباب تؤيد الدول الاشتراكية انضمام الكويت للأمم المتحدة، مع

الأمل بأن تلعب الدور المتوقع منها لا سيما في الإسهام في تثبيت الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وأنها ستساعد الجهود لنزع السلاح في العالم وتصفية الاستعمار، وهنأ الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية وشعب الكويت.

١٥- مندوب الولايات المتحدة: واشنطن تعلم بمكانة الكويت عالميًا

كان السيد ستيفستون Stevenson المرشح الديمقراطي ضد الرئيس إيزنهاور عام ١٩٥٦م ، وقد تحدث نيابة عن الدولة المضيفة؛ فقال:

سبق لوفد الولايات المتحدة الأمريكية أن أكد تأييده لعضوية الكويت في مناسبتين سابقتين، وأكد احترامه لعضوية دولة الكويت وإسهاماتها، وخاصة دعم الدول العربية المحتاجة، وقال إنها أظهرت وفاء للالتزامات التي يتطلبها الميثاق، وتعلم واشنطن بالمكانة التي تحتلها الكويت عالميًا، وحقها في العضوية.

١٦- المندوب الإسرائيلي يمتنع عن التصويت

تحدث السفير الإسرائيلي Comay، وقال :

إن إسرائيل لا تعترض على دخول أي دولة، حتى إذا كانت دولة عربية، والقاعدة المتبعة في قبول الدول هي مراعاة المادة الرابعة من الميثاق التي تشير إلى أن العضوية مفتوحة لكل دولة محبة للسلام، ويأمل بأن تدخل الدولة الجديدة في علاقات حسنة مع الجميع بما فيها إسرائيل!!! وهذا هو الشرط الذي يفسر معنى المادة الرابعة، وحيث إن موقف الكويت من إسرائيل غير واضح فإن وفد إسرائيل يريد التأكيد على أنه يمتنع عن التصويت في حالة إجراء التصويت على عضوية الكويت، وإن إسرائيل سترحب بالكويت إذا تملكت الرغبة في علاقات حسنة مع إسرائيل.

وهذه من الحالات النادرة في الأمم المتحدة التي تتحدث فيها إسرائيل عن انضمام دولة عربية، فخلال وجودي في الأمم المتحدة انضمت كل من عمان وقطر والبحرين والإمارات، ولم يثر الوفد الإسرائيلي الملاحظات التي جاءت من وفدها عن الكويت.

١٧- مندوب الكاميرون: التكاثر في العدد وصية الكتب السماوية

تحدث نيابة عن المجموعة الأفريقية السفير بندزي Bindzi، فحيّا الكويت وقال إن وجودها في القاعة هو علامة نحو اكتمال تمثيل كل الشعوب في الأمم المتحدة، وإن التكاثر في العدد هو وصية للناس في الكتب السماوية، وكل عضو جديد يأتي حاملاً معه دلالات نحو الانسجام بين الشعوب في هذا العالم. وقال: لقد تحدث قبلي عدة متكلمين، وكل ما أقوله هو تكرار. مع التهنئة الصادقة لوفد الكويت والتمني بالازدهار والاستقرار لشعب الكويت.

١٨- اليونان: الكويت تملك الأهلية للعضوية

نيابة عن النمسا وبلجيكا وقبرص والدانمارك وفنلندا وفرنسا وأيسلندا وإيرلندا وإيطاليا ولكسمبورج وهولندا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وتركيا ويوغسلافيا تحدث السفير اليوناني بتسيوس Bitsios، فقال:

أهنئ الكويت على العضوية، وأبلغ مظاهر الحرارة في الاستقبال هو الإجماع الذي رافق الترحيب بعضوية الكويت، وأكد أن الكويت تملك الأهلية للعضوية كدولة مستقلة قادرة على القيام بمسؤولياتها، وهي عضو في منظمات كثيرة أظهرت فيها حيوية وعطاء، وتعاونت بصدق مع الأعضاء الآخرين، ولها نهج داخلي متطور في البناء الاجتماعي والخدمات الواسعة المتعددة التي تقدمها لشعبها، وأحسنت استخدام أموالها، وأسست صندوق التنمية لمساعدة الآخرين،

والمجموعة الأوروبية سعيدة بأن ترى المزيد في عدد الدول العربية لكي يقوى الصوت العربي في الأمم المتحدة، وأنهي كلمته بالتهنئة لشعب الكويت بهذه المناسبة السعيدة.

١٩- مندوب كولومبيا: مساهمة الكويت في القضايا الإقليمية

تحدث نيابة عن دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي السفير زيا ZEA، وأعرب عن سعادة المجموعة بوجود الكويت ونمو المنظمة نحو العالمية Universality؛ لأن ذلك يسهل تجاوز عقبات ومشاكل الأمن والسلام، ورغم صعوبة المهمة فإن المنظمة حققت خطوات تجاه إقامة كيان عالمي على أساس العدالة الاجتماعية والأمن.

وألح السفير كثيرًا على حرية الشعوب في اختياراتها نحو التطور الاجتماعي وهو الضمان الأكبر لاستتاب الأمن والسلام.

وأشاد بأهلية الكويت ونضجها وكفاءتها في إدارة شئونها ومساهمتها في القضايا الإقليمية والدولية، ويهنئ سعادة وزير الخارجية مع رجاء نقل تحياته إلى الشعب الكويتي.

٢٠- مندوب أفغانستان : البلاغة في الإجماع

تحدث السيد بشواك - أفغانستان Pazhwak نيابة عن بلاده وعن بورما؛ فقال: لا توجد بلاغة في الترحيب أكثر من الإجماع القوي بقبول الكويت في الأمم المتحدة، ودافع عن مبدأ العالمية في الأمم المتحدة، ورحب بإخلاص بدولة الكويت، التي هي ليست بلد الذهب أو الرمال، وإنما بلد يشكل محطة من المحطات الذهبية التي تربط أفغانستان ثقافيًا بالعالم العربي، وهي محبة للسلام، ودعا سعادة الوزير أن ينقل التهاني إلى شعب الكويت من كل أفغانستان وبورما.

٢١- بعد ذلك دعا الرئيس، وسط تصفيق حاد، معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية لإلقاء كلمته، وقد جاءت كلمته على النحو الآتي:

كلمة
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
(شعب الكويت مؤمن بحتمية انتصار الحق)

سيادة الرئيس - حضرات أعضاء الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المحترمين.

يشرفني ويسعدني أن أقف في هذا المجلس العظيم لتقدير شكر دولة الكويت حكومة وشعبًا على هذا الإجماع الرائع الذي قوبل به طلب الكويت الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة، وإنه ليسعد بلادي الصغيرة بعددها الراسخة في إيمانها بالقيم الإنسانية الخالدة أن يأتي انضمامها إلى المنظمة العالمية في وقت تحررت فيه أقطار عديدة في آسيا وأفريقيا، وتحققت لها إرادتها في الحرية وفي المساهمة الفعالة ببناء عالم يسوده الأمن والمحبة والرخاء.

سيادة الرئيس - حضرات الأعضاء الكرام:

إن دولة الكويت التي استكملت استقلالها في ١٩ يونيو ١٩٦١م لتشعر بمزيد من الرضى أن تمكنت في الفترة الأخيرة التي سبقت انضمامها إلى الأمم المتحدة من كسب ثقة واعتراف جميع الدول الأعضاء تقريبًا، كما انضمت إلى ما يقرب من عشرين منظمة واتفاقية دولية وإقليمية.. وإن مساهمة الكويت في هذه النشاطات ليدل دلالة واضحة على أن الكويت لم تكن تنظر إلى الاستقلال وبالتالي انضمامها

إلى عضوية الأمم المتحدة كغاية في حد ذاتها، بل كوسيلة للمساهمة في تحقيق حياة أفضل لها ولسائر شعوب العالم.

إن ما أنجزته الكويت في المجالين الداخلي والخارجي من مشروعات إيجابية أصبح حقيقة ماثلة في الأذهان وموضع التقدير والإعجاب، سواء أكان ذلك في حقل التعليم أم الصحة أم الضمان الاجتماعي الذي توافر لسائر المواطنين بالمجان.

وإذا كانت الحكومة قد فعلت ذلك كله داخل حدودها فإنها لم تغفل عن واجباتها تجاه الأقطار المحيطة بها، وكان من الطبيعي أن تلتفت أولاً إلى شقيقاتها العربيات، فبادرت بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برأسمال قدره (٢٨٠) مليون دولار أمريكي للمساهمة في مواجهة حاجات الأقطار العربية.

إن مساهمة الكويت في مجال التنمية الاقتصادية العربية لم تقتصر على عمليات الصندوق بل امتدت إلى مساعدات مباشرة مادية وعينية للمساهمة في تطوير المنطقة.

وفي المحيط الدولي فقد حرصت دولة الكويت على المساهمة في برامج الإنماء الدولية، وبلغ حسابها في المؤسسات الاقتصادية والمالية أكثر من (١٢٠) مليون دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى اكتتابها بما قيمته مليون دولار في سندات الأمم المتحدة.

ولما كانت الكويت تعتمد حتى الآن وإلى حد كبير على مصدر رئيسي واحد للدخل وهو النفط، وهو أمر لا يخلو من المحاذير، فقد أنشأت مجلسًا للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وأوكلت إليه مهمة وضع المخططات لتنويع مصادر الدخل وتطويرها.

سيادة الرئيس – حضرات الأعضاء:

إن سياسة بلادي الخارجية تنطلق أولاً من حقيقة تاريخية أكدها دستورها بصورة واضحة، وهي أن الكويت جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأن شعبها جزء من الأمة العربية، ولذلك فهي تحرص على تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الأقطار العربية الشقيقة في نطاق جامعة الدول العربية.

وإن الكويت التي تدرك مدى ارتباطها بالعالم العربي لتؤكد تمسكها بالوحدة العربية وتؤمن بأن مصيرها مرتبط بمصير الأمة العربية.

وانطلاقًا من هذا كله، وحيث إن الوطن العربي إنما يشكل جزءًا كبيرًا وهامًا من العالم الآسيوي الأفريقي، أي العالم الحديث العهد بالاستقلال، وحيث إن البلاد النامية تدرك أن تطورها لا يمكن أن يتحقق على أحسن وجه إلا في ظل السلام والتعاون الدولي.

لذلك فإنها ترى أن سياستها يجب أن تقوم على مبدأ عدم الانحياز، فلا تميل إلى معسكر ضد آخر، إلا أن ذلك لا يعني ألّا يكون لها رأي فيما يجري في هذا العالم، وباعتقادنا أن صوت الحق يجب أن يرتفع على كل الأصوات.

لذلك فإن حيادها في المجال الدولي إنما هو حياد إيجابي لا سلبي، يستهدف تحري الحقيقة والعدالة، وتطبيقًا لسياسة الكويت هذه فإن بلادي مهتمة بالغ الاهتمام بمصير الشعوب التي لا تزال تناضل من أجل حريتها واستقلالها، وتؤكد تمسكها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠م، والخاص بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة.

وإن الكويت لتشعر بالقلق البالغ والأسى العميق على ما يعانيه الشعب

العربي الفلسطيني المنكوب. إن مرور الزمن على هذه المشكلة لا يمكن أن يحرم شعب فلسطين من حقه في العودة إلى وطنه، وإن الكويت من على هذا المنبر لتناشد العالم باسم الإنسانية ومبادئها وحقوقها أن ينظر إلى هذه المشكلة على ضوء المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

سيدي الرئيس:

إن شعب الكويت فخور بانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة، واثق من تجاوبها في النهاية مع أماني الشعوب، مؤمن بانتشار المحبة والسلام على الأرض، مؤمن بحتمية انتصار الحق إيمانه بالله.

وفي الختام، أرجو أن تسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أعرب لكم ولسائر أعضاء المنظمة بالنيابة عن حكومة الكويت وشعبها عن عميق الشكر وخالص التقدير على المشاعر النبيلة التي أبديت نحو بلادي في هذه الجمعية الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الهوامش

١ - وثائق الأرشيف البريطاني (FO 371/168764- BK1194/21) ٠

تتعلق بالاتفاقية بين الجامعة العربية والكويت لتقليص القوة العربية

٢- وثائق الأرشيف البريطاني (FO 371/168764- BK1194/21) ٠

برقية من وزير خارجية الكويت إلى أمين عام الجامعة العربية عبدالخالق حسونة لوقف تشكيل القوة العربية.

٣- جريدة الأهرام ٢٦ فبراير ١٩٦٣م.

٤- د. على كريم سعيد - عراق ٨ شباط ١٩٦٣م - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب.

٥- أزمة الكويت ١٩٦١م - عبدالله زلطة - ص ٣٠٢-٣٠٣.

٦- الأهرام ٥ أكتوبر ١٩٦٣م.

٧- د. على كريم سعيد - عراق ٨ شباط ١٩٦٣م - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب.



فهرس الوثائق

الفهرس



عبدالله يعقوب بشارة

- في عام ١٩٦١م عمل بالسلك الدبلوماسي.
- أصبح مديرًا مكتب وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد (١٩٦٤ - ١٩٧١م).
- عيّن مندوبًا دائمًا لدولةالكويت في الأمم المتحدة (١٩٧١ - ١٩٨١م).
- مثل الكويت في مجلس الأمن عامي (١٩٧٨ - ١٩٧٩م)، وتولى رئاسة مجلس الأمن (فبراير١٩٧٩).
- مثل الكويت في جميع مؤتمرات عدم الانحياز والعربية والإسلامية.
- تولى رئاسة وفود ولجان وهيئات دولية خلال عمله في الأمم المتحدة.
- في عام ١٩٨١م تم اختياره من قبل قادة دول مجلس التعاون كأول أمين عام للمجلس وشغل هذا المنصب اثنتي عشر سنة.
- في عام ١٩٩٧م تم اختياره كأول رئيس للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي.
- أسس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية في عام ١٩٩٩م وهو يتولى إدارته والاشراف عليه.
- المنسق العام لجمعية الصداقة الكويتية - البريطانية.
- محاضر، محلل، كاتب وله عديد من الإصدارات.
- له العديد من المؤلفات وأصدر الكتب التالية:
  - صاغ تجربته في الأمم المتحدة في كتاب «عامان في مجلس الأمن» في عام ١٩٨١م.
  - صاغ تجربته كأول أمين عام لمجلس التعاون في كتاب «بين الملوك والشيوخ والسلاطين» ٢٠٠٤م.